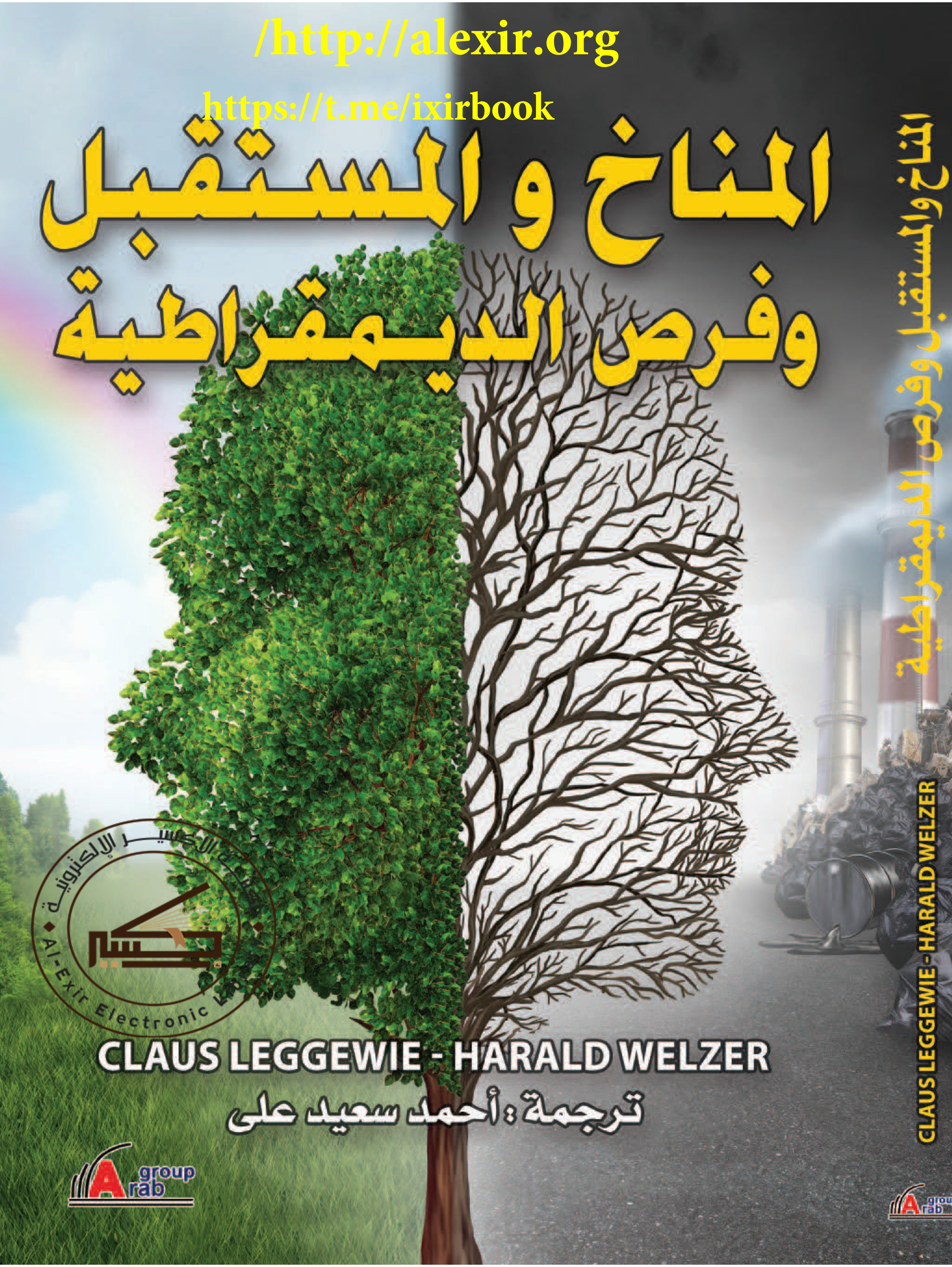


/http://alexir.org
https://t.me/ixirbook
المناخ والمستقبل
وفرص الديمقراطية
CLAUS LEGGEWIE - HARALD WELZER
ترجمة: أحمد سعيد على
Arab group
Al-Exir Electronic
المناخ والمستقبل وفرص الديمقراطية
CLAUS LEGGEWIE - HARALD WELZER

المناخ والمستقبل وفرص الديمقراطية

تأليف

كلاوس ليغيفي　　　　هارالد فيلتسر

ترجمة

أحمد سعيد علي

الناشر

المجموعة العربية للتدريب والنشر



2017

حقوق الطبعة الألمانية

Originally Published as " Das ende der welt, wie wir sie kannten
C S. Fischer Verlag Gmbh, Frankfurt am main 2009

حقوق الطبعة العربية

عنوان الكتاب: المناخ والمستقبل وفرص الديمقراطية

تأليف: كلاوس ليغيفي و هارالد فيلتسر

ترجمة: أحمد سعيد علي

الطبعة الأولى

سنة النشر: 2017

الناشر: المجموعة العربية للتدريب والنشر
8 أ شارع أحمد فخري - مدينة نصر - القاهرة - مصر



تليفون : 23490242 (00202)
فاكس : 23490419 (00202)
الموقع الإلكتروني www.arabgroup.net.eg
E-mail: info@arabgroup.net.eg
E-mail: elarabgroup@yahoo.com

ليغيفي، كلاوس
المناخ والمستقبل وفرص الديمقراطية/ كلاوس ليغيفي، هارالد فيلتسر، ترجمة أحمد سعيد علي. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017ـ ط1
245 ص : 24x17 سم.
الترقيم الدولي : 978-977-722-104-7
1- العالم – الأحوال السياسية
أ - فيلتسر، هارالد
بـ علي، أحمد سعيد (مترجم)
ج- العنوان
ديوي: 658,4056
رقم الإيداع : 2017/1803

The publication of this work was initiated and coordinated by the Goethe-Institut and funded by the Foreign Office of Germany.



تم نشر هذا العمل بمبادرة معهد جوته وبتمويل من وزارة الخارجية الألمانية

المحتويات

النهاية، أم التغير المناخي كتغير ثقافي

إنها نهاية العالم كما عرفناه.

ر. إ. م.

أهو زوال العالم؟ ليس العالم هو ما يختل نظامه مثلما اعتاد الواحد أن يقرأ في الآونة الأخيرة، بل إن الهياكل والمؤسسات هي ما أعطت العالم هذه الصفة ووضعته في هذا الموقف: الأسواق الرأسمالية، والمعايير الحضارية والشخصيات المستقلة والتعاون العالمي وعمليات الديمقراطية. لقد اعتادت أفراد مجتمعات عصر الحداثة التفكير بأسلوب خطي تقدمي. كانت هناك – بطبيعة الحال – وقفات وانتكاسات في طريق النمو والتقدم، لكن المحصلة كانت دائماً إيجابية. لقد راح صيت المفكرين في حركة دوران النظام وتوقفه، واستُبعِد احتمال النهاية.

هكذا كان العالم كما عرفه الإنسان: تمددت الأسواق عبر أزماتها المرحلية إلى خلود محسوس، وأمّنت الدول النظام الاجتماعي والسلام العالمي، وحّول الإنسان مخاطر الطبيعة إلى مصاعب يمكن السيطرة عليها باستخدام التقنية والنظام. ولم تبدُ الفكرة الأساسية للتقدم معطلة إلا أحياناً وبشكل مؤقت، بل حتى الأحداث التي انتهكت المدنية مثل المحرقة النازية، أو جرائم الإبادة الجماعية مثلما حدث في دارفور لم تتمكن من زعزعة الإيمان الراسخ بأن الإنسان يسير في الطريق الأفضل. وجعلت الحركية والاتصالات العالمية من العالم قرية صغيرة ومتاحة للجميع، حتى أعلنت الديمقراطية انتصارها عام 1989، وأصبحت معرفة الإنسان بعالمه تزداد وتتسع.

إن ما بدّل حال العالم إلى حد تغيير ملامحه وشكله المعهود هو تغير المناخ الذي سببه

الإنسان، وليس التطور الطبيعي القوي لقوانين الطبيعة. وإذا أُهمل التعامل مع متغيرات المناخ العالمي بجدية ودقة، ولم يتغير أسلوب الإدارة والاقتصاد تغييراً جذرياً خلال العقد المقبل فقد يبلغ المناخ "نقطة انقلاب" مفصلية وينقلب بديناميكية غير متوقعة. وتعادل الفترة المتبقية حتى عام 2020 دورتين برلمانيتين أو ثلاثة، أو دورة اقتصادية واحدة، أو قد يقام خلالها دورتان للألعاب الأولمبية، إلا أن تلك السنوات المعدودة ستحدد شكل حياة الأجيال المقبلة.

بهذا يكون منظور "الانتهاء" قد التحم بالتقدم الخطي، وهو منظور غريب ومفزع بالنسبة للفكر الحديث، حيث تتحول المخاطرة مرة أخرى إلى خطر. لن تنتهي المواد الخام فحسب، بل قد تنتهي معها الإنجازات العظيمة التي أنتجتها حداثة الغرب، ومنها اقتصاد السوق، والمجتمع المدني، والديمقراطية. ومن ثم يعتبر تغير المناخ تغير ثقافي، وإطلالة على الظروف المعيشية في المستقبل. ولا يقصد بذلك عام 2525، بل حياة فئة من الأجيال المعاصرة كذلك، فبعض من ولد عام 2010 قد يعيش حتى عام 2100. وقد ترتفع متوسط درجة حرارة الأرض أربع إلى سبع درجات مئوية، وستجد الأجيال المقبلة صعوبة في تنفس الهواء يمكن تشبيهها بحال الإنسان في غواصة ضيقة وخانقة.

وبينما لا زالت شعوب الغرب تعتقد كونها قلب المجتمع الدولي، وتستطيع تشكيل مستقبله كما تشاء، إلا أن الواقع يظهر أنها تركت هذا الموقع منذ وقت طويل، وأضحت قوىً أخرى في الطريق لاحتلال ذلك الموقع. فدول مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا تكتسب نفوذاً اقتصادياً وسلطوياً متزايداً، وستتلوها في ذلك النهوض دول أخرى. إن تركيبة المجتمع الدولي تتغير، ويتغير معها الدور الذي يلعبه الغرب فيها، وتُظهر المشكلات التي تنهك بعض الدول الواقعة في المحيط الأوروبي وحدها – أيسلندا ولاتفيا والمجر – لهذا الموقع مصيره المحتوم.

إن تصور الإنسان عن نفسه وطبيعة سلوكه لا تزال بعد 250 عاماً من التفوق في القوة والاقتصاد والتقنية مرتبط بظروف لم تعد موجودة مطلقاً. ويتضح تأخّر إدراك المجتمع وتخلف تصورته عن ذاته وراء سرعة تغير "العالم الذي تحكمه قوانين العولمة" في

مستويات أخرى لوجود الإنسان يمكن رؤيتها في أزمات الطاقة والبيئة والمناخ. ورغم عدم وجود أدنى شك في أن الوقود الحفري سيفنى، وأن المنافسة المتزايدة على مصادره تزامناً مع تراجع الكميات المتاحة ستؤدي إلى نشأة صراعات، بل وعلى الأغلب إلى حروب تنتهي أخيراً بعالم خالٍ من النفط، يطور الإنسان استراتيجيات سياسية وأسلوب حياة تعتمد على عالم نفطي. وبينما يتزايد انقراض الأنواع بسرعة منقطعة النظير، ينخفض حجم الثروة السمكية في البحار انخفاضاً حاداً بسبب الصيد الجائر، وتُجرّف الغابات، يظن الناس إن تلك الوقائع ما هي إلا عمليات انعكاسية قابلة للإصلاح، ومن ثم يتصرفون على هذا الأساس. ويغطّى التدمير بأفكار خيالية عن إمكانية التصحيح، وتظهر طريقة إدارة الأزمة أن أغلب الساسة يركز على أهداف إصلاحية وهمية وقصيرة النفس. وبإلقاء نظرة على التسويات الفصلية ومواعيد الانتخابات يتضح أن من يريد الحفاظ على فرص العمل في الصناعات الفاشلة يمارس نوعاً راكداً من سياسة الماضي.

التاريخ يضج بأمثلة لحضارات كانت أكثر نجاحاً من حضارة الغرب، لكنها زالت لأنها تشبثت بالاستراتيجيات التي كانت بالفعل سبباً في نجاحها وازدهارها، ولم تواكب ظروف البيئة المتغيرة. ويتساءل غاريد دياموند عمّا فكّر فيه من قطع آخر شجرة في "جزيرة الفصح" ليُتم بذلك انتهاء حضارة استمر نحاجها أكثر من سبعمائة عام. ربما فكر أن الأشجار خُلقت لتُقطع، وأن استمرار قطعها أمر طبيعي، حتى ولو كانت آخر شجرة في الجزيرة. الناس كلهم أهل جزيرة الفصح: وبوضع قاعدة بسيطة للبقاء على قيد الحياة، تنطلق من أن الإنسان لن يستهلك في العام من الثروات طبيعية سوى ما تتيحه الأرض سنوياً، فينبغي أن تُقسّم ثروات الأرض على 356 يوماً، وألا تستنزف قبل الحادي والثلاثين من ديسمبر. كان يوم رأس السنة عام 1986 اليوم الذي بدأ فيه للمرة الأولى حساب "اليوم العالمي لاستنفاذ الموارد الطبيعية". وبعد عشرة سنوات وصلت نسبة الاستهلاك الزائد على الرصيد السنوي إلى 15 بالمائة، أي أن اليوم المفصلي الذي استنفذت فيه موارد السنة كان في شهر نوفمبر، بينما حل هذا اليوم عام 2008 في 23 سبتمبر.

ومع تواصل وتيرة الاستهلاك بالمستوى الحالي فسيُستنفَذ الرصيد السنوي عام 2050

بعد ستة أشهر فقط. ولا يُقصد بذلك ضرورة بناء تصورات رومانسية حالمة عن الطبيعة، لكن تلك الحسابات التي تبدو ساذجة تنم عن الواقع الذي يميز الاستهلاك السافر للمستقبل من قِبل الاقتصاد الرأسمالي المتنامي، الذي لم يشارك فيه رجال البنوك الطائشون وحدهم. فلقد كان تدفق الناس على معارض السيارات للاستفادة بالخصومات التي تُقدم نظير استبدال السيارات القديمة بالحديثة أكبر الحركات الجماهيرية التي أعقبت "اندلاع" الأزمة المالية في سبتمبر 2008.

تركز الصناعة في ألمانيا على فرع ينبغي ألا يحتل في المستقبل المكانة نفسها التي احتلّها في الماضي. فمن يدعم صناعة السيارات (خاصة بإجراءات سخيفة مثل خصم تخريد السيارة القديمة) فهو ينفق في شيء يمكن الاستغناء عنه أموالاً لن تتوافر لاحقاً لتوفير مستقبل أفضل. وينتج عن خطط الإنقاذ على تلك الشاكلة إيحاء ذاتي بأن العالم الذي سيعيش فيه تسعة مليارات إنسان سيبدو كأوروبا اليوم، شوارعه ثُمانيّة الحارات، وبه أماكن لا حصر لها لصف السيارات.

على الإنسان أن يتخلص من تعلقه بالمسارات الثابتة وروتينية المقارنات، فالأزمة الاقتصادية الحادة تضاهي أزمة الكساد الكبير التي حدثت في ثلاثينيات القرن العشرين وفاقتها حجماً. بل إن هذا الوصف لخطورة الوضع أقل من الواقع، فالعالم لا يعيش مجرد أزمة اقتصادية تاريخية، بل يواجه أيضاً حالة شديدة القسوة من الاحترار لم يشهد مثلها منذ ثلاثة ملايين عاماً. ذلك التحول الكبير المرتقب سيوازي في عمقه وتوسّعه العصر المحوري التاريخي، لا سيما مراحل الانتقال إلى المجتمع الزراعي والمجتمع الصناعي، حتى وإن بدا ذلك كإشارة تحذير أو كلام مبالغ فيه.

لأجل هذا يعتبر تغير المناخ صدمة ثقافية، إذ يصعب تجاهل حجم التغير الكبير الذي شهده الواقع المعيش، بل وحجم التغير الذي يجب أن يشهده ليواكب متطلبات المستقبل. إن ما يسميه الفنيّون "إزالة الكربون" أو ما يصفه رجال الاقتصاد بـ"الاقصاد منخفض الكربون" لا يمكن أن يقتصر على تغيير بعض مفاتيح اقتصاد الطاقة، إذ يعتمد حوالي 80 بالمائة من أسلوب حياة البشر المريح على الطاقات الحفرية. ويقف على مشارف التحول

الكبير "مجتمع ما بعد الكربون" الذي تختلف معاييره الاجتماعية والسياسية والثقافية اختلافاً جذرياً.

ولذا فإن على أي مجتمع يريد أن يفهم الأزمة ويتجاوزها ألا يواصل تعلّقه بالهندسة الصناعية وروح رجال الأعمال وسياسة العمل (التي يحتاجها المجتمع كلها) ويعتمد عليها، بل عليه أن يصبح مجتمعاً سياسياً (وهذا تحديداً محور فرضية هذا الكتاب)، مجتمع مواطنة بالمعني الحقيقي يكون أفراده عناصر مسؤولة في كيان الجماعة، ويدركون عدم قدرتهم على البقاء على قيد الحياة دون أن يساهموا مساهمة فاعلة في هذا الكيان. وحتى لو كانت تلك الفرضية تبدو غير ملائمة للعصر، إلا أن الأزمة الشاملة التي يتحتم على العالم مجابهتها تتطلب مزيداً من الديمقراطية، واستعداداً من كل فرد لتحمل المسؤولية والمشاركة في الجهود الجماعية.

يربط هذا الكتاب تشخيصاً عصرياً يعتمد على بيانات حديثة بنموذج سياسي قريب من الواقع يعالج قضايا المناخ والمستقبل وفرص الديمقراطية. مؤلفا الكتاب ليسا من علماء المناخ بالمعنى المتعارف عليه[4]، لكنهما يتناولان قضية تغير المناخ كاستنباطٍ للظروف الحضارية في المستقبل، وكمرجع أساسي لحياة جيدة. الحضارة إجابة على ثلاثة أسئلة: كيف تبدو حالة العالم داخلياً؟ وكيف يجب أن يكون؟ وكيف يمكن أن يبدو في المستقبل على الأرجح؟[5] يستعرض الفصل الأول أسباب وأبعاد الأزمة الحالية التي لم يؤدي سبر أغوارها إلى حدوث تغيير في المسار حتى الآن، بل إلى التأجيل والاستكانة. ويتطرق الفصل الثاني الفجوة بين المعرفة والتطبيق، أي لم لا يفعل الناس ما يعلمون، ويفضلون الاتكال على أهل الاختصاص، وإلى السوق والتكنولوجيا والدولة. أما الفصل الثالث فيقدم نقداً لسياسة إدارة الأزمات الحالية التي تستعين بأدوات بالية وتتشبث بأساليبها القديمة. ويعالج الفصل الرابع التنافس بين السياسيات الديمقراطية والشمولية في تجاوز الأزمة العالمية. ويتعرض الفصل الأخير لموضوع "فرص دمقرطة الديمقراطية".

هذا الكتاب لا يضع مطلقاً سيناريو لنهاية العالم. ويتمنى المؤلفان أن يحظى الكتاب بقراء يحبون التخلص من العالم القديم وراء ظهورهم وتقديم مساهمة فاعلة في بناء عالم

أفضل، فالأزمة الاقتصادية وتغير المناخ يقدمان في ظل خطر الانهيار مساحات وإمكانيات للتصرف الفردي والمشاركة الديمقراطية والتعاون على المستوى العالمي. إن العالم كله يعلم يقيناً إنه مقبل على تلك التجربة الهائلة بدافع ضغط الوقت، وإن لم يكن له في ذلك أي اختيار فيها.

الفصل الأول

فهم الأزمة،
أم حدود نموذج ثقافي

"أستطيع أن أخبركم بما سيحدث بعد 200 عام،
لكني لا أستطيع أن أخبركم بما سيكون عليه العالم بعد عامين أو خمسة أعوام."
ستانيسلاف ليم

بعض الفترات الزمنية ترتبط في الأذهان بالسرعة العاتية، بينما ترتبط أحداث أخرى بالبطء الشديد. فأي فترة يعيشها العالم الآن؟ تسفر الأحاديث عن الأزمة عن صورة ذات شقين: إيقاع الأرض البطيء، وإيقاع يشبه مشاهد القصة المثيرة، فكل برنامج إخباري يعلن مفاجأة جديدة. يتطابق ذلك مع الإدراك شديد التباين للعصر التاريخي في العالم الحالي: تقادُم سريع الوتيرة للبيانات الاقتصادية والاستبيانات ومواعيد الانتخابات هنا، وأمنيات دينية بالبقاء الأزلي واليوم الآخِر هناك. المقامرون يترقبون الربح، والخاشعون يستعدون لدخول الجنّة.

كلا الأفقين الزمنيين بعيدان على السواء عن مفهوم السياسة، فهما يسيئان تقدير الحقبة الزمنية العلمانية التي يمكن أن ينتظرها جيل سياسي. فتغير المناخ المتمثل في الاحترار العالمي المتسارع سيجتاح الحقب الزمنية بين أعوام 2020 و2050 و2100. لذا فمن الضروري إحداث انخفاض حاد في انبعاث الغازات الدفيئة خلال السنوات العشرة المقبلة حتى يمكن تفادي "نقاط الانقلاب" المناخي التي قد تحدث خلال عقدين أو ثلاثة، وحتى تظل الأرض مأهولة بالسكان في المائة سنة القادمة. إن الأبناء والأحفاد هم من سيدفع فاتورة تقاعس الجيل الحالي. لهذا تعتبر الحقبة الزمنية العلمانية، مائة عام، مقياساً آدمياً يشمل ثلاثة إلى أربعة أجيال، ومن ثم أفقاً ينبغي حساب التصرفات والنتائج في إطاره حساباً براغماتيا، لأن الإنسان سيشارك الأجيال التي ستعيش في تلك الحقبة حاضرهم. قد يبدو البعد بين الحاضر والمستقبل بعد مائة عام شاسعاً، لكنه في الواقع زمن يحتاجه الإنسان كي يمعن التفكير في مستقبله ومستقبل الآخرين، وفيم سيورثهم.

يتجلى هذا الوعي بالزمن منذ اختراع الساعة في حدود القرنين الثالث عشر والرابع عشر كنقطة انطلاق للتوجه الخطي نحو المستقبل، ليصبح هذا الوعي مفهوما عاماً منذ بداية العصر الحديث. إنه المقياس السياسي للزمن الذي فقده تقديس عُبّاد السوق في الوقت الحاضر، تماماً مثلما فقده إنكار الطوائف الدينية السياسية للحاضر. يفكر الأصوليون في الخلود ويبحرون باتجاه الخلاص من مصير الأرض الزائل، آخذين الحاضر رهينة لذلك الهدف. ولا يتجاوز أفق النيوليبراليين المؤتمر الربع سنوي إلا نادراً، ويبيع أصحاب الأسهم المستقبل مقابل هذه الوجبة المتواضعة. كلا التصورين يعتبران من قبيل الغفلة عن مخاطر وسوء تقدير المدى المتوسط، ويعلق رجل الاقتصاد جون ماينارد كينيس على توقعات المدى الطويل ساخرا: مصيرنا على المدى الطويل هو الهلاك. والمؤمنون بانتهاء العالم يفاجِئون هنا بتهكم مماثل، لكن لعكس الأسباب.

يتجاهل الناس موضوع نفادية المواد الخام بقدر ما يتجاهلون به محدودية نموذج النمو الاقتصادي الذي اعتاد استيعاب الأزمات المتكررة، لكنه في غفلة عن الفرصة السانحة لتعديل رشيد في المسار. ويعد الاستعداد لإرجاء جميع القرارات والإجراءات في

قضايا المناخ بعلّة وجود أزمة مالية واقتصادية مؤشر يدل على غفلة السياسة، ويظهر التقاعس والعجز عن التفكير في نفادية الفرص المتاحة الجاذبية التي تحظى بها فكرة دوام التقدم والرقي في السلوك الحضاري. سيكون المستقبل كالحاضر، بل أفضل، وستتواصل مسيرة التقدم. فالمستقبل زمن مفتوح، وفرصة لمواصلة التحسينات والإصلاحات. ومن الغريب جداً تصور تنبؤات الإنسان بمستقبله محدودة، بل وقد تكون قديمة، مثلها مثل تصور انتهاء فرص التصرف في غضون عشرين أو خمسين عاماً إن لم يبدأ الإنسان فوراً. لكن تلك التصورات لا تتناسب أبداً مع إحساس الزمن لدى من كان مهيئاً لمكسب عاجل أو خلاص آجل.

تغييب المخاطر

مثّل إفلاس بنك ليمان برازر في 15 سبتمبر عام 2008 صدمة للعالم فاقت الصدمة التي أحدثتها هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي استهدفت برجي مركز التجارة العالمي وصارت رمزاً للاعتداء على الرأسمالية الغربية. وتسببت موجات الصدمة التي نتجت عن الانهيار المالي في حدوث أزمة عالمية قد تكون أصعب وأطول من أزمة الكساد الكبير التي حلت عام 1929 والأعوام التي تلتها. ليمان برازر ليس سوى نظام يحكمه انعدام المسؤولية، كلّف ملايين البشر وظائفهم ونفقاتهم المعيشية، وزجّ بالأطفال وكبار السن في دوامة جديدة من الفقر، وأضر بقدرات الدول والمؤسسات العامة على التصرف بسبب آمال وأحلام عبثية بالعوائد الكبيرة والمكاسب والصفقات المتميزة.

وتصاحب الآثار على الاقتصاد الفعلي حالة من الابتعاد الرمزي عن الحقيقة: فقد اختفت البلايين المتبخرة تماماً مثلها مثل الأموال التي جُمعت لإدارة الأزمة، فصارت كناطحة سحاب يقف الإنسان أمامها مباشرة لكنه لا يستطيع أن يقيس ببصره ارتفاعها. وقال وزير المالية اللاتفي أتيس سلاكتيريس بإنجليزية رقيقة ممزوجة بلغته الأم تعليقاً على الانهيار الاقتصادي في بلاده "لا شيء مميز– مجرد أزمة".

لاتفيا، الدولة التي سرّحت آنذاك معلميها وممرضاتها، وقد ابتلع بنك "هيبو ريال إستيت" الذي لا يعرفه إلا قليل من الألمان – حتى تأميمه أكثر من مائة مليار يورو، أي ما

يضاهي ثلث ميزانية الحكومة الألمانية عام 2008. كان سماع استخدام آلاف المليارات في قطاعات مثل رعاية الطفل يبث في النفس شعوراً بالرهبة، نظراً لصعوبة إدراج الدولة مبلغ كهذا في ميزانيتها: والآن، فلم يعد الفرق بين مبالغ مثل 90 أو 300 أو 800 مليار يورو يتطلب التفكير بواقعية، فحتى الخبراء أنفسهم أصبحوا لا يفهمون سوى بالكاد فيمَ تستخدم أو تنفق هذه المبالغ، وما معنى أنها ستُسدد مرة أخرى في يوم من الأيام. ومع بلاغة المزايدة اليومية نشأت مساحة افتراضية تمثل انعكاساً غريباً لاقتصاد النقود التخيلي الذي أنجب الأزمة.

إحدى عواقب مؤثرات الغربة عن الواقع المبالغ الخيالية تتمثل في الإقصاء المتجدد لموضوع تغير المناخ، الذي لم يجذب انتباه الرأي العام ودوائر اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية بالدول الرائدة إليه بشكل لائق إلا في السنوات الأخيرة. ويبدو أن تراجع الإيرادات في بعض القطاعات الصناعية مثل صناعتي السيارات والصلب بما يزيد على الثلث كان مؤشراً على ذلك، لكن أحداً لا يتطرق إلى مسألة تجاهل حماية المناخ بدافع الحفاظ على فرص العمل في تلك الصناعات المتقادمة. لكن ليس من المعقول أن تأتي فرص العمل على حساب فرص بقاء الأجيال القادمة، لا سيما وأن الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المستقبلية مثل تكنولوجيا الطاقة المتجددة والذكية، والاستخدام الذكي للطاقة، والتصميمات الإنشائية المبتكرة، وتوسعة شبكات النقل العام، تعطي اليوم عوائد أكبر من القطاعات التي ماتت إكلينيكياً.

لم تندلع ثورة صناعية ثالثة - كما طالب وزير البيئة الألماني مثلاً – كي توضح توضيحاً مقنعاً إمكانيات تغير الهياكل الاجتماعية الاقتصادية الذي بات ملحاً. ولم تظهر ألمانيا ولا الولايات المتحدة الأمريكية ولا أية من الدول الصناعية أو الناشئة الأخرى عزيمة في تحقيق تلك الثورة، رغم أن المليارات التي أنفقت على برامج الإنعاش الاقتصادي دون آثار مؤكدة كان من الممكن أن تستخدم في عمليات إعادة صياغة السياسات وتغيير المسار. وبهذا أغلقت طاقة من طاقات الأمل، وأضاع قصر النظر فرصة تقييم بنّاءٍ لوضع الأزمة. ويدل ذلك على عجز خطير عن التعامل مع الأزمات الدورية

تعاملاً مناسباً. قد يستطيع أي بنك النهوض من كبوته في وقت لاحق، لكن أحداً لا يستطيع أن يخفض ارتفاع منسوب مياه البحر.

سيتناول الكتاب "برامج الإنعاش الاقتصادي الخضراء" بشكل أكثر تفصيلاً، فالأزمة الاقتصادية هنا تندرج أولاً ذات بُعد إحصائي وآخر ممنهج. ويقارن البعد الإحصائي حجم حزم الإنقاذ وبرامج الإنعاش الاقتصادي بالتكاليف الضرورية للتصدي لمشكلات المستقبل. أما الجانب المنهج فيفوق الإحصائي في الأهمية، حيث ترتبط الأزمة المالية بأزمة المناخ والبيئة ارتباطاً وثيقاً، بينما الحاضر وحده هو المسؤول عن مضاعفة العوائد، ويتم تجاهل الآثار السلبية للحكمة من سرعة التصرف. لم تكن البنوك ولا الجهات المدينة أثناء منح القروض مهتمة بمن سيسدد فواتيره على المدى المتوسط، كما لم تكن مهتمة بسياسة الديون في الدول الصناعية قبل انهيار أسواق المال. ولا يعني ذلك إلا توريث الفواتير إلى الأجيال المقبلة التي ستتقلص إمكانياتها في تشكيل حياتها تقلصاً هائلاً.

أظهرت الأزمة المالية كيفية "استنفاذ الأفراد والجماعات بانتظام مستقبلهم قبل أوانه" في النظم الرأسمالية. وينتقل نموذج أساسي للاستثمار الرأسمالي من المكان إلى الزمان من خلال تزايد ديون دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المستمر منذ عقود، والقروض المقدمة لحل مشكلات البيئة، التي استهلكت المستقبل نظراً لتدمير الموارد الطبيعية بما لا يقبل الإصلاح. فالعالم الذي تحكمه قوانين العولمة يمد النظام الاقتصادي بالوقود في شكل مواد خام مثل النفط والغاز والخشب والغلة إلخ لم يعد له "خارج"، بل كما يقول ألبريشت كوشوركي، لا يقدم سوى وجه خارجي واحداً، وهو عالم الأجيال المستقبلية الذي يُستغل حالياً استغلالاً مفرطاً. وبذلك تقع أسطورة محورية في الثقافة الغربية في مأزق التصور غير المتجانس عن تجاوز أبعاد النفادية عالم لا يتوقف عن النمو المتزايد. وتظهر أزمة النظام الأرضي بوضوح أن هذا لا يزال يواجه الحياة المترفة. وبما أن تلك الحقيقة غريبة عن نظامنا ومخيفة بقدر ما يخاف الفرد من الموت فيظل هناك دافع قوي لتجاهل الأزمات أو تأجيل مواجهتها إلى أجل غير مسمى.

وتوضح نفادية الموارد الطبيعية المتمثلة في شح الثروات الأرضية واستنفاذ احتياطي المياه وبلوغ حدود قدرة الهواء على تحمل أشكال الأزمة المتشعبة. فتغير المناخ ومشكلات البيئة المعروفة والنمو السكاني العالمي أمور تجتمع لتشكل أزمة شاملة تضع شروط وظروف بقاء النظام الأرضي موضع تساؤل. تلك الأزمات الجزئية كلها ليست بالجديدة، فهي معروفة للرأي العام العالمي منذ عقود. ويستعرض تقرير "نادي روما" عن "حدود النمو" (بالإضافة إلى سلسلة تالية من التقارير الرائعة) أصل المشكلة، كما تلى ذلك عدد من مؤتمرات الأمم المتحدة عملت على إعداد مواثيق وإصدار قرارات وصياغة برامج للتعامل مع كافة ظواهر الأزمة التي يمكن تخيلها. وصارت ظاهرة تغير المناخ بالتأثير البشري حاضرة على الساحة منذ الدراسات الأولى التي صيغت في ثمانينيات القرن العشرين. وفي عقد السبعينيات عمل مؤلفون فرادى وحركات اجتماعية ومعاهد للبيئة على تقديم مناهج واعية ومدروسة عن البيئة السياسية والمجتمع المستدام، أدت إلى سلسلة من الإصلاحات والتعديلات جزئية، ونشأة أوساط اجتماعية تتبنى مبدأ الاستدامة، لكنها لم تحدث تغييراً سياسياً.

إن المسؤول عن هذا الفتور – بجانب عدة عوامل نفسية سيرد الحديث عنها لاحقاً– هي طريقة التفكير ذات الخطر المتواصل، التي تفترض إمكانية إحداث أضرار "يمكن السيطرة عليها" لصالح غاية محددة وتأجيل إزالة هذه الأضرار. تظهر هذه التركيبة في معضلة مستودعات النفايات في مجال الطاقة الذرية، واستمرار عمل محطات توليد الكهرباء بطاقة الفحم، وهي التقنية التي أكل الدهر عليها وشرب، كنوع من التكنولوجيا الانتقالية، وكذلك في تحديد المعدل الضخم لصيد أسماك القد رغم التقدم العلمي، وفي تحديد سنة 2020 كعام لإصلاح ماليات الدولة، أو في تأجيل أطراف الاتفاقية في عملية كيوتو الالتزامات المتفق عليها من أجل خفض نسبة الغازات الدفيئة، مع التنبيه بأنهم سيولون اهتماماً أكبر لهذا الأمر بعد عشرة سنوات. يضاف إلى ذلك عدة أمثلة أخرى، فهم جميعاً يتميزون بإدراكهم الواعي بوجود المشكلة، والتحضير لها تكنوقراطياً، وتأجيل العواقب المرتقبة إلى وقت آخر. ويوصف الأسلوب السياسي الذي يناسب ذلك بالإرجاء، أي ترك المشاكل جانباً دون حل.

يخضع هذا التقاعس للأمر بتهيئة ظروف تساعد على"نمو الاقتصاد"، بزعم أن ذلك النمو سيوفر مساحات التصرف من أجل الرخاء والرفاهية، وربما ترتيب العالم بشكل أفضل. لقد زاد مطلب "الرفاهية للجميع" بالفعل في الدول الغربية. وقلّصت دولة الرفاهية باطراد مخاطر أسلوب الحياة، الأمر الذي جعل من كليهما كنمط للحياة مثال يحظى بالتقليد في أماكن أخرى. لكن اكتساب جودة المادية أو الغير مادية للحياة، سواء كان ذلك شقة ذات ثلاث غرف أو حتى رحلة إلى بلد بعيد، يخفي الأضرار المترتبة التي لا تظهر عادة إلا "متأخراً"، مثل النفقات الطبية الناتجة عن سوء ظروف كل من العمل والبيئة. وتظهر أزمة النظام الأرضي حالياً أن المشكلات التابعة التي يمكن توقعها وغالباً تأمينها بشكل جيد لن تحدث في المستقبل، بل ستواجه الإنسان الآن وليس غداً.

البلاء التوراتي

توضح أزمة المناخ كيف يستنفذ المجتمع العالمي إمكانياته وطاقاته بشراهة، ويعتبر ظاهرة متأزمة (لأبعد حد) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشاكل قديمة مثل النمو السكاني، وأزمة الغذاء العالمية، وتلوث والبيئة والتأثيرات السلبية عليها، وإهدار الموارد الطبيعية. وتقوّي أزمة المناخ عوامل الضغط المذكورة، وتُظهِر في الوقت نفسه قاسماً مشتركاً هيكلياً يمكن اختصاره في عبارة واحدة: التطور الزائد عن الحاجة. ويؤدي التشابك بين الأزمات المفردة إلى تكون "أزمة شاملة"، وإلى إعادة النظر في التأثير المشترك المعقد للأنظمة الجزئية ومخاطر انهيار أحد الأنظمة بشكل لا يمكن تفاديه إلا بالمواجهة الحاسمة، وهو أمر يؤجَّل من قبل اندلاع الأزمة المالية، فلم يلق تغير المناخ قبل ذلك اهتماماً حقيقياً من قبل النخبة من صناع القرار.

اكتسبت التغيرات المناخية التي شهدتها الأرض على مر تاريخها شكلاً دراميأً وعواقب كارثية. فلم يتّسم المناخ أبداً بالاستقرار، ولا الطبيعة بالرقّة. والمناخ غير الطقس الذي يعتبر تقّلبه موضوعاً مفضلاً للحديث، ويحيد بتفكير الكثيرين عن فكرة حدوث تغير مناخي طويل الأمد بسبب ما يشهدونه من فصول صيف باردة (أو يشعر الناس فيها بالبرد) أو بسبب طول الشتاء. أما تغير المناخ فلا يشعر به سوى من يسأل عنه. ويقصد

بتغير المناخ أثار الاحترار العالمي الذي سببه الإنسان وزيادته المفاجئة والغير معتادة منذ سبعينيات القرن الماضي، والمسؤول الأول عنها حرق المواد الخام الحفرية ، وإزالة الغابات على نطاق واسع، والاستخدامات المتغيرة في قطاع الزراعة منذ دخول الصناعة.

يعرّف تأثير الغازات الدفيئة بزيادة درجة حرارة القشرة الأرضية بفعل الغازات النشطة إشعاعياً، وهي عوادم ثاني أكسيد الكربون (CO_2) الذي ينشأ من استخدام الوقود الحفري في الصناعة والنقل وإزالة الغابات، والبوار، والمستنقعات، وكذلك غاز الميثان (CH_4) الذي ينشأ بشكل أساسي في مناجم الغاز، وغاز الضحك (N_2O) الذي ينشأ عن طريق تربية الماشية، والهيدروكربون (الهيدروكربونات الهالوجينية). وقد بلغ تركيز مُركّز ثاني أكسيد الكربون والميثان في الغلاف الجوي أعلى نسبة له مقارنة بالستمائة وخمسين ألف عام السابقة. لقد أضحى الاحترار العالمي أمراً لا شك فيه، وهو يقاس بارتفاع درجات الحرارة المتوسطة للهواء الأرضي والمحيطات في العالم، وزيادة رقعة الانصهار الجليدي، وصعود متوسط المنسوب العالمي لمياة البحار. ويجري منذ عام 1980 رصد متوسط درجات الحرارة السنوية، وليس من قبيل المصادفة أن تكون إحدى عشرة من الاثنتي عشرة سنة الأعلى حرارة هي الفترة من 1995 حتى 2007 .

ويستطيع أي إنسان في منتصف العمر له حس بالطقس أن يلاحظ زيادة الأمطار في الشمال والجفاف في الجنوب، وزيادة الأيام والليالي الحارة في جميع أنحاء العالم، بل وزيادة الأعاصير الاستوائية الشديدة في شمال الأطلسي. كما يلاحظ سواء من خلال المراقبة بالأقمار الصناعية أو العين المجردة تقلص المساحات المغطاة بالثلوج والجليد، لا سيما في الغطاء الجليدي بالقطبين. ويؤدي ذلك على الأرجح إلى ارتفاع منسوب مياة البحر بشكل أسرع: إذ يرتفع المنسوب منذ عام 1961 بمقدار 1,8 ملليمتر سنوياً، بينما يرتفع منذ عام 1993 بمقدار 3 ملليمتر سنوياً. وعمل مؤتمر المناخ في كوبنهاجن الذي أقيم في شهر مارس 2009 على تصحيح توقعات اللجنة الدولية للتغيرات المناخية التابعة للأمم المتحدة (IPCC) الخاصة بصعود منسوب مياة البحار، حيث أظهر أن الارتفاع سيبلغ 3,5 متر بحلول عام 2200، الأمر الذي يعني غرق كثير من الجزر والمدن الساحلية حتى في وسط

أوروبا. ومن ضمن التصحيحات المزعجة الأخرى نسبة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يصدر في جميع أنحاء العالم بمقدار يفوق أكثر الدراسات تشاؤماً إلى الآن التي تتناول قضية تحمض المحيطات وذوبان الترب الصقيعية.

نشرت صحيفة "بيلد أم زونتاغ" الألمانية في عددها الصادر بتاريخ 1 مارس 2009 مقالاً بعنوان "ترى كيف حال كوكبنا؟". اعتاد الإنسان على عدم تقبل الأخبار السيئة. واعتبرت الحقائق التي أسفرت عنها دراسات المناخ فترة طويلة تنبؤات أو مبالغات تقودها المصالح، إن لم تُنحّ جانباً باعتبارها مؤامرة بيئية خضراء. وكثيراً ما يغفل النقاش العام أن علماء المناخ يقدمون أسانيدهم بناء على براهين "قيست بالفعل" عن صعود درجات الحرارة ومنسوب مياه البحر أو تقلص مساحة الأنهار الجليدية، وأنهم يحسنون ويوسعون طرق القياس وقواعد البيانات. وتشكل النماذج والدراسات والافتراضات أساساً للمدارك العلمية وتحذيرات من عواقب استمرار صعود متوسط درجات حرارة البحار والغلاف الجوي القريب من الأرض. تلك الحقائق موجودة بالفعل منذ ما يقرب من عشرين سنة، وأضحت الأدلة والبراهين تقوى وتزداد دقة حتى أجمع عليها المجتمع العلمي والمستشارون السياسيون بشكل شبه كامل. وساهمت تقارير اللجنة الدولية للتغيرات المناخية التابعة للأمم المتحدة – التي جمعت بين الكتلتين بشكل جديد – في وصول قضية التغير المناخي بفعل تدخل الإنسان وعواقبه إلى الرأي العام، ولو بشكل مؤقت.

يقدر معهد بوتسدام لأبحاث المناخ (PIK) – و هو أحد المعاهد الرائدة والمعترف بها في مجال أبحاث النظام الأرضي في ألمانيا – المخاطر التالية بوصفها الأكثر جدية:

"*مخاطر بالنسبة للأنظمة الفريدة*": إذ قد تتضرر الشعاب المرجانية، أو أنواع من الحيوانات والنباتات، أو المجالات الحيوية النادرة والمميزة الغنية بالأنواع، أو الدول الجزرية، أو الأنهار الجليدية الاستوائية، أو جماعات السكان الأصليين، تضرراً بالغاً، بل وقد تتعرض للتدمير بلا رجعة.

"*أحوال الطقس الشديدة*": تزداد تكرارية وعنف أحوال الطقس الشديدة والأضرار

المترتبة عليها، وذلك مثل موجات الحر، والفيضانات، والجفاف، والأعاصير الاستوائية.

"*التوزيع الغير متساوي للتداعيات*": إذ يختلف تضرر كل إقليم أو بلد أو مجموعات السكان من تداعيات تغير المناخ عن غيره في مناطق أخرى من العالم، فالدول الأفقر، التي لم تساهم في التغير المناخي إلا بأقل القليل، ستكون في الأغلب المتضرر الأكبر، كما أنها الأقل قدرة على حماية نفسها من عواقبه.

"*مخاطر حدوث تغيرات جذرية في النظام الأرضي*": قد تتعدى انبعاثات الغازات الدفيئة حدود تحمل النظام المناخي الأرضي بحيث "تتوقف" عمليات مهمة في النظام المتكامل ثم تسير مرة أخرى بشكل مغاير.

مثال ذلك ذوبان الغطاء الجليدي في غرينلاند، وتصحر مناطق شاسعة من غابات الأمازونا الممطرة، وضعف تيار شمال الأطلسي. وقد أظهرت دراسات أجريت في أواخر القرن الماضي أن بعض العواقب غير المرجوة قد تطرأ بشكل أسرع مما كان متصوراً، الأمر الذي يعجّل من الوصول لبعض نقاط الانقلاب المحتملة. "ولن يمكن استثناء التأثير المتزايد للغازات الدفيئة إذا بدأ تغير المناخ في إطلاقها بسبب الاحترار".

وحتى وإن دُون ذلك كله في كتب المصطلحات العلمية، إلا أنه سيبدو في النهاية كبلاء تنذر به الكتب المقدسة. إذ يهدد صعود منسوب مياه البحر الجزر والمناطق القريبة من السواحل. وهناك أحداث عصيبة يشهدها الطقس، منها موجات الحر وفترات الجفاف، والارتفاع المفاجئ والهائل في كميات الأمطار والفيضانات، وأحياناً دخول البرد القارس، وتراكم وتكاثف الأعاصير الاستوائية. ويتسبب كل من الاحترار وزيادة حامضية المحيطات في تدمير صيد الأسماك وتغيير التيارات البحرية. وتنتشر الحشرات الضارة والكائنات الناقلة للأمراض، الأمر الذي يزيد من مخاطر الأوبئة والجوائح. ومن الآثار الجانبية حدوث إزاحة في فصول السنة ومناطق نمو النباتات وكذلك المجالات الحيوية، الأمر الذي يوقظ أمالاً إيجابية في المناطق الشمالية، ومع ذلك يُرتقب حلول

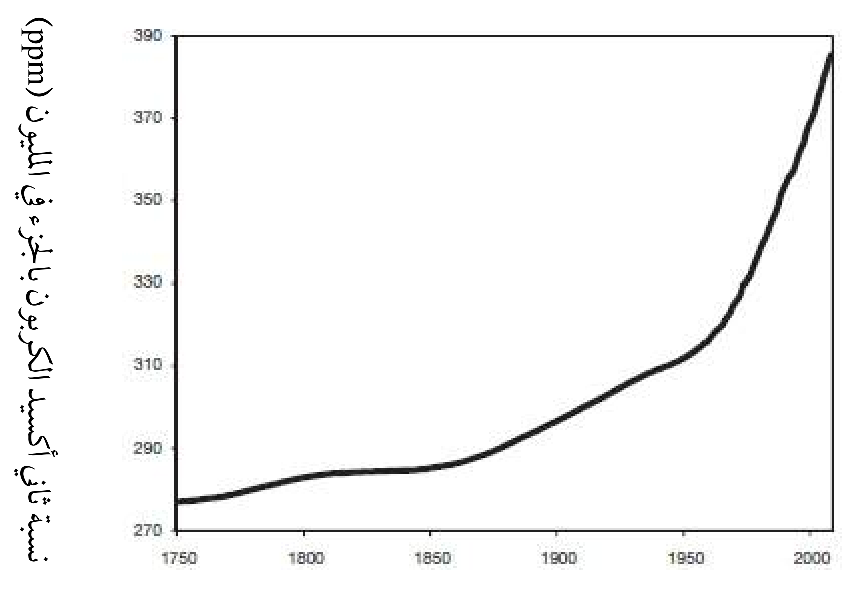
عواقب وخيمة، على الأغلب بسبب ذوبان الترب الصقيعية وتسرب هيدرات الميثان من قيعان البحار. وإن لم يتم السيطرة على الاحترار فستزيد الحشرات، وسيقل الماء وتسوء حالته، وسينخفض مستوى الوفيات في المناطق الأبرد، وسيرتفع في المناطق الحارة. كما ستكثر الأضرار الجسيمة، مثل انخفاض كميات الغذاء وجودته، وسيتسبب ارتفاع منسوب المياة والرياح القوية في خسائر مادية فادحة. ومن العلامات الأخيرة الدالة على احتمال حدوث تلك الأمور إعصار كاترينا، وكذلك الذين راحوا ضحية موجة الحر التي اجتاحت عدداً من العواصم الأوروبية، وحالة الطوارئ بسبب نقص المياه في الصين، والجفاف في سهوب بامبا الأرجنتينية، وحرائق الغابات في أستراليا.

ومن أخطر المؤثرات التبادلية التي يمكن قياسها في الوقت الحالي جفاف غابات الأمازون الممطرة، الواقعة بجانب محيطين من أهم مستودعات الكربون على ظهر الكوكب. فهي تسمى "رئة العالم الخضراء" لأنها تمتص أكثر من ضعف حجم الكربون الذي ينشأ من حرق مواد الوقود الحفري. لقد أصبح ما يعرف بـ"وظيفة الخفض" مهدداً الآن بفعل تباطؤ نمو النباتات في غابات الأمازون، وصارت النبات الميتة تطلق المزيد من الانبعاثات الكربونية في الغلاف الجوي، حتى صار حجم تلك الانبعاثات حالياً يفوق حجم انبعاثات أوروبا واليابان معاً . وتتفاقم تأثيرات تغير المناخ أيضاً مع ارتفاع منسوب مياة البحر، حيث يتمدد الماء بفعل ارتفاع درجة الحرارة، ويرفع ذوبان الثلج في القطبين أو الأنهار المتجمدة كميات الماء. ويحدث ذلك بشكل غير متوقع كما تظهر جميع المتابعات التي أجريت العامين الماضيين.

إن التنبؤات الخاصة بحدوث تطورات جديدة قد تختلط بمشاهدات غير مؤكدة بسبب حقيقة وجود تفاعلات معقدة وتأييد ذاتي. وتتوقع اللجنة الدولية للتغيرات المناخية (IPCC) ارتفاعاً عالمياً في متوسط درجات الحرارة مقداره 0.2 درجة مئوية كل عقد إذا ظل مستوى الانبعاثات على ما هو عليه. أما إذا تواصلت زيادة الانبعاثات – وهو ما يحدث الآن بالفعل – فستزداد معها ارتفاع درجة الحرارة. وتوضح السيناريوهات المختلفة لما قد تسفر عنه كميات العوادم المختلفة أو بالأحرى زيادتها أن درجة الحرارة

سترتفع بمقدار 1.1 درجة مئوية كحد أدنى، و6.4 درجة كحد أقصى حتى نهاية القرن الحالي. ولا يعبر ذلك عن فرق تدريجي، بل يعني اختلافاً في أشكال الحياة، لأن ارتفاع درجات الحرارة سيتباين بشدّة بين إقليم وآخر، وسيجعل الحياة مستحيلة في بعض المناطق المأهولة حالياً بالسكان. كما سيصل ارتفاع منسوب مياه البحر حسب التوقعات الحالية (التي ستزداد على أغلب الظن) من 18 إلى 59 سنتيمتراً، وهو ما يؤدي أيضاً إلى اختلاف كبير في طبيعة مدى المد والجزر، والمد التام، وعرام العواصف.

شكل 1: زيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون – مضرب الهوكي المائل



المصدر: ألكس روبرتسون وآخرون

Quelle: Alex Robertson u. a.: Hypothesized Climate Forcing Time Series for the Last 500 Years, Journal of Geophysical Research 106, D14 /2001. Die Daten fur 1998–2008 wurden erganzt durch die Mauno Loa-Messreihe: R. F. Keeling u. a. der Carbon Dioxide Research Group, Scripps Institution of Oceanography (SIO) University of California; siehe: http://cdiac.ornl.gov/ftp/trends/co2/maunaloa.co2

أثارت تفاصيل الرسم التوضيحي جدلاً حاداً، لكن أغلب الرسوم البيانية التي تعرض سير التغير المناخي حالياً وفي المستقبل تدل على الاتجاه المتصاعد ذاته: فالاستقرار الطويل نسبياً يتحول – منذ ثلاثة إلى أربعة عقود – إلى ارتفاع مفاجئ ومتزايد في انبعاثات الغازات الدفيئة ودرجات الحرارة ومنسوب المياة. فكيف بدأ هذا الارتفاع المفاجئ والسريع؟ لقد زاد انبعاث الغازات الدفيئة منذ بداية عصر التصنيع، حتى وصلت الزيادة عام 1970 إلى سبعين بالمائة. يرجع التزايد – بوجه خاص– إلى استخدام الوقود الحفري، وتغير استخدام الأرض، ووقف تدمير الغابات وتقليل الكتلة الحيوية. وكان من المفترض أن تشهد الخمسون عاماً الماضية انخفاضاً في درجة الحرارة خضوعاً لمعايير الطبيعة، وهذا يدل على أن التدخل الإنساني هو العامل المحرك لذلك الارتفاع. وكانت أكبر زيادة نسبية سجلتها التقارير عن الانبعاثات هي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث وضع النظام العالمي الجديد، بمعسكري القوى الشرقي والغربي، أساساً لنهضة اقتصادية هائلة وحيّة في شرق العالم وغربه، قامت عليها أنظمة ذات إيديولوجيات متناحرة، وتتوافق مع مفاهيمها عن السيطرة على الطبيعة والتقدم اللامحدود. تلى ذلك ثورة صناعية شملت جميع مناطق العالم التي انتشر فيها نمط الاستهلاك الغربي، وأصبحت مجالات الإمداد بالطاقة وتشغيل الصناعة، والزراعة وإدارة الغابات من أكبر العوامل المساهمة في زيادة الانبعاثات، بينما يتمثل المساهم الأصغر في حركة المواصلات والمنازل والشركات والمخلفات. وإذا وُزعت تلك العوامل على مجالات الحياة فسيتضح أن أسلوب حياتنا اليومية - بجانب الصناعة والزراعة - يسهم أيضاً في التغير المناخي، وخاصة من خلال التنقل والسكن والتدفئة والغذاء. وبمعنى أوضح، إننا نستخدم السيارات والتدفئة ونلتهم السعرات الحرارية بشكل يفوق الحاجة، وهذه رسالة لا يحب كثيرون بالطبع سماعها.

خلافا لكل البراهين

هل يمكن الوثوق في البيانات والنماذج والتوقعات التي يقدمها العلم؟ يظهر المشككون في موضوع تغير المناخ، مثلما يظهرون لدى أي اكتشاف علمي. ويدعي هؤلاء إن تغير المناخ ليس له صلة بالتدخل البشري من قريب أو بعيد، وأن هناك مبالغات كبيرة

في تصوير عواقبه. إن على العلم الآن أن يأتي بنتائج يمكن فحصها فحصاً منهجياً، ويقدمها للباحثين في جميع أنحاء العالم لتقييمها والاعتراف بصحتها وبكونها "أحدث التطورات". ولا تقطع التقارير العلمية بحتمية حدوث أمر ما، وإنما تقدم شكل التطورات الممكنة مع درجة احتمال الحدوث. وينم اختبار المنشورات العلمية من قبل أعضاء "المجتمع العلمي" عن نوع من الرجعية المتأصلة دفعت ماكس بلانك إلى مبالغة ساخرة، بأن وجهات النظر الجديدة لا تفرض نفسها من خلال صلاحيتها للاختبار، وإنما بمجرد موت من جهة تمثيل الاختصاص.

لم يكن هذا القصور الذاتي السبب أن تلك النظرية تثبت نفسها ببطء يجعل العالم يواجه خطر حدوث تغير متسارع لظروف الحياة عليه تسبب فيه الناس في الغرب. وبينما اتفق جميع علماء البحار والجليد والأرصاد والفيزياء وغيرهم ممن الباحثين في موضوع تغير المناخ، فإن جزءاً من الرأي العام يظل تابعاً لبعض المهرجين الذين يحتاجهم أي جدل علني، بالإضافة إلى بعض المأجورية من مناهضي العلماء. لقد أنفقت شركة إكسون موبيل وحدها ما يزيد على سبعة ملايين دولار على التقارير والمقالات التي تنفي كون التدخل البشري أحد أسباب تغير المناخ، كما نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة بأكملها من قبل مراكز الأبحاث حاولت النيل من مصداقية الاكتشافات والاستنتاجات العلمية على غرار حملات مكافحة التدخين. كما أدخلت إدارة الرئيس بوش الشك في نفوس الأمريكيين الذين كانوا المسبب الأكبر للغازات الدفيئة آنذاك. وتثبت نتائج التقارير الإعلامية أن المواطنين الأمريكيين كانوا على وعي كامل بالمشكلة وبآخر التطورات، وأن التوازن الذي أحدثه اللوبي لصالح المشككين في موضوع تغير المناخ قلل الضغوط على البيت الأبيض والكونغرس إلى يومنا هذا. فأصبح العامة تشكك في كفاية الدلائل التي تثبت تغير المناخ، بينما يدعي صُنّاع القرار أنهم لن يتصرفون دون الحصول على صورة واضحة من الخبراء المختصين، وهو ما يحدث بالفعل. وتؤدي تهويلات التقارير الإعلامية ومنقاشات الخبراء إلى حالة من الجمود بدلاً من الاستعداد للتصرف لدى الفرد والمجتمع. وقد حشد معهد هارتلاند، الذي يعتبر أحد أقوى أدوات المشككين في قضية التغير المناخي، جنوده المتبقين ولاقى قبولاً كبيراً من قِبل صحفيي المجلات العلمية.

دائماً ما يكون التخوف أمر إيجابياً، لكن الدعاية السيئة لا. وعلى خلفية الإجماع الكبير الذي يلقاه موضوع تغير المناخ لدى علماء المناخ، خاصة بالنظر إلى الواقع المرير لمصير تكهناتهم التي يتجاوزها التطور عاماً بعد آخر، فمن المهم الاعتراف بكون تغير المناخ أمر من صنع البشر. وليس هناك أي باحث جاد في مجال المناخ يسعد بتدفق الكثير من المواد البحثية ولا يأمل أن يكون غير محق. أما باقي المشككين الذين يظهرون في جميع الأحاديث الخاصة أو يرتادون حلقات النقاش الجماهيري ويصرون على عدم الاقتناع، فيُرد عليهم بأن تبعات تغير المناخ ستظل أيضاً وخيمة إذا حدث اختلال "طبيعي" في المناخ ولم يتم التعامل مع استنزاف الموارد الطبيعية في العالم بأي طريقة كانت. لذلك كانت "إزالة الكربون" ستفيد المجتمع قبل اكتشاف ظاهرة تغير المناخ.

تغير المناخ كمشكلة ثقافية

يعتبر التغير المناخي – نظراً لأسبابه وتأثيراته الفيزيائية – أحد الموضوعات التي تعالجها العلوم الطبيعية، أما بالنسبة لعواقبه فهو موضوع للعلوم الاجتماعية والثقافية، التي لم تتناوله حتى الآن سوى بالقدر البسيط. لقد وجد علماء الأرصاد تفسيراً لهبوب الأعاصير الحلزونية الهائلة في المحيط الهندي في أشهر الصيف، التي تؤدي إلى نشأة موجات من المد تتسبب في خسائر فادحة، مثلما حدث عامي 1970 في باكستان و2008 في بيرما. والمهم هنا إنتاج علاقة بين تلك الأحداث وضياع الثوابت الاجتماعية، أي توضيح الأزمات بحيث يظهر أن أي موضوع مهما بدا مثبتاً أو مؤكداً أو موثوقاً فهو مهدد بالتشكيك فيه أو بعدم الثبوت. بمعنى آخر، طريقة استقبال التشكك المستقبلي استقبالاً حضارياً وتفسيره "بقواعد المنطق" وتحويله إلى سلوك اجتماعي ليشكل مرجعية ثقافية.

إن مجرد اختيار تعبير "التغير" أو "الكارثة" يظهر هذا البعد الرمزي. فمن يتحدث عن تغير المناخ أو التغير الاجتماعي يربط بين أمور تدريجية ونسبية وطويلة المدى، أما من يتحدث عن الكارثة المناخية فيقصد حدوث اندلاع وثوران ونقاط فارقة وتغير درامي. ولاختيار التعبير كذلك أصل تاريخي ثقافي، فلم يظهر تعبير "الكارثة" إلا في العصر الحديث. وكانت الأحداث المماثلة تفسر قبل ذلك تفسيراً كونياً أو دينياً، كأنها زوال

للوجود الإنساني تحتمه قوى فوق الطبيعة. ومنذ أن استطاع الإنسان التحكم في الطبيعة، على الأقل في نطاق محدود أو بشكل مؤقت، حدثت الكوارث عندما انهارت الاحتياطات الوقائية الثقافية الاجتماعية انهياراً كبيراً. فقد سجلت التجارب والذكريات الجماعية أحداث وعمليات درامية للطبيعة ليحتاط الإنسان منها في المستقبل. وتحول تهديد قوى الطبيعة المتواصل إلى علاقة أقيمت بوعي مع الطبيعة (التي يمكن تأمينها بالمعنى الحرفي للكلمة) لدرء مخاطرها دائماً باستخدام التكنولوجيا. بهذا ترسخ في العصر الحديث ذلك الانقسام بين الطبيعة والمجتمع، الأمر الذي أصبح عامل التوجيه في كافة أشكال المصائب وأنواعها، بأن سلّم إدارة مخاطر الطبيعة لجهات متخصصة، للمهندسين، وهيئات الوقاية من الكوارث وشركات التأمين. وبهذا تحديداً ظهرت مخاطر جديدة لم يتم تلافيها إلا من خلال الإبداع التكنولوجي. إنها اللعبة التي يمارسها أناس على دراية بالمخاطر مع الطبيعة. ويصبح السؤال هنا ملحّاً عن منطقية ذلك.

لا يمكن تصنيف تغير المناخ ضمن قائمة الأحداث الكارثية المعروفة، رغم ذلك فهناك قواسم مشتركة بينهما، فهو ليس علامة فارقة مثل زلزال لشبونة المدمر الذي حدث عام 1775 وأثار اهتمام وحديث معاصريه. لكن تغير المناخ يؤدي إلى كوارث مثل إعصار كاترينا الذي أصبح حدثاً تناقلته جميع وسائل الإعلام عبر القارات، والذي كان من الممكن أن يترك أثار غائرة إن كان بالقوة الرمزية نفسها، كآثار الزلازل أو "كتبعات مفاعل" تشيرنوبل عام 1986. كما إن تغير المناخ ليس مثل "انفجار كبير" يختبئ في لوس أنجليس أو في مناطق زلازل أخرى في العالم، لكنه يعتبر – مثله مثل الانفجار الكبير – اضطراب مستمر للوعي، كأنه ينبئ أن حدثاً محدد أو غير محدد قد يقع عما قريب. وهناك من يفسر الموت الغامض للنحل في شمال أمريكا أو اندلاع موجة أنفلونزا الخنازير في المكسيك بكونها من ظواهر تغير المناخ، على الرغم من أن كلا الحدثين لا علاقة لهما بالمناخ. كما يختلف تغير المناخ عن ظواهر مثل أزمات الكساد الاقتصادي أو أزمات البنوك أو الانقلابات السياسية، لكنه أبعاده السياسية الاجتماعية والاقتصادية الاجتماعية قد تكون ذات عواقب مشابهة. إن أعمال العنف والحروب لا تشبه تغير المناخ في قدرتها التدميرية فحسب، بل إنه أحد أسباب نشأتها، وبشكل أكبر مما اعتقده الناس إلى الآن.

أظهر تغير المناخ إذاً نوعاً غريباً من جودة المعلومات، وهذا له علاقة بكون التغير الغير مرتبط بحدث تصاحبه وقائع "مفاجئة"، فيحدث الأول بلبلة غامضة في الرأي العام، بينما يؤدي الثاني إلى تجارب صادمة. ومن الأدلة على هذا التناقض طرح موضوع تغير المناخ عام 2007 على أساس تقارير مجلس المناخ التابع للأمم المتحدة، التي كان لها صدى قوي وواسع على المستوى العالمي وأوردتها مانشيتات الصحف، رغم أن علماء المناخ يحذرون منذ أكثر من عقدين مما تناولته التقارير. لكنّ بُعد "الكوكب الأزرق" هو ما كان له الأثر الإقناعي الأكبر في وسائل الإعلام، فقد كتبت صحيفة "بيلد" الألمانية تحت عنوان "الأرض تذوب" مقالاً يشير إلى خاصيةٍ تميز جميع النقاشات المتعلقة بالمخاطر البيئية، وهي صعوبة ترجمة النتائج العلمية إلى قصة توثق الحياة وتجاربها. وثمة خاصية ثالثة يمكن ملاحظتها في كثير من العمليات البيئية، تتمثل في عالمية المشكلة والأفاق السياسية التكنولوجية لحلها. وتكمن أخطر سمات قضية تغير المناخ في تمييع سلاسل الأسباب والأثار. فأسباب المشكلة الحالية تمتد إلى نصف قرن مضى ويزيد، وكل ما يمكن فعله الآن ستكون فرص نجاحه المستقبلية بعيدة وغير مؤكدة إلى أقصى حد. لقد امتدت العلاقة الزمنية بين الفعل ونجاح الفعل لتظهر ثماره على الأجيال المقبلة، وهذه مشكلة جديدة.

إن لتغير المناخ أثار بالغة على ظروف الحياة على كوكب الأرض، حيث ستختلف مناطق الزراعة، وستتضاءل إمكانيات النجاة، وستزداد حركات هجرة النازحين بسبب تغير المناخ، وهي جماعة سكانية لم تكن معروفة قبل عشرة سنوات إلا بالكاد، لكنها موجودة من قبل ذلك، وستتزايد بلا شك بسبب غرق الجزر وتهديد المناطق الساحلية. وسينبثق عن تغير المناخ مجموعات من الفائزين والخاسرين، ستؤدي إلى اتساع فجوة العدالة، ليس بين الشمال والجنوب فحسب، بل بين الأجيال. كما يشكل تغير المناخ خطراً بالغاً على معايير الحياة والسلوك المتوارثة، خاصة لأن نفادية الموارد الطبيعية والحاجة الملحة لحماية المناخ تمثلان عامل ضغط زمني شديد على الإجراءات المؤسساتية في المجتمعات المتضررة، وهذه ليست الطبيعة، بل السوق والحكومة والديمقراطية والمجتمع المدني.

ورغم كون تغير المناخ مشكلة عالمية من الدرجة الأولى فسيكون على سياسة المناخ

تحديد نماذج إدراكية شديدة التباين من الناحية الثقافية تظهر من يريد التصرف بنجاح. فسوف يرتفع مستوى مياة البحر عند جميع السواحل ارتفاعاً متقارباً ، سواء في جزر هاليغ، أو في دبي، أو جاكرتا. لكن آليات الإدراك والتكيف على هذه الظاهرة ستختلف ثقافياً حسب تفسير ارتفاع المياة والفيضانات وحالات المد وكيفية تعامل التاريخ معها. وقد تقع النهاية العاجلة قبل ذلك، فالشمال الأفضل استعداداً بفضل التكنولوجيا، حيث يستطيع إنشاء السدود والبيوت العائمة، سيكون بطبيعة الحال أكثر تأهباً من شعوب النصف الجنوبي من العالم. (انظر ص. 200، مانيلا)

إن تغير المناخ ظاهرة مميزة لعولمة وتوطين التأثير المتبادل بين الفعل والترك على المستوى المحلي والتبعات العالمية. ولن تكون سياسة المناخ العالمية مجدية إلا إذا تواجد الاستعداد لمواجهة الاختلاف الثقافي في قضايا المناخ. وتوضح ظاهرة تغير المناخ نموذج سيناريو مشكلة العالم الذي تحكمه العولمة، فلا تقتصر آثار أية قرارات على المستوى المحلي، رغم عدم وجود مؤسسة عبر قارية أو حكومة دُوَلية تستطيع أن تتعامل مع المشكلة من منظور عالمي. هذا النموذج سيكون مثالياً لقضايا مستقبلية مثل إيجاد حل للصراعات أو التسلح أو نزع السلاح، أو لحل مشكلات الغذاء أو إنشاء بنيات تحتية مستدامة للأغراض الصناعية.

وتختلف آثار تغير المناخ على المستوى الإقليمي اختلافاً واضحاً، إذ تتوقف التبعات الاجتماعية على شكل القدرة على التعامل مع الأزمة. إذ يُعتَقد أن الآثار لن تكون فادحة في شمال أوروبا، حيث مستوى المعيشة المرتفع، والغذاء الجيد، والوقاية الممتازة من الكوارث، وإمكانية تعويض الخسائر مادياً، لكن التغيرات السلبية الناتجة عن اختلال البيئة ستصيب بقسوة أكبر إقليماً مثل أفريقيا، حيث يعاني الناس من الفقر والجوع ونقص البنية التحتية وويلات الصراعات الدموية، أي سيكون هناك آثار لأضرار مضاعفة. فالدول الأكثر تضرراً سيكون لها أدنى فرص في التغلب مجابهة التبعات، أما الدول الأقل تضرراً أو تلك التي ستستفيد من تغير الظروف المناخية فتملك مقومات أكبر تستطيع من خلالها مجابهة المشكلات المناخية. إن تغير المناخ يساهم في اتساع عدم التكافؤ وانعدام المساواة في فرص الحياة في هذا العالم.

ستكون عواقب تغير المناخ أقل حدة على "أوروبا" مقارنة بالمناطق الأخرى، على الرغم من الضرر الذي سيلحق بالزراعة وصناعة السياحة بفعل انصهار الأنهار الجليدية وعنف الأحوال الجوية والسريان الطيني والمد وغيرها. كما سينشأ نوع من عدم التكافؤ بين دول الشمال والجنوب، فبينما تحلم دول شمال أوروبا بزراعة أنواع جديدة من الفواكه والبقول والعنب سيزداد تضرر منطقة البحر المتوسط من الجفاف وندرة المياة. وبشكل عام فإن الدول الأوروبية تمتلك الآن قدرات متميزة تستطيع من خلالها الحد من عواقب تغير المناخ أو تعويضها أو ربما دفعها بشكل إيجابي، حيث اتخذت بالفعل إجراءات مضادة مثل تحسين حماية السواحل في الكثير من المناطق. وستكون العواقب هنا تبعات اجتماعية من النوع غير المباشر، وستمس قضايا زيادة الضغط على الحدود من خلال تزايد أعداد المهاجرين من البلدان المتضررة، والتكاليف المترتبة على الأضرار، وتغير الأوضاع الأمنية.

ينطبق هذا المثال أيضاً على "شمال أمريكا"، فمقومات الزراعة تتحسن في العديد من المناطق، لكن يُتوقع أن تشهد بعض المناطق أيضاً سوء ظروف إقامة الرياضات الشتوية، أو فيضانات، أو قلة مياة. وقد تصبح موجات الحرارة أيضاً إحدى المشكلات الكبرى، وستعاني المناطق الساحلية على الأخص من الأعاصير والفيضانات. أما بالنظر إلى الاستعداد والقدرة على مواجهة الأزمة فتضاهي مثيلاتها في غرب أوروبا، مع أخذ بعض الاختلافات الإقليمية بعين الاعتبار. وإجمالاً، فإن التوزيع غير المتساوي للعواقب الاقتصادية والاجتماعية للاحترار المناخي يحمل في طياته عوامل صراع خطيرة.

أول حزمة مساعدات بنكية من بنك النقد الأمريكي عام 2008	تكاليف الاستثمار السنوية من أجل خفض زيادة الاحتياج العالمي للطاقة بنسبة 50٪
600 مليار يورو العائد: 0	130 مليار يورو العائد: 17٪

ذروة إنتاج النفط

استند تاريخ الصناعة طوال فترة مائتي عام على قناعة بأن الوقود الحفري – بدءاً بالخشب والفحم، ومروراً بالنفط، وانتهاء بالغاز الطبيعي – متوافر بكميات كبيرة وأسعار زهيدة. واستطاعت أزمة النفط الأولى في عام 1973 أن تزعزع تلك القناعة، عندما طبّق هيلموت شميت، المستشار الألماني آنذاك، نظاماً لمنع سير المركبات في الشوارع أيام الأحد، ولكنها لم تنجح في زعزعة سياسة الاستهلاك الزائد الذي أمكن إشباعه حالياً من مناطق أخرى، على سواحل اسكتلندا وفي ألاسكا، بفضل الانفجار السعري الذي أحدثته دول الأوبك. بهذه الطريقة تحولت الدول الأبطأ صناعياً إلى دول مدمنة للنفط لا تستطيع إشباع حاجتها من الطاقة المنتَجة بالمصادر المتجددة. وارتفعت أسعار النفط الخام، وأنشأت المفاعلات الذرية، لكن أسعار النفط والغاز لم ترتفع أبداً إلى القدر الذي يدفع المستهلكين وقطاع الطاقة والسياسة إلى التحول بشكل كامل إلى الطاقات البديلة المتمثلة في طاقات الرياح والطاقة الشمسية، والكتلة الحيوية، والطاقة الحرارية الأرضية وغيرها. كما ساعدت التقنيات الحديثة على زيادة استهلاك الإنسان الوقود والكهرباء.

يغطي الفحم والنفط والغاز حالياً ما يقرب من 80 بالمائة من الاستهلاك العالمي الأساسي للطاقة، وتظهر التقارير المعتَمَدة أن هذا الاستهلاك يزداد سنوياً بمتوسط 1.6 بالمائة. ومن المتوقع أن يرتفع استهلاك النفط – الذي يشكل وحده ثلث الاستهلاك العالمي للطاقة – من 84 مليون برميل يومياً في عام 2005 إلى 116 مليون برميل يومياً بحلول عام 2030 مع صعوبة الوصول إلى النفط. ويعالج "فولفغانغ زاكس" أهمية النفط كما يلي: "قد ينهار النظام الاقتصادي العالمي إن لم يتوافر النفط، فالصناعة وفرص العمل تعتمد في مناطق واسعة من العالم على استخدام وتحويل النفط الخام، فوسائل النقل والمواصلات، سواء البحرية أو البرية أو الجوية، تعتمد اعتماداً أساسياً على منتجات النفط المكرر، وتشابهها في ذلك صناعات أخرى مثل البلاستيك، والأدوية، والسماد، ومواد البناء، والألوان، والنسيج وغيرها الكثير. وتزايد الارتباط بالنفط منذ منتصف القرن الماضي، وارتقت أهميته ليصبح مصدراً لا غنى عنه على الصعيدين السياسي والاقتصادي،

بل والثقافي. لقد أصبح النفط أسلوب حياة في العالم بأسره بشكل لا تضاهيه فيه أي مادة أخرى." لقد كان الثالوث المقدس، الطاقة الرخيصة والنموذج الفكري للنمو الاقتصادي ومجتمع الكربون، بمثابة نموذج للصين والهند وبقية دول العالم، واعتبر كل ما خلاف ذلك مجرد سخافات تطلقها أحزاب الخضر، مثل رفع سعر البنزين إلى خمسة ماركات للتر الواحد، وتقنين استخدام بنزين الطائرات. ولم تستطع الغالبية تصور شكل المجتمع دون النفط.

ظل ذلك حتى عام 2008. بعدها لم تستطع الولايات المتحدة والصين إنكار تغير المناخ بسبب استخدام الوقود الحفري ، وأغلق فلاديمير بوتين وشركة غازبروم محابس الغاز لتبدأ مرحلة "ذروة استخراج النفط"، وهي مرحلة بلوغ أقصى درجات الإنتاج وبداية استنفاذ الاحتياطي، ووصل سعر البرميل إلى 140 دولاراً، مما دفع المستأجرين المحليين والرّحل والشركات والبلديات إلى ملء براميلها عن آخرها. وصدرت الأوامر لتنفيذ كل ما كان حتى تلك اللحظة مستحيلاً أو باهظاً أو زائداً عن الحاجة، وبالتالي غير صالح للإنتاج المنتظم،، بداية من السيارات الكهربائية، ومروراً بالأبنية المنخفضة الطاقة، ووصولاً لاستخدام طاقة المد والجزر.

ومن الغريب أن مجتمع النفط لم يقدم أية معلومات تحظى بالمصداقية عن حجم احتياطي النفط الموجود في باطن الأرض، أو إمكانية البحث في الرمال القطرانية مثلاً، بغض النظر من العواقب البيئية الوخيمة. إن جميع أنواع الوقود الحفري لا تزال موجودة وبغزارة، وأولها الفحم، ولكن الجد هذه المرة أن الواقع يؤكد أن النفط سينفد، وقد أدى تصاعد الطلب في ظل صعوبة الوصول للنفط إلى احتدام التنافس على شريان حياة المجتمعات الصناعية، بل ترتفع احتمالية نشوب الحروب، بغرض الحصول على النفط ونقله. وكان من أول أحداث الحرب الروسية الجيورجية عام 2008 قصف أحد خطوط النفط. كما أدت الأزمة المالية العالمية إلى وقف شركات النفط جزء كبير من استثماراتها في مشروعات الدعم بسبب الانخفاض الحاد الذي حدث عام 2008، مما دفع الوكالة الدولية للطاقة في باريس (IEA) إلى توقع حدوث أزمة درامية في عام 2013 قد تتسبب في ارتفاع

سعر النفط ليصل إلى مائتي دولار للبرميل وتقويض نمو الاقتصاد العالمي من جديد.

لا يعني ذلك أن تُعطى مثل هذه التنبؤات الغير دقيقة أهمية خاصة، فمن المعروف أن التنبؤات بمصادر واحتياجات الطاقة، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، تتفاوت بشكل كبير، وبينما تظهر منظمة مراقبة الطاقة المستقلة (Energy Watch Group) أن عام 2006 شهد الحد الأقصى لضخ النفط، حيث وصل عدد البراميل المستخرجة يومياً إلى 81 ألف برميل، ترى الوكالة الدولية للطاقة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إن استخراج النفط سيزداد في المستقبل، حيث سيؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تدفق الأموال مرة أخرى إلى خزائن الشركات، وهو الأمر الذي يدفعها إلى زيادة الاستثمار في تكنولوجيا استخراج النفط والوصول إلى مصادره الخفية بشكل أفضل. وتقدم تقارير الخبراء عن المنتج والمستهلك في الحاضر صورة أوضح من مستقبل الطاقة الذي يتعلق بكثير من المتغيرات، ومن بينها المتغيرات السياسية، فإيران وروسيا وحدهما تمتلكان ما يقرب من نصف احتياطي الغاز في العالم، إضافة إلى عدم وجود ديمقراطية واحدة في الثلاث وعشرين دولة التي تعتمد مواردها اعتماداً أساسياً على تصدير النفط والغاز. لهذا صدق فولفغانغ زاكس في رؤيته أن "تنامي الاقتصاد المعتمد على مصادر الطاقة التقليدية والحفرية بات خطراً كبيراً على الأمن العالمي." ويظهر هذا تغير تركيبة القوى بالمجتمع الدولي، حيث سيصل حجم تجارة الصين مع أفريقيا إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2010، فهناك ثلاث عشرة شركة صينية من مجموع خمس عشرة شركة تعمل في استخراج النفط في السودان. وتضع الخبيرة الاقتصادية "دامبيسا مويو" استراتيجية الصين في مقارنة مع المساعدات التنموية الغربية: "لقد وفر النموذج الصيني في أفريقيا في إطار خمسة إلى عشر أعوام فرص عمل وأنشأ بنية تحتية تفوق مما فعله الغرب طوال ستين عاماً."

ونظراً لتلك التطورات، تعتبر السذاجة التي تنظر بها الشريحة المسيطرة على مجال الطاقة إلى زيادة جدبدة في استخدام الوقود الحفري أمراً مثيراً للدهشة. ولا تختلف النظم الاقتصادية الشرهة في استهلاك النفط كثيراً عن المدمن الذي لا يعبأ بالمستقبل طالما أنه سيتعاطى الجرعة التالية. أما الدول المهمة المنتجة للنفط فتتعامل مع المستقبل بشكل

أذكى، حيث تستثمر دول الخليج في إعادة بناء مجتمع العلم، وتخطط المدن الخالية من العوادم، وتستثمر في تصنيع السيارات التي تعمل بالكهرباء، خاصة في ألمانيا. ورغم ذلك فمن الصعب تصور كيفية الاستعاضة فعلياً وخلال فترة متوقعة عن الوقود الأحفوري الذي يمثل ثمانين بالمائة من مزيج الطاقة الغير متكافئ. ويشكل حجم الطاقات المتجددة (الكتلة الحيوية، المفاعلات التي تعمل بطاقة المياة، الرياح، الشمس، المد والجزر، حرارة الأرض) حالياً حوالي 17 بالمائة (بما فيها طاقة الماء)، ومن المفترض أن تصل هذه النسبة عام 2020 إلى 20 بالمائة حسب خطط الاتحاد الأوروبي. وهذا لا يكفي لإحداث تحول في مسار تغير المناخ، خاصة لأن حجم الطاقة المولدة من الرياح والشمس وحرارة الأرض بالمعيار العالمي لا يزال لا يرقى للتعبير عنه صراحة بنسبة مئوية.

وهناك على الأقل ثلاثة سيناريوهات رائجة للتعامل مع تغير المناخ ومستقبل الطاقة. السيناريو الأول، الذي يمكن وصفه بكونه رد فعل يائس، لكن له فرص عظيمة خارج ألمانيا (أو ربما داخلها عما قريب)، يتمثل في إعادة تنشيط الطاقة النووية التي لا تعتبر مصدراً مضموناً للطاقة فحسب، بل تتسم بالنظافة والخلو من العوادم. السيناريو الثاني نموذج يدعو للتفاؤل، يتضح في الاستعاضة السريعة عن الوقود الحفري بالتوسع في شبكات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المنظور العالمي ("شبكة توزيع القدرة الكهربائية SSG"). أما السيناريو الثالث المفضل والأقرب للواقع فهو إقامة برامج عامة وخاصة تهدف إلى رفع فاعلية الطاقة وتوفير الطاقة. وهناك أيضاً سيناريو رابع، ربما يكون غير رسمي لكنه قوي التأثير، وهو "استمرار الوضع على ما هو عليه"، استخدام الفحم مع زيادة انبعاث واختزان ثاني أكسيد الكربون.

الغابات بحالة جيدة

وإن كانت أزمة المناخ والطاقة شيء "جديد" فإن مشاكل البيئة مثل تلوث التربة والهواء والبحار والأنهار صارت "تقليدية"، فهي تصاحب المدنية الصناعية منذ نشأتها، مثلها مثل الاحترار "الغير مرئي"، بل وتحتدّ بالمعايير العالمية. ويمكن – بالنظر إلى أزمة المناخ – استعراض ثلاثة أمور مختلفة في تلك الظواهر: القدرة المحلية على تحسين الوضع،

والقدرة العالمية على التصرف، والدعم المتبادل للمشاكل التي تتطلب حكم محيطات عالمي استناداً إلى مثال تحمض وتلوث البحار.

إن الإيحاء بتحسّن حالة البيئة العقدين أو الثلاثة عقود الماضية يرجع - بجانب التعود الساذج – إلى النجاح الذي حققته سياسة البيئة خاصة في وسط أوروبا، فلقد تحسن الهواء فعلاً، وأصبحت الأنهار أنظف، وتغير السلوك اليومي تغيراً ملفتاً. فمن يرمي علبة سجائر على الأرض يعتبر معتلاً اجتماعياً، ومن لا يتخلص من القمامة طبقاً للقانون يعتبر مجرماً. لكن هذا الجو الراقي المكوّن من رقابة المجتمع وملاحقة الدولة لا يمكن أن يدل على المعيار العالمي، فكميات القمامة والقاذورات تزداد بشكل مستمر في جميع أنحاء العالم. وهناك رأي آخر يقول إن متوسط القمامة التي أصدرها كل فرد أوروبي عام 2007 بلغ 522 كيلوغرام. وتتوقع الوكالة الأوروبية للبيئة أن تزيد هذه الكمية خلال السنوات العشر المقبلة لتصل إلى 680 كيلوغرام للفرد الواحد. وقد خلّف كل من سالي وجو سيكسباك، وهما أمريكيان من الطبقة المتوسطة من محبي اللفافات حوالي 760 كيلوغراماً من القمامة للفرد الواحد.

الحل الوحيد لهذا الخلل هو تفادي إنتاج القمامة وإعادة تدويرها، رغم أن ألمانيا يسودها تركيبة من الأخلاق الحميدة والتنظيم الشديد السوء في هذه المسألة، فلقد أصبحت القمامة في تلك الأثناء فجأة مصدراً لإنتاج الطاقة يحافظ على البيئة ويحظى بالجاذبية، وهنا تتجلى فرص السياسة المحلية التي يقودها المواطنون والبلديات بغض النظر عن تقييم مدى فاعلية سياسة البيئة كما سيرد الحديث عن ذلك في الفصل الخامس.

وحتى في ألمانيا لا تزال وضع مشكلات معينة مستمراً حتى الآن، فإذا أراد الباحثون لفت الانتباه إلى مشكلات الاحترار المناخي يتّهمون ببساطة بالتشجيع على الهستريا، مثلما حدث من قبل في قضية موت الغابات، التي أُثبت في نهاية المطاف أنها كانت باطلة، فهل كانت باطلة بحق؟ يُظهر تقرير أضرار الغابات الذي أعدته الحكومة الألمانية الاتحادية عام 2007 لحاق أضرار واضحة بحوالي سبعين بالمائة من إجمالي الأشجار في ألمانيا، وتقدر نسبة الأشجار ذات الضرر الأكبر (ذبول واضح بالتاج) بحوالي خمسة وعشرين بالمائة، بينما

تصل النسبة في أشجار البلوط إلى تسعة وأربعين بالمائة. كما أوضحت دراسة حديثة أن معدل موت الأشجار في الغابات البكر في غرب الولايات المتحدة الأمريكية قد زاد على الضعف منذ عام 1995، في الوقت نفسه ظلت نسبة الذُرّية دون تغير. ويرجع هذا التطور المُقلق إلى ارتفاع درجة الحرارة المتوسطة في المنطقة في العقود الثلاثة الماضية بمقدار درجة واحدة مئوية، وهذه نتيجة واضحة لتغير المناخ الذي يؤدي إلى قلة المياه وارتفاع الحساسية للإصابة بالأمراض والأضرار. وإذا أضيف إلى ذلك اتساع رقعة تدمير الغابات في العالم التي تتخطى 13 مليون هكتار سنوياً فلن يمكن القول بأن أحوال الغابات على ما يرام أو إن موتها مجرد خيالات.

بما أن اختفاء الغابات يقلل بشكل عنيف من القدرة على امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون في جميع أنحاء الأرض ويفشل جميع الجهود المبذولة لتوفير الطاقة، فمن اللازم إعادة طرح قضية موت الغابات في إطار عالمي مع عدم استخدامها كذريعة لإثبات "القتل الخطأ". بل على العكس، ينبغي استنباط مدة العلم بوجود المشكلة دون اتخاذ أية خطوات لمواجهتها.

لقد اكتشف الباحثون مؤخراً أن لتغير المناخ تأثير شديد الحساسية على بحار العالم، وهنا تتحد ثلاثة شرور أساسية تتسم بها المجتمعات فوق المتطورة، تتمثل في تحمض البحار الذي يسببه المناخ والتلوث والصيد الجائر. وتظهر تقارير الأمم المتحدة إن هناك 18 ألف قطعة قمامة بلاستيكية في كل كيلومتر مكعب بالمحيطات بتقدير متوسط، تؤدي إلى موت ما يقرب من مليون طائر بحري ومائة ألف من الثدييات البحرية كل عام. وقد زاد عدد "مناطق الموت" في العامين الأخيرين من 149 إلى 200 منطقة، وهي المناطق البحرية القريبة من السواحل التي تستحيل فيها الحياة بسبب نقص الأكسجين، لا سيما في مصب المسيسيبي، وفي البحر الأسود، وبحر البلطيق، وفي بعض الأودية الخلالية في النرويج، حيث تنشأ بفعل تداخل النيتروجين والفوسفاتات. بالإضافة إلى ذلك، تُصَرّف ما يقرب من 80 بالمائة من مياه الصرف الصحي في البحر مباشرة في العديد من دول أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية. كما يسهم النقل البحري إسهاماً كبيراً في إصدار

الانبعاثات التي تؤثر على المناخ، وهو أمر يتم تجاهله في كثير من الأحيان. إذ تعادل كمية الانبعاثات التي تطلقها الحاويات البحرية ضعف ما يصدره النقل الجوي.

لقد تحولت البحار اليوم جزئياً إلى مناطق موت، وأفسد إهمال البشر أسس الحياة الحالية والمستقبلية فيها بالصيد الجائر، حتى أصبح وجود ربع مخزون الثروة السمكية في العالم مهدداً في الوقت الحالي. وبينما زادت نسبة صيد الأسماك خمسة عشر ضعفاً في الخمسين عاماً الماضية تراجع تعدد الأنواع بنسب تتراوح بين 10 إلى 50 بالمائة حسب كل منطقة. وتتراوح نسبة الزيادة في الصيد بالأساطيل ما بين 30 إلى 40 بالمائة، ويصعب جداً التحقق من الالتزام بعدم تجاوز الكمية التي يحددها القانون – والتي دائماً ما تكون هائلة. وتظهر الدوائر التنظيمية الخاصة بالاتحاد الأوروبي أن سبعين بالمائة من احتياطي الثروة السمكية قد تم صيده بالفعل.

وترتبط قضية الصيد الجائر وتلوث المحيطات بعدة إشكاليات مختلفة، الأولى تتمثل في انخفاض قدرة المحيطات على امتصاص ثاني أكسيد الكربون بسبب زيادة التلوث وخاصة زيادة نسبة الحامضية، وهو أمر يسهم في تواصل ارتفاع درجة حرارة المناخ، والثانية تتضح في تعلق أكثر من نصف سكان العالم بالمحيطات حالياً كمصدر لغذائهم الأساسي، مع تزايد الاتجاه في هذا الصدد. وقد ترتفع النسبة بسبب زيادة عدد السكان تزامناً مع انخفاض احتياطي الثروة السمكية. كل تلك المشاكل معروفة منذ زمن طويل، وكلا الوجهان يؤديان إلى نقطة انقلاب مناخي، أو إلى تأثير نهائي سيزيد من حدة مشاكل الغذاء في مناطق واسعة من العالم.

ويقود هذا إلى إشكالية أخرى، وهي أزمتا الماء العذب والغذاء بشكل عام. وتظهر تقارير منظمة الصحة العالمية إن ما يقرب من 1.1 مليار إنسان لا يصلون إلى ماء الشرب بشكل كافٍ، وهو ما يؤدي إلى موت أكثر من مليوني إنسان سنوياً بسبب الإسهال والأمراض المعدية الناجمة عن ذلك، تسعون بالمائة منهم من الأطفال دون الخمس سنوات. ويجدر الإشارة هنا إلى أن تبعات تغير المناخ ستحول دون وصول عدد أكبر من البشر إلى الماء النظيف في المستقبل.

ويسري ذلك أيضاً على الغذاء بشكل عام. فقد عانى 856 مليون إنسان من الجوع عام 2007. وزاد هذا العدد في العامين الماضيين بعد أن اعتُبر الجوع أزمة يمكن التغلب عليها حتى نهاية الألفية الثانية، وستتفاقم أزمة الغذاء على "الطبقة الأفقر" (باول كولير) نتيجة لتأثيرات تغير المناخ المتشابكة وكذلك الأزمة المالية. وستتركز "بؤر المجاعات" في المستقبل القريب في الجنوب الأفريقي وجنوب آسيا، فمحاصيل الذرة في أفريقيا مهددة بالانخفاض بمقدار الثلث في العقدين المقبلين، بينما ستتراجع غلة السلج والفول السوداني والدخل بالقدر نفسه في جنوب آسيا. وفي الوقت ذاته ستواصل أسعار المواد الغذائية ارتفاعها دون تغير رغم أن الأزمة المالية أدت إلى انخفاض أسعار المواد الخام الزراعية. وسيؤدي انخفاض قيمة عملات الدول الفقيرة إلى ارتفاع الأسعار في وسط أمريكا وأسيا، فقد ارتفعت الأسعار في الفلبين وحدها في الفترة بين عامي 2008 و2009 بما زاد على عشرين في المائة. ومن المتوقع أن يتخطى عدد الذين يعانون من الجوع عام 2009 المليار إنسان طبقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة (فاو).

ديون الاتحاد الجديدة (مايو 2009)	صندوق المساعدات العالمي لمكافحة الجوع
47.6 مليار يورو	9.5 مليار يورو

لم تعد أسباب مشكلات الجوع والحروب من أجل الخبز تكمن في الجفاف أو الفيضانات أو تلف المحاصيل الزراعية، وإنما في انفجار أسعار الغذاء. فقد شهدت أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز ارتفاعاً وصل إلى ثمانين بالمائة في الأعوام الثلاثة الماضية. وأصبحت انتفاضات الجوع لا تقتصر على القرى وحدها، بل امتدت أيضاً إلى المدن، مثلما حدث عام 2008 في أفريقيا والهند وأندونيسيا وجنوب ووسط أمريكا. حيث أسقطت الحكومة في هايتي، وأدت الاحتجاجات التي اندلعت في الكاميرون إلى سقوط عدد من القتلى. وتحتدّ أزمة الغذاء بسبب استخدام الأراضي الزراعية الوقود الحيوي والطلب المتزايد بقوة على منتجات الألبان واللحوم في الدول الناشئة التي تتجه الطبقات

العليا والمتوسطة فيها لتقليد العادات الغذائية الغربية. ولن تستطيع المساعدات التنموية حل مشكلات نقص التغذية لدى أغلبية الناس من خلال المساعدة الطارئة (التي تم الاستعانة بها فوراً في حالة تهديد البنوك) ولا من خلال إجراءات هيكلية (المفتقدة هنا مثلما هو الحال في القطاع المصرفي).

إجمالي المساعدات التنموية المقدمة من 22 دولة مانحة عام 2007	تكاليف إنقاذ بنك هيبو ريال استيت عام 2008 – 2009
104 مليار دولار	135 مليار دولار على الأقل

ويتوقع المجلس العلمي للتغيرات البيئية العالمية التابع للحكومة الألمانية أن تتفاقم أزمات الماء والغذاء في السنوات المقبلة بفعل تغير المناخ والصراعات المسلحة المتزامنة معه. وسيتسبب ذلك في نزوح ما يقرب من 25 مليون إنسان في جميع أنحاء العالم من آثار التغيرات المناخية بحسب تقديرات منظمة الصليب الأحمر، وقد يتضاعف هذا العدد خلال العقود المقبلة. وكانت إندونيسيا قد أعلنت مؤخراً استعدادها استقبال سكان جزر سليمان. ولكن ماذا عن الملايين من مواطني بنغلاديش الذين تغرق بلادهم في البحر، ومن سيستقبل النازحين من شبه صحراء أفريقيا الذين أضحت أراضيهم المجرفة غير صالحة تقريباً للزراعة؟ لطالما فقدت الشعوب أراضيها التي ورثتها على مر التاريخ وصارت مضطرة للهجرة، وكان ذلك يحدث أحياناً بشكل سلمي لوجود وطن جديد ينتظر سكانه الجدد، وكثيراً ما أدى ذلك إلى نشأة سلسلة من ردود الفعل المهلكة. أما اليوم فلم يعد هناك بلد كريم خلف الجبال، ولا قارة أخرى على الجهة الأخرى من المحيط تنتظر المهاجرين الجدد. لقد أصبح كل إنسان على ظهر هذا الكوكب جاراً لإنسان آخر.

يجدر في هذا السياق الانتباه إلى تزايد نطاق الجوع والعطش والأمراض التي ستتطرأ عندما يصل عدد سكان العالم إلى تسعة مليارات إنسان كما هو متوقع عام 2050، سيعيش أكثر من نصفهم في المدن (تم تجاوز حد الخمسين بالمائة عام 2007). وكانت نسبة لا تزيد

على عشرين بالمائة من سكان الأرض تعيش فيما يعرف بـ"الدول المتقدمة" في بداية الألفية، بيد أن تلك الدول لن تشهد زيادة في أعداد سكانها، بل سينخفض عددهم فيها على عكس مناطق أخرى من العالم، ما يعني أن حجم هذه "القِلّة السعيدة" سينخفض بحلول عام 2050 إلى حوالي 15 بالمائة.

فهل كان المفكر الاقتصادي توماس روبرت مالتوس، صاحب النظرية التشاؤمية، محقاً في رؤيته بحدوث انفجار سكاني يتزامن مع زيادة أفقية خطية في المتوافر من الغذاء؟ كلا، فالتعداد البشري ليس هائلاً بالحجم المخيف، لكن عدم التكافؤ في الثروة وتوزيع الفرص – التي سيزداد بفعل تغير المناخ – هو ما يهدد قدرة الكوكب على الاحتمال. لكن منتقدي مالتوس خالفوا أيضاً الصواب عندما وثقوا في قدرة اقتصاد السوق أو اجتماعية الدولة على حل مشاكل الغذاء العالمية. فكل أزمة على حدة تتسبب في توجيه انتقادات اجتماعية رافضة لها، لكن المجتمعات قد تفقد السيطرة على نفسها بشكل كامل جراء تفاعل تلك الأزمات.

إن أسباب السلبية ليست غامضة، وكذلك العالم يظل "بحكم عولمته" محكوماً بمصالح الأقلية. وتتباين درجة تأثر الناس بزيادة أسعار المواد الخام، فبينما تزداد تكلفة الذهاب للعمل على فئة من الناس بسبب ارتفاع أسعار الوقود، لم يعد سكان العشوائيات في المدن الكبيرة مثل جاكارتا قادرين على شراء ضروريات الحياة من الغذاء. ومن يستهلك الطاقة الحيوية البديلة في الشمال يؤثر بذلك تأثيراً فادحاً على الجنوب. وعلى ذلك الأساس يختلف تعريف المشاكل، وتتقلص فرص الحلول المشتركة والتعويضات وتعديل الإدارة. قد يُرفع شعارات التضامن وحب الآخر بدافع خُلُقي، ولكن بينما لا تناقش دول الشمال العالمي سوى أبعاد تقييد المعايير لرفع مستوى الصحة والحياة يواجه الجنوب العالمي تهديد استمرار البقاء وقد يحول الناس في بحثهم عن حياة أفضل حياة أناس آخرين عن دون قصد إلى جحيم. ولم تسهم عشرين سنة عاتية من عولمة اقتصاد المال في أن تصبح العلاقات في هذا "العالم الواحد" أكثر وضوحاً.

ومن الواضح أن التقاعس في التعامل مع الأزمات الكبرى ليس مجرد مشكلة إدراكية

يمكن التغلب عليها بمزيد من التنوير والاستجلاء، وإنما مشكلة سلوكية مترسخة، أي أن المشكلة لا تكمن في تفكير الإنسان بقدر ما تكمن في ماهيته. لقد كوّن السلوك الذي استقر في البشر قروناً "عالماً متغطرساً" (ألفريد شوتس) يوحي بأحقية البشر في كل ما لديهم، وعلى العكس، فلا يرفض الإنسان المشكلات التي تخص الآخرين فحسب، بل كذلك ضروريات الوجود البشري وإدراك الذات.

كيف تتحول النقطة الحرجة إلى قضية أساسية

واصل كريستوفر ماك كاندليس اتجاهه شمالاً عندما لم يعد يستطيع أن يواصله غرباً. لقد كانت هذه هي الحدود المفتوحة لبلد الإمكانيات اللامحدودة التي أرادت أمريكا أن تبلغها وتمُدُّها إلى الفضاء. ماك كاندليس بطل فيلم "إلى البرية" (إخراج شين بن، تأليف جون كراكور) الذي يحلم حلماً أمريكياً آخر، إعادة الاتحاد مع الطبيعة. يتجول الشاب البالغ من العمر 24 عاماً في الغابات، حاملاً في أمتعته كتاب "الحياة في الغابات" لهنري ثورو، ليعرف قسوة الطبيعة (أكثر من الهيبيز الذين التقاهم في رحلته)، التي تركته يموت جوعاً عندما حاول أن يعيش حياة بسيطة. ويدعو مجلد أعمال ديريك جينسين، الكاتب الأمريكي وأحد النشطاء المدافعين عن البيئة، إلى ذلك الخلاص الراديكالي (الذي تم التقليل من شأنه في الترجمة الألمانية لميثاق البئية): "المدنية تمضي في طريقها بلا رجعة، ولن تهتدي الحضارة عن طيب خاطر إلى أسلوب حياة عاقل ومستمر ..." ويري جينسين إن المدنية الصناعية بمثابة هولوكوست، ومن الضرروي أن يتوقف تقسيم العمل والتمييز حتى تبدأ مرحلة تعافي البشر من التوحش. وقد أعاد هينري ثورو، القامة الكبيرة في النقد البيئي الجذري، صياغة تلك الإشارة في عبارة "أعطني الحقيقة خير من الحب والمال والشهرة". ومن المدهش عودته اليوم بدقة وحيوية، مقارنة بقصص النجاح البالية التي أنتجتها النيوليبرالية. وحتى إن لم يرد المرء السير على خطى ثورو، فلا بد أن يقدر فيه مقاومة الطرق الممهدة للخروج من الأزمة.

وبما أن نجاح الأساليب الاقتصادية وشكل المجتمع، اللذان يعتمدان على الوقود الحفري ، يتسببان في:

- احترار مناخيٍ خارج عن نطاق السيطرة من خلال إطلاق العوادم المستمر ، وكذلك
- تناقص مصادر الطاقة
- تحول التعامل الضار مع البيئة إلى خسائر دائمة
- تردي ظروف بقاء أغلب سكان العالم من خلال تفاعل كافة العوامل والمؤثرات.

فلا يعني ذلك إلا الإنسان لم نعد يواجه أزمة مؤقتة يمكن معالجتها بسهولة، وإنما عملية إرهاق شامل لحدود النظام. وتخطئ الحلول التي تستهدف جزءاً واحداً من الأزمة السياق (مثل سياسة التحول في إنتاج الكهرباء). وعندما يتحول التراجع عن مبدأ الزيادة الكمية الخالصة المعتاد إلى إهانة، ويعتبر الكف عن استنفاذ مصادر الطاقة الحفرية إضرار بالمنافسة، وتصبح الزيادة الربحية السريعة أمراً منطقياً، وعندما يتمسك الإنسان بتلك العقائد، فلا بد من التساؤل عن قدرة الديمقراطية في الغرب على تجاوز المصالح الحالية للأقلية والمبادرة بعمليات للتغيير من أجل تأمين مستقبلها، مع العلم بأن "المستقبل" لا يقتصر على فترة حياة المعاصرين، بل يمتد إلى أبنائهم وأحفادهم.

إجمالي الناتج العالمي	حزمة الإنعاش الاقتصادي لمجموعة الدول العشرين الكبرى في أبريل 2009
41000 مليار دولار	1000 مليار دولار

بدأ الحديث عام 2008 يتجدد عن "الأزمة كفرصة"، واكتسب الصينيون ودّ الجميع، رغم أنهم لا يعرفون فرقاً بين الأزمة والفرصة، وأقسمت المستشارة الألمانية أن ألمانيا ستخرج من الأزمة أقوى مما كانت عليه. ولعل ذلك ينطبق على العالم بأسره، لكنه يتوقف بالطبع على تفسير كل واحد لمفهوم "الأزمة". إن الأزمة الكبرى التي تم استعراضها ليست كأي أزمة عادية على غرار اختلال توازن أحد الأنظمة اختلالاً يمكن التعافي منه بل والرفع من كفاءة النظام بعد اتخاذ عدة تدابير ناجحة. بل إنها أزمة عميقة يؤدي تداخل

عوامل الضغط المتباينة فيها إلى ارتفاع كُلفة تعقيد أجزاء النظام ارتفاعاً غير خطي، بحيث لن يمكن خفضها بسبب تنامي ذلك التعقيد كنموذج معتاد لرد فعل. وتتمثل تلك التكاليف في اندثار نظام مجتمع دام نجاحه 250 عاماً لدرجة دفعت أغلب مجتمعات العالم لتبني مبادئه الوظيفية. لكن موكب انتصار النظام الرأسمالي سيلقى حتفه لحظة اكتماله – وهي سخرية التاريخ – لأنه ليس نموذجاً شاملاً لإعادة الإنتاج ولم يكن ذلك أبداً الهدف منه.

إن مصطلح "الأزمة" الذي ترجع أصوله إلى الطب ينبئ عن اختلال مؤقت لتوزان نظام ما، يكون قبل ذلك الاختلال وبعده في حالته الطبيعية، لذلك يرى أغلب الاقتصاديين أن هذا الوضع يمثل نتيجة شبه طبيعية للنمو والتراجع الاقتصادي، بالإضافة إلى أن الإدراك السلوكي للحياة اليومية يُرجع السبب إلى الاعتقاد الراسخ بصعود وهبوط العمليات الاجتماعية، فما يرتفع لا بد أن يهبط والعكس.

قد ينطبق ذلك على الأزمات "داخل نظام" وظيفي بعينه، حيث تم التغلب على مشكلة ندرة بعض السلع ("أزمة النفط") باستخدام الوسائل السياسية والاقتصادية في الإدارة. لكن هذا النظام، أي "منظومة تقنين الأزمات"، قد بلغ منتهاه حالياً بنفاد احتياطات الطاقة، والوصول إلى حدود قدرة البيئة على الاحتمال، وانتهاء الموارد الحيوية والنمو الاقتصادي، والوصول إلى أعلى مستويات التحميل على الكوكب. وسوف تخفق محاولات ووسائل الإدارة المعروفة في ضبط عقارب السياسة الاقتصادية مثلما حدث عامي 2008 – 2009 في شكل برامج الإنعاش الاقتصادي وإجراءات الإصلاح في سياسة البيئة، الأمر الذي يقارن باستبدال صنبور مياة خرب في قمرة من الدرجة الأولى في السفينة تايتانيك بعد أن اصطدمت بالجبل الجليدي. ثم يُعلَن التنبيه على متن السفينة بكل هدوء: السفينة غير قابلة للغرق.

الأزمة الشاملة لا تؤدي حتماً إلى حدوث كارثة، فيرى توماس هومر ديكسون أن هناك قناعة لدينا باحتمال حدوث "تراجع"، أي احتمال حدوث عملية تجديد نظام معقد ليهبط إلى مستوى أقل من خلال ظهور عوامل جديدة وغير متوقعة وربما أيضاً إمكانيات

للإنقاذ، بعبارة أخرى نحن بصدد نموذج حضاري جديد. ولذا فمن الضروري أن تتحرر عملية البحث عن الحلول من إطار الاستراتيجيات التي لا تزال تهيمن حتى الآن، وأن تكتسب إطاراً مرجعياً جديداً.

وبرسم الموقف الحالي في لوحةٍ فسيتوارد إلى الذهن أن موجة التسونامي لا تنشأ بتراكم موجة فيضانية، وإنما بسبب تراجع الماء بشكل مفاجئ، والمجتمع الحديث موجود بالضبط في تلك اللحظة، يقف على الشاطئ ويرى مستغرباً أن الأمواج تراجعت ولم تعد تتدفق بانتظام، ولكن شيئاً لم يحدث. فهل سيظل واقفاً ليرى ما سيحدث بعد ذلك؟

أنا هولتسامر تتساءل عن سبب استعمار مستقبلها

لم لا يمكن الاستفادة من المستوى الحالي للتنظيم والمدنية في توفير شكل من الاستثمار والحياة لا يعتمد على النمو الكمي، وإنما على خلق معايير حياة تحقق مستويات كافية للعيش وتكون صالحة لاستيعاب تسعة أو عشرة مليار إنسان؟ ولكونه مشكلة عالمية ذات تبعات ومسؤوليات إقليمية فإن تغير المناخ يطرح نموذجاً لسيناريوهات للعولمة البديلة،. فلن تقتصر تبعات أي قرار على الحيز الإقليمي، وفي المقابل ليست هناك مؤسسات عبر قارية أو حكومة عالمية تأخذ على عاتقها التعامل مع المشكلة ببعدها العالمي. ولن يظل نموذج التعاون ذلك قاصراً على تفادي تبعات تغير المناخ، بل سيشمل جميع قضايا التغير العالمي، سواء مبادرات نزع السلاح أو حل مشكلات الغذاء أو إنشاء بنية تحتية مستدامة للصناعة. بهذه الطريقة يمكن ترجمة السؤال الفني عن التغلب على الأزمة الكبرى إلى سؤال عن إمكانية التحديث في حضارة تعاني ضغوطاً مصيرية، وفي هذا تلعب مشكلة السلوك دوراً هاماً، فإذا كان إعادة بناء المجتمعات الصناعية الديمقراطية في الغرب حضارياً فسيظل السؤال مطروحاً عن إن كانت الفرضيات والخلفيات المسلم بها، التي ينام ويستيقظ الإنسان بها، ستسمح بأي تغيير في المنظور.

وكان الغضب من انعدام العدالة أحد دوافع الأفراد والحركات الاجتماعية لمثل ذلك التغيير. وتضع قضية تغير المناخ هذه القضية مجدداً في دائرة الضرورة الملحة.

ويتساءل غيورغ دياتس "ما الذي سيتبقى لجيل الأطلال المقبل؟ هل سننظف ما خلفناه وراءنا من خراب؟" في إشارة لأن جيل مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية الذين تمتعوا بامتياز تخريب العالم خلال فترة شبابهم، التي شهدت أيضاً بعض الاضطرابات، يواصلون الآن ما بدأوه، ليورثوا للأجيال المقبلة كوماً من الأطلال. ويقوي تغير المناخ ظاهرة الظلم الاجتماعي في اتجاهين: رأسياً بين الأجيال، وأفقياً بين المجتمعات التي سيختلف تأثرها بتبعات التغيرات المناخية. وقد يتشابك الاتجاهان في بعض الحالات، مثل حياة فئات عمرية معينة في البلدان المتقدمة حياة أفضل في العلاقة بين الأجيال، فإن الطفل الذي يعيش حالياً في أحد مخيمات اللاجئين في دارفور ليس لديه سوى أدنى فرص في المستقبل مقارنة برجل ولد في ألمانيا عام 1950 وهي مسقط رأسه، ويشغل منصباً في مجلس إدارة إحدى الشركات العاملة في مجال الطاقة. ورغم كون فرص حفيد ذلك الرجل في المستقبل هناك أقل من فرص جده، إلا أنها – بلا شك – أفضل بكثير من أبناء جيله في دارفور وفي المناطق التي تشبهها. ويصل عدد الوفيات من الأطفال في البلاد الأفقر إلى 29000 طفل في اليوم، أي 9,2 مليون طفل في السنة.

موافقات صندوق تثبيت أسواق المال (دراسة أبريل 2009)	تكاليف خفض عدد الوفيات من الأطفال في العالم بمقدار 6 مليون سنوياً
200 مليار دولار	15 مليار دولار

وتناولت حلقة البرنامج الحواري الذي قدمتها "مايبريت إيلنر" بتاريخ 15 يناير 2009 تحت عنوان "السياسة في هياج الإنقاذ" موضوع جودة وخطأ حزمة الإنعاش الاقتصادي الثانية التي بلغت قيمتها 50 مليار يورو رصدتها الحكومة الألمانية للحد من أثار الأزمة الاقتصادية والمالية، ولم يتجاوز بُعد قضية تغير المناخ فيها سوى "خصم حماية البيئة" التي كانت تقدم عند استبدال السيارات القديمة بالحديثة عند الشراء، وزيادة دعم ترميم البنايات. وكان بين ضيوف الحلقة طالبة الثانوية العامة "أنا هولتسامر"، التي أنهت

لتوها آنذاك تدريباً لدى اتحاد البيئة وحماية الطبيعة الألماني (BUND). وعندما سألتها المحاورة عن رأيها في حزمة الانعاش الاقتصادي لم تقف "أنا" طويلاً عند التفاصيل، وقالت بتعقل شديد إن هذا الإجراء ليس سوى استكمال للوضع الحالي السيء. ثم توجهت بسؤال إلى الساسة الحاضرين كيف سيبررون سياستهم أمامها وأمام أبناء جيلها.

لم يجب أحد سؤال أنا هولتسامر، ربما لأن مداخلتها أصابت قلب القضية: فالديون الجديدة التي ستترتب على برامج الإنقاذ والإنعاش الاقتصادي ستزيد جبل ديون ألمانيا ليصل إلى 1600 مليار يورو دون التفكير في كيفية تسديد هذا المبلغ بوسيلة أخرى غير الخفض الراديكالي، أو من خلال مواجهة القيود على إمكانيات التصرف في المستقبل، مع وجود فائدة واجبة الدفع قدرها 40 مليار يورو سنويا، أي ما يعادل سُبع إجمالي ميزانية الحكومة الاتحادية. حاول اتحاد دافعي الضرائب توضيح أبعاد هذا الدين كما يلي: "إذا توقفت الحكومة عن الاستدانة والتزمت بتسديد مليار يورو من ديونها كل شهر، فستحتاج 138 عاماً لسداد الديون المتراكمة."

إن سياسة الاستدانة على حساب الأجيال المقبلة لا تهدف إلى تمويل إعادة تشكيل قطاع الصناعة، وإنما للإبقاء على الوضع الحالي المنهك. ويوضح ذلك إصرار "أنا هولتسامر" على طلبها توضيح من ضيوف الحلقة عند قولها: لم يحدث إخلال بعقد الأجيال في تاريخ المجتمعات أبداً بهذا القدر من اللامبالاة التي نشاهدها في أيامنا هذه. كما تظهر في إطار إشكالية المناخ تشكيلة جديدة تتعلق بالبعد الزمني الغير عادي لتغير المناخ الذي يسببه البشر: لقد بدأ تغير المناخ قبل أكثر من مائتي عام على يد الذين اخترعوا المحرك البخاري ولم يعرفوا ما تسببوا فيه، وزاد ذلك على يد جيل نجا من الحرب العالمية الثانية انشغل – من أجل تحقيق التكافؤ– بإحداث نمو اقتصادي وتوفير المعيشة الرغدة للجميع، وإن كان عليها أن تعلم عن تبعات ابتكاراتها في المستقبل أكثر من جيمس وات وكارل بنز . ويحتد تغير المناخ على أيدي الذين يعيشون اليوم في الجوار ويعلمون ما يفعلون، لكنهم يتمسكون بتحقيق وعود النمو والرخاء لأنفسهم، من أجل العدالة والتكافؤ مع الغرب.

إن سبب المشكلة التي عرفت أبعادها الآن يرجع إلى خمسين عاماً مضت، فجيل

الأبناء وأبنائهم في كافة أرجاء الأرض سيواجه "ثغرة زمنية" تقدر بنصف قرن آخر على الأقل لأن تبعات التغير المناخي ستطرأ لا محالة حتى لو توقفت جميع السيارات والطائرات وأغلقت المصانع كلها ابتداء من اليوم. لا بد أن تغضب "أنا هولتسامر" عندما تدرك أنها وأجيال أخرى كثيرة سيتوجب عليهم التغلب على مشكلات سببها السابقون، خاصة مع تضاؤل فرص الإصلاح وشدة الآثار. يضاف إلى ذلك أن الإجراءات المطورة والمطبقة حالياً ليست ذات نتائج مؤكدة ولن تأتي بثمارها إلا في المستقبل البعيد، في الوقت الذي تتراكم فيه الأزمات وينذر بحتمية حدوث تغيير في أسلوب الحياة وتدهور جودتها. لقد امتدت العلاقة الجيلية بين تصرفات الأحياء والأموات والمسنين والشباب وتبعات تلك التصرفات امتداداً بالغاً.

يتبع الرقي الاجتماعي في المجتمعات الغنية مبدأ "عليك أن تكون مرة أفضل حالاً منّا"، ويعبر بذلك عن إحساس أبوي تلقائي عالمي. ولكن كيف ينبغي أن يسير هذا التتابع اليوم: فهل يوصى بالإجراءات الهادفة إلى تقليل الغازات الدفيئة التي تتخذ اليوم ولن تظهر نتائجها إلا بعد عام 2050 أو ربما بعد ذلك بوقت طويل، أم من الأفضل التفكير في إجراءات للتكيف مع الوضع (مثل بناء السدود وتحسين مستوى الوقاية من الكوارث)؟ هل يكفي تهيئة الأبناء وأبنائهم على أسلوب معيشة مختلف من خلال التربية والتعليم، أم يتوجب على المسنين على وجه الخصوص تضييق أحزمتهم؟

وعلى المستوى الفلسفي الأخلاقي يمكن استخلاص سؤال عن "مدى أحقية أحياء اليوم الذين سيعيشون المستقبل في حماية المناخ بالنظر إلى الأضرار المرتقبة؟" ربما يسهل افتراض أن حياة الأجيال المستقبلية ستضاهي - على الأقل - حياة الجيل الحالي، لكن حدوث ذلك أمر في منتهى التعقيد، إذ يمكن بالنظر إلى الأضرار المرتقبة، المترتبة على تغير المناخ، الاحتجاج بأن الإجراءات التي اتخذها جيل الأسبقين ستكون من الناحية المادية جيدة لدرجة أن الثراء الذي ورثوه سيعوض الأضرار الناتجة وبزيادة. من هذا المنظور فقد تخلو جبال الألب عام 2050 من الأنهار الجليدية، لكن بعضها موجود في الهيمالايا، وليس هناك ما يمنع الناس من الانغماس في متعة الرياضات الشتوية هناك. هذا المثال الغريب

يطرح سؤالاً عن الخطأ الحادث في معادلة العلاقة بين الأجيال، فهل يقوم تساوي الفرص الحالية والمستقبلية على أساس مادي يجب إعطاؤه الأولوية، أم أن للأجيال المستقبلية أيضاً حق في حياة الطبيعة؟

يجيب الفيلسوفان "لوكاس ماير" و"دومينيك روزر" هذا السؤال "بأن الأجيال الحالية والمستقبلية لها حقوق مؤكدة ينبغي حمايتها بغض النظر عن اعتبارات التكاليف والمنفعة." ولهذا فلا ينبغي أن تدخل احتمالات الخسارة في جودة المعيشة وتقديرات الأضرار المتشائمة في السيناريوهات المستقبلية المحتملة. يؤدي ذلك إلى استخلاص التزام هائل بحماية المناخ رغم ضآلة الأضرار المتوقع حدوثها في وسط أوروبا حتى عام 2050. يلاحظ المؤلفان أن متوسط الأضرار المناخية "التي يمكن مواجهتها مالياً" "المتوقعة" عام 2050 التي ستكون طفيفة نوعاً ما وستصيب أناساً قد يحظون أثناء تغير المناخ بمستوى معيشي أفضل من الحالي لا تستطيع أن تبرر حق الأجيال المستقبلية إلا بالكاد". ويواصل الكاتبان: ينبغي صياغة سياسة مناخ فعالة وحازمة لأن الخسائر ستزيد بعد عام 2050 بشكل كبير حسبما تظهر التقديرات الحالية. كما سيكون للخسائر في الدول الأكثر تضرراً تبعات ثانوية أخرى هائلة (مثل تزايد الهجرة). وختاماً، فستكون الخسائر الغير مادية قبل عام 2050 فادحة.

إن الخطر المتعلق بالخسائر الجمالية ودمج غياب العدالة الأفقي في سيناريوهات تبعات تغير المناخ تلقي على الأجيال التي تعيش حالياً واجب تكثيف حماية المناخ على الرغم من أنها لن تحصد ثمار عملها في حياتها. ولم يتعرض المؤلفان للتأثيرات المفاجئة لأنهما لم يدركا حجم الأزمة المالية التي تشكك بقوة في فرضية أن الناس "سيحظون بمستوى معيشة أعلى حتى مع تغير المناخ".

تتوقع "أنا هولتسامر" كلا الأمرين، تدهور ظروف الحياة في جيلها والأجيال التي تليها بفعل تبعات تغير المناخ، وتضاؤل الإمكانيات المادية التي تحتاجها تلك الأجيال لتشكيل مجتمعها؟ وقد غير هذا الظلم المتراكم التكتلات السياسية والاجتماعية في المجتمع المعاصر، إلا أن كل شيء لا زال هادئاً، لأن موجة الحركات الاجتماعية التي اتّقدت قبل

عشرين عاماً هدأت، فلم يعد يظهر في ألمانيا أي حراك اجتماعي – ولا حتى بقيادة النشطاء الشباب – منذ انتفاضة السلام التي ندّدت باتفاقية إعادة تسليح الناتو ونشر صواريخ بيرشينغ 2 في ألمانيا، وكذلك حركة حقوق المواطنين في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، رغم اختلاف تركيبة الحركة. وجاءت الاحتجاجات من قبيل الموضة، أي أن المظاهرات العارمة التي لها نفس التأثير في اقتصاد الحذر لم تعد ترتبط بالخبرات الحية لدى الشباب بين الخامسة عشرة والخامسة والعشرين من العمر، لهذا لم يستطع ما وصفته وسائل الإعلام عام 2008 بكونه حنيناً لتمرد عام 1968 أن يجد صدى لدى أبناء هذا الجيل. الوضع لا يزال هادئاً في ميدان العلاقة بين الأجيال، وتدلّ نيران الاحتجاجات التي تتأجج بين حين وآخر، في الضواحي الفرنسية مثلاً أو في مدن اليونان أو مظاهرات طلاب المدارس والجامعات في ألمانيا في صيف 2009 على أهمية عدم تجاهل سؤال أنا هولتسامر.

تعتبر الصراعات بين الأجيال من أهم أسباب عمليات التحول المجتمعي، وتنشأ تلك الصراعات بشكل أساسي من الإقصاء غير العادل من إمكانيات المشاركة، أي فتح الأفق للشباب في المجتمع لتحقيق الفرص المستقبلية المُرضية داخل الأطر المجتمعية القائمة. ولا تتمثل تلك الفرص في الوعود المادية أو الوظيفية المستقبلية فحسب، بل في إشباع الاحتياجات الحسية على الأخص. ويرى "نوربرت إلياس" أنه كلما "خُنِقت الفرص الحسية" لدى جيل من الشباب، تنشأ طاقة انفجارية تنعكس دائماً من جديد في الظروف المواتية في شكل حركات تمثل قطباً عاتياً يواجه مؤسسات الدولة السياسية القائمة".

ويجدر في هذا السياق إعادة الحديث بإيجاز عن تعاقب الأجيال في نهاية جمهورية فايمار، حيث فسّرت الحركات الاحتجاجية المناهضة للجمهورية تصرف الدولة بأنه تحقيق لقوانين الطبيعة: فقد أتت أصغر النخب القيادية في تاريخ المجتمعات الحديثة بهتلر على رأس السلطة عام 1933، وعلّق كثيرون من أبناء الشعب خاصة من فئة الشباب الآمال الشخصية الكبيرة على انتصار "الجنس الآري"، وانطلاقاً من هذا يمكن فهم النازية كمشروع للأجيال. أما احتجاج الشباب الذي حدث في أواخر ستينيات القرن الماضي

فكانت أسبابه مختلفة، لأن الباعث على الإحباط لم تكن أزمة اقتصادية عالمية، وإنما الانتقادات الجذرية لحالة الجمهورية الاتحادية التي تسير في اتجاه مناخ اجتماعي قمعي من ناحية، وتستهدف من ناحية أخرى ما أسماه إلياس "التفسير المشَوَّه"، فالجيل الأقدم الذي دعم المذابح الجماعية حوّل مجتمع ما بعد الحرب إلى بلد المعجزة الاقتصادية. ويستخلص من ذلك عناصر للهوية هزيلة الإيجابية مقابل إمكانيات الاستهلاك المحببة أو محل الشكوى. أما تقديم الماركسية المتحجرة وقتها صورة مجتمعية تعكس الجمهورية الاتحادية الحقيقية، رغم الصورة المقفرة عن المجتمعات التي سادت فيها الاجتماعية الواقعية آنذاك، فيمكن تفسيره بأن الماركسية كانت تمثل من خلال وعودها بالمساواة النموذج المضاد تماماً لمشروع النازية في تصورها عن عدم التساوي الفئوي داخل المجتمع.

وعند النظر إلى الفئة العمرية بين الخامسة عشرة والخامسة والعشرين فستتضح الانقسامات الهيكلية الهائلة التي مرت بها المجتمعات الغربية خلال الثلاثة عقود الماضية. فقد تغيرت النماذج المستقبلية أمام الشباب بفعل انكماش قطاعات الصناعات التقليدية، والثورة الرقمية، واتساع قطاع إدارة الأزمات، والتغير الكبير في دور كل من الجنسين، وتراجع الدولة عن توفير حقوق الخدمات، وخصخصة إجراءات الوقاية من المخاطر. وينعكس التغير الهيكلي في اختفاء الثوابت الموروثة، كانخفاض مستوى التخطيط الرسمي للحياة، وجعل السجل الوظيفي أكثر مرونة، وتراجع الثقة في أنظمة الأمان، وربما في النظام السياسي بوجه عام. ومن العجيب أن التلاميذ لا يرون في ذلك خسارة حقيقية، فهم لا يعرفون خلاف ذلك. وعند الحديث مع الشباب في عمر المراهقة، أو حتى فيما بينهم، يتضح أن الموضوعات الأهم والأكثر انتشاراً هي مجموع الدرجات التي يتطلع كل منهم أن يحصل عليها في شهادة إتمام المرحلة الثانوية، أو إن كانوا سيواجهون صعوبة في الحصول على وظيفة في المستقبل لأنهم نشروا مرة على موقع التواصل الاجتماعي تعليقاً سخيفاً. ويفصح ذلك عن الضغط الشديد المفروض عليهم لتقديم أداء جيد، وفي الوقت نفسه يتضح هنا تغير لافت في الإطار المرجعي: فالمستقبل يقلقهم، لكنهم ينظرون إليه باعتباره مشكلتهم الخاصة.

ثمة عنصر آخر يتعلق "بزيادة القدرة من أجل تقليص المسار العملي"، فمقارنة بعام 1968 يتميز الوضع الحالي أيضاً بـما يسمى "إعطاء القيمة المشوِّه" بسبب نظام النازي والمحرقة، إلا أنه ليس هناك نموذج جمعي مستقبلي يمكن أن يتعارض معه ومع الحاضر. ويتساءل اليوم كل مشروع جيل عن ماهية المستقبل الذي عليه أن يستشهد به. ومن إحدى مشكلات عصر تغير المناخ الحكم على المستقبل حكماً سلبياً من الوهلة الأولى، خاصة لأن استمرار الحال على هذا النحو أصبح غير ممكن. وأصبح من الصعب اكتشاف موارد حسية أخرى ذات طبيعة نظرية أو دينية مستترة لا تقتصر على رفض الأخطاء البينة التي تقوم بها النخبة الوظيفية.

أصبح مشروع جيل الفئة العمرية الحالية بين 15 إلى 25 عاماً أمام معضلة تتمثل في تدمير تغير المناخ وأزمة البيئة نماذج مستقبلية، مع عدم وجود نموذج مجتمعي أخر يكون بمثابة مشروع بديل. ويعتبر المستقبَل مقيداً من زاويتين: إذ لا يجد الشباب الظروف التي ورثها آباؤهم وأجدادهم، لا من الناحية الاجتماعية ولا من ناحية ظروف البيئية، فهناك شعار قاسٍ، لا يُنطق ولكنه يمارس عملياً، مفاده أن "على أبنائنا أن يعيشوا ظروفاً أسوأ مما عشناها". وأصبحت مجموعة كاملة من المحامين الشباب اليوم مطالبة بالتفرغ لعام كامل والعمل مجاناً من أجل الصالح العام، وسيكون من اللطيف مراقبة التوجهات المستقبلية لخريجي ماجستير إدارة الأعمال أو البكالوريوس، الذين يجري إعدادهم للانخراط في رأسمالية القمار. ويرجع الهدوء الملاحظ في عام 2009 – الذي أثار حالة من الاستغراب – في المقام الأول إلى أن تقييد الفرص المستقبلية الشخصية لم يُعتبر تقييداً، بسبب عدم إحداث مقارنة مع فرص الأجيال السابقة، ولأن ممارسة الاحتجاج ليست ضمن الخبرة الجمعية لهذا الجيل. لكن هذا قد يتغير بسرعة.

عدم التكافؤ الأفقي

يظل صغار وكبار فئة الشباب في دول الشمال الثرية أفضل حالاً من أبناء جيلهم في الدول النامية والناشئة. وهنا تتضح مشكلة العدالة المرتبطة بالمكان. لن تكون عواقب تغير المناخ موزعة توزيعاً عادلاً لأن كبار المتسببين في تغير المناخ من وجهة النظر الحالية

سيكونون أقل المتضررين من تبعاته، بل وستصبح لديهم أكبر الفرص للتربح من الوضع. وعلى العكس، فالمناطق التي لم تسهم في ظهور الغازات الدفيئة سوى بالكاد ستكون المتضرر الأكبر من تغير المناخ. ويبلغ متوسط حجم عادم ثاني أكسيد الكربون التي يصدره الفرد في الدول الصناعية كل عام 12.6 طن، بينما يبلغ ذلك في الدول الأفقر 0.9 طناً فقط. وتتسبب الدول الصناعية الرائدة في إصدار حوالي نصف العوادم في العالم، رغم السرعة التي تلحق بها الدول الناشئة ركب التلوث. ولكن مقدار تضررها من تبعات ذلك لا يزيد على ثلاثة بالمائة. وتظهر دراسة تحليلية أصدرها معهد بيترسون للاقتصاد الدولي أن هناك 29 دولة نامية مهددة بتراجع نسبة المحاصيل الزراعية الحالية بمقدار 20 بالمائة بسبب تغير المناخ. "وستكون دول جنوب شرق آسيا من أكثر المناطق المتضررة من عدم انتظام الرياح الموسمية، وستغطي مياة الفيضانات مناطق كبيرة من الدلتا، سواء في بنغلاديش أو الهند. وستكون دول الجزر الصغيرة المتضرر الأكبر من ارتفاع منسوب مياه البحر، مثل الجزر الصغيرة الكثيرة في المحيط الهادي، والمدن الواقعة فوق مستوى البحر مثل مقديشيو، والبندقية، ونيو أورلين. بينما سيسهل على الدول الثرية مثل هولندا تحسين سدودها الوقائية، كما سيكون إعادة التشجير أسهل على البلديات في ولاية كنساس من مدن ولاية كيرالا الهندية."

ويتحول عدم التكافؤ النسبي المذكور إلى عدم تكافؤ مطلق عندما تفقد شعوب كاملة أسس الحياة. وقد طلبت حكومة جزر أوفالو لسكانها حق اللجوء لدى كل من أستراليا ونيوزلندا، ويتشارك سكان جزر المالديف في صندوق مالي يهدف إلى شراء إحدى الجزر في وقت ما. ويريد الإنويت - بدعم من منظمات حقوق الإنسان - رفع دعوى ضد الولايات المتحدة الأمريكية لكونها المتسبب الأساسي في إصدار الغازات الدفيئة. وليست هناك في الوقت الحالي أية فرصة لمواجهة الخلافات الدولية جراء تغير المناخ مواجهة فاعلة. ولا يزال القانون الدولي للبيئة في الطور الأولي وليس له حتى الآن صفة إلزامية أو وضع تكليفي. وليست هناك محاكم دولية تعاقب على الانتهاكات بحق مبادئ التنمية المستدامة والاعتبارات البيئية. ويعتمد خفض الغازات الدفيئة على المعاهدات والاتفاقيات

المتعددة الأطراف، أي تعهدات الدول التي توقعها بالالتزام بها، ويصعب مقاطعتها في حالة عدم الالتزام بها. ويخفي التوزيع غير العادل لمخاطر المناخ وتفاوت القدرة على مجابهتها احتمالات للصراع، يمكن ملاحظتها في تعقّد القضية الحقوقية الخاصة بتعويض سكان الجزر أو منطقة القطب الشمالي التي بدأت الأراضي التي يعيشون عليها في الغرق بفعل الفيضانات والاحترار.

لهذا فيرجح أن الصراعات بين الأجيال المقبلة لن تقتصر على الدول الغربية، فقد تحسنت بالفعل الظروف المعيشية للطبقات المتوسطة التي تلقت تعليماً جيداً، وهناك أمال كبيرة في زيادة الرخاء. كما تخطت الآفاق الفكرية حدود إجراءات تأمين البقاء اليومية، وفي هذا السياق يمكن النظر إلى التطرف الإسلامي في الوقت الراهن باعتباره ظاهرة تميز الجيلين الثاني والثالث.

كما يمكن تخمين نشأة صراعات أفقية ورأسية في آن واحد في المناطق المتقدمة اقتصاديا في الدول الناشئة إذا تضاعفت تبعات تغير المناخ.

ما كان أوله شرط قد يكون آخره ظلام

لا يعتبر التطرف الإسلامي بتبريراته المناهضة للإستعمار والليبرالية سوى مؤشر على مدى سوء السمعة التي يحظى بها النموذج الناجح للدول الغربية في شمال الأطلسي – أي المجتمع الليبرالي الديمقراطي، الذي تسوده ثقافة رأس المال، بكل مكتسباته الحضارية مثل فصل القوى وحقوق الإنسان والمواطن إلخ. ويتعرض المبدأ الكلاسيكي القائل إن اللبرلة الاقتصادية تؤدي إلى إرساء الديمقراطية السياسية والاجتماعية حالياً للجرح والتفنيد في كل مكان. ولقي تطبيق اقتصاد السوق في الصين ترحيب كل من أوروبا والولايات المتحدة، ليس لمجرد نشأة سوق عملاق للمنتجات الغربية، وإنما أيضاً لوجود قناعة بأن انفتاحاً اجتماعياً سيواكب تحرير السوق. ولكن السماح بالرأسمالية لا يعني بالضرورة الموافقة على الديمقراطية.

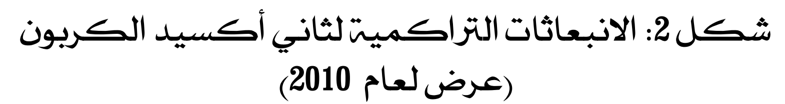
وفي المقابل، يتضح أن الديكتاتورية الحزبية قد تسير بحركية مختلفة تماماً عن الديمقراطية إذا توافرت لديها عوامل الاقتصاد والتكنولوجيا المعقدة. وبينما يعمل تتابع الدورات

الانتخابية على تحريك الإبداعات أو عرقلتها، تطبق قيادة الحزب الشيوعي بثبات ما تراه ضرورياً من إجراءات. وبينما تنشغل قضايا اعتماد التخطيط، ورغبات المواطنين، والنزاعات القضائية، وتقارير الخبراء الفنيين في أوروبا بموضوعات مثل بناء طرق سكك حديدية أو ممرات للطائرات أو مفاعلات جديدة، يقوم الحزب الشيوعي أسبوعاً بعد آخر بإنشاء محطة لإنتاج الكهرباء بطاقة الفحم، يصدر كل منها 30000 طن من ثاني أكسيد الكربون كل يوم على حد متوسط، ودون أن يُسأل مواطن واحد في الصين على رأيه في ذلك.

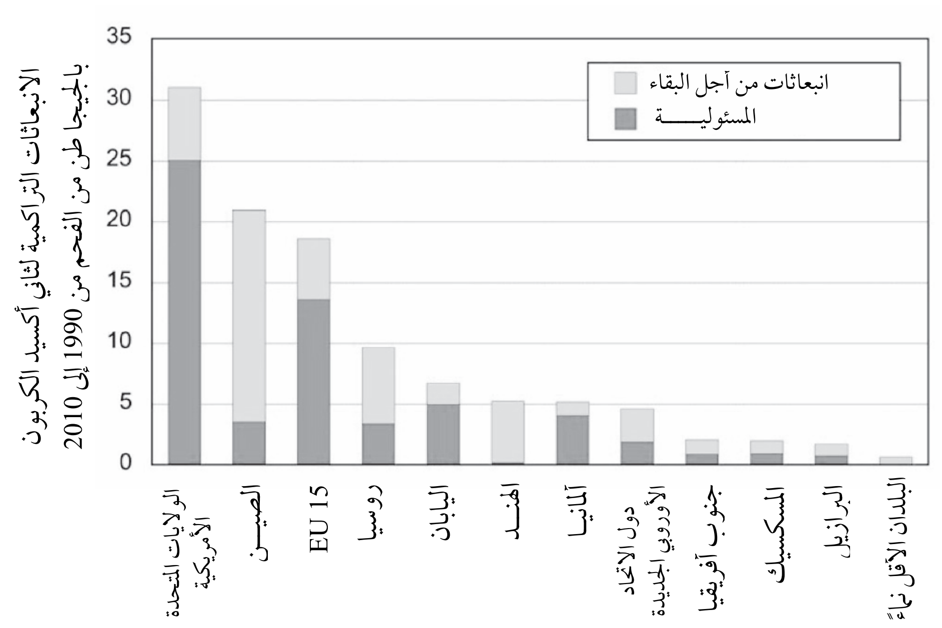
تثبت الديمقراطية هنا – على عكس النظرية – أنها أحد الأضرار المترتبة على التحديث، فالأمور لا تسير بسرعة في هذا العالم المعقد الذي تتعدد وتتباين فيه المجتمعات على أساس وظيفي إلا بتجاهل الأضرار التي قد تلحق بالآخرين. هذا هو الأمر ببساطة. لم تكن المجتمعات الديمقراطية تحسب تبسيط التحديث بهذا الشكل، فما يعده الغرب لحاقاً بركب التحديث يمكن أن يكون في الواقع تجاوزاً لعملية تحديث تبقى المثل الديمقراطية فيها ثابتة ويزيد فيها الازدهار الاقتصادي. إن المجتمعات الغربية لا تقدم لباقي أرجاء العالم طرازاً لتطور الدولة، بل في أفضل الأحوال مجرد نموذج للقدرة التنافسية، وفي أسوأها نموذجاً بالٍ للدولة. وفي كافة الأحوال فإن الدول الناشئة والنامية لن تسلك على الأرجح السبيل الذي سلكته الدول الصناعية الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأولوياتها المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، بل إنها ستطور أشكالاً أخرى من أشكال الدولة لن تستهدف الثروة والرخاء. ووسط نشوة "موجة الدمقرطة الرابعة" (صمويل هنغتينتون) في سنة 1989 ما يليها لم يكن أحد قط يتخيل أن نظاماً يمكن أن يوصف "بالرأسمالية المستبدة" سيتوطد داخل روسيا خلال أقل من عامين. يلاقي هذا النمو المجتمعي تشجيعاً بفعل ثراء الاتحاد الروسي بالنفط والغاز الطبيعي الذي تم خصخصته، وكذلك قمع أي نوع من المعارضة باستخدام تشريع معيب لا يحترم المواطن ويجرم حرية التعبير عن الرأي. إن سعادة الغرب القصيرة التي نشأت عقب انتهاء الحرب الباردة تذوب بسبب التحالفات الجديدة بشكل أسرع من ذوبان الثلج

في القطب الشمالي، ولهذا فقد ينشأ عن صراع الأجيال في المستقبل أيضاً صراع جيوسياسي.

رغم ذلك فهناك على الأقل بصيص أمل في صياغة مبادئ العدالة في التوزيع العالمي لانخفاض الانبعاثات. ويوافق الأطراف في الاتفاقية الإطارية للمناخ (مادة 3، بند 1) على "حماية النظام المناخي من أجل مصلحة الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وذلك على أساس العدالة وحسب مسؤولياتهم المشتركة والمختلفة وقدرة كل منهم لذلك"، مع التركيز على الاحتياجات الخاصة (مثل تعويض النمو الاقتصادي، أيضاً على أساس الطاقات الحفرية) ومعطيات الدول النامية (مثل نقص البنية التحتية التكنولوجية ومكافحة الفقر)، التي تلتزم أيضاً بالمساهمة في خفض الانبعاثات في المستقبل. ولذلك تحدد الدورة الإلزامية الثانية في بروتوكول كيوتو التقارب الخطي لنسب الانبعاثات بنفس حقوق الانبعاث للفرد حتى عام 2050، وهو أمر يقدم تعويضاً تاريخياً لدول الجنوب، لكنه يُدخلها بشكل مرحلي في المسؤولية الدولية. ويقدم "نموذج الحقوق المراعية للمناخ والتنمية" عتبة فردية للمشاركة، فكل من يزيد دخله السنوي على خط الفقر (الذي قُدّر عام 2008 بمبلغ 7500 دولار في العام) بمقدار الربع فعليه أن يساهم بقسط منه في حماية المناخ. أما حجم قدرة كل دولة فتنتج من مجموع المدخولات التي تقع فوق عتبة المشاركة. وتعتبر الانبعاثات التي تنشأ لإشباع الاحتياجات الأساسية في هذا النموذج "انبعاثات من أجل البقاء" ويتم حسابها بناء على المسؤولية الجمعية للدولة. وهناك محاولات تجري لدمج أبعاد العدالة بين دول العالم مع العدالة داخل كل دولة. تتضح في جميع مواطن الضعف بالتفصيل ملامح لنموذج بعد استعماري لمجابهة الأزمة لا يجعل من التضرر التاريخي ستاراً يخفي انعدام المسؤولية الحالي.



شكل 2: الانبعاثات التراكمية لثاني أكسيد الكربون (عرض لعام 2010)



تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية عن أغلب الانبعاثات المتراكمة لثاني أكسيد الكربون منذ عام 1990. كذلك تعتبر الصين مصدراً كبيراً للانبعاثات، لكن الجزء الأكبر منها انبعاثات من أجل البقاء ومن ثم فلا تُحتسب ضمن مسؤولية الصين. كما تتحمل ألمانيا مسؤولية دولية عن تغير المناخ بمقدار 4,2 بالمائة بالانبعاثات المتراكمة لثاني أكسيد الكربون، بينما الاتحاد الأوروبي مسؤول بنسبة 16,8 بالمائة.

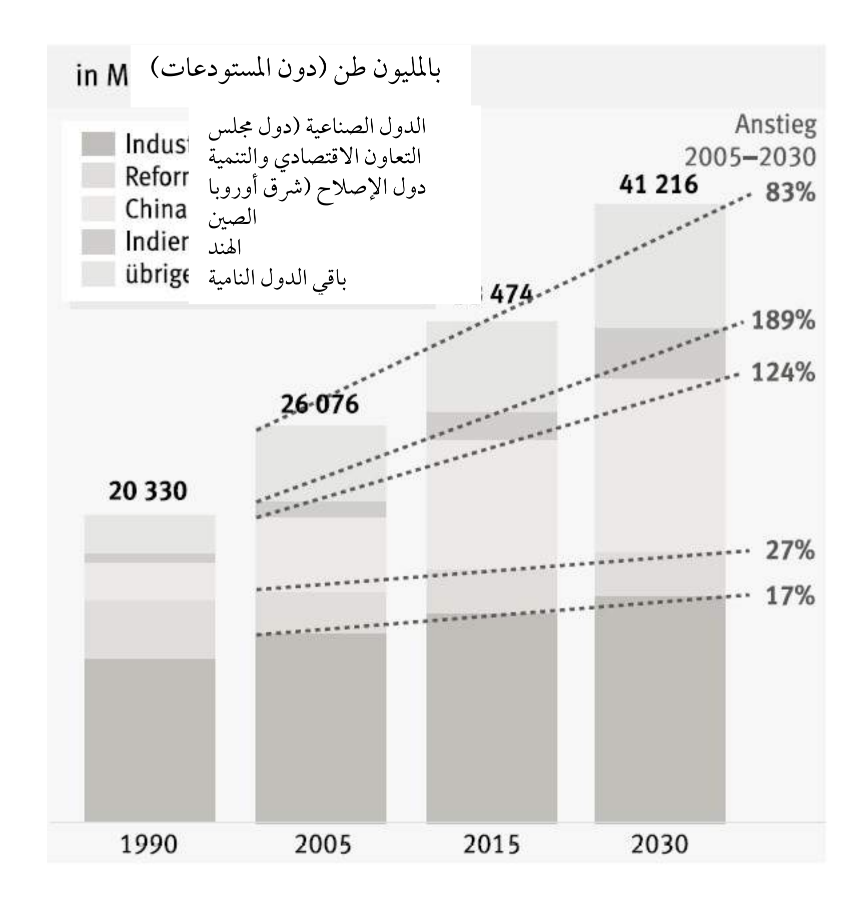
المصدر: باول باير، توم أثاناسيو، سافين كارثا (2008). انظر: الموقع الإلكتروني للحقوق المراعية للمناخ والتمنية: http://www.ecoequity.org/GDRs

درجتان إضافيتان

يسود في وسط أبحاث المناخ إجماع على أن الفرصة لا تزال متاحة للسيطرة على العواقب الاجتماعية والاقتصادية التي سيؤدي إليها تغير المناخ إذا أمكن وقف الاحترار عند زيادة مقدارها درجتان مئويتان مقارنة بعصر ما قبل الصناعة، أي بمقدار 1,6 درجة فوق المستوى الحالي. ويقدر الكاتب البريطاني فريد بيرس حجم ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي في العصر الجليدي الأخير بنحو 600 مليار طن، وظلّت هذه القيمة ثابتة

حتى عصر الثورة الصناعية. وقد أدت الانبعاثات التي تسبب بها الإنسان إلى زيادة تلك القيمة إلى 800 مليار طن. وستبلغ الحد الأقصى للتحمل بمقدار 850 مليار طن إذا لم تتسارع وتيرة صعود درجات الحرارة.

شكل 3: زيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون موزع حسب المنطقة (1)



(1) Eva Berie u. a. (Red.): Der Fischer-Weltalmanach 2009, Frankfurt am Main 2008, S. 714.

ويزداد هذا المقدار حالياً بمعدل أربعة مليارات طن كل عام. وإذا لم تحتسب معدلات الزيادة التي تتسبب فيها التحاق الدول الناشئة بركب الصناعة، فستبلغ القيمة 850 مليار طن خلال عشر سنوات. ولن يكون وقف الاحترار بمقدار الدرجتين الإضافيتين المذكورتين واقعياً إلا إذا بلغ حجم الانبعاثات العالمية الحد الأقصى "بعد خمسة أعوام، وينخفض إلى النصف على الأقل خلال الخمسين عاماً التالية، ثم يظل بعدها في طور الهبوط". إن تَقَبُّل الإنسان لفكرة القدرة على بلوغ هذا الهدف أمر يتعلق بالثقة في رشد وعقلانية المجتمع.

تبقى الإمكانية الوحيدة لتفادي الكارثة تحقيق "هدف الدرجتين"، أي تحديد الصعود المحتم لدرجات الحرارة عند مستوى درجتين مئويتين إضافيتين فقط. وقد انضمت حالياً إلى هذا المطلب حوالي مائة دولة، كما طالب عدد كبير من الهيئات الاقتصادية والاجتماعية بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم حتى منتصف القرن الحادي والعشرين إلى نصف مستوى عام 1990 على الأقل. وبالإضافة إلى حزمة من الإجراءات الوقائية (التلطيفية) نوقشت استراتيجيات للتكيف وبدأ تطبيقيها بهدف إعداد المناطق المهددة للتعامل مع الأزمات والكوارث المحتملة، مثال ذلك مشروع التكيف الذي قدمته الحكومة الألمانية.

تتوافر حالياً سلسلة من الدراسات التي تحاول رصد تكاليف تغير المناخ وحساب نفقات السياسة الوقائية الهادفة لمواجهته. وأشهر تلك الاستقراءات الإحصائية ما قدمه نيكولاس شتيرن، كبير الاقتصاديين الأسبق بالبنك الدولي، حيث يرى أن تكلفة وقف تزايد الانبعاثات الضارة بالمناخ تعادل واحد بالمائة من إجمالي الناتج السنوي العالمي، بينما ستصل تكاليف التعامل مع الآثار المترتبة على عدم السيطرة على الاحترار إلى خمسة أضعاف هذا الحد. كما ترى مؤسسة ماك كينزي الاستشارية أن استثمارات سنوية بمقدار 170 مليار دولار تكفي لخفض تزايد الاحتياج العالمي للطاقة بمقدار النصف. وستبلغ تكاليف الطاقة المدخرة من خلال تلك الاستثمارات إلى 900 مليار دولار سنوياً حتى عام 2020.

أين نحن؟

أظهر الفصل الأول من الكتاب أن تراكم الأزمات الحالية لتتحول فيما بعد إلى أزمة شاملة دافع للانتباه لخطر انهيار النظام، وخاصة عند إمعان التفكير في كيفية إيجاد حلول جديدة من أجل دوام استقرار المجتمع والفوز بمستقبل كريم. لم يعد الهدف الآن تصحيح الأخطاء، وإنما إحداث تغير جوهري في المسار. وبعد عقود طويلة من الازدهار المتواصل والرفاهية القائمة على الاقتراض سيتوجب لا محالة الانتباه لانتهاء وفناء النموذج الحضاري، وإعادة النظر في الأزمة بشكل جذري. وتستلزم الفجوة الواضحة في العدالة بين دول الشمال الثرية ودول الجنوب الفقيرة في المجتمع الدولي هذا التفكير، وكذلك في الحقيقة التي ينتهجها الإنسان لكنه لا ينطق بها: لقد اقترض الجيل الحالي العالم من الأبناء والأحفاد، وها هو لا يورثهم سوى بيت صارت درجة حرارته مفرطة الارتفاع. إن الأزمة الحالية لم تبدأ عام 2008، إذ ترجع جميع التصدعات الهيكلية، وكذلك العلم بها، إلى عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، عندما بدأ الإنسان يدرك حدود النمو الاقتصادي وضرورة بقاء المجتمع. وها هو ذا الإدراك يصبح الآن صدمة لأن الجميع كان دائماً على علم بما لا يودّ أن يتقبله. وسيوضح الفصل التالي سبب المفاجأة عند حدوث ما كان متوقعاً.

دعم قطاع الفحم في ألمانيا عام 2008	منحة الدعم المقدمة للطلبة والتلاميذ
2 مليار يورو سنوياً	2.2 مليار يورو سنوياً

الفصل الثاني

لأنهم لا يفعلون ما يعلمون
لماذا يخالف الوعي بالبيئة السلوك؟

مالي أنا بالأجيال التالية؟
هل فكرت الأجيال السابقة مرة فيّ؟
غروتشو ماركس

على كل فرد يريد أن يتعامل تعاملاً صحيحاً مع البيئة أن يكتسب حصانة ضد الإحباط وخيبة الأمل، فيضع خطّة جيدة لإنقاذ المناخ، ويناقشها بالتفصيل مع أفراد أسرته في حالة من النشوة والحماس لأنه يريد المساهمة بشيء، لكنه سرعان ما يدرك أن ما كان يقصد به خيراً هو عكس ذلك الخير. فعلى سبيل المثال، تحاول السيدة التي تمتلك قدراً من الوعي بالبيئة أن تلتزم بشراء السلع العضوية أثناء التسوق، فالسلع العضوية أفضل للصحة، كما أنها محلية التصنيع، فعدم نقل تلك المنتجات من أماكن بعيدة لا يضر بالبيئة.

ويمثل الاستهلاك الخاص في ألمانيا حوالي 40 بالمائة من حجم انبعاثات الغازات الدفيئة السنوية للفرد. لقد قرأت ذلك السيدة "كاترين" وحاولت على الفور تحسين سلوكها البيئي الخاص. والحمد لله أن كل سوبر ماركت يحوي ركناً للمنتجات المحلية من الدواجن والتفاح ومنتجات الألبان والسجق من إنتاج فلاحين بعضهم معروف بالاسم أو الشكل.

ينفي تلك الحالة علماء معهد البيئة بمدينة فرايبورغ. ويقول راينر غريسهامر: "سيصبح التفاح المنقول لمسافات طويلة أفضل في الحسابات البيئية من الأنواع المحلية ابتداء من شهر مايو على حد أقصى." وقد أجرى العلماء تجارباً لبحث البصمة الكربونية في عشر سلع استهلاكية، وتوصلوا إلى ضرورة التخلي فقط عن المنتجات التي تنقل جواً لمسافات طويلة مثل الثمار الأجنبية وسمك السلمون المستورد من ألاسكا.

وتترك المرأة المستهلكة المجلة التي بيدها في حيرة، لا تريد الاستسلام. لم يقدم لها العلم سوى معلومة يعرفها كل إنسان ويمكن قراءتها على كل علبة دواء: كل تصرف يمكن أن يؤدي إلى آثار جانبية مضادة غير معروفة أو مقصودة أو محسوبة أو متعارضة مع مراد المتصرف. أي أن من أراد التصرف بشكل بيئي سليم – وهو بالطبع أمر لا يعترض عليه أي باحث في مجال البيئة - فعليه أن يعد نفسه للتعامل مع قدر كبير من المتغيرات التي قد تنتج مع تغير عنصر واحد فقط. فينبغي حساب عدد الكيلومترات التي تسيرها شاحنة محملة بالتفاح قادمة من أسبانيا مقابل استهلاك الطاقة الذي يسببه التخزين البارد للتفاح المحلي، أو مقابل إعداد وجبة طعام، أو غسل الأواني، أو التخلص من القمامة. إن انبعاث الغازات الدفيئة يظل متواصلاً على مدى دورة حياة المنتج، بغض النظر عن كون ذلك المنتج تفاحة عادية أو عبوة زبادي سيئة السمعة تم انتاجها وتعبأتها كمنتج عالمي. وليس هذا فحسب: فالمنتج "العضوي" (الذي قد تكون له أيضاً مضاعفات مشابهة) قد يكون "حيوياً" من ناحية التصنيع، لكن بالنظر إلى عوامل أخرى أقل إفادة للبيئة من منتج آخر قد لا يكون حيوياً على الإطلاق. من ناحية أخرى فقد ينتج عن شراء بضائع المزارعين المحليين أضرار على سياسة التنمية الاقتصادية.

سيشق ذلك كله على كثير من الناس، وسيعودون إلى ممارساتهم القديمة دون مبالاة أو سيستسلمون لخيبة الأمل أمام قضية البيئة. فتصرفاتهم حسنة النية خاطئة. يبدو أن أدورنو كان محقاً في رؤيته بأنه "ما يبنى على باطل فهو باطل".

نظرية التنافر المعرفي

دعي أحد مؤلفي الكتاب العام الماضي لحضور فعالية دعا إليها رجل أعمال شاب من أقوى الناقدين الذين يحملون هم مشكلات المستقبل، وتناولت الفعالية مناقشة العلاقة بين الاحترار المناخي والعنف. استطاع هذا الرجل خلال وقت قصير تشكيل مجموعة من أصحاب الشركات المتوسطة للعمل على تنشيط أهالي البلدة في الانخراط في سياسة البيئة. وقد نجحت الفعالية التي حضرها أكثر من مائة شخص، وهي مشاركة ممتازة بالنسبة لمدينة صغيرة يقطنها حوالي 20 ألف نسمة. وبعد انتهاء الفعالية قال رجل الأعمال الشاب في حديث جانبي أنه طلب لتوه سيارة "أودي" موديل (RS 6) بقدرة 580 حصان، وهو أقوى محرك لسيارة ليموزين متوافرة في الأسواق في ذلك الحين. وعند سؤاله عن السبب أجاب بأن "الوقت الحالي هو الفرصة الأخيرة لذلك، فلن يمكن قيادة مثل تلك السيارات بعد عدة سنوات."

لا تظهر هذه الحالة فحسب حجم الفجوة الهائل بين وعي الناس وإمكانيات تصرفاتهم، وأنهم لا يألون بالاً في إدماج أوضح المتناقضات بسهولة والتكيف مع الحياة اليومية على هذا الأساس. إن ما يثير الاستغراب هو صورة الإنسان التي تسللت إلى التصور الإجمالي من فلسفتي الأخلاق واللاهوت الأدبي، وعلى الأرجح من طابعهما البروتستانتي، اللتان تظهران أن الإنسان يسعى إلى حرية التناقض. فإذا جاء تصرف الإنسان مخالفاً قناعاته وُصف على الفور بكونه "مريض بالفصام" أو شخصية غير صارمة. ولا يعتبر وجود دوافع التصرفات في هيكل شخصية الفرد، وأن المواقف هي الباعث على التصرف فكرة واقعية تماماً، حيث ينبغي أن يتحرك الإنسان بمرونة بين صورته وقراراته المتعلقة بكل موقف وتصرف، حتى تتطابق المواقف الاجتماعية المختلفة والمتطلبات المتغيرة مع التوقعات الكثيرة بممارسة أدوار بعينها. ويسمى إرفينغ غوفمان، عالم النفس والاجتماع،

البعد بين الذات وتلك الأدوار الكثيرة التي تؤديها الذات "تباعد الأدوار" واصفاً بذلك قدرة مركزية لدى الناس الذين يعيشون في المجتمعات الحديثة.

تعتبر أصول وأسباب التصرفات التي تحدث في إطار التنشئة الاجتماعية – أو بالأحرى في حياة الفرد – أمور ثانوية مقارنة بمتطلبات الموقف وسبل الحل المتخذة. كذلك فإن فكرة تحلي الإنسان دائماً بأخلاق معينة أو استراتيجيات ثابتة بغض النظر عن ملابسات الموقف أثبتت عدم فاعليتها، بسبب تعدد المتطلبات المفروضة على الإنسان في المجتمعات الحديثة. وبالفعل، فإن من يتصرف طبقاً لمتطلبات التناسق يوصف بعدم المرونة، إن لم يوصف بأنه حالة مَرَضية. الأمر الذي يدفع إلى القول بوضوح إن التصرفات تحدد الإنسان أكثر مما يحدد الإنسان التصرفات. ولا ينطبق ذلك على طيف التصرفات "الطبيعية" فحسب، بل – وعلى الأخص – عندما يفعل "أشخاص طبيعيون جداً" أموراً "غير طبيعية على الإطلاق" مثل المشاركة في المذابح والجرائم الجماعية والمطاردات وما شابه ذلك.

إن ميل الإنسان لرؤية الأمور على عكس ما هي عليه، والبحث عن دوافع التصرف في الأشخاص أكثر من المواقف، يرجع إلى ما يسمى "خطأ العزو الأساسي" ، وهو المصطلح الذي يطلقه علم النفس على استناد الإنسان للظروف المحيطة دائماً في تبرير تصرفه الخاص، فعندما يحتاج الأمر إلى سرعة التعامل يقال "كنت مضطراً لإلغاء وظيفة السيد "مارتين" ولم يكن بوسعي فعل أي شيء..." أما عندما يتصرف الآخرون فيميل الإنسان عادة إلى البحث عن دوافع هذا التصرف في شخص الآخر، فيقول مثلاً "إنه لا يستطيع إنجاز الأمر لأنه فاشل" أو "لم يذكر أي شيء عن كذا، لأنه كاذب"، أو "لقد قتل السيدة لأنه إنسان شرير". ولخطأ العزو الأساسي وظيفة تنظيمية وتوجيهية. فالحياة تكون أبسط عندما تنعدم ضرورة مساءلة النفس عن تعقيد كل موقف يستدعي التصرف يتواجد فيه الشخص، والاكتفاء بالقول أنه يتصرف هكذا لأن الشخص "هكذا".

يؤدي ذلك بطبيعة الحال – وكما تُظهِر أي متابعة صادقة للذات – إلى تكوّن صورة فوق شخصية للإنسان ينبني عليها افتراض مغلوط بأن على الإنسان أن يتصرف بما يتوافق مع ذاته التي يتخيل كونها خالية من المتناقضات. لا شك أن كل إنسان يواجه يومياً عدة

مرات قناعاته الداخلية المترسخة، وهو ما يعني في موضوع الطاقة أن يساهم في رفع التكاليف بتصرفه بما يخالف تحسّن علمه بالأشياء وبعكس ما تقتضيه الضرورة باستخدامه السيارات الأجرة والخاصة والطائرات. ولا تنتهي الأمثلة التي توضح التضاد بين القناعة الخاصة والتصرفات الشخصية. ويمكن الاستدلال على ذلك كما يلي: إن كنت تحسب نفسك على وعي بحماية المناخ فأعد دفتراً لتسجيل يومياتك تكتب فيه شكل وكم وظروف إخلال تصرفاتك بذلك الوعي. وسوف تلاحظ في كل مرة تدون فيها إخلالاً أنك ستجد على الفور مبرراً جاهزاً للانتقال بالتاكسي (مثل موعد عاجل)، أو تشغيل المدفأة على درجة أعلى من اللازم (لأنك كنت مصاباً بالبرد الأسبوع الماضي)، أو لاستقلالك السيارة للتسوق من السوبرماركت الذي لا يبعد عنك سوى 500 متراً (لا يمكن ترك الأطفال بمفردهم فترة طويلة).

يلاحظ من ذلك أن أخلاق الإنسان تزوده ببوصلة الاهتداء إلى التصرف الخاطئ أو الصائب، ليس لها في العادة تأثير إرشادي على السلوك، وإنما تعطي خطاً إرشادياً لإيجاد المبرر المناسب لإحداث التوافق بين التصرف الخاطئ والوعي السليم. وهذا بالتحديد ما كشفه عدم اتساق رجل الأعمال الشاب عند حديثه عن قوة محرك السيارة، وهو ليس سوى مثال واضح لتناقض برره دون صعوبة، إذ كان وعيه الدقيق بالضرر الذي سيلحق بالمناخ بقرار شرائه السيارة موجوداً بالفعل. وعلى نحو متناقض، قدّم واقع إدراكه لخطأ سلوكه إحساساً أخلاقياً أفضل، فلقد استطاع على الأقل الاعتراف بسلامة وعيه رغم خطأ تصرفه، والتنصل من أولئك الذين يشترون السيارات دون تفكير.

ويمكن أن يلاحظ الفرد التركيبة نفسها عند السفر مثلاً إلى ميلانو بالطائرة لقضاء عطلة نهاية الأسبوع، إذ يشعر الفرد بتأنيب الضمير لوجود خلل في توازن ثاني أكسيد الكربون في الجو، ثم يتساءل إن كان جميع ركاب الطائرة فكروا ولو مرة في الضرر الذي تُلحقه كثرة الطيران بالبيئة، لأنه على دراية أكثر منهم. وها هي الأخلاق مرة أخرى تفشل في منع تصرف خاطئ، بل إنها توفّق بشكل أفضل بين المعرفة والتصرف والتهوين من الإحساس بالذنب.

ويطلق علم النفس الاجتماعي على تعقيد طريقة التأويل تلك اسم "تقليل التنافر المعرفي"، وهو مصطلح أدخله ليون فيستنغر استناداً على نموذج غريب، فقد باع أتباع إحدى الديانات الكلتية في ولاية ويسكونسن الأمريكية كل ممتلكاتهم لأن زعيمتهم تنبأت باقتراب ساعة نهاية العالم، التي ستأتي في شكل طوفان كبير. وأخيراً تجمع هؤلاء على قمة أعلى جبل في المنطقة يترقبون لحظة الدمار وينتظرون أن يأتي طبق طائر لينقذهم بصفتهم فئة مختارة من البشر. لكن العالم لم ينهار، وظل أتباع الطائفة الدينية واقفين على الجبل في حيرة. وأراد "فيستنغر" أن يعلم كيف تعامل هؤلاء مع خيبة الأمل التي أصابت توقعاتهم، وتوصل إلى اكتشاف مذهل. فبدلاً من الخذلان والشك في الدين أو إدراك خطأهم البالغ طوّر هؤلاء المختارون على الفور نظرية جديدة، تقول إن الأمر كان بلا شك اختباراً لثبات إيمانهم. بهذا استطاعوا تجنب التناقض بين الحقيقة والقناعة، وبهذا اكتشف ليون فيستنغر ظاهرة التنافر المعرفي. فعندما يرى الإنسان تفاوتاً بين توقعاته وما يحدث في الواقع تتولد لديه حالة من الانزعاج الشديد يصاحبها احتياج صارخ لمحو هذا التنافر أو على الأقل الحد منه، ومن ثم يعمل على ملائمة إدراك الواقع مع قناعته الخاصة، لذلك يرى المدخنون أن إحصائيات مرضى سرطان الرئة مبالغ فيها، ويقلل الذين يقطنون بالقرب من المفاعلات النووية من خطر الحوادث أو الإشعاع مقارنة بالذين يعيشون بمبعد عن المفاعلات الذرية.

يعتبر تغير المناخ ظاهرة تتناسب مع إحداث تنافر معرفي شديد، فالتهديدات تزداد وضوحاً عاماً بعد عام، بينما يتسارع نمو حجم كمية العوادم في العالم بكامله، فقد زادت النسبة عام 2007 بمقدار ثلاثة بالمائة مقارنة بعام 2006، وستكون النتيجة مشابهة لذلك عام 2008. ولن يتراجع الشعور بالتهديد بسحب قضية الاحترار المناخي من الرقابة المباشرة، لأن أسباب الوضع الحالي تعود إلى انبعاثات المعجزة الاقتصادية والسنوات التي تلتها. فكل ما قد يُفعل الآن لن تظهر آثاره إلا بعد عدة عقود. لقد تمزقت سلسلة الأسباب والآثار بسبب خمول المناخ. فماذا الحل إذاً؟

قد يكمن الحل في الاستعانة باستراتيجيات تقليل التنافر المذكورة، أو القول بأن

كثيرين مسؤولون عن استمرار تردي الحال على هذا المنوال، كالصين، أو الصناعة، أو الأغنياء، أو غير ذلك الكثير... فجميعهم مشغول بمضاعفة ثروته مقابل تبخر كافة الجهود الهادفة لإنقاذ العالم التي تستند إلى الإحصائيات السنوية التي تظهر حجم الانبعاثات.

المنطق الجزئي

ماذا تقدم تلك الأمثلة؟ إنها توضح تكيّف الناس مع الظروف البيئية، وأن ذلك التكيف لا يكون بالضرورة تكيفاً بناءً، رغم أن مفهوم التكيف يوحي بنوع من إعادة ضبط ظروف البيئة المتغيرة واختلاف التصرف. فرجل الأعمال الذي أراد شراء السيارة ذات المحرك القوي قبل فوات الأوان لا يهيئ خطة تصرفه قصيرة المدى على المتطلبات طويلة المدى، وهو لا يفعل ذلك دون وعي أو من قبيل السهو، وإنما لاقتناص فرصة رآها متاحة أمامه لمدة قصيرة.

إن ذلك بلا شك تكيف على الظروف البيئية المتغيرة، لكنه تكيف يضع على البيئة أضراراً لم تكن موجودة من قبل. وتتوافر معادلات العقلانية الملائمة دائماً عندما يعلم الإنسان أن تصرفه سيتسبب في ضرر طويل أو متوسط المدى (بل ويواجهها بنفسه في وقت لاحق)، لكنه رغم ذلك لديه من الأسباب ما يجعله يتصرف تصرفاً يتضارب مع معرفته.

كتب جاريد دياموند، أن "صيادي السمك الفقراء في المناطق الاستوائية الغنية بالشعاب المرجانية يستخدمون الديناميت وسيناميد البوتاسيوم لقتل صيدهم (مما يتسبب في هلاك الشعاب) كي يطعموا أطفالهم، رغم أنهم على علم تام بأنهم يدمرون أساس مستقبلهم." وفي دارفور قطعت النساء اللاتي يقطن مخيمات اللاجئين جميع الأشجار والنباتات بمحيط عشرة كيلومترات حول المخيم لأنهم يحتجن مواد للطبخ وإحراق الطوب. ويزرع الناس في المناطق الملوثة بالسموم في حوض بحر أرال خضروات يطعمون بها أبناءهم. ويُشغِل أصحاب منحدرات التزلج في سويسرا مدافع الثلج عندما يكون الشتاء دافئاً لضمان توافر الجليد للسياح. وتروج كانتون فاليس – التي تتميز بمرتفعات التزلج العالية – للسياحة بشعار مخيف: "الجليد مضمون رغم تغير المناخ". ويصطاد الصيادون في بحر البلطيق كميات من سمك القد تتعدى القدر المسموح به رغم

أن ذلك يدمر مستقبلهم، لكنه يضمن عملهم لعدة أشهر مقبلة على الأقل. ويضع السياسيون جداول زمنية لا تزيد مدتها على دورة برلمانية، وأحياناً أقل. فكان جدول حكومة الرئيس الأمريكي بوش 90 يوماً، أي أنها تعاملت فقط مع المشكلات التي "يمكنها أن تؤدي إلى حدوث كارثة خلال التسعين يوماً من بدء الخطة." أما الكوارث التي قد تنتج عنها فيمكن معالجتها لاحقاً.

يطلق علم الاقتصاد على ذلك السلوك الذي يتسم بالعقلانية واللاعقلانية عبارة "اقتطاع الأرباح المستقبلية"، أي الاستعداد لتقبل الضرر بأحد الموارد أملاً في تحقيق مكسب قريب، "إذ يمكن إعادة استثمار الأرباح الناتجة عن الاستخدام في الحاضر بحيث تجعل الاستثمارات التي تتراكم على هذا النحو الاستغلال في الحاضر أكثر قيمة منه في المستقبل خلال تلك الفترة" لكن الاقتطاع – في حالة السلوك الضار بالبيئة – يتمثل في الاقتراض من البيئة وتوريث الفاتورة للأجيال المقبلة.

قد يبدو ذلك من قبيل الجشع، وهو ليس غير منطقي أو صعب الفهم من وجهة نظر الأطراف الفاعلة. ويتباين قدر الجشع، وتوضح تلك الأمثلة القليلة حجم إمكانيات التصرف التي يمتلكها من يقتطع استغلال بيئة البقاء على هذا النحو، وتختلف تلك الإمكانيات أيضاً في شركة لإنتاج الطاقة تبحث عن موارد جديدة عن إمكانيات النساء في مخيمات دارفور.

ويمكن حل لغز التضاد بين تصرف الإنسان ومعرفته بإجابة بسيطة، وهي أنه لا يستند في تصرفه إلى عقلانية شاملة، إنما تحدد العقلانيات الجزئية دائماً شكل القرار المتخذ في موقف بعينه واستراتجية الحل. فليس للتعاطف مع انهيار العالم والمجتمع الدولي وتغير المناخ الذي لم يقف عند حدود دولة بعينها تأثير على التصرف، ولا يصلح التعاطف للتعامل مع الواقع الاجتماعي المعيش. إنه لا يساعد سوى في التساؤل بقصد واستغراب عن سبب عدم حكمة الناس. لكن على العكس، فالمشكلة تكمن في أن الناس يتعاملون بمنطقية داخل الأطر المرجعية التي يسترشدون بها عند اتخاذ القرار.

إن أي قرار لا بد أن يكون مسبوقاً بإدراك ما، وتظهر كثير من تجارب علم النفس

الاجتماعي أن مجرد قدر ضئيل من إجمالي المعطيات التي تتوافر في موقف معين هو ما يدركه الإنسان ويقيمه. "تجربة السامري الطيب" واحدة من التجارب التي تثبت ضآلة تأثير الأخلاق على اتخاذ القرارات في المواقف. طُلب من بعض طلبة اللاهوت كتابة خطبة عن حكاية السامري الطيب تحت ضغط الوقت لتسجل فيها بعد على شريط. وكان من شروط التجربة أن يذهب الطلبة بخطبتهم إلى مبنى آخر للتسجيل. وقبل أن ينتهوا من صياغة الخطبة دخل شخص الغرفة وأخبرهم أن الناس في الاستوديو يستعجلونهم لتسجيل الخطبة، فأسرع الطلبة إلى المبنى الآخر. وكان بجانب مدخل المبنى شخص مريض واقع على الأرض (يُمثّل) أنه مصابٌ بنوبة ربو حادة. ولم يقف من الأربعين طالباً سوى ستة عشر فقط لمساعدة الرجل. وبعد انتهاء التجربة وسؤال الأربعة وعشرين طالباً الآخرين الذين لم يتصرفوا مثل السامري الطيب قال أغلبهم أنهم لم ينتبهوا حتى لوجود شخص مريض مستلقٍ على الأرض. ويفسر كل من جون دارلي ودانيل باستون اللذان أجريا هذه التجربة الدقيقة ذلك التصرف بأن إدراك الطلبة قد ضاق بسبب التركيز على مهمة ملحة ترتبط بعامل الضغط الذي وضع تحته أفراد التجربة. "فما العوامل التي ساهمت في اتخاذ ذلك القرار؟ ولماذا كانوا متعجلين أصلاً؟ لأن مسؤول التجربة (...) اعتمد على حضورهم إلى مكان ما في الموعد المحدد. (...) فمن لم يكن متعجلاً وقف محاولاً إسعاف شخص آخر. ومن كان مستعجلاً سيواصل عجلته حتى ولو كان بهدف الحديث عن قصة السامري الطيب."

الالتزامات الحضارية

إن كل من عاملي ضغط الوقت للتصرف، والتركيز على حل مشكلة بعينها، يؤديان في الموقف الذي يستدعي تقديم البعد الأخلاقي، إلى غياب الأبعاد عن حيز النظر وبالتالي عن الوعي. وليس من الدقيق أن يوصف ذلك بكونه "تجاهلاً" أو "كبتاً" لأن تلك المصطلحات تشترط توافر الإدراك الواعي. قد يمكن الحديث هنا عن نوع من الاقتطاع النفسي، أي أن تقييم المواقف يتحسن عندما لا تبلغ جميع العناصر الغير ضرورية في مواجهة الموقف القائم حيز الإدراك الواعي. وهذا هو البعد الإدراكي النفسي

ويعد تأثير النموذج الحضاري الذي يؤدي إلى عدم إدراك متغيرات بعينها في المواقف التي تستدعي التصرف، ثم عدم معالجتها، أمراً أكثر خطورة. قال "ستنالي ميلغرام" ذات مرة أنه يريد أن يعلم سبب تفضيل بقاء الناس داخل بيوتهم على الجري في الشارع دون سروال. من وجهة نظر موضوعية فإن ذلك يعبر بالتأكيد عن طريقة تصرف غير عقلانية، لكنها تظهر من المنظور غير الموضوعي أن حضارات معينة بها معايير للحياء تضع أمام التصرفات الهادفة لإنقاذ الحياة عوائق يصعب جداً تجاوزها. فروى مثلاً في القرن السابع عشر أن الملك فيليب الثالث ملك أسبانيا مات بحمى "أصيب بها بعد أن جلس طويلاً بالقرب من وعاء جمر متقد، حيث زادت درجة حرارته فوق المعدل الطبيعي لأن خادمه المسؤول عن إبعاد حوض الفحم لم يحضر عندما ناداه الملك." وتلعب العوامل الحضارية والاجتماعية والشعورية والرمزية دوراً أكبر من غريزة البقاء حتى إن تعلق الأمر ببقاء الإنسان ذاته. لذلك مثلاً ينتحر البعض، أو كان منهم هنا قبل عقود من يسعى هنا للموت كالأبطال.

وبينما يدفع مثال الملك فيليب الثالث إلى التفكير في عجز الفرد عن التوصل للاستنتاج الصحيح في موقف ما، توضح حالات فشل مجتمعات بأكملها أن التشبت بالأنماط الحضارية قد يكون أحياناً ذا تأثير مهلك. ومن الأمثلة التي تستحق التنويه إليها الحالات التي فشلت فيها مجتمعات، بينما نجحت حضارة أخرى في الوقت نفسه والظروف نفسها. وقد قارن "جاريد دياموند" الفايكينغ النورمانديين بالإينويت الذين قطنوا غرينلاند حوالي عام 1000 ميلادية، وهي منطقة من العالم لا تعتبر بأي حال رقعة مناسبة لحياة المجتمعات الإنسانية. واستطاع الفايكينغ الصمود حتى عام 1500، أما الإينويت فلا يزالون في منطقتهم إلى اليوم (وإن كانوا سيرحلون عما قريب على أثر تغير المناخ). وفي سياق السؤال عن سبب عدم فعل الإنسان ما يعلمه أو يستطيع أن يعلمه، فهناك بالنظر إلى حالة فشل الفايكينغ عاملان حضاريان، هما استراتيجيات بقاء ناجحة توارثوها، وصورة الجماعة عن نفسها.

أمن الفايكينغ بقاءهم بالجمع بين الرعي والصيد، حيث طبقوا هذا النموذج الذي

أتوا به من موطنهم الأساسي النرويج على غرينلاند. فعملوا أولاً على تربية الأبقار والخنازير، وكمية أقل من الماعز والخراف التي استطاعت الصمود بشكل أفضل في الظروف المناخية بغرينلاند. وأثبتت الخنازير عدم صلاحيتها لأنها كانت تنبش الأراضي الصالحة – وإن كانت محدودة الاستخدام – وتدمر النباتات الحساسة. كما لم تصلح الأبقار نظراً لشدة قصر الفترة التي كانت تُطلق فيها إلى المراعي في غرينلاند، لهذا فكانت تظل في حظائرها في الفترة الأطول من السنة، كما كانت طاقة كبيرة تهدر في فصل الصيف القصير في جمع الحشائش اليابسة من أجل الفترة التي لا ترعى فيها الأبقار. وجاءت النتيجة مليئة بالغرائب، إذ يقال إن الأبقار صارت بعد عدة سنوات شديدة النحافة حتى أنها أصبحت تُحمل إلى المراعي لأنها لم تعد تستطع السير. وبمرور القرون تراجعت تربية الأبقار والخنازير لصالح تربية الماعز والخراف، واكتسبت الأبقار وضعاً ذا قيمة، إلا أنها لم تعد تلعب دوراً كبيراً في اقتصاد الفايكينغ.

وكانت بعض الحيوانات البرية تمثل مصدراً آخر للغذاء، خاصة زعنفيات الأقدام وحيوانات الكاريبو. وتوضح نتائج الدراسات الأثرية أن حجم لحوم زعنفيات الأقدام كانت تمثل 20 بالمائة من غذاء الفايكينغ عند بداية استيطانهم، بينما وصلت إلى 80 بالمائة قبيل النهاية. وظلت أعداد الماشية تقل شيئاً فشيئاً لأن برودة المناخ زادت صعوبة الوضع. بالإضافة إلى ذلك كان النورمانديون يأكلون الكرنب واللفت والراوند والخس ولكن في إطار محدود، بجانب منتجات الألبان حسب المواشي الموجودة، وطيور البحر والترمجان والأوز والمحار. ومن المثير للدهشة أنهم كانوا لا يأكلون الأسماك، قد يرجع ذلك – كما ذكر دياموند – لأسباب ذات صبغة ثقافية تحرم تناوله. وقد تكون تلك المحظورات الثقافية مترسخة لدرجة تمنع من التفكير حتى في احتمال كون الحيوان المحظور يمثل مصدراً للغذاء. فكانت منزلة السمك كغذاء لدى الفايكينغ تشبه منزلة الكلاب والديدان والحشرات في المجتمعات الغربية.

رجع تفوق الإنويت في فرص بقائهم إلى استفادتهم من مصادر الغذاء الوفيرة في غرينلاند وتكيفهم مع الظروف المناخية والجغرافية بشكل أفضل بفضل زوارق الكاياك

التي اخترعوها. ويعقد دياموند مقارنة لم يُرجع فيها ضعف تكيف الفايكينغ النورمانديين إلى عاداتهم الغذائية التي أدت إلى التركيز على اقتصاد تربية الأغنام والماشية فحسب، بل أيضا إلى المركزية الأوروبية الثقافية، وبخاصة الدين المسيحي وما ارتبط بذلك من تعيين أسقف وبناء العديد من الكنائس المناسبة. ولم يكن استيراد الخشب المستخدم في الإنشاء يقل صعوبة عن جلب الأجراس والنبيذ المقدس، بالإضافة إلى الضرائب العالية التي كانت تدفع للكنيسة. ولعبت الهوية الأوروبية الموروثة أيضاً دوراً يمكن رؤيته في الشمعدانات البرونز والحلي المستوردة أو الأدوات المنزلية والملابس على الطراز الأوروبي.

ذلك كله شكّل في ظروف الحياة الشحيحة التي تتسم بها مستعمرة غرينلاند عبئاً زائداً لم يعاني منه الإنويت، ولقد ازدادت تلك العيوب سوءاً مع تدهور الظروف المناخية وأثرها على الموارد الطبيعية. وزادت الأعباء الثقافية للفايكينغ التي تعيق البقاء مع مرور الوقت، بل صارت في النهاية قاتلة كما يصف دياموند بغضب مبرر، وتحديداً "عندما تشبث الناس برعاية الأبقار في الظروف المناخية بغرينلاند، ويُسحب عمال حصاد الحشائش في الصيف كي يرسلوا (...) للصيد، ويُرفض استغلال العوامل المفيدة بتقنيات الإنويت إلى أن تحدث المجاعة."

ويلاحظ أن الجماعات الباقية على قيد الحياة التي تعيش على الحد الأدنى للاحتياجات الضرورية لا تتغذى على الخبز فقط، ويضع العالم الثقافي الرمزي وما يشمله من التزامات سلوكية حدوداً أمام تقييم أفضل أو أكثر عقلانية لإمكانيات التصرف. ويوجز دياموند بقوله إن الفايكينغ "الذين مثّل البقاء الاجتماعي لهم أهمية لا تقل عن الحفاظ على النوع البيولوجي، لم يفكروا في تقليل بناء الكنائس أو تقليد الإنويت أو التزاوج معهم، ظناً منهم أن هذا قد يودي بهم إلى الجحيم المقيم، وبهذا فقط استطاعوا البقاء على قيد الحياة لشتاء آخر. من الواضح أن تمسك مواطني غرينلاند بصورتهم الذاتية كمسيحيين أوروبيين كان سبباً مهماً في (...) سلوكهم المحافظ. لقد كانوا أوروبيين أكثر من الأوروبيين أنفسهم، ومنع ذلك العائق الثقافي حدوث تغيرات جذرية في أسلوب حياتهم كان من الممكن أن تحافظ على بقائهم."

تمثل الالتزامات الثقافية المحسوسة والمتعلقة بالسلوك جزءاً كبيراً من أسباب عدم فعل الناس ما قد يعرفونه. لهذا يجدر – استكمالاً لنظرية دياموند – التأكيد على أن الإنسان لا يتعامل في سياق الالتزامات الثقافية والسلوكية غالباً مع أمور لها علاقة بالتدبّر ومن ثم القرار، بل على العكس، فإن أسلوب الحياة الثقافي نفسه هو قطعاً ما يحول دون رؤية أشياء معينة أو تغيير العادات الضارة والاستراتيجيات المختلة. لهذا فما قد يمثل من المنظور الداخلي الحد الأقصى من الرشد والبداهة يمكن أن يبدو من المنظور الخارجي قمة اللاعقلانية. ولا ينبغي أن يدفع فشل المجتمعات الراجع إلى التشبت بالتزاماتها الثقافية إلى الإحساس بالغطرسة، فقد أوضح القرن العشرين بما لا يدع للشك أن سكان المجتمعات الحديثة قادرون على خلق بدائل ثقافية ونماذج معيارية تفرض عليهم التزامات قاتلة أو مهلكة. كما قد يؤدي ذلك إلى إنكار الذات على غرار الاستراتيجية "الخاطئة" التي انتهجها الفايكينغ أو أهالي جزيرة الفصح الذين دمروا أساس بقائهم بسبب استخدامهم الزائد عن الحاجة للموارد من أجل بناء التماثيل العملاقة. وسرعان ما تتضح جاذبية السلوك الثقافي عند إمعان النظر في الظواهر المعاصرة.

رجل السيارات

يحث رجل الاقتصاد الألماني بير شتاينبروك في ذروة الأزمة المالية المؤقتة على مراعاة أهمية صناعة السيارات في ألمانيا بقوله "إن لتلك الصناعة تأثير تنبيهي ووظيفة إرشادية بالنسبة للاقتصاد الكلي الألماني، بل وتعتبر حافزاً للتطور التكنولوجي يتعدى المجال بأكمله." وكان يسمي نفسه بفخر شديد "رجل السيارات"، وهو وصف يبين مكانة السيارة في سلوك الرجل الغربي على الأخص، إذ تعتبر السيارة أيقونة محورية في المجتمعات الصناعية، نظراً لقدرتها الرمزية، وارتباطها بكثير من البنيات التحتية، بالإضافة إلى أهميتها بالنسبة للسياسة الصناعية. وفي مجتمع يرى نفسه على قمة التكنولوجيا في عالم صناعة السيارات تعتبر السيارة أداة لا غنى عنه، على غرار البقرة لدى الفايكينغ، حتى لو أنفق الشخص عليها أكثر من إنفاقه إذا تخلى عنها. وعندما فُتحت أسواق السيارات الجديدة في العالم على مصراعيها لم يفكر أحد في عالم خالٍ من السيارات، وإنما دُفعت مكافئات من

أجل إعدام سلع اقتصادية – ما يسمى "خصم استبدال السيارة القديمة بالجديدة"، وهو نظام نُسب إلى مرشح المستشارية الأسبق فرانك فالتر شتاينماير ودافع عنه زيغمار غابرييل، الوزير المختص آنذاك، ووصفها - خلافاً لأي منطق - بمنحة البيئة. فألمانيا بلد سيارات بإجماع الآراء.

تكاليف خصم استبدال السيارات القديمة بالجديدة بالنسبة للمستهلك الألماني	نفقات برنامج مبادرة الامتياز للجامعات الألمانية
5 مليار يورو	1.9 مليار يورو

كما سقطت شركات صناعة السيارات الصغيرة في فرنسا وإيطاليا – بعد أن بدا إنتاجها جيداً في بادئ الأمر – في معترك حمائي تقف فيه أجهزة الرقابة في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية موقف المتفرج السلبي. فوُضع شراء السيارات المحلية في قالب الواجب الوطني خلافاً لجميع المبادئ السامية للعولمة وواقع عالمية العلامات التجارية. وكان السيناتور الأسبق باراك أوباما نائباً عن ولاية إلينوي الشهيرة بالسيارات، بينما تبنى نيكولا ساركوزي الدفاع عن شركة رينو التي قيل عنها من قبل "لو عطست بيانكور لأصيبت فرنسا كلها بالزكام". وفي شرق سيبريا دخلت الطبقة المتوسطة من الروس المصابين بالإحباط في مصادمات دامية في الشوارع لأن موسكو منعت استيراد سيارات تويوتا لأسباب حمائية، ولم يصبح أمام الناس سوى سيارات لادا الروسية، وهو أمر لم يتفهمه الناس مطلقاً.

هكذا تبدو ثورات الخبز في زماننا هذا. لقد أصبحت السيارة اليوم لا تقل قيمة عن الخبز قبل الثورة الفرنسية، فحركية الفرد ومرونته أصبح حق إنساني ملموس. ويرجع تركيز الساسة على الاهتمام بقطاع صناعة السيارات إلى جانب القطاع المصرفي إلى كون تلك الصناعة – بغض النظر عن أهميتها الاقتصادية – رمزاً للمجتمعات الغربية

والمستغرِبة. وتستند هذه المكانة المحورية في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا إلى النصيب الهائل الذي تساهم بها شركات صناعة السيارات بفروعها القريبة والبعيدة في إجمالي الناتج المحلي، إضافة إلى أنها تعتبر مؤشراً للازدهار الاقتصادي. تظل سيارات الأفراد وسيارات النقل – خلافاً للمنطق – وسيلة النقل الأساسية للإنسان والبضائع، عرض شامل للمستقبل يصور القطاع اللوجستي بسيناريوهات الرعب نفسها. كما لا تزال شركات السيارات محركاً للعلاقات الصناعية بين رأس المال والعمل، إذ يستطيع لوبي هذا المجال ابتزاز كل من يريد: فمن يضر بقطاع السيارات يعرض الجمهورية بأكملها للانهيار.

ويدل ارتباط قطاعات كاملة بالسيارة كمنتج دعائي على الأهمية الثقافية للسيارة كما يلاحظ بقوة في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. فالسيارة تعتبر بلا تمحيص المركبة الدالة على الحرية، التي تساعد على حركية الأفراد وتجاوز الحدود البعيدة. ولقد جعلت أفلام السينما وعروض مهارات القيادة من السيارة مصطلحاً ثقافياً شاملاً يشكل الحياة الشخصية والعملية، بل ويصل تأثيره إلى الحصول على الغذاء والرعاية الأساسية، فدون سيارة لن يكون هناك "فاستفود" ولا "وول مارت" ولا فيلم "أمريكان غرافيتي" ولا "مانتا، مانتا".

بل إن مكانة السيارة تفوق كل هذا، فهي بمثابة هوية للعاملين بشركة "دايملر". وتعتبر مدن مثل ديترويت الأمريكية أو فولفسبورغ بألمانيا ذات ثقافات صناعية أحادية. ولا يزال سحر التكنولوجيا وجمالها يفوح من السيارات في أقسام الأولاد بمتاجر لعب الأطفال. وترمز العجلات الأربع إلى علم الهندسة في دول بأكملها تستطيع أن تعبث وتمرح في سباق الجائزة الكبرى "غراند بريكس". السيارة، التي هي ديناصور الحداثة، تعتبر المؤشر الأساسي للتقدم الاجتماعي، وهي بالنسبة لكافة الطبقات رمز فريد للوجاهة ومقياس دقيق للسمعة. يدرك من يرتقي إلى الطبقة العليا في المجتمع قيمتها بداية من اليوم الذي تصبح فيه سيارة العمل بسائقها تحت تصرفه، أما مواطن الطبقة المتوسطة فيحرص على تجميل سيارته، أما من استقل القطار رغم حيازته لرخصة قيادة فيعلم أنه لم يكن

ناجحاً بالقدر الكافي. لعب ستيف ماكوين دور الملازم "بوليت" الذي كان يقود سيارة فورد ماستينغ في شوارع سان فرانسيسكو. أما باول نويمان فكان في الحقيقة سائق سباقات سيارات، بينما ظل ميشائيل شوماخر فترة طويلة أكثر رياضيي العالم دخلاً. وتعتبر السيارة "الخنفساء" موطن يُذكر بالمعجزة الاقتصادية، بينما قدمت كل من السيارتين بي إم دبليو كابريو الفئة الثالثة والسيارة الرياضية المتعدد الأغراض تصميمات شخصية، أما السيارة "غولف" فأنشأت جيلاً كاملاً لتصبح بذلك مركبة متعددة الأوجه تستخدم لأغراض الدعاية والسينما والموضة، باختصار: نشأت أسطورة بالحياة اليومية، حتى وإن كانت السيارة DS 21 من ستيروين قد انقرضت بسبب ابتذال الطراز الموحد.

والخلاصة: حتى إن كان من الواضح تماماً أن السيارة ليست سوى ظاهرة فوضوية في عالم أصبح صغيراً ومستوياً، يتميز بوسائل اتصال ممتازة وتكنولوجيا مبهرة للنقل القريب والبعيد، ، إلا أن زمن السيارة لم ينقضِ بعد، إذ صارت مترسخة في هويتنا الثقافية لا يضاهيها في ذلك شيء آخر. وتعمل الرأسمالية على إشباع احتياجات الإدراك البشري بتوفير إمكانيات الاستهلاك، والسيارة تتيح المتعة وترمز للقوة والتميّز والحرية والراحة والقداسة والتكنولوجيا والصوت – أي أنها الحد الأقصى للمدلول الاستهلاكي. لذلك لا يريد أحد إلغاءها رغم أنها في الحقيقة من مكتسبات الماضي التي عف عليها الزمن.

مدرسة السباحة بعد الظهيرة

إن كان فشل بعض المجتمعات يرجع إلى تمسكها باستراتيجيات نجاح مختلة وظيفياً في ظل ظروف البيئة المتغيرة، فإن الحب الشديد للسيارات في عصر تغير المناخ أمر مثير للقلق. كان السبب الأساسي في فشل المجتمعات يرجع إلى استنفاذ التربة وقطع الغابات، مما أدى إلى تجرف غير قابل للإصلاح أضر إضراراً مستداماً بأسس الحياة. وتبدو عوامل الفشل تلك ذات تأثير هامشي في عالم مثل عالمنا ابتعد ابتعاداً كبيراً عن أسس البقاء، إذ انضمت عوامل أخرى إلى قائمة المسؤولية عن انهيار المجتمعات الصناعية، مثل تجاهل حدود النظام، والتمسك بالتصور القائم عن النمو الاقتصادي، والعناية بالمنتجات "المقدسة". لكن شيئاً واحداً يظل دائماً في أمان، فظواهر الاقتطاع تبدو ابتداء من اللحظة

كأنها تتغذى على نفسها بسبب سوء حالة الموارد الراجع إلى استنفاذها بأي ثمن وشكل كان حتى يستمر الحال على ماهو عليه. بهذه الطريقة يتسارع الهبوط إلى الهاوية، وفي هذا السياق يجدر السؤال عن كيفية تأثير عملية تأمين الوظائف على المدى القصير في الصناعات التي تنكمش أسواقها على القدرات الموجهة لتشكيل مجتمع الصناعة في المستقبل. فإلى أي مدى يجب أن تنعدم المسؤولية حتى يؤثر الإنسان النجاحات قصيرة المدى على النجاحات الطويلة المدى أو حتى على حساب فرص البقاء على قيد الحياة؟

ثمة سؤال بالغ الأهمية يطرح نفسه في إطار تحليل فشل المجتمعات، وتحديداً ما الذي لم يبصره أهل العصر الذي بدا كل شيء على ما يرام؟ إن تحليل عدم المعرفة، الذي حدد المعرفة وإمكانيات التصرف في حقبة تاريخية ما، مهمة في غاية الصعوبة والإفادة إذا أراد الإنسان أن يتعلم شيئاً من التاريخ. قليل من الأحداث التاريخية هو ما يعتبر تاريخياً وقت حدوثه. ومما يثير الدهشة ما دوّنه فرانس كافكا في مذكراته يوم إعلان ألمانيا الحرب على روسيا: "لقد أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا. مدرسة السباحة بعد الظهيرة."

إن المؤرخين هم أول من يصف الكوارث الاجتماعية مثل فشل المجتمعات بالكوارث، وليس المعاصرون الذين يعتقدون أنهم يعملون من أجل الحفاظ على بقائهم ونجاتهم. كان الفايكينغ في غرينلاند يفتقرون إلى نموذج ثقافي يعمل على دمج الابتكارات الممكنة في استراتيجياتهم الهادفة إلى البقاء، بينما لم يكن سكان جزيرة الفصح يعلمون أن مواردهم ستنفد بشكل نهائي من خلال الاستخدام المفرط. أما المجتمعات الحديثة "المختلفة" فالروابط الوظيفية والتسلسلات السلوكية فيها شديدة التعقيد، لهذا فيكاد يمكن وضع رقابة على القيم والحدود الحساسة، ولهذا أيضاً تتوزع وتتقيد المسؤولية مثل المجالات الوظيفية الفردية. وتصيب موجات الصدمات التي تنطلق من حدث كارثي ابتدائي القطاعات كل على حدة وكذلك المعنيين في أوقات مختلفة، أي بتأخر زمنى. أما من أطاحت بهم الأزمة المالية مثل الزلزال المدمر، فهم موظفو بنك ليمان براذرز الذين تم تسريحهم في وقت قياسي. أما الباقون فلم يكونوا سوى متفرجين يراقبون من خارج الملعب، وعندما تعصف الأزمة بأحدهم تلو الآخر فسيكون العالم قد تغير تغيراً كبيراً، وتغير معه كل ما يعتبر طبيعياً أو غير طبيعي.

لماذا يعتبر الناس الشتاء الدافئ أمرا طبيعيا؟

يصاب علماء البيئة أحياناً بالإحباط من عدم إدراك الناس مدى تغير البيئة بمرور الوقت. وتظهر دراسة أجريت على عدة أجيال من صيادي الأسماك في كاليفورنيا أن الجيل الأصغر أقل وعياً بمشكلة الصيد الجائر وانقراض الأنواع، بل لم تكن لديهم أدنى فكرة عن احتواء الأماكن التي يلقون فيها شباكهم على كميات أكبر وأنواع أكثر من الأسماك في الماضي. كما توضح نتائج الاستبيانات في الهند أن تناول الأسماك يعتبر السلوك الغذائي الطبيعي ومن ثم المفضّل لدى الأجيال الأصغر سناً، بينما يعتبره كبار السن سلوكاً جديداً وغير مألوف. وكان السبب في انفجار مركبة الفضاء "تشالينجر" عام 1986 يرجع إلى أن معايير ما هو "مقبول" وما هو "غير مقبول" في نقاط الضعف الفنية تغيرت بشكل تدريجي: "عندما ظهرت فجأة مواضع احتراق في الجِلب المستديرة التي كانت تستخدم في سد وحدات معينة في مركبات الإطلاق، وسّع الفنيون تعريف "الخطر المقبول" وضموا إليه الدلائل التي تشير إلى وجود وقود ساخن لامس جلب السد. فما عاملوه في البداية على أنه وضع شاذ صار يُلاحظ ويُعرَّف فيما بعد على أنه حدثاً متوقعاً. بهذا اتسع طيف الأخطاء المتوقعة أولاً بأول، ففي البداية اعتُبر العثور مواضع محترقة على الجلب المستديرة الأولية أمر طبيعي، ثم ما لبت اعتبار ضعف الجلب الدائرية الأولية أمر طبيعي هو الآخر، وأخيراً اعتبر تسرب الحرارة إلى الجلب الدائرية الثانوية واكتشاف ضعفها أيضاً أمراً عادياً." لقد انفجرت المركبة "تشالينجر" بعد سبع ثوانٍ فقط من إطلاقها، ومرت شهور حتى اكتشف سبب الحادث. لم يكن الخلل فنياً، بل كان خللاً اجتماعياً: لقد أدّى تغير المعايير إلى اختلاف في مقاييس تقييم الخطر.

تعتبر تغير المعايير – أي اختلاف الإدراك الخاص توازياً مع المواقف المتغيرة في البيئة الاجتماعية والفيزيائية – أحد أنجح صفات البشر على الإطلاق، الذين هم أكثر المخلوقات قدرة على التكيف، ولا يتورعون أبداً عن التفكير في الاختلاف بين اليوم والأمس. لقد حدثت تغيرات في طرق حياة البشر وتجاربهم ببطء شديد في العصور المبكرة، وعند الحديث عن "هجرة" أسلاف الإنسان من أفريقيا إلى أوروبا وآسيا فسرعان

ما يرد إلى الذهن أناس يرتحلون بنظام حاملين أمتعتهم ليستقروا في أي بقعة يرونها مناسبة. لقد كانت هذه الجماعات البشرية ترتحل بالفعل بنقل القرى تدريجياً من مكان لآخر، كل جيل يتحرك عدة أمتار نحو الشمال أو الغرب. وإذا قال علماء الأنثروبولوجيا إن تغير "فجائي" قد طرأ في بيئة البقاء على قيد الحياة بالنسبة للمجموعات التي يجرون عليها أبحاثهم، فقد يستدركون ذلك بعبارة "في فترة تقدر بحوالي 10 آلاف جيل."

لكن هذه المرونة قد تشكل ضرراً كبيراً في سياق عمليات التغيير المتزايدة والمتسارعة التهديد التي تمر بها بيئات البقاء، "فتغير المعايير" قائم أيضاً في الحيز الاجتماعي، ويُذكر بذلك تغير القيم المجتمعية الشامل في عصر النازي حيث لم يكن أغلب المواطنين عام 1933 يحسبون أنهم سيشاركون مشاركة فاعلة في سلب حقوق اليهود وسوقهم إلى القتل. وشهد هؤلاء الألمان حركات إبعاد اليهود ابتداء من عام 1941، واشترى كثير منهم في تلك الفترة تجهيزات مطبخية وغرف للجلوس وأعمال فنية "آرية"، وأبرم البعض صفقات أو سكن بيوتاً أُخذت من ملاكها اليهود قسراً، دون أن يجد غضاضة في ذلك.

إن عدم ملاحظة التغير الجذري في العالم وما يشمله من معايير ومسلمات يرجع أيضاً إلى أن التغيرات المحسوسة لا تظهر سوى في جزء ضئيل للغاية من الواقع المعيش. ويقلل الناس دائماً من قدر مساهمة الروتين اليومي وسريان الأحداث بشكل معتاد وبقاء كل من المؤسسات ووسائل الإعلام والرعاية في الاعتقاد بأن شيئاً لن يحدث: فتسير الحافلات، وتطير الطائرات، وتصطف السيارات في زحام وقت انتهاء الدوام، وتتزين المتاجر بزينة رأس السنة. كل ذلك يعد شاهداً على طبيعية تلك الأمور ويعزز الإيمان بأن الحقيقة المعروفة لا تزال قائمة ولم يحل محلها شيء آخر دون أن يشعر أحد.

يعيش الناس الحاضر في اللحظة الذي التي يكتب فيها التاريخ. وعلى خلاف العواصف والزلازل لا تطرأ الكوارث الاجتماعية فجأة، وإنما تكاد تكون عملية غير مرئية بالنسبة للإدراك تتسع فيما بعد لتتحول إلى حدث انفجاري من خلال مصطلحات مثل "الانهيار" أو "زوال المدنية". يطرح المؤرخون سؤالاً عن سبب عدم الانتباه فيما مضى إلى أن تطور ما مؤشر على حدوث الكارثة من خلال علمهم بما آلت إليه الأوضاع، حيث

نظروا من نهاية القصة إلى بدايتها وبدأوا يسردون تحليلاً انعكاسياً عن أسباب وقوع هذا الحدث أو ذاك، ومن ثم استطاعوا تفسير العمليات التاريخية بمنطقية أكبر مما فسرت به أثناء حدوثها.

من المعروف إن حجم الجهل يزيد بزيادة العلم، لكن "كارل بوبر" نظر إلى ذلك نظرة أكثر تفاؤلاً كتحدٍ دائم أمام مجتمعات العلم. وتوضح الأزمة الشاملة أن الإنسان يحارب على جبهات كثيرة مع الجهل اللامحدود بتبعات تصرفاته. وكيف للإنسان المعاصر أن يدرك أنه يمر بـنقطة تحول منتظمة؟ إذ لم يمضِ على المرحلة الأخيرة قرنان من الزمان. ذلك الانهيار الذي لم يتكهن به أحد، الذي أصاب الأنظمة السياسية في نصف الكرة الأرضية بأكمله، وما صاحبه من تبعات جذرية بالنسبة للتشكيل الدولي. آنذاك أعلنت نهاية التاريخ بعد أن بدا الانتصار الغربي في ذروته، لكن التطور المذكور الذي شهدته النظم الغير ديمقراطية أو الرأسمالية، على غرار الصين وروسيا، يظهر أن ذلك الحكم جاء متعجلاً بعض الشيء.

قد يحدد المؤرخون لاحقاً عام 1989 نقطة بداية لانهيار الديمقراطيات وتفكك الأنظمة الرأسمالية، والأزمة المالية التي حدثت تسعة عشرة عاماً بعده كمرحلة تالية في طريق النهاية. وعلى أية حال، فإن أمال الاستقرار، المنتظرة من نظام كنظام جمهورية ألمانيا الاتحادية، لا يمكن تفسرها بستين عاماً مضت من الازدهار. كما يتضح من خلال النظر إلى التاريخ أن المجتمعات والحضارات التي عاشت حالة طويلة من الازدهار أضحت غير مستقرة. وأظهر القرن العشرين في الأعوام 1914 و1917 و1933 و1939 و1945 و1989 بما لا يدع مجالاً للشك أن عمليات تحول مجتمعي شديدة السرعة قد تحدث في أي وقت، وأن تلك العمليات لا تنتهي دائماً بسلام.

الإجابة على السؤال عن عدم فعل الإنسان ما يعرفه بسيطة للغاية. بداية يمكن القول إن على الأفراد والمجتمعات في ظل تعقيدية النظام الأرضي والمجتمع الدولي حل المهمات والمصالح الشديدة التباين على أرض الواقع. ليس هناك سياق اجتماعي متصل بين الطفل اللاجئ في دارفور والعامل في شركة أوبل ورئيس مجلس إدارة إيكسون موبيل،

ومن ثم فليس هناك منطق مشترك يجمع بين تصرفاتهم. من هذا المنطلق، فإن البحث على إجابة للسؤال عن سبب صعوبة الانسلاخ من المعرفة إلى التصرف هو في الحقيقة لغز مصطنع ، لأن هناك سلسلة من العوامل المتداخلة تقف دائماً عائقاً نفسياً واجتماعياً بين المعرفة والتصرف، أو بشكل أبسط، لأن الناس ليسوا مخلوقات تستجيب لعوامل الإثارة استجابة صناعية مثل كلاب بافلوف.

بل إنهم يحاولون التغلب على ما يرونه متطلبات، هذا يعني أنهم يختارون ما يدركون ويفسرون هذا الإدراك قبل التصرف. وغالباً يصعب عليهم توقع ما قد يؤدي إليه كل ذلك لأنهم يستخدمون وسائل جزئية لإيجاد حلول جزئية. إضافة إلى ذلك، فمحاولات الإنسان للتغلب لا تكون أبداً مواجهات تستخدم معطيات مادية، وإنما دئماً ذات شكل ثقافي دون أن يدرك الأفراد سبب وجود إمكانيات الحل "القريبة" أو "الأفضل" خارج دائرة الأطراف الفاعلة في أغلب الأحيان. وهناك قصة رائعة للكاتب "إدغار ألان بو" عن الخطاب الضائع الذي لم يمكن العثور عليه لأنه كان موجوداً وسط الطاولة، أي لا يمكن العثور عليه من مبدأ "البحث عن شيء مختفٍ". وعليه فإن أهالي المجتمعات الفاشلة لا يرون في أغلب الأحيان أن الحلول تكون أحياناً واضحة وضوح الشمس، فكان بمقدور الفايكينغ مثلاً التغلب على جزء كبير من مشكلاتهم بمجرد أكل السمك.

يدعم الحاجز الثقافي للإدراك بجانبيه بالظواهر النفسية لتغيير المعايير وبالتنافر المعرفي. فعندما يُحوّل "تغير المعايير" الانتباه إلى متغير منبّه أو مُقلق فإن حركيات خفض التنافر تساعد في إعادة تعريف ما يبدو تغييره صعباً، حيث تقلل أو تضعف ما هو خطر في الواقع ويستلزم التعامل معه، وتخلق حالة من اللامبالاة والتبلد. إن تجربة عدم حدوث شيء يهز العالم أو عدم تطور الأمور إلى هذا الحد، وكذلك الحاجة إلى محو التنافر، تؤديان إلى تراجع مزمن في إدراك تطور الأشياء. كتب الفيلسوف غونتر أندرس قبل أربعين عاماً في إشارة إلى خطر إبادة البشرية نفسها بالطاقة الذرية "إننا ما زلنا ما كنا نظنه بالأمس عن أنفسنا. ومواقفنا لا تتماشى مع التهديدات المتغيرة".

"العمى عن رؤية انهيار العالم"، أو العجز عن تقدير المخاطر المستقبلية تقديراً مناسباً

وتحويلها إلى علامات إرشادية للتصرف في الوقت الحاضر، كل هذا يوضح الظاهرة المثيرة للقلق المتمثلة – من وجهة نظر علمية – في عدم وجود شك يُذكر في الانهيار الذي يتربص بالعديد من المجتمعات جرّاء تغير المناخ، وتبدّل ظروف الحياة بالنسبة لجميع البشر بشكل جذري على المدى المتوسط، هذا من من ناحية، ومن ناحية أخرى فليس هناك بالكاد من يؤمن بذلك إيماناً حقيقياً. ويدل على ذلك مثال أولئك الذين لم يشكوا لحظة واحدة في أنهم جماعة مختارة، فرغم أن النبوءة كانت خاطئة لا تتوقف قدرة الإنسان على تكييف الواقع على الوهم عند حد معين. قد يكون ذلك مفيداً في بعض الأحيان، لكنه قد يكون في أحيان أخرى انتحارياً.

لماذا التقاعس إذا؟

لم يستطع الإنسان طويلاً أن يدرك الأزمة الشاملة التي تراكمت على خلفية الحياة الدنيا التي لم يمسها مكروه، لأن ظروف المعيشة الآمنة والمريحة لأقصى حد بمقاييس الحياة وفرت عليه الدخول في مواجهة مع المشاكل الوجودية في الزمن الحاضر. ربما تتمثل أكبر مفاجئات الحاضر في خلقه قوة للأمر الواقع قد تؤدي إلى حدوث خلط بسيط بينه وبين الانطباع بأن كل شيء لا يزال على ما يرام، وذلك من خلال المؤسسات والبنيات التحتية، والثراء، والبيوت. لقد أفسد السوق والدولة قدرة المجتمعات الحديثة على التدخل. وإن صح ذلك فلا بد من توجيه النقد إلى ضوابط إدارة الأزمات الحالية. وبنظرة واقعية إلى عمليات تآكل الديمقراطيات الغربية يمكن تقدير إن كان هناك ما يمكن إنقاذه في هذا العالم، وما هو الذي يمكن للإنسان أن ينقذه؟

الفصل الثالث

استمرار العمل على ما هو عليه
نقد مجابهة الأزمة

احتاجت إدارة الرئيس بوش أموال الصين
لزيادة ثروة العائلة المالكة السعودية، من أجل حرق البترول
في ماكينات منعدمة الكفاءة، تقنيتها ترجع إلى القرن قبل الماضي،
حتى يستطيع أصحاب البطون الكبيرة في الدول الغربية
الذهاب إلى المخبز بسياراتهم الرياضية.
نيلس مينكمار

يرى علم الاجتماع أن العالم تحكمه أربعة أنظمة وظيفية، هي الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع. ويبدو أن تلك الرباعية الصلبة ضعفت اليوم. ويحذر أنصار نظرية الأنظمة ومعتنقي أفكار عالم الاجتماع "نيكلاس لومان" من الأضرار المترتبة على التوتر لأنها تزيد من حجم الضرر الحقيقي. ويمدح ديرك بيكر على سبيل المثال "حالة الاعتدال

الكبيرة التي يتعلم المجتمع فيها فهم أنماط البيئات المحيطة من الداخل والخارج على حد سواء، ثم يدرك أن الكنائس والمدارس والشركات والمصالح والمسارح والمستشفيات والأحزاب والجمعيات وهيئات التحرير بالصحف لها أسبابها الخاصة التي تجعلها تتصرف على الشكل الذي تتصرف به." ويبدو هذا مثل النظر إلى "ما هو غير سياسي" التي اتسمت به ألمانيا ابتداء من توماس مان، مروراً بهيلموت شيلسكي وحتى نيكلاس لومان، حيث أن "ذلك لا يعني أبداً ضرورة أن يتفق الإنسان مع النتائج، بل على العكس، بل إن بوسعه أن يتعامل مع تلك المؤسسات وليس ضدها. يصدّر المجتمع قمامته بمستوى من الرتبة الأولى، ويفعل ما يفعله، ويفعله فترة طويلة وبشكل غير ملفت، أو بالأحرى بالقدر الذي لا يثير انتباه المنتقدين. أما الحلول فلا يعطيها المجتمع سوى مستوى الرتبة الثانية."

ويمكن الوصول إلى المستوى الثاني من خلال التخلي عن فكرتين: الأولى أن الإنسان بصدد مشكلة يفهم أبعادها وتطوراتها ويمكنه التعامل معها بالاستراتيجيات التقليدية للملاحظة والاعتدال والتصحيح، فهذا خطأ. وهذا هو المقصود بالأزمة الشاملة، التي هي حالة يتعرض فيها النظام نفسه للخطر، لذلك يتوجب تغيير الإطار المرجعي الذي يراقب الإنسان فيه النظام. وكل أزمة يمكن أن تؤدي أيضاً إلى انهيار قبل أن تتحول إلى فرصة، الفرصة التي غالباً ما يغفل عنها تماماً منظرو الأنظمة، والتي لن ينتظرها حتى اليمينيون من منتقدي النظام. وعلى العكس يرى فريدريش إينغلز أن "الإنتاج الرأسمالي لا يمكن أن يكون مستقراً، فإما أن ينمو ويتمدد وإما يموت. (...) هذه هي نقطة الضعف القاتلة للإنتاج الرأسمالي، فشرط حياته يكمن في ضرورة تمدده باستمرار، وقد يصبح هذا التمدد المستمر الآن مستحيلاً، وسيسير الإنتاج الرأسمالي إلى طريق مسدود."

عاشت الرأسمالية تلك النظرية المحملة بالأمل ما يزيد على قرن كامل، لكن ذلك لا يعني بطلان تلك النظرية تماماً، بل إن حدود النمو تتضح وضوحاً غير مسبوق. وليس التغير المناخي هو وحده ما قد يختل ويتسبب في فشل المجتمعات، وتمثل نقاط الانقلاب خطراً لا يزال إلى اليوم يقتصر على حدود الخيال في الأفلام السينمائية، لكنها أكثر واقعية من نظرية النيزك الذي سيرتطم بالكوكب الأزرق يوماً ما ليخرجه من مساره.

إن التغيرات المناخية والبيئية تؤثر على جميع آليات التوجيه الاجتماعي – الأسواق وأشكال التعاون الدولي وكذلك الديمقراطية. وعلى الإنسان أن يمعن النظر في الوسائل التي استخدمت في إنقاذ بنوك وشركات وترك أخرى عام 2009 عن مسار الديمقراطية. الديمقراطية تعيش على الثقة، وتتآكل عندما تضيع الثقة. وفقدان الثقة اليوم واجب على كل مواطن.

فشل الأسواق

تلقى اقتصاد السوق الاجتماعي منذ عام 2008 رثاءً حميمياً ودفاعاً قوياً، وعلى عكس ما تنبأ به فريدريش إينغلز، أصبح يتمتع اليوم بماضٍ ظافر براق. ووصف نيكولاس شتيرن – الخبير الاقتصادي المختص في شؤون البنك الدولي سابقاً – عام 2008 تغير المناخ بكونه "أكبر فشل للسوق شهده التاريخ"، وذلك دون أن يفقد ثقته في الحلول التي يقدمها اقتصاد السوق لأزمة المناخ. ولاقتصاد تغير المناخ ثلاثة أوجه:

- أسباب التغير المناخي في طريقة الإنتاج التي تعتمد على حرق الوقود الحفري
- حساب التكاليف
- أدوات اقتصاد السوق الخاصة بحماية المناخ

يطرح تغير المناخ السؤال التالي: إذا كانت القوى الهدمية للرأسمالية مسؤولة عن التغير المناخي، فهل يمكن مجابهته "داخل حدود النظام" بوسائل اقتصاد السوق؟ وقد تم استعراض شكل مسؤولية الإنتاج الصناعي عن الاحترار العالمي، ولا يظل سوى التأكيد على أهمية الانعكاس التاريخي الاجتماعي والاقتصادي لهذه العملية، إذ تكاد تكون غير موجودة في علم الاقتصاد الخارج عن نطاق التاريخ، الأمر الذي يقلل دائماً من قيمة معرفتها عند تقديم الاستشارات السياسية. تنبثق أزمتا الاقتصاد والمناخ من نفس نموذج عدم المسؤولية المنظمة. ولم تُميز "القروض المعدومة" التي كشف الستار عنها عام 2008 قطاع العقارات الأمريكي وحده، بل أوحت أيضاً بالطريقة الأساسية التي يتم بها إدخال ثروات العالم إلى الأسواق." فتظهر الاستغلال والربح في الوقت الحالي، وتتأجل الأضرار إلى المستقبل. لا يمكن للإنسان أن يستمر في اعتبار البيئة والطبيعة بنكاً يستمد منه الغذاء

والماء والمواد الخام كقروض يسددها في شكل ثاني أكسيد الكربون. لم يدرك تكاليف الدمار منذ البداية سوى بعض خبراء الاقتصاد مثل البريطاني "أرثر سيسيل بيجو" قبل مائة عام وبعده جهابذة مثل "نيكولاس شتيرن".

يضم تقريره الذي صدر عام 2006 أهم تقديرات تكلفة تغير المناخ، ودراسة قوية تتألف من 650 صفحة أجريت بناء على تكليف من الحكومة البريطانية، تظهر تكلفة تغير المناخ، فإن لم يتم انفاق من واحد إلى اثنين بالمائة من إجمالي الناتج العالمي على حماية المناخ خلال السنوات المقبلة فسيستنفذ تغير المناخ ربعه أو أكثر في العقود المقبلة. ولن يتطلب ذلك تضحيات كبيرة لأن الاستثمار في المناخ مربح. فالاستثمار في الطاقات المتجددة والتكنولوجيا البديلة مجدية مادياً، وتوفر فرص العمل، وتدعم تنمية الجنوب. الرسالة مفادها: لن يساعد نظام السوق في تصحيح المسار فحسب، بل سيستفيد منه أيضاً.

تركّز الرأسمالية على ما يسمى "الاقتصاد منخفض الكربون"، وهو وسيلة اقتصادية "لا كربونية" لا تعتمد على الفحم والنفط والغاز تؤدي إلى انتهاء الانبعاثات الغازات الدفيئة على المدى المتوسط. يسود هذا النموذج الفكري الأمم المتحدة والعديد من الحكومات الوطنية والمفوضية الأوروبية والمنتدى الاقتصادي العالمي، وحتى الشركات التي تعتمد على الفحم بشكل أساسي. وحسب تقديرات شركة ماكينزي الاستشارية فهناك حاجة لاستثمارات سنوية بمقدار530 مليار يورو حتى عام 2020 من أجل الوصول إلى هدف الدرجة الثانية، على أن يرتفع الحجم السنوي إلى 810 مليار حتى عام 2030. وتظهر دراسة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن على الدول الصناعية إنفاق واحد بالمائة من إجمالي ناتجها المحلي سنوياً على الاستثمارات في المجالات الاقتصادية التي ينخفض فيها استهلاك الفحم. وسوف يؤدي تأجيل الاستثمار لمدة عشر سنوات إلى استحالة الحد من ارتفاع درجة الحرارة المتوسطة العالمية بمقدار درجتين والاستعداد لدفع ثمن أكبر من أجل التكيف البيئي.

يمكن تمويل خطة مارشال البيئية هذه بسرعة استهلاك رأس المال المستخدم في أسواق البيع المتزايدة النمو وتوفير الطاقة من ناحية، ومن موارد تجارة الانبعاثات من

ناحية أخرى. إن الاتجاه السائد بين الاقتصاديين ومختصي سياسة البيئة يرى أن الضرائب ليست السبيل للخروج من أزمة المناخ، وإنما أدوات اقتصاد السوق. ويعتبر تجارة حقوق إطلاق الانبعاثات (تجارة شهادات خفض الانبعاثات) الأداة التي تفضلها سياسة البيئة حالياً من أجل خفض انبعاثات المواد الضارة بأقل تكلفة ممكنة على الاقتصاد الكلي. ويتم ذلك على المنوال التالي: يحدد المشرعون في كل دولة سقفاً لإجمالي الانبعاثات في حقبة زمنية معينة، ويصدرون لها شهادات بيئية قابلة للتداول الحر. وعلى نقيض ضرائب البيئة الأخرى يتم هنا عن طريق الهدف الكمي التحكم في دقة تحقيق الهدف البيئي أكثر من الأهداف السعرية حسب الرأي السائد. وسيتوجب على كل من يتسبب في إطلاق انبعاثات تزيد على قيمة الشهادات التي يمتلكها شراء شهادات أخرى، بالإضافة إلى توقيع عقوبة على من يصدر انبعاثات دون أحقية بذلك. وسيسفر ذلك عن نشأة جاذبية اقتصادية لخفض الانبعاثات من خلال توفير الطاقة، أو بالأحرى عن طريق زيادة كفاءة الطاقة. ويُفضّل نظام تجارة حقوق إطلاق الانبعاثات على وضع حد قانوني للمواد الضارة نظراً لسهولة التحكم فيه وزيادة كفاءته، ويمكن عن طريقه الوصول إلى أفضل الحلول التقنية على الوجه الأمثل. إلا إن لذلك شروط إجبارية تتمثل في:

- المزايدة على حقوق إطلاق الانبعاثات مرتبطة بالتكاليف (بدون تقسيم سياسي)
- وضع حد أقصى ملزم واحترامه بحيث لا تشمل تجارة الانبعاثات بعض القطاعات الفردية فحسب (مثل المفاعلات والصناعة) بل جميع مسببات الانبعاثات (مثل المواصلات والبنايات)
- تقدم تجارة الانبعاثات محفزات للتحول في إنتاج الطاقة بالتكنولوجيا المتجددة واللامركزية
- ربط أنظمة التجارة الإقليمية ربطاً عالمياً والتنسيق فيما بينها.

وإذا تحقق ذلك (وهو ما لم يحدث إلى الآن إلى حد بعيد) فقد يخرج اقتصاد السوق الرأسمالي دون خسائر، لأنه يستطيع استخدام قوته المتمثلة في تنظيم الأسعار.

هناك بعض الانتقادات الموجهة إلى أسس حسابات شتيرن لكن لا أحد يشكك في

إمكانية إحداث توعية ذاتية عملية بالنظام الرأسمالي. ويصحح اقتصاد السوق تعاملاته الاقتصادية القديمة باحتساب الأضرار البيئية – التي اعتبرت حتى اليوم بنود خارجية – ضمن تكاليف المنتجات والخدمات. كما إنه قادر على التعلم والاستيعاب، بما يمكّنه من تجاوز النواقص المحدودة في فاعلية نظام إنتاجي عالي الكفاءة، وسيستطيع من خلال "ثورة صناعية ثالثة" الخروج من الأزمة مثل الشعرة من العجين. ويلوح في الأفق مشروع سوق أخضر يكون جزءاً من منظومة المعايير الاجتماعية مثل حماية البيئة والاستدامة.

يخاطب شتيرن الساسة والعامة بلغة يفهمونها، إذ يناشد الناس لدفع الأموال، أي أن ينفقوا الآن قبل أن تصبح التكلفة باهظة في المستقبل. رؤية مشابهة تبنتها شركة "ميونيخ روك"، التي تعتبر كبرى شركات إعادة التأمين في العالم بجانب "سويز ري"، عندما أرجعت جزء كبيراً من الكوارث عام 2008 إلى تبعات المناخ. وأظهر تورستين جيوريك، عضو مجلس الإدارة، ثلاث نتائج تتحملها الشركة:

"تتحمل الشركة بموجب محور عملها المخاطر بالأسعار التي تتناسب معها فقط، أي أن الشركة تعدّل التركيبة السعرية حسب تغير وضع الخطر. ثانيا: تعمل الشركة مستخدمة خبراتها ومعارفها على تطوير إمكانيات اقتصادية جديدة في سياق إجراءات التكيف وحماية المناخ. وثالثاً، في إطار النقاش العالمي تدعم الشركة وضع قواعد ملزمة وفاعلة فيما يخص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بهدف كبح جماح تغير المناخ وحتى لا تعيش الأجيال المقبلة سيناريوهات لطقس خارج عن نطاق السيطرة."

يتضح تغير المناخ بشكل أكثر واقعية من خلال مراعاة أسعار تبعات تغير المناخ، أي ربط قواعد النظام المناسبة بإمكانيات اقتصادية جديدة تعمل على تثبيت النظام. وهذا مكسب نفسي. لقد كانت الدراسات المناخية التي أجراها علماء الطبيعة مجردة إلى حد بعيد، وقد أصبحت الأهمية اليوم لليورو والسنت ومهمات شركات إعادة التأمين. "من الضروري أن ترسم قمة المناخ المقبلة في كوبنهاغن (ديسمبر 2009) طريقاً واضحاً نحو خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة خمسين بالمائة على الأقل حتى عام 2050 وتحديد النقلات النوعية. وسوف تدفع الأجيال المستقبلية ثمناً باهظاً إذا حدث تأخير."

الاقتصاد السياسي لحماية المناخ

تظهر الاستبيانات أن الرأسمالية فقدت كثيراً من رونقها ومصداقيتها. فقد اعتقد رواد الرأسمالية عقدين أنهم انتصروا على الاشتراكية في معركة الأنظمة، ويلاحظ الجمهور المتعجب، ومنه الفرِح، حالياً أن الاشتراكية ليست وحدها ما أتى عليها الزمان تاريخياً، بل على غريمتها أيضاً. ويبدو مبدأ (ليس هناك بديل) الذي ابتدعته "مارغريت تاتشر" مملاً، حتى ولو لم يكن هناك خيار آخر بعد إفلاس "الاشتراكية الموجودة في الواقع"، التي آثرت النمو الصناعي دون اكتراث على الطبيعة والإنسان. ومع عدم وجود البديل يأمل الناقدون أيضاً أن تبقى الرأسمالية بعد انتهاء مقامريها وأن تخرج من تلك الأزمة مرة أخرى مثلما تستيقظ العنقاء من بين الرماد.

كان العوار ينتاب نظريات الانهيار دائماً بسبب قدرة النقد الذاتي على إبراز "مصلحة رأسمالية شاملة" (كارل ماركس) مقابل الأعمال الوحشية الفردية، واستخدام مراحل الأزمات كنوع من "التدمير الخلّاق". وبعد أن سادت حالة من الدهشة الساذجة، والتشبث بعدم الفطنة في الشهور الأولى للأزمة المالية ها هم عقلاء المدافعين عن الرأسمالية يدخلون مرحلة انعكاس ذاتي تهدف تماماً إلى تصحيح أخطاء الرأسمالية.

حتى إن لم يكن هناك بديل عن الرأسمالية، فينبغي استحضار الفشل العظيم الذي منيت به الأسواق والسياسة الاقتصادية النيولبرالية في أزمتي البيئة والمناخ بكل وضوح. ويكمن شرط الإنقاذ الوحيد في اقتصاد الاستدامة، أي إعادة دمج الأسواق في الشبكات الاجتماعية والمؤسسسات، حتى يمكن النظر إلى علم الاقتصاد باعتباره أحد العلوم الثقافية. ويحيي ذلك نظرية التضمين التي أنشأها عالم الاجتماع "كارل بولاني"، صاحب المؤلف الشهير "التحول الكبير" الذي صدر عام 1944- ورأى بولاني أن هناك مبدآن اقتصاديان للمؤسسة يسودان التاريخ الحديث: الأول يحث على الحرية المطلقة لسوق ذاتي التنظيم، أي تخليصه من كافة المتعلقات الغير اقتصادية، أما الثاني فيعمل على تقليص آثار التدمير الذاتي لمبدأ السوق. يذكر بولاني بأن الاستثمار ليس مجرد نظام اندماجي للمقايضة باستخدام أسعار السوق يقوم عليه أفراد قادرون على عمل الحسابات المنطقية، وإنما يقدم

نموذجاً للتبادلية من خلال الشبكات الاجتماعية والميزانيات والجمعيات، ونموذجاً لإعادة التوزيع من خلال المنظمات السياسية مثل الدولة.

تعتبر العقيدة الاقتصادية السائدة في المقابل غريبة عن العالم وعقائدية وتأييدية. غريبة عن العالم لأنها أنشأت لنفسها صرحاً من بلاهة الاقتصاد القياسي يكاد لا يمت للحياة الاقتصادية الواقعية بصلة. وتتجاهل صورة الإنسان ككائن اقتصادي ربط الاقتصاد بالثقافة أو تنفيه صراحة. كذلك يعتبر علم الاقتصاد عقائدياً لأنه يرفض المذاهب المتضاربة داخل وخارج المبدأ دون اختبار. فعلى كل من يريد أن يكون اقتصادياً ناجحاً في المستقبل أن يتخلى عن واقعية فكرة "الرجل العاقل". لقد أثبتت الأزمة المالية كونها أكبر من مجرد علامة فارقة في النظريات الاقتصادية، إنما تعتبر قطعاً ثقافياً غائراً حلّ مكان نظريات القرار السائدة، يخضع سلوك المخاطر البشري لاختبار حقيقي. وأخيراً يعتبر علم الاقتصاد تأييدياً لأنه لا يتعامل مع موضوعه – الاقتصاد الرأسمالي – من مسافة دقيقة، وإنما يُروّج له على طول الطريق.

تعبّر نتيجة تلك الخصائص الثلاثة عن الضعف التشخيصي والتكهني الحالي لعلم الاقتصاد، وهو ما يجعله غير ذي جدوى للاستشارات السياسية وللنقاش العام. لقد أوضح في الحقيقة – وبشكل جيد – سبب تغير تطور الأمور على خلاف ما كان قد تكهن به العلم نفسه من قبل. فلم يظهر ذلك طالما كانت الأمور تسير دونما مشكلة. لذلك ينبغي قبول جميع الاقتراحات بحذر، ومراعاة النصائح بانتهاج "سياسة مناخ عاقلة" لعدم إفساد "حرية الأسواق" بأوامر ونواهي الدولة. كما يجب أن تخرج سياسة المناخ المدمجة ثقافياً واجتماعياً من نطاق التعلق بالمسار الذي تفرضه نظرية الاقتصاد والسياسة الاقتصادية.

ويمكن مرة أخرى من هذا المنظور استعراض الاقتصاد السياسي الخاص بحماية المناخ. فهناك مبدئياً ثلاث إمكانيات للحد من انبعاثات المواد الضارة، تتمثل في وضع الدولة حد قانوني أقصى، وتحصيل ضرائب تتضمن تكاليف استهلاك البيئة، وتجارة شهادات الانبعاثات. وتعتبر تجارة الانبعاثات مريحة للسوق ومناسبة للتقدم التقني وسهلة الإدارة كما ذكر سابقاً. إلا أن الشيطان يكمن دائماً في التفاصيل، إذ لم تثبت

شهادات الانبعاثات حتى الآن كونها الوسيلة الأكثر فاعلية في خفض الغازات الدفيئة. وقد أبرز "هانس فيرنر زين" في كتابه الذي يحمل عنوان "التناقض الأخضر" أن التأثيرات الغير مقصودة الناتجة عن خفض الأسعار قد تؤدي إلى رفع المستوى العالمي لعوادم المواد الضارة، حيث أن "الخوف من السياسة الخضراء المستمرة في بسط نطاق أدواتها يزيد عرض الوقود الحفري بدلاً من أن يقلله."

ويشكك نقاد آخرون في صحة آلية تحويل الملكيات العامة أو الجماعية العالمية مثل الغلاف الجوي إلى حقوق "للتلويث" قابلة للتداول، إذ "أن المقصود، حسبما يقال، تجنب الانبعاثات، لكن يتم تطوير أدوات تجعل إصدار الانبعاثات ضرورة تؤدي إلى التصرف. (...) إن تقليل استهلاك الوقود الحفري، والانتقال إلى اقتصاد لا يعتمد على الطاقة الحفرية، والتحول إلى الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة أمور لا تزال غائبة عن أفق المتعاملين في تجارة الانبعاثات. لذلك لا تعتبر تجارة الانبعاثات أداة كافية من أدوات سياسة المناخ. الآليات الاستثمارية لا تصلح، لأن الاحتياطي الموجود داخل الأرض والمفترض أن يظل فيها عند التحول إلى الاقتصاد الخالي من الوقود الحفري سيتم استهلاكه كرأس مال." كما تتضح تلك النتيجة في تحويل شركات الطاقة كل توفير خاص يهدف إلى ضغط توازن غاز ثاني أكسيد الكربون إلى مزايا تجارية، هذا يعني أن على تلك الشركات أن تشتري حقوق تلويث أقل، أو أن تبيع أكثر. فالطاقة التي لا يستخدمها زبون سيستهلكها زبون غيره، هكذا يعمل السوق.

النمو أمر ضروري

يتخلل التصور الإجمالي المرتبط بمصطلح "النمو" نسيج حياتنا المجتمعية والخاصة. فكما "ينمو" الفرد بواجباته، والأفضل على مدار عمره، فكذلك يتمدد المجتمع والاقتصاد المصاحب له دون انقطاع، وإلا فسوف ينكمش. (تُقارن الرأسمالية أحياناً بالدراجة – إذا توقفت سقطت ...). تزداد المساحات السكنية الخاصة في الدول الثرية باطراد، ويعتبر ارتفاع استهلاك اللحوم مؤشراً للتنمية الاقتصادية في الدول الناشئة، كما تزداد أحجام محركات وهياكل السيارات، ويتباهى عُمد المدن بأعداد "المرتحلين لأجل العمل" الذين

يفدون إلى مدنهم كل يوم. وترفع الحوادث وتبعات الدمار وكذلك حوادث المفاعلات أو الزلازل إجمالي الناتج المحلي الذي يقاس به النمو الاقتصادي في كل مكان تقريباً. ولمصطلح "النمو" طبيعة ساحرة ودينية موازية، لهذا يجري الحديث في حالات الركود الاقتصادي عن "النمو السلبي" كأن انكماش الأداء الاقتصادي بنسبة ستة أو سبعة بالمائة، مثلما تشهد جمهورية ألمانيا الاتحادية حالياً، حقيقة واقعة لا يجدر أن يذكرها إنسان متدين. وبالفعل تنم نظرية تشبيه الرأسمالية بالدراجة عن مسلمات معتادة كثيرة لدرجة أن أحداً لم يعد يسأل عن دقتها الغير موجودة لا اقتصادياً ولا بيئياً.

ويعتبر نمو القوى الإنتاجية حتى الثورة الصناعية بنسبة 0.05 بالمائة سنوياً حجة أساسية يستخدمها اقتصاد تنموي يسعى لتحقيق زيادة قدرها 5 بالمائة سنوياً. لكن حتى في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية يعتبر نموذج الفكر التنموي نموذجاً انقسامياً. فبينما ينمو الاقتصاد تسجل وحدات حسابية أخرى تراجعاً، مثل السكان، وتنتعش البورصة "بالنمو الغير معتمد على الوظائف"، ويؤرقها زيادة النفقات الإضافية على الأجور. ولم يحسن نمو الاقتصاد العالمي وضع البطالة العارمة مثلما لم ينجح في التغلب على الجوع المنتشر عالمياً، وهو ما يوضح أن النمو ليس له سوى أثر جزئي. فبنمو الاقتصاد ترتفع إيرادات وأرباح المشاركين في السوق، ولكن لا يرتفع معها تلقائياً مستوى الرفاهية أو معدلات التشغيل. ولا يمكن استبعاد إجمالي الناتج المحلي من الابحاث الاقتصادية ولا النقاش العام كمؤشر للنمو الاقتصادي، حتى مع كونه موضع نقد على مدار العقود الأخيرة. إن الفصل المستمر للتكاليف (مثل التكاليف المترتبة على الإضرار بالبيئة) واستخلاص الأرباح الخاصة التي تصبغ شكل الاقتصاد الرأسمالي، يوضح أن الأرقام التي تشير إلى النمو لا تعتبر دليلاً في حد ذاتها، أو أنها لا تدل على تحسن مستوى العيش. لا يمكن أن يسود اقتصاد دائم عالماً زائلاً، والاعتقاد بعكس ذلك يوضح مدى الخيالات التي تقود إليها العادات وأن النمو ليس طرازاً اقتصادياً، وإنما عقائدياً مدنياً.

تتحلى عقيدة النمو بجميع خصائص القداسة، برجال الدين والشعائر والأوامر والنواهي والمعاصي والجزاء. وإذا تصدع هذا النظام الكوني مثلما حدث مع أزمة الاقتصاد

والمال فسيفسّر ذلك على أنه اختبار، على غرار أنصار المذهب من ويسكونسن الذين ساعدوا "ليون فيستينغر" على التوصل لنظرية التنافر المعرفي، فإذا لم تتحقق النبوءة، أي النيوليبرالية، فلن يعتبر أنصارها ذلك سبباً يدفعهم للتفكير في خطأ اعتقادهم، بل سيؤدي إلى اشتداد إيمانهم به. وسوف تجتاز الرأسمالية تلك الأزمة أيضاً...

ويعني دخول إحدى صور الاقتصاد إلى مرحلة العبودية تلك أنها ابتعدت عن الظروف الواقعية التي تعمل بداخلها، مثل رعاية الأبقار واقتصاد الفايكينغ في غرينلاند، لذلك يجب علمنتها ونزع مفهوم البركة منها. ولن يتعامل أي مجتمع مع تغير المناخ والمشاكل المستقبلية بشكل مناسب إلا إذا كان ذلك المجتمع علمانياً من الناحية الاقتصادية، لأن المفهوم الديني للنمو وما يرتبط به من تكنوقراطية لا يمثل فيه أي قيمة.

وفيما يتعلق "بالنمو الكيفي" فعلى دول الشمال المتقدمة أيضاً خفض استهلاكها من الطاقة والمواد الخام واستنزاف الطبيعة وتزايد حجم النقل والمواصلات وبالطبع عوادمها خفضاً كبيراً. ومن المفارقات العجيبة أن خفض انبعاثات الغازات الدفيئة أصبح الآن وفي ظل تلك الأزمة الحرجة غير ممكن إلا إذا حدث جمود أو انكماش في التجارة العالمية والاقتصاد العالمي. ويتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي عام 2009 بنسبة ثمانية إلى تسعة بالمائة، لكن جميع معاهد الاقتصاد تنتظر بشغف العام الذي سيرتفع فيه الأداء الاقتصادي العالمي بنسبة اثنين بالمائة أو أكثر، وارتفاع الاحترار المناخي بمقدار ثلاث درجات.

التعافي الأخضر، أم اخضرار الرأسمالية؟

"يبدو أن الأخبار التي أتت بها الباخرتان اللتان وصلتا إلى أوروبا هذا الأسبوع قد أخرت الانهيار التام للمضاربة ولعبة البورصة الذي يترقبه الناس على جانبي المحيط بتلقائية وفزع من مصيرهم المحتوم. ليس هناك مفر من هذا الانهيار، فالطابع المزمن الذي اكتسبته الأزمة المالية حالياً ينذر بخروج غير مرن ولا سالم منها. وكلما طالت الأزمة تفاقمت تبعاتها. لقد أصبحت أوروبا الآن مثل إنسان على شفا الإفلاس، لكنه مضطر إلى الاستمرار في أعماله التي أفلسته، والاستعانة بكافة الوسائل الممكنة واليائسة من أجل تأخير لحظة الانهيار أو أملاً في منعها."

كتب كارل ماركس قبل أكثر من مائة عام تلك الفقرة التي تشبه إلى حد ما تعليقاً من الزمن الحاضر. لقد اتضح عمق الأزمة الاقتصادية على مدار عام 2009، إذ يتوقع كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذلك المعاهد الاقتصادية تراجعاً في أداء الاقتصاد في الدول الصناعية الهامة بمقدار يتراوح من 4 إلى 7 بالمائة، حيث انخفض الإنتاج الصناعي في بعض القطاعات بنسبة 30 بالمائة أو أكثر. ومن المتوقع كذلك أن تبلغ البطالة المترتبة على ذلك معدلات قياسية في عام 2010 وبداية عام 2011 تزيد على العشرة بالمائة. ولا يمكن حتى الآن تقدير آثارها على الميزانيات العامة والصناديق الاجتماعية.

لقد أحدثت تلك التوقعات حركية ذات أثر بالغ على تنشيط الاقتصاد، حيث رُصِدت حوالي ثلاثة بلايين دولار أمريكي لبرامج الإنعاش الاقتصادي في العالم عامي 2009 و2010، وفي المقابل تقديرات المنتدى الاقتصادي العالمي والوكالة الدولية للطاقة التي تظهر تقاريرهما ضرورة استثمار 515 مليار دولار سنوياً من أجل تفادي التغيرات الخطرة بالمناخ العالمي، وما مجموعه 45 بليون دولار أمريكي حتى عام 2050 من أجل إعداد تكنولوجيا طاقة جديدة ونظيفة. أي أن البدائل هي إما إهدار المبالغ اللازمة لإحداث التحول، أو أن يستغل رأس المال فرصة دفع إعادة هيكلة الاقتصاد وأنظمة الطاقة مع إنعاش الاقتصاد. ولا يظهر ذلك سوى نتيجة متناقضة كما هو واضح، وهي أن الرأسمالية لن تنجو إلا إذا نجحت في إعادة صياغة نفسها. وبذلك تصبح المعادلة "إما تعافٍ أخضر أو لا تعافٍ". وسوف يهلكها تواصل استنزاف كافة الموارد البيئية كما يهلك مريض السرطان.

توفير الانبعاثات من خلال الحصص الخضراء في برامج الإنعاش الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي	الخفض المطلوب عالمياً حتى عام 2050 (تحت مستوى عام 1990)
0,44 بالمائة	50 – 80 بالمائة

ولحزمات الإنعاش الاقتصادي وظيفتان: إعطاء محفزات للاستثمار بشكل سريع من أجل تفادي تفشي البطالة، ودعم نوايا الاستثمار من المبادرات الخاصة، أي إحداث نمو ذاتي من جديد. انطلاقاً من ذلك فينبغي إعادة تقييم إجراءات حماية المناخ وفاعلية الطاقة كمواطن قوة "الاستثمارات الخضراء" في برامج الإنعاش الاقتصادي، هل هي سريعة، وهل تقوم بواجباتها فعلا؟ وهل هي دائمة؟ يمكن الإجابة على تلك الأسئلة الثلاثة مبدئياً بنعم، والمفارقة أنها تعمل على إصلاح الهياكل الصناعية بجانب دعمها الانتعاش الاقتصادي، أي أنها تستطيع أن تمهد الطريق أمام الاقتصاد المنخفض الكربون المطلوب في كافة المجالات.

شمل الجزء الأكبر من الاستثمارات "الخضراء" عام 2009/ 2010 كفاءة الطاقة، وخاصة الإصلاح الطاقي للبنايات، وتوسيع شبكات السكك الحديدية، ودعم الطاقات المتجددة، والتخلص من النفايات، والإمداد بالمياه، ولم يكن لحماية البيئة أو التنوع البيولوجي سوى قسط ضئيل. وكانت الريادة لكوريا الجنوبية خلافاً للمتوقع، فقد أصدرت الدولة في يناير 2009 "قانون النمو الأخضر" الذي يرصد مبلغ 36 مليار دولار أمريكي (حوالي 26.6 مليار يورو) يتم إنفاقها حتى عام 2012 وهو ما يعادل 3.5 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي لكوريا الجنوبية عام 2009، أي بزيادة كبيرة عن الواحد بالمائة التي أوصى بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل برامج الإنعاش الاقتصادي. وكان التقسيم الذي أجرته كوريا كالتالي: 26 إلى 28 مليار دولار أمريكي (19 إلى 21 مليار يورو) لدعم الإجراءات في مجالات "الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة" (42 بالمائة من الحجم الإجمالي)، بالإضافة إلى مجالات "القمامة ومياه الصرف والحفاظ على نقاء الهواء"، ويقدر إجمالي الإنفاق في الاستثمارات "الخضراء" بما يزيد على ثلثي حزمة الإنعاش الاقتصادي. وتشمل أهم البرامج بالتفصيل:

- فاعلية الطاقة في البنايات العامة
- الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة في مجال تكنولوجيا السيارات
- توسيع شبكة السكك الحديدة والنقل القريب

- تشكيل المجال الحيوي بشكل مناسب للبيئة
- إصلاح المجاري المائية والغابات
- إنشاء السدود الصغيرة والمتوسطة
- إعادة التدوير
- إنشاء بنية تحتية محلية لنشر المعلومات حول حماية المناخ

كذلك تخطط حكومة كوريا الجنوبية إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في الطاقة المتجددة يحتوي على 72.2 مليون دولار أمريكي، وتقدر عدد فرص العمل التي ستوفرها الخطة حوالي 140 ألف فرصة عمل في عام 2009، وستصل إلى إجمالي 960 ألف وظيفة حتى عام 2013، وخاصة في قطاع البناء.

ويجدر الاعتراف بأن كوريا الجنوبية قد اقتربت بحزمة الإنعاش الاقتصادي تلك من "الاتفاقية البيئية الجديدة" (Green New Deal) وقدمت الدليل على إمكانية التوفيق بين الأثرين الاقتصادي والبيئي في برنامج إنعاش اقتصادي. فهل يعني التعلم من كوريا الجنوبية تعلم الانتصار؟ ليس في ألمانيا. صحيح أن ألمانيا تسبق دولاً أوروبية أخرى في جهودها من أجل حماية البيئة، وتحقيق أهداف اتفاق كيوتو بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 21 بالمائة، كما أدى الدعم المكثف للطاقات المتجددة إلى ريادة ألمانيا عالمياً في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ومن الغريب أن برنامجي الإنعاش الاقتصادي في نوفمبر 2008 (إجمالي 31.5 مليار يورو) ويناير 2009 (إجمالي 50 مليار يورو) كانا من هذه الناحية مخيبان للآمال.

إجراءات البرامج الألمانية للفترة 2009/2008

الإجراءات المحايدة (باليورو)		الإجراءات المنعية (باليورو)		الإجراءات التشجيعية (باليورو)	
30.87 مليار (٪ 37.9)	إعفاءات ضريبية للمواطنين	0.57 مليار (٪ 0.7)	الإعفاء من ضرائب السيارات	3.2 مليار (٪ 3.9)	الإصلاح الطاقي للبنايات / دعم الإنشاء بكفاءة الطاقة
17.57 مليار (٪ 21.6)	إعفاءات أخرى للمواطنين والشركات	1.8 مليار (٪ 2.2)	إنشاء الطرق (الطرق السريعة، الجراجات)	0.5 مليار (٪ 0.6)	البحث في مجال تطوير آلات الدفع المبتكرة
0.78 مليار (٪ 1)	توسيع الطرق المائية	5 مليار (٪ 6)	"خصم استبدال السيارات القديمة بالجديدة"	2 مليار (٪ 2.5)	قطاع نقل الأفراد المحلي
13.33 مليار (٪ 16.4)	برنامج "الاستثمارات المستقبلية" بالبلدات والولايات			1.32 مليار (٪ 1.6)	توسيع شبكة السكك الحديدية
				مليار (٪ 0.1)	النقل المدمج

Nils Meyer-Ohlendorf u. a.: Konjunkturprogramme in Deutschland, Grosbritannien, Südkorea und USA. Kurzexpertise für den Wissenschaftlichen Beirat der Bundesregierung Globale Umweltveränderungen (WBGU), Berlin 2009; HSBC: A Climate for Recovery – The Colour of Stimulus Goes Green, o. O. 25. 2. 2009 (modifiziert).

يبلغ حجم الوحدات البيئية في حزمات الإنعاش الاقتصادي الألمانية 15 بالمائة كحد أقصى. وتمثل الإصلاح الطاقي للبنايات الجزء الأكبر منها، كما سيؤدي توفير الطاقة إلى توافر الأموال على المدى الطويل التي يمكن إعادة استثمارها. في المقابل لم تتضمن حزمات الإنعاش صراحة دعم الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة (خاصة طاقة الرياح والألواح الضوئية الشمسية). لذلك يلاحظ نوع من التركيز الغير مفهوم على مجالات المواصلات الفردية بالسيارات، أي "الإجراءات الهدّامة" في سياسة البيئة والمناخ، مثل بناء الطرق والعناية بها، بجانب الخطأ الصارخ في تقديم الدعم اللامحدود لصناعات السيارات من خلال خصم "استبدال السيارات القديمة بالجديدة". وأيدت الحكومة الألمانية في تلك الحالة بوضوح الخيارات التي تضر المستقبل مقابل التي تتناسب معه رغم الانتقادات المتشابهة الموجهة إليها.

وتظهر دراسة للمجلس العلمي للتغيرات البيئية العالمية التابع للحكومة الألمانية الاتحادية (WBGU) أن فرصة إنعاش الاقتصاد تزامناً مع الدخول إلى اقتصاد خالٍ من الانبعاثات، أي عصفورين بحجر واحد، قد فاتت في جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لم تنجح الاتفاقية البيئية الجديدة نجاحاً حقيقياً في أية دولة ما عدا كوريا الجنوبية. والفرصة كانت حقيقية: فيُقدّر تأثير خفض الانبعاثات في حزمة الإنعاش الاقتصادي الأمريكية بواحد بالمائة، ولو كانت الحزمة موجهة بأكملها إلى الطاقة المتجددة وادخار الطاقة لبلغ انخفاض الانبعاثات ستة بالمائة. أي بتعبير آخر، أهدرت مليارات اليورو والدولار لتحقيق آثار فاشلة وغير مؤكدة، وهي أموال لم تكن متوافرة قبل الأزمة لإنهاء مرحلة إنتاج الطاقة بالوقود الحفري وها هي الآن لم تعد موجودة مرة أخرى.

وبإمعان النظر في مشكلات تجارة الانبعاثات التي لا تزال دون حل، والأثر الضئيل لعملية التحول الذي تنشده برامج الإنعاش الاقتصادي، فسيتضح أن على النظام الرأسمالي أن يثبت في الوقت الراهن أنه قادر على توعية نفسه بسياسة المناخ، وتصحيح أخطاء السوق، والتكيف مع ظروف المستقبل. وسوف يتم فيما يلي استعراض واحدٍ من أكثر القطاعات إضراراً بالمناخ، والذي لم تبدأ أزمته الكبرى عام 2008، ولم يستطع "النهوض مرة أخرى" إلى اليوم، إنه قطاع صناعة السيارات.

التخلي عن السيارة:

لا جرعات للتنشيط الاقتصادي، لا برامج للتحول.

"من السيوف إلى المحاريث"، أول اقتراح في تاريخ البشرية يدعو إلى برنامج للتحول، ولم يحظ من النجاح سوى بالقليل على مر الزمن. سارت عملية إصلاح صناعة المعدات الحربية في كاليفورنيا في نهاية الحرب الباردة على نحو أفضل. وتحولت مصانع معدات التسلح الخائرة إلى شركات متعددة الجنسيات لإنتاج الأجهزة إلكترونية، حتى شرق ألمانيا مر بمرحلة تمدين التكنولوجيا العسكرية الخاصة بالمجمع الصناعي العسكري الكبير الذي تميزت به جميع أنحاء جمهورية ألمانيا الديمقراطية. لم يكن هذا بالأمر البسيط، فعبارة التحول الهيكلي لا تحظى حتى الآن بصدىً جيد في منطقة الرور غرب ألمانيا أو في بريمن أو براندينبورغ. وها قد أصبحت هناك ضرورة لإحداث تحول آخر في المسار يكون أكثر عمقاً وتأثيراً، وتحديداً صناعة السيارات التي تعيش اليوم حالة مأساوية. فمع بداية الأزمة المالية ظهر عمالقة هذا القطاع بغرورهم المعتاد، لا سيما لأن شركة بورش حققت أرباحاً فاقت المبيعات، وهو أمر يرجع في الحقيقة إلى المضاربات في أسواق المال وليس له علاقة بتلك السيارات الفارهة. واحتفل فينديلين فيديكينغ رئيس شركة بورش بذلك، وحصل في النهاية على فاتورة الحساب.

وعندما تفاقم الوضع في سياسة المناخ دفعت اتحادات المجال الصناعي كتائب من جماعات الضغط لمواجهة بروكسل وبرلين بهدف إفساد توصيات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمناخ. وحقق ذلك بعض النجاح، لكن مصنعي السيارات الألمانية، أبطال العالم الدائمين في هذا المجال، لم يستعرضوا بذلك سوى تأخرهم، لأنهم تخلفوا عن الركب في تصنيع السيارات الأصغر حجماً وتوفيراً في الوقود أو الكهرباء، وبرزت استثماراتهم الخاطئة وموقفهم المحرج، فاشترى البعض سيارات باهظة الثمن، وخسر آخرون كل شيء في ديترويت، وحاول البعض الحصول على أغلبيات الأسهم كلعبة لاستعراض القوة وأظهرت واجهات الصحف صوراً لرحلاتهم الفارهة.

تعتبر محاولة وقف حركة السيارات بمثابة ثورة ثقافية، إذ سيصل عدد السيارات عما

قريب إلى 2.3 مليار سيارة. وتصعب القوة الرمزية والنظامية للسيارة سواء على السياسيين أو المستهلكين العاديين التفكير علناً في وسائل مواصلات أو إمكانيات نقل بديلة. ويريد الرئيس الأمريكي أوباما تطبيق برنامج تخفيفي بيئي في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن عليه أن يفكر أولاً في عرجى ديترويت. ودافعت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل عن أخطاء الحوكمة القاتلة التي يتهمها زملاؤها في الحزب بارتكابها، بقولها إن الأوقات الغير عادية تستلزم إجراءات غير عادية. لكن ميركل لم تتخذ تلك الإجراءات. لم تكن هناك حاجة لتقديم جرعات إنعاش لمصنعي السيارات الألمان، بل كان يلزم تطبيق برنامج للتحول في طاقم العاملين الذين فقدوا دورهم كطبقة عمال متميزة وأصبحوا الآن ضحايا لأخطاء الإدارة التي ارتكبها رؤساؤهم وأحياناً بعض المديرين في العمل. لماذا لا تتعلم شركات السيارات الكبرى أن ترى نفسها ومعارفها كشركات لخدمات التنقل وتستثمر إمكانياتها في إيجاد بدائل عن التنقل الفردي، وتطوير مفاهيم جديدة تخدم النقل العام وتتميز بالذكاء والمرونة؟ فإذا كان قد أمكن تحويل مصنع للصلب إلى شركة للسياحة (TUI) أو مصنع راكد لإنتاج الأحذية البلاستيكية إلى شركة إنتاج الهواتف الخلوية (مثل نوكيا)، فلماذا لا يستطيع قطاع صناعة السيارات إنتاج السيارات فقط ولا شيء غير السيارات؟ بل وبهذا الشكل الذي لا يناسب السوق؟

إن من يحاول النيل من صناعة السيارات "فهو ليس قريباً من الناس" (فرانك فالتر شتاينماير). لقد أحس بذلك الخضْر عندما حاولوا رفع سعر البنزين إلى خمسة ماركات للتر الواحد، فلا يكادون يجرؤون على المطالبة بتحديد السرعة على الطرق السريعة، ناهيك عن حزب الاتحاد المسيحي الذي أتى برئيس اتحاد صناعة السيارات الحالي ماتياس فيسمان، أو الحزب الاجتماعي الديمقراطي الذي أفسد علاقته المميزة بنقابة الصناعات المعدنية (IGM) منذ فترة. إن النظام السياسي بألمانيا المرتبط ارتباطاً وثيقاً بقطاع السيارات لم يعد يمثل عدداً متزايداً من المواطنين الألمان، لا لكونهم يكرهون السيارة، وإنما لأنهم يرغبون في تطبيق نظام مواصلات ومستوى معيشة أكثر عقلانية، ومن ثم توديع مجتمع عالمي تسوده السيارة.

من يريد تقييم سطوة السيارة في إطارها الصحيح لا يريد إلغاؤها بأي ثمن. ولا يخفى أن كثير من الناس يعشقون رائحة وضجيج أدوات إصلاح السيارة في الورش، ويحبون التنزه بالسيارة "الكابريو" في ربوع الطبيعة الفرنسية أو جبال صقلية. لكن هذا النوع من السعادة في الرحلات أكل عليه الدهر وشرب، تماماً مثلما انقضى الزمن الذي كان أغنياء البريطانيين يقضون أجازاتهم فيه في روديسيا أو الكونغو ويتناولون شاي الساعة الخامسة الذي يقدمه لهم طاقم الخدمة من السُّمر. إن موضوع الفطام من السيارة والحجج القائلة بضرورة تخليص المريض المدعو "الاقتصاد" من سموم السيارة وعدم استخدام مخدر السيارة مرة أخرى لعلاجه، جميعها أمور مطروحة على طاولة النقاش منذ عقود، سواء التحول من الشوارع إلى السكك الحديدية، أو لامركزية الأماكن، أو خلق دوافع ومحفزات بديلة. ومن يحتاج براهين أخرى فعليه أن يحسب التسبب الكبير في تغير المناخ بسبب النقل الفردي على الأرض وكثافة الرحلات الجوية، وإذا ارتفع حجم إنتاج السيارات بالفعل كما يتوقع حالياً فسيكون عادم عشرة مليارات أو أكثر من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً بمثابة رصاصة الموت التي تُطلق على الكوكب.

لقد كان الاحتفال بخصم استبدال السيارات القديمة بالحديثة كحافز للحفاظ على البيئة بمثابة قمة جبل السخرية، لأن التأثير البيئي والاستدامة فيها لا يكاد يذكر. وبحساب الميزانية الكاملة للطاقة على مدار عمر السيارة، أي بالإضافة إلى الطاقة والعوادم المصاحبة لإنتاج السيارة، يتضح أنه من المخالف للمنطق أن يتم تكهين سيارة بعد تسع سنوات فقط، لأنها يمكن أن تستخدم لفترة أطول. ولن تتحقق حجة توفير الطاقة إلا إذا أصبح استبدال السيارة القديمة بأخرى حديثة لا يسري سوى على شراء السيارات المصممة بشكل يتناسب مع الاستخدام وخفض الانبعاثات. لكن هذا "الخصم البيئي" يتيح - لكل من يريد - تكهين السيارة "البولو" والاستعاضة عنها بسيارة "بورش كايين". هذه هي "الاتفاقية البيئية الجديدة" في ألمانيا. وحتى التأثير المحفز للاقتصاد الذي كان مرجواً من الخصم البيئي الذي رُصدت له خمسة مليارات يورو أمر مختلف عليه.

يدفع غياب المبادئ إلى إيهام العمالة والزبائن بأن السوق العالمي الذي يعاني من القدرة

الفائضة الضخمة سيتحسن سريعاً، وستستمر حركة السيارات على ما كانت عليه بمجرد أن تنتهي أزمة التسويق. إن ضخ خمسة مليارات يورو في هذا السوق المتهالك ليس أقل جنوناً من البلايين التي رصدت لإصلاح البنوك ولم يخصص منها لحماية المناخ قبل ذلك حتى الفُتات. ومن يفعل ذلك للزملاء في "بوخوم" أو "روسلهايم" بزعم التكاتف بين رأس المال والعمل والدولة يستغل مخاوف البقاء لديهم، إذ ينبغي أن تكون القوى العاملة والفطنة قد توصلتا بالفعل إلى أفكار مستقبلية إرشادية تهدف إلى إحداث نقلة في مجال الحفاظ على البيئة والمناخ وإعادة الهيكلة بشكل عاقل.

ترجع حركية العصر في جزء كبير منها إلى الاضطرار المحض، فحقيقة بُعد أماكن العمل أو المتاجر، وكون مستوى المواصلات العامة أدنى من المطلوب، وتنقّل المديرين بسياراتهم وسائقيهم، وإرسال موظفيهم إلى أماكن تبعد سبعين كيلومتراً، فيقضون ساعات طويلة في القطارات البطيئة ليؤدوا في النهاية عملاً يمكنهم أداءه وهم في منازلهم، وأخيراً هوس العائلات التي تجمع عدة أجيال بالخروج والتنزه في عطلات نهاية الأسبوع من أجل الحفاظ على ما تبقى من الحياة الخاصة وعلى المودة. فإذا وضع كل ذلك في الحسبان فسيتضح قدر الحرية التي ستنبع من التخلي عن السيارة. ولم تقم ثورات الخبز في هذه الحقبة من أجل الإبقاء على السيارة، وإنما كيفية العودة إلى الأهمية المتبقية للسيارة كوسيلة انتقال غير دائمة. وبعد أن تسبب التحول الشامل في تفويت ثمار عملية السلام في نهاية الحرب الباردة فلا ينبغي الآن أيضاً إضاعة فوائد البيئة التي تقدم التوافق بين أزمات الطاقة والمناخ والاقتصاد كفرصة. ولكن على قائدي السيارات والمختصين بسياسة السيارات تغيير أولوياتهم، فمرحلة التحول الهيكلي ما بعد السيارة لن تحل محل الاستثمارات المناخية، وإنما لن يتأتى إلا بها، هذا إن أتت.

الهندسة الأرضية: السلاح السحري في معركة المناخ

بات من الواضح أن الشركات والحكومات ومعاهد الأبحاث الكبرى تحاول باستخدام مزيد من وسائل التكونولوجيا العملاقة أن تواجه التغير المناخي الذي تسببت فيه أيضا التكنولوجيا العملاقة، فإن كان هناك من يعتبر حماية المناخ والهندسة الأرضية

شيئان متناقضان فليعلم أن مهندسي المناخ حضروا مؤتمر كوبنهاغن للمناخ الذي أقيم في مارس 2009. وفجأة لم يوصف متحدثهم "توماس شيلينغ"، الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، بفرانكنشتاين المناخ. فوعوده بأن المشروعات التكنولوجية الضخمة ستوقف تغير المناخ أبهرت السياسيين الباحثين وأقسام التطوير على الدوام. والدليل واضح، فالتكنولوجيا العملاقة ستسمح بتواصل استراتيجية النمو التقليدية، بل وربما تمددها. وبدلاً من العمل الآن على الحد من ابنعاثات ثاني أكسيد الكربون وخفضها للأبد، سيتوجب نشرها ودفنها والتخلص منها.

قائمة الاقتراحات طويلة، حتى أنها تُشعر الإنسان بأنه داخل ورشة للابتكارات. بدأ ذلك بفكرة حِرَفيّة أتى بها الجيوفيزيائي نيغ زينغ (ماريلاند)، الذي أراد إرسال مائتي ألف فريق يتألف كل منها من عشرة أفراد إلى الغابات لجمع الخشب التالف الذي يتسبب في إطلاق الكربون ودفنه في ثلاثين ألف حفرة. كما اقترح المهندس الاسكتلندي "ستيفان سولتر" ضخ ماء مالح في السماء بواسطة سفن شراعية يتم التحكم فيها عن بعد، حتى تعكس السحب مزيداً من ضوء الشمس وتلطف درجة حرارة المجال الجوي. وتفوق طريقة الكبريت أسطورة تخفيف الملح في السماء، وهي تجربة تستخدم فيها تقنية عملاقة لا تعرف حتى الآن إلا من الانفجارات البركانية، فعندما انفجر بركان بيناتوبو في الفلبين عام 1991 وأطلق 17 مليون طناً من الكبريت ساد اعتقاد بأن الغبار الذري المتساقط الذي انتشر في مساحة واسعة قد خفض درجة حرارة الأرض عاماً كاملاً بمقدار نصف درجة مئوية. ويريد عالم الأرصاد الهولندي باول كروتزن، الباحث في تحليل الأوزون وحامل جائزة نوبل في الكيمياء، أن يتبع هذا النهج، من خلال إطلاق كميات هائلة من الكبريت في طبقة الاستراتوسفير. وهناك أخيراً اقتراح من جامعة بريستول لتعديل زاوية نمو الأوراق على أغصان نباتات الحبوب لتحقيق المستوى الأمثل لانعكاس أشعة الشمس.

وقدم "دانيل دوزينتريب" اقتراحاً أقل وطأة يتمثل في احتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون (CCS)، وهي عملية يتم فيها امتصاص المواد الضارة بالبيئة أثناء الحرق وضخها في أنابيب ثم تخزينها على مسافات بعيدة في باطن الأرض أو البحر. وهناك تفكير في

استخدام حقول النفط والغاز وطبقات الفحم الغير قابلة للتحلل والتكوينات الملحية. وبالنسبة للمحيط فيمكن إطلاق ثاني أكسيد الكربون في تيار الماء مباشرة أو تخزينه على أبعاد سحيقة في قاع المحيط. وطبقاً للتكنولوجيا الحالية يمكن امتصاص أكثر من 90 بالمائة من ثاني أكسيد الكربون، وسيزيد استهلاك المفاعل الذي سيحتوى على جهاز احتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون من الطاقة بنسبة 10 إلى 40 بالمائة مقارنة بالمفاعلات العادية.

يجري تشجيع إقامة مشروعات احتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون، لأن 40 إلى 50 بالمائة من إنتاج الطاقة يعتمد على محطات التوليد التي تعمل بالفحم، والتي تصدر قدراً هائلاً من ثاني أكسيد الكربون كما هو معروف. ويمكن لطريقة احتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون طبقاً للدراسات الحالية أن تساهم في خفض (مؤقت) لثاني أكسيد الكربون بنسب تتراوح بين 15 و55 بالمائة حتى عام 2100. تصدر منطقة الررور، التي تمثل عشرة بالمائة من مساحة الأراضي الألمانية، حوالي 75 بالمائة من ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يجعلها ملائمة تماماً لإقامة محطات كبيرة لاحتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون، وسيعطي ذلك الفرصة للشركات الكبرى المعتمدة على الفحم الاستمرار في استغلال مصادر الوقود الحفري ، حيث سيتغير اسم الفحم الكثيف بثاني أكسيد الكربون إلى "الفحم البيئي". وتعتزم شركة REW العاملة في إنتاج الكهرباء إنشاء محطة طاقة مدمجة بمدينة كولونيا بتكلفة ملياري يورو تعمل على تحويل الكربون إلى غاز، وهناك نوايا أخرى لتنقية ثاني أكسيد الكربون لا تزال في مرحلة التجربة. تفضل الدول المستهلكة للفحم مثل ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عزل الكربون، ولاقى ذلك إعجاب مجلس المناخ العالمي وتقرير "شتيرن". ونظراً لتعقد وضع إمدادات الغاز الطبيعي القادمة من روسيا والنجاح الذي ينتظر الطاقة المتجددة يبدو احتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون كسلاح سحري في مواجهة أزمة الطاقة وكارثة المناخ.

تتضح جاذبية تلك الطريقة في الدول الناشئة ذات الاستهلاك الشره للطاقة مثل الصين والهند التي تنتج ما يزيد على ثلثي كهربائها بمحطات الفحم. ونظراً للزيادة العالمية في استهلاك الفحم (الأمر الذي كان متوقعاً قبل الأزمة الاقتصادية العالمية) تقرر إنشاء

حوالي 3000 محطة توليد طاقة تعمل بالفحم. وبما أن محطة توليد الكهرباء العادية بطاقة 1000 ميجاواط تصدر ستة ملايين طن من غاز ثاني أكسيد الكربون أو أكثر فلن يكاد يكون هناك من يرفض الرؤية التكنولوجية الجديدة الآتية نفسها بقوة. وذكر الجناح البرلماني للحزب الألماني الحر في طلب قدمه للبوندستاغ أن "تكنولوجيا احتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون تستطيع أن تساهم في تأمين الإمداد بالطاقة والاستقلال عن سوق النفط والغاز المتقلب." ومن لا يريد استخدام تلك الطريقة فمن حقه على الأقل إجراء الأبحاث. وعلى من دَعَم طاقة الرياح والطاقة الشمسية أن يعطي فرصة أيضاً لطريقة الاحتجاز والتخزين.

تظهر المقارنة الاقتصادية والبيئية المحضة بالطاقات البديلة أن الإفرازات الكربونية تكاد تصلح أن تكون تكنولوجيا انتقالية. وطبقاً للأسعار الحالية يكلف توفير كل طن من ثاني أكسيد الكربون مشغلي محطة الطاقة (الزبائن ودافعو الضرائب) من 40 إلى 90 يورو، أي ما يتجاوز بكثير السعر الذي سيصل إليه طن ثاني أكسيد الكربون في تجارة الانبعاثات في المستقبل القريب. لكن الأهم هو أن النقل بالأنابيب والسفن، وخاصة تخزين المواد الكربونية في قاع البحار وحقول الغاز وطبقات المياه الجوفية الملحية الفارغة، تثير مخاطر أمنية جبارة أدت بالفعل إلى سلسلة من الاعتراضات في ألمانيا، بدءاً من اعتراض المواطنين على تلك المقاصد وحتى تعليق النشاط بالفعل. وتتمثل المشكلة الكبرى في أثر التسرب وتحمض مياه البحار وسمية ثاني أكسيد الكربون عالي التركيز على الأحياء المائية.

إن تسرباً مفاجئاً وقوياً لثاني أكسيد الكربون بتركيز من 7 إلى 10 بالمائة في حجم الهواء يعني خطراً كبيراً على حياة الإنسان والحيوان. كما قد يتسبب طفح مستودع لثاني أكسيد الكربون في تلويث المياه الجوفية، والإضرار بالنباتات والحيوانات تحت سطح الأرض، كما قد يؤدي التسرب إلى ارتفاع تركيز ثاني أكسيد الكربون. وليست هناك سوى بعض تجارب التخزين الأرضي. فماذا سيحدث إن اتضح أن مستودع التخزين يسرب الغاز على خلاف المتوقع؟

أما بالنسبة للتخزين في المحيط، فلم تُجر حتى الآن دراسات كافية عن مدى اندماج

ثاني أكسيد الكربون في دورة المجال الجوي مرة أخرى، وتغير قيمة الأس الهيدروجيني للمحيط. وتتوقع اللجنة الدولية للتغيرات المناخية أن 30 إلى 85 بالمائة من ثاني أكسيد الكربون يمكن أن يعود مرة أخرى إلى دورته بعد 500 عام إذا تم تخزينها على بعد 1000 إلى 3000 متر. ورغم أن النقل عن طريق الأنابيب وسيلة آمنة، إلا أنه يعتبر نقطة ضعف جيوستراتيجية، فالخلاف بين مؤيدي طريقة الاحتجاز والتخزين ومعارضيها يمتد أيضاً إلى جمعيات حماية البيئة. وسنّت الحكومة الألمانية في أبريل عام 2009 قانوناً لتقييم التجارب مع الاحتجاز والتخزين في عشرات المشاريع الرائدة التي تقوم عليها كبرى شركات الطاقة في جميع أنحاء العالم. وسيتخذ القرار عام 2015 عن تأثير القانون والمردود الاقتصادي من تطبيق أسلوب الاحتجاز والتخزين.

تشترك طريقة الاحتجاز والتخزين مع أنواع الهندسة الأرضية الأخرى، المثيرة للغرابة، في الوهم الذي يغري بإمكانية أن تستمر المفاوضات السياسية الخاصة بخفض الانبعاثات سنين طوال، وعدم ضرورة التخلي عن نمو الطاقة والاقتصاد، وذلك مع تحقيق هدف درء خطر تغير المناخ. ويمكن أن توصف تلك الخيالات بسلبيات الإيمان بالتقنية، التي لا يستطيع أحد أن يتوقع آثارها الجانبية، فتبعات الهندسة الأرضية قد تكون مهلكة. صحيح أن انفجار بركان بيناتوبو أدى إلى خفض درجة المجال الجوي، إلا أنه زاد الجفاف في منطقة جنوب شرق آسيا ورفع مستوى الأمطار الغزيرة في بيرو. وقدمت كارثة بحيرة نيوس في الكاميرون مثالاً واضحاً على ما يمكن أن يحدث في أسوأ الظروف، بعد أن أطلقت عام 2006 فجأة حوالي 1.6 مليون طناً من ثاني أكسيد الكربون أدى إلى قتل 1700 إنسان. وكانت ستحصد أرواح ملايين البشر إن كانت قريبة من المناطق المزدحمة بالسكان.

كان الكاميرونيون يعلمون على الأقل من الحكايات القديمة أن عليهم ألا يقتربوا من البحيرة البركانية. أما في الغرب فلا زال تلاميذ السحرة يحلمون بالحلم العتيق ويعتقدون كونهم آلهة المناخ. ويرد الألمان إلى الذهن على هامش هذا السياق، فعندما أصبحت "امبراطوريتهم" في الحرب العالمية الثانية مهددة بالانهيار ظنوا أن بمقدورهم استخدام "السلاح السحري" لتغيير دفة الحرب لصالحهم في آخر لحظة، حتى الدول التي

وقعت تحت ضغط الوقت ولم توف التزاماتها بحماية المناخ، أعجبت بالطرق القاسية، وبررت مخاطرها بكونها تبطئ من صعود درجات الحرارة إلى حين توافر ما يكفي من الطاقات المتجددة. وها هي كلمات السر في الخلاف الدائر حول تغير المناخ تصبح أولاً بأول أقرب لمثيلاتها في الحرب الباردة.

ينتمي كثير من المهندسين الأرضيين لمدرسة إدوارد تيلرز، مخترع القنبلة الهيدروجينية، الذي يريد نشر شراع شمسية في الفضاء لتعكس أشعة الشمس. أما عالم الفيزياء الأرضية كين كالديرا من جامعة ستانفورد وأحد المحاربين القدامى في حركة رفض المفاعلات النووية، فيتخذ موقفاً مخالفاً ومتشائماً إذ يقول: "كيف سيكون الوضع إن استمررنا في قيادة السيارات الكبيرة وبناء محطات الطاقة التي تعمل بالفحم؟ وإذا استمر ذوبان الجليد في غرينلاند وتسرُّب الميثان من الترب الصقيعية، وانقرض الدب القطبي؟ ماذا إن أصبح بالإمكان بناء درع في طبقة الاستراتوسفير؟ هل يجب أن ندمر النظام البيئي في غرينلاند حتى يدرك المجتمع خطأ تصرفاته؟"

بهذه الحسابات الخادعة تحفز الهندسة الأرضية أخطاء تكونولوجيا المخاطر، أو "الاستخدام السلمي للطاقة الذرية"، إذ يقال إن المفاعلات الذرية يجب أن تواصل عملها من أجل وقف تغير المناخ. لكن التكنولوجيا الضخمة من هذا النوع تتطلب إجراءات أمان صارمة وعلى نطاق واسع، ويستلزم ذلك حسبما تظهر التجربة توسيع نطاق الدولة الأمنية، بما سيشكل خطراً على الحرية والديمقراطية فيها. وفي ذلك مكمن خطر مجالات التكنولوجيا السياسية مثل الهندسة الأرضية، بل قد يضاف إلى المخاطر القائمة أخرى جديدة، حيث يبدو ذلك أمر لا مفر منه.

لكن اللعب الطائش بالأمور التي تشكل خطراً على الجسد والحياة يؤدي إلى حشد الخبراء المعارضين من المجتمع العلمي وأصحاب العقول السليمة الذين يرفضون جنون العظمة. المخاطر ليست وحدات موضوعية، وإنما بنيات جمعية، ومن ثم فإن قبول الحل الذي تقدمه الهندسة الأرضية يرتبط ارتباطاً قوياً بسياق تنفيذه، وبوجاهة مؤيديه في عالم السياسة والاقتصاد، وكذلك بمصداقية المؤسسات، لهذا يجب طرح هذا النقاش علناً

وعلى سياق واسع، ومقارنته بمشروعات أخرى تستخدم فيها التكنولوجيا العملاقة قد تبدو أفضل مثل شراكة الطاقة الشمسية مع أفريقيا.

تبدو شبكة توزيع القدرة الكهربائية المستمدة من الطاقة الشمسية التي تربط شمال أفريقيا وبعض المناطق الأخرى ذات الكثافة الشمسية العالية بأوروبا ومناطق صناعية أخرى مثل الحل السحري، ويعتبر ذلك مثالاً على التحول لإنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة ودون استخدام الفحم، ويعطي في الوقت نفسه دفعة تنموية قوية للدول الأفقر في العالم. ورغم ذلك، فإن "خطة الكهرباء الشاملة من أجل أفريقيا" التي تم التفاوض عليها مع بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية في أديس أبابا وبروكسل عام 2008 تصنف ضمن المشروعات التكنولوجية العملاقة لزمن الاستعمار وما بعد الاستعمار، ولا تكاد تستهدف خفض تعلق الشعوب الأفريقية بالشريحة الضئيلة المهيمنة على السياسة والاقتصاد، مثلها في ذلك مثل غالبية السياسات التنموية اللاحقة. على الشراكات الحقيقية في مجال الطاقة أن تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في الحد من تبعات تغير المناخ الخطيرة والممتدة في أفريقيا، القارة التي لا تكاد تكون قد ساهمت في تغير المناخ، لكنها أكبر متضرر منه.

النهضة، أم نهاية زوال دور الدولة؟

تدفع الهندسة الأرضية واقتراحات الثورة الصناعية الثالثة الدولة إلى دخول المعترك، بعد أن أصبحت تعيش منذ عام 2008 نهضة مذهلة كمنقذ ومستثمر ومخطط للمصالح الرأسمالية الشاملة، وهي أدوار كان النيوليبراليون - كحالة مشكلة - قد ألغوا فيها سيطرة الدولة. وقد انتفضت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول مجموعة العشرين بالفعل بسبب الأزمة الاقتصادية، واتخذت وضع الاستعداد كما لم تفعله مع أزمة المناخ. ويوضح التفسير السياسي البحت ذلك بأن السياسة تريد أن تجعل القرارات الجماعية ملزمة، خاصة في حالات الطوارئ التي تسعى فيها السياسة الداخلية إلى منع الانهيار، مثلما يجري منذ خريف 2008، إذ تحاول استرجاع احتياطي القوة من أصحاب النفوذ الاقتصادي من المديرين ورجال البنوك وكذلك المستهلكين والمقترضين.

ويعتبر أنتوني غيدنز، عالم الاجتماع البريطاني، أحد كبار مقاتلي دولة التخطيط، الذي

يسعى من خلال المركز البحثي "الشبكة السياسية" (Policy Network) إلى التأثير على اللاعبين السياسيين والاقتصاديين والإعلاميين في مختلف أنحاء العالم. يريد اللورد غيدنز تقوية شوكة السلطة السياسية ورد اعتبار دولة التخطيط، إذ "ليس هناك شك في أهمية الاتفاقيات الدولية على غرار كيوتو أو بالي، وأهداف حماية المناخ التي يضعها الاتحاد الأوروبي، وتجارة حقوق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وأنشطة الشركات والمنظمات غير الحكومية، إلا أنه سيكون على الحكومة أن تلعب دوراً مهماً في جميع الدول بصفتها الدرجة التي تضع الشروط الإطارية لتلك الجهود. ولهذا الدور التي يقع على عاتق الدولة في المجتمعات المتقدمة أهمية كبيرة لأن على تلك الدول أن تتولى دوراً رائداً في خفض انبعاثاتها."

يرى الفيلسوف لودغر هايدبريك أن الدولة تتبنى هنا قراءة المستقبل والتصرف بشكل مخطط أكثر من السوق، وتحديد نظام للسوق، وكذلك إدارة عمليات المخاطرة في المجتمع الصناعي (...). ولا تقوم سياسة البيئة المستدامة على دولة تدرك التوجهات فحسب، بل تحددها أيضاً. ويتوجب على الدول التي تهتم بسياسات البيئة أن تتعامل في المستقبل بشكل أسرع مع متغيرات الوضع الثقافي مثل "تخضير" الأسواق ودعمها مؤسساتياً والعمل على استقرارها. أما الحاجز المفتوح في ذلك كله فهو بطبيعة الحال مرونة رد فعل دولة التخطيط، البطيئة المتثاقلة والمعتمدة على المساومات، على أكثر التغيرات حركية في البيئتين الاجتماعية والفيزيائية، إذ أن على الدولة أن تستند في التخطيط إلى المعايير المعروفة، أي القديمة. ثم من أين للعناصر الفاعلة الأخرى بالقدرة على التخطيط الوقائي؟ من الواضح أن الأمر هنا يعكس رد فعل مضاد ومفاجئ على الفشل الذريع للأسواق.

لقد كان لخطر الإرهاب العالمي أولاً وانهيار البنوك والبورصة ثانياً أثر سلبي على نشوة إلغاء القيود التنظيمية القائم منذ سبعينيات القرن الماضي. إن الدولة القومية، التي وصفها رونالد ريغان "بالمشكلة وليست الحل"، ستعود إلى وظيفتها الأصلية كصانع للسد المنيع، وسيوكل إليها مراقبة الاقتصاد وتوجيه المجتمع. وهذه مهمة عظيمة ستعيدها في الواقع إلى دورها الأصلي في إنشاء الشوارع والكباري، لكنها لن تترك لها سوى مساحات ضئيلة للمشاركة في مجالات سياسية أخرى مثل سياسة التعليم

والمجتمع. وخطر هذا "التعميم المجتمعي" واضح، فكيف ستضمن هذه الدولة العظمى القبول والمشاركة في الأوقات العصيبة إن لم تقدم "الأمن" بالشكل المطلوب وعادت لتتولى واجبات أخرى؟

الثورة الصناعية الثالثة

ولكن بإمعان النظر في أفكار دولة التخطيط التي تولي اهتماماً لسياسة البيئة وتضع قيام ثورة صناعية ثالثة هدفاً يلوح في الأفق، فسيتبين أن عليها تحقيق شيئين: تصحيح التطور الخاطئ للثورتين الصناعيتين الأوليتين بتطبيق سياسة مستدامة لإدارة الموارد واستخدام حساس وفعال بيئياً للتقنية، واستحداث فروع اقتصادية جديدة مزدهرة توفر الكثير من أماكن العمل الجديدة في إطار "اقتصاد يحافظ على البيئة". إن الانتقال إلى عصر الاقتصاد الخالي من الكربون يجب أن يتحقق من خلال الاعتماد على الطاقات المتجددة والرفع من كفاءة الطاقة بقوة، وسوف يؤدي هذا الانتقال إلى إصلاح اقتصاد السوق ليتماشى مع البيئة.

وبالفعل، فإن إحصائيات المؤسسات المختلفة تظهر أن أغلب معدلات النمو الوظيفي يكون في قطاع البيئة. إذ يعمل في الصناعات البيئية في ألمانيا مثل اقتصاد الطاقة الشمسية حوالي 1.8 مليون فرد، حيث سجل هذا القطاع في الفترة بين عامي 2005 و2007 نمواً بلغ 27 بالمائة. فإذا كان هناك قطاع ينمو من القطاعات الاقتصادية فهو الشركات التي تنتج وتبيع التكنولوجيا الخضراء مثل أجهزة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية والرياح. وهنا تكمن فرصة التحديث في المجتمعات الصناعية التي بإمكانها أن تؤدي إلى تجاوز مراحل تنموية معينة أحدثت بالبيئة أضراراً أصبح على العالم مجابهتها، مثل إقامة البنية التحتية المستقبلية - لا القديمة - في الدول النامية على وجه السرعة. ويدل على إمكانية حدوث هذه "القفزة" الانتشار العريض للهواتف المحمولة في أفريقيا التي لم يكن بها أبداً شبكة هواتف أرضية تغطيها بشكل كامل.

وضعت وزارة البيئة الألمانية خطة تستخدم فيها أدوات مذهلة تضم توليفة ذكية من الإبداع التكنولوجي والتوجيه السياسي، مثل "تركيب الخلايا الشمسية على أسطح البنايات،

والسيارات التي تسير بالكهرباء، ووسائل الانتقال المحمولة"، وهي ما يصلح أن يكون وسيلة دعائية في دول الشمال لتحقيق "الاستفادة المتبادلة" بانتهاج هذه السياسة المناخية. تقوم هذه الوسيلة في الأساس على ثلاثة استراتيجيات للتغيير: إذ يجب أولاً تحسين الإنتاجية من خلال زيادة سرعة الابتكار، مثل الاستثمار في مشروعات الشبكات الذكية الخاصة بتوصيل الكهرباء، واستراتيجيات الترويج لتوفير الطاقة، وكذلك إنشاء البنايات التي تقوم على كفاءة الطاقة. وثانياً، ينبغي دعم الابتكارات التي من شأنها تخفيف العبء عن البيئة، أي المصانع التي لا تصدر انبعاثات، وتصنيع منتجات قابلة لإعادة التدوير، وطرق التصنيع الحضري، وجلب المواد الخام من المدن (المقصود بها إعادة استغلال مواد البناء إلخ. "التعدين المدني"). يضاف إلى ذلك نظام توجيه بيئي وأنشطة إعلامية تعمل على "ربط التسلية بالتوعية الموضوعية".

ثالثاً، يجب النهوض بقطاع التعليم، "حيث أن رفع فاعلية الأثر البيئي للوسائل والمنتجات يستلزم قدراً علمياً مكثفاً ومؤهلات عالية." ويعتبر "تحسين ظروف الإدارة ورفع القدرة الإدارية للسياسة" شرطاً لتحقيق كل ذلك ، خاصة لأن الإجراءات ذات الأثر طويل المدى لا يمكن تطبيقها في مواجهة المصالح الفردية قصيرة المدى إلا بهذه الطريقة. ويظهر المجهر الذي يُراقَب المواطنون تحت عدساته أن هناك تفكير في "زيادة الوعي في طبقة الناخبين"، لكن بكونهم جمهور مخاطب، وليس صانع للتغيير.

تدل هذه الأفكار على أن "البيئة" لم تعد موضوعاً هامشياً، بل قضية منتصر وصلت إلى قلب النظام السياسي الإداري. لكن طريقة التفكير البيئية الجديدة لن تتحقق دون المواطنين الذين يعتبرون عناصر الجماعة السياسية، خاصة عندما يتعلق الأمر ببرامج حماية المناخ وبرامج التكيف، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي. لكن المستويات التي يظهر فيها المواطن في هذه الخطط لا تتميز سوى بالإغراء والتوجيه السياسيين. لقد أظهرت خطة الإصلاح الاقتصادي في ألمانيا "أجندة 2010" في مجال سياسي آخر أن السياسة تواجه "مشكلات تنفيذية" جمّة إذا ما أغفلت السياق الدنيوي والثقافي والمميز للبيئة المحيطة الذي تجري فيه عملية "التنفيذ". وبغض النظر عن تقييم ذلك البرنامج، فهو

عبارة عن برنامج سياسي يركز على الناتج ويغفل إدماج مشروع الهيكل الاجتماعي للدولة إدماجاً ثقافياً. ولم يظهر المستشار غرهارد شرودر أثناء فترة رئاسته الحكومة أمام الشعب، وعلى الأخص أمام ناخبيه من شريحة الاجتماعيين الديمقراطيين، لإيضاح مغزى الإصلاحات. وجاءت نتيجة ذلك واضحة: انقسام الحزب الاجتماعي الديمقراطي (SPD) والعيوب الواضحة في إصلاح سوق العمل. ولم يبق من أجندة 2010 في الوعي العام سوى مساعدات إعانة البطالة "هارتس 4".

إن الثورة الصناعية الثالثة، التي يا حبذا لو أتت بسرعة ليمكن درء تبعات التغير المناخي الوخيمة، لن تكون إلا في شكل حزمة من الإجراءات المختلفة التي يجب أن تتخذ مجتمعة وفي آن واحد، والتي لن يتحقق الهدف الإدخاري الضروري إلا بها. وعندئذ فقط ستبدأ عملية إعادة بناء المجتمع وبشكل متزايد، وسيثبت أن التغيير أمر ممكن ولا يعني أبداً التنازل، بل زيادة جودة الحياة.

ولا يلعب البعد الدنيوي أي دور في خطط الثورة الصناعية الثالثة، إذ تركز تلك الخطط على تصميم مملكة ذات وعي بيئي وتولي اهتماماً للتكنولوجيا وأدوات الإدارة، وليس لإحداث تحول في نمط الحياة الذي تستهدفه الثورة في الأساس. فكل تكنولوجيا يلزمها استخدام، والمال يلزمه الإنفاق بشكل عاقل، والقانون يستلزم التطبيق، وكل طوق نجاة يحتاج من يعلق به بقوة ليجذب نفسه خارج منطقة الخطر.

وبالنسبة لسياسة مناخ لا تلقى حتى الآن ترحيباً واسعاً فيعني ذلك أن التغيرات التي ستتطلبها أنماط الحياة وإمكانيات التصرف في المستقبل لن تتحقق إلا بمخاطبة أعضاء الجماعة السياسية بشأن تطوير النماذج الابتكارية في سياسات الإدارة والدعم والبنية والبحث بصفتهم القائمين على تشكيل المجتمع. يضاف إلى ذلك صياغة أهداف مستقبلية معيارية ومحددة للهوية تظهر شكل المجتمع الذي "يريد" الإنسان أن نعيش فيه عام 2010، و2015، و2020. ومن ذلك أيضاً التحديد الإيجابي لضرورة تشكيل هذا المستقبل بمشاركة وجهود المواطنين، خاصة من أجل مجابهة الوهم الذي تربيه سلبية الاعتقاد بأن الدولة ستفعل كل شيء. ولن تحرز عملية إعادة بناء المجتمع الصناعي

النجاح الجوهري المطلوب إلا إذا فُهمت إعادة البناء بكونها "مشروع" يستطيع أعضاء المجتمع الانتماء إليه وفهمه بكونه "مشروعهم هم". عندئذ لن يصبح التغيير قضية تنفيذ أو تقبُّل، إنما منبع للهوية، تماماً كما أظهر الحشد السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بعبارة "نعم، نحن نستطيع". لكن هذا لن يتحقق في ألمانيا إلا إذا أصبحت السياسة تشاركية وذات أثر محفز.

نحن الشعب

يتناول هذا الفصل النظم التي حفزت جوهر الحداثة وساعدت على استمرار تطورها، وهي تحديداً التقنية، واقتصاد السوق الاجتماعي والحر، والدولة القومية، حيث تعتبر تلك النظم العمود الفقري "لمجتمع الكربون"، وانطلقت منها منذ نهاية القرن التاسع عشر محاولات للسيطرة على الوضع في الأماكن التي يسبب استنزاف الطبيعة وتلويث البيئة فيها خطر الانهيار البيئي، فتم تصنيع الفلاتر الصناعية التي حققت شعار الحملة الانتخابية للمستشار الأسبق فيلي برانت "حتى تعود السماء زرقاء فوق منطقة الرور"، وأنشئت إدارات البيئة والمصالح الرقابية، وأُدخلت محفزات للسوق من أجل زيادة كفاءة الطاقة والخامات. إن الدولة والتقنية والسوق تضع الرأسمالية حالياً في ثوب أخضر، لكنها فشلت في الحد من خطورة تغير المناخ ودرء الأزمة المناخية. ومن ذلك يتبين أن الإنسان لم يعد يعيش مناخ الاقتصاد الرأسمالي فحسب، بل في مجتمع الرأسمالي يربط "البنية التنظيمية الداخلي الهشة للاقتصاد بخطره الخارجي الشديد الذي يهدد النظام"، أي أن جميع النظم الاجتماعية، ومنها الدولة، التي تضعف سيطرتها بشكل مطرد، تزداد تعلقاً بالسعر والمال أكثر من العكس، حتى استطاع اقتصاد اللاقواعد أن يحكم المنظومة بأكملها بأسوأ وأضر صورة. إن تبرير إنقاذ البنوك والشركات بكونه "مهم بالنسبة للنظام" وعدم إعطاء تلك الأهمية لمجابهة أزمة المناخ، لهو دليل على عجز الأنظمة الوظيفية الثلاثة عن التعلم والتكيف مع المستقبل، ولن يتوافر العلاج إلا إذا أعادها أصحاب السيادة السياسية المستقلة بالقوة إلى رشدها، وأصحاب السيادة في النظام الديمقراطي هم المواطنون. أي أن المطلوب مزيد من الديمقراطية.

This page intentionally left blank

الفصل الرابع

الضغوط على الديمقراطية

"الديمقراطية أسوأ صور الحكم
إلا بالنسبة للأنظمة الأخرى التي
حاولت أن تنهج مسارها بين الحين والآخر"
وينستون تشيرشيل

يبدو أن الديمقراطية الألمانية لا تزال بعيدة أشد البعد عن نموذج "الهوس بأوباما" وحملات المشاركة السياسية. ويتزايد عدد الألمان الذين بدأوا يشككون في كونهم يعيشون في أحد أفضل الأنظمة السياسية في العالم، وتقوي الأزمة المالية في أغلب الظن هذا الشعور. وتظهر دراسة صادرة عن مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية أن ثلث الألمان يرون أن الديمقراطية لا تسير في الاتجاه الصحيح، بل إن تلك النسبة بلغت ستين بالمائة في شرق ألمانيا. فنظراً "للقضايا الكبرى" مثل تغير المناخ والعدالة الاجتماعية والتحول الديمغرافي يشتد الانطباع بأن النظام السياسي ليس أهلاً لمواجهة تلك التحديات، أي أن الديمقراطية

لم تعد "تقدم" جديداً. بذلك تخطئ الديمقراطية أحد أهم ركائز مصداقيتها، تحديداً شرعية النتيجة، وهو ما عبر عنه المستشار الألماني الأسبق هيلموت كول بعبارته السديدة: "المهم النتيجة في النهاية". وذكر ربع الشريحة التي خضعت للاستبيانات أنهم "صاروا لا يريدون الديمقراطية بشكلها الحالي". ويظهر ضعف المشاركة الانتخابية والخروج المتزايد للأعضاء من الأحزاب السياسية والمنظمات الكبرى (رغم إعادة توحيد ألمانيا) أن ذلك إنما يعبر عن صور حية لاتجاه سائد وليس مجرد تصوير لوضع بعينه. فرغم أن معارضي الديمقراطية قليلون، لكن الغير راضيين على الديمقراطية بشكلها الحالي كثيرون.

ديمقراطيون غير سعداء

لا يزال العاطلون لفترات طويلة ومستحقي إعانات البطالة "هارتس 4" والعمالة سيئة التأهيل هي المسؤولة عن التبرم من الديمقراطية، فنتائج الاستبيانات شديدة السوء بالنسبة لتلك الشريحة، بل وكذلك المهاجرون من الجيلين الثاني والثالث الذين يعانون من الاغتراب الثقافي. وتجذب تبعات العولمة وتزايد تكاليف الطاقة الطبقة المتوسطة أيضاً إلى مركز دوامة الهبوط، ليتزايد الشك وسط المجتمع في قدرة النظام على التحمل. وتظهر بعض الاستبيانات بنسب تصل إلى 90 بالمائة أن الألمان يرون الأحزاب الديمقراطية غير قادرة على حل المشكلات الصعبة، بل إن الجميع يرى أن النخبة يهمها في المقام الأول مصالحها الخاصة، ومنها جزء من الإدارة المعرضة عن الدولة والديمقراطية.

تلقى الديمقراطية كشكل من أشكال الدولة استحساناً في كافة بقاع الأرض، إلا أن الارتياب يتزايد في الواقع العملي للسياسة الديمقراطية خارج ألمانيا. أما في الاتحاد الأوروبي فإن أكثر من نصف المواطنين راضون عن أداء الديمقراطية الفعلي، حيث تصدرت فنلندا قائمة الدول بنسبة 77 بالمائة، بينما تذيلتها إيطاليا بنسبة 35 بالمائة. وتبلغ نسبة الرضا العالمية عن الديمقراطية كنظام للدولة 79 بالمائة، بينما تقل نسبة الرضا عن الواقع العملي بواقع عشرة بالمائة. وقد وصلت نسبة الرضا عن الديمقراطية في الدول الاسكندنافية إلى 90 بالمائة، وإلى 50 بالمائة في دول شرق أوروبا (صربيا 43، روسيا 39)، مع العلم أن صورة الديمقراطية التي يستند إليها الخاضعون للاستبيان ليست دائماً

واضحة. ويعكس التفاوت بين القبول العام للديمقراطية كنظام للدولة والرضا عن ممارستها (نسبة عدم الرضا في ألمانيا 48 بالمائة) مدى التباعد الكبير بين القوى السياسية والمواطنين.

ولا يدل اختفاء الثقة في الديمقراطية على وجود اتجاهات سلطوية أو شعبوية فحسب، بل يعكس قلة حيلة النخبة السياسية وعجزها عن التعامل مع مشكلات المستقبل بمصداقية والشروع في تحولات مقنِعة. لذلك ينبغي أخذ التآكل الداخلي للديمقراطية مأخذ الجد، لأنه يعبر عن مخاوف المستقبل التي تنتاب أولئك الذين يعتبرون أنفسهم الخاسرين من التحديث، وكذلك تظهر تقييماً واقعياً لعدم معرفة النخبة القيادية ما ستؤول إليه الأمور وكيف سيبدو المستقبل. ويكمن إحساس الذين يرون أن الدولة والديمقراطية قد تخلتا عنهم على الأخص في عدم كفّ وكلائهم عن الادعاء بالاستعداد للاهتمام بأمور لم يعودوا قادرين في الحقيقة على أدائها. وتظهر الاستبيانات تخوفاً كبيراً من إجراءات الإنقاذ المختلفة التي تتخذها الدولة، وكذلك استياءً أكبر من المبالغ الخيالية التي تدفقت إلى بنوك لم تكن معروفة من قبل مطلقاً، وعدم مراعاة صغار المستثمرين وطبقة العمال في إجراءات مظلة الإنقاذ.

مثال آخر: شهد عام 2008 ارتفاعاً خيالياً في أسعار الطاقة، مما زاد من تكاليف السكن الجانبية بشكل صعّب العيش على محدودي الدخل. وانخفضت أسعار زيت التدفئة والغاز الطبيعي، لكن المشكلة لم تنتهِ بعد: ويثبت ذلك توقعات الوكالة الدولية للطاقة لعام 2013. لقد تبددت النداءات المطالبة بتعويض متوسطي ومحدودي الدخل، وهي نداءا كانت قوية إلى ذلك الوقت، فليست هناك دولة اجتماعية في العالم تستطيع أن تتحمل عبء كفالة المواطن في حالة نقصان الموارد وارتفاع أسعارها. وإذا أراد السياسيون الديمقراطيون كسب أو إعادة كسب الثقة فلا بد أن يقولوا أن الدولة لا تقدر، وأن عليها أن ترجع عن وعودها التي أعطتها في عام 2009 بعدم خفض المعاشات التقاعدية.

إن القوي هو من يحدد البرنامج السياسي ويضع جدول المهام. ولقد قدمت "الأزمة

المالية" نفسها على أزمة المناخ منذ عام 2009 تقديماً واضحاً، وبعد أن استعدت بعض دول قمة الدول الصناعية السبع الكبرى (كانت لألمانيا الريادة) منذ عدة سنوات لتبعات تغير المناخ، خلص كثير من صانعي القرار من تجمع الأزمات إلى تغيير أولوياته وإدارة الأزمات أولاً بأول وعلى التوالي – أولاً إنقاذ البنوك، ثم إصلاح المناخ. وكانت وسائل الإعلام عاملاً مهماً في اختيار القضايا. ويخضع تقييم العوامل الإخبارية في النظام الإعلامي لثلاثة اعتبارات: "الحديث مقابل القديم"، "طويل المدى مقابل قصير المدى"، "المعلن مقابل الخفي". وأصبحت تطورات الوضع الاقتصادي موضوعات مطروحة بقوة لأنها تمس محفظة نقود السواد الأعظم من المواطنين على المدى القريب، بخلاف تغير المناخ، الذي تعتبر تطوراته طويلة المدى ولا تزال غائبة وغير مفهومة لمعظم المواطنين، وترتبط في الوعي بكوارث بعيدة. لهذا السبب فلا تقع تبعات تغير المناخ في أولويات الأجندات الإعلامية. ولن يوقظ هذا الموضوع في الأذهان مرة أخرى سوى تحديث يقنع صناع القرار والصحفيين، مع العلم أن نتائج الاستبيانات تظهر أن الغالبية لديها اهتمام بالقضية.

وفي استبيان أجري بتكليف من المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي عام 2009 ذكر 90 بالمائة من الشريحة التي شملها الاستبيان، التي تزيد على 26 ألف أوروبي، أن الاحترار العالمي مشكلة "خطيرة نوعاً ما" (15 بالمائة) أو "خطيرة جداً" (75 بالمائة). كما يرى 65 بالمائة أن انتقادات المشككين في خطورة تغير المناخ غير صائبة. وتصل نسبة الذين يرون أن أهمية تغير المناخ أمر غير مبالغ فيه إلى 75 بالمائة من شريحة الاستبيان في ألمانيا. يدعم هذه النتائج استبيان أجراه معهد "فورسا" لاستطلاعات الرأي عام 2009 أظهر أن الاهتمام بالبيئة يحتل مكاناً مركزياً بين مخاوف الألمان، إذ أوضحت نتائج الاستبيان أن 61 بالمائة من النساء و48 بالمائة من الرجال في شريحة الاستبيان قلقٌ من "تدهور الوضع البيئي". وللمقارنة: ذكر 47 بالمائة من النساء و27 بالمائة من الرجال أنه يخاف من حدوث أعمال إرهابية، كما أظهر 26 بالمائة من النساء و19 بالمائة من الرجال قلقه حيال فقدان وظائفهم (العدد: 1000 شخص. المصدر: شتيرن 2009).

لذلك فليس من المدهش أن يسفر استبيان المفوضية الأوروبية عام 2008 عن أن 65

بالمائة من 1534 فرداً في ألمانيا يمثلون شريحة الاستبيان يرون أولوية حماية البيئة إذا كانت تضر بالنمو الاقتصادي. كما خلص الاستقصاء الذي أجراه الفريق البحثي الذي حمل اسم "الانتخابات"، الذي أجري عام 2008 بتكليف من القناة مؤشر القناة الثانية الألمانية وشمل 1268 شخصاً ممن لهم أحقية الانتخاب في ألمانيا، إلى أن 72 بالمائة من شريحة الاستبيان تتبنى أهداف حماية المناخ رغم الأزمة المالية. ويبدو تراخي جهود الحكومة الألمانية على خلفية هذه النتائج كنوعٍ من "التعجيل بالطاعة" التي لا تتغطى بمصالح الناخبين الحقيقية. ويرى القطاع الأكبر من شريحة الأوروبيين والألمان الذين شملهم استبيان المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي أن الحكومة والشركات والصناعة هم المسؤول عن التصدي لمشكلة تغير المناخ، حيث يرى كثير من المواطنين أن على الحكومة ألا تتوانى عن إصدار قوانين وقواعد جديدة تهدف لحماية البيئة، هذا بالإضافة إلى المطالبة بتقديم دعم أكبر للطاقات المتجددة (العدد 2034. المصدر: وزارة البيئة 2008). كذلك أعرب كثير من المشاركين في الاستبيان عن موافقتهم على وضع نماذج جديدة لحركة المواصلات ودعم توفير الطاقة (العدد: 1004. المصدر: Emotion 2008).

كما تظهر دراسة استقصائية أجراها الاتحاد الأوروبي أن 87 بالمائة من الألمان و76 بالمائة من الأوروبيين في العينة الاستقصائية على استعداد لتقديم مساهمة شخصية في إجراءات حماية البيئة والمناخ، مثل تقليل استهلاك الطاقة وفصل القمامة. ومن الملفت في تلك الدراسة أن استعداد الألمان للمساهمة بشكل شخصي في حماية البيئة والمناخ يفوق استعداد الأوروبيين، كما تتضح زيادة في نشاط الشريحة العمرية ما بين 40 و 54 عاماً، حيث ذكر 30 بالمائة من الأوروبيين في تلك الشريحة أنهم "طبقوا بعض أو كثير من التدابير الهادفة لحماية البيئة في حياتهم اليومية خلال الثلاثين يوماً الماضية". إلا أن ما يدعو إلى القلق أن الشريحة العمرية الأصغر سناً (15 إلى 24 عاماً) التي تبدي ذلك الاستعداد لا تمثل سوى 16 بالمائة، لتصبح الشريحة الأصغر في عينة الاستبيان. أما بالنسبة لرأي المواطنين في الأحزاب فقد تبين أنه ليس من الأحزاب من لديه القدرة على حل المشكلة، وإن كان فربما حزبا الاتحاد المسيحي والخضر (أو ربما ائتلاف مكون منهما).

إن معوقات التحول المؤسساتية تفوق الحرص التكتيكي في الحملات الانتخابية والاتجاهات الاستقصائية أهمية. ويندرج تحت تلك المعوقات التركيبات البرلمانية والتشابك السياسي السلبي، وهي أمور تمنع الانتقال إلى المجتمع المنخفض الكربون، حتى مع توافر التكنولوجيا والموارد المالية. هنا تكتسب مشكلة تعلقية المسار أهمية في علم الاجتماع، حيث تؤدي عمليات وتطورات تبعية المسار في السياسة والاقتصاد إلى ترسخ الأخطاء القديمة وانعدام القدرة على استخلاص العبر. وينهج صناع القرار والرأي العام إجراءات والعمليات القياسية من الحالات السابقة، فيختارون استناداً عليها الأسلوب المناسب لمجابهة الأزمة. لذلك تم في التعامل مع أزمة البنوك والعمالة استثناء جميع الحلول التي كانت فرص نجاحها غير مؤكدة، واختيرت نماذج قديمة لتحديد المشكلة والتدخل لحل الأزمة. لكن تحويل المسار يتطلب إبداعاً مؤسساتياً وشبكة تخصصية شاملة، وإدماج لاعبين جدد حتى وإن صعب تقييمهم.

يهيمن هذا النهج المحافظ على أساليب التشريع وتوزيع المناصب ومواقع المسؤوليات، تماماً مثلما تتقن الأحزاب بناء الإرادة السياسية، وتتحكم الاتحادات في تضافر المصالح. وتستهدف إدارة الأزمة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إعادة حالة "الطبيعية" التي كانت سائدة قبل الأزمة. لكن الانتقال إلى نظام مجتمعي واقتصادي يحافظ على المناخ والموارد البيئية يتطلب رؤىً أكثر تعقيداً وإدارة أزمات أكثر إبداعاً. كما إن المطبخ السياسي متثاقل مثل غيره من المجالات الأخرى، ويكره التشكيك في النظم والعمليات الروتينية والصور الإرشادية القائمة و"الخرائط الكاملة الموجودة في عقول الناس". عليه أن يتسم بالمرونة حتى يكون قادراً على مواجهة تحديات تغير المناخ. ويتسم رد فعل المنظمات والنشطاء على التحديات والشكوك عادة إما بالتجاهل ونوع من دعم توجهات التصرف المترسخة، أو بالإدراك الاختياري، أي استيعاب تلك المتطلبات التي تعد مناسبة للمعرفة ونماذج التأويل والتنظيم القائمة بالفعل. إن الابتكارات التي تغير الأسس لا تنشأ بالتشخيص السليم للأزمة والتحليل الصائب لمسبباتها، بل بفعل التوجهات ونماذج التصرف الجديدة.

وفي المقابل، يمكن إدراك سيادة مصالح الصناعة القديمة في الرأسمالية المنظمة، ويقصد

بذلك محاور الصناعة مثل التعدين وصناعة السيارات وبعض قطاعات الصناعات الكيماوية، التي تميزت بها ألمانيا وأوروبا بقوة خلال فترة "الإنتاج الشامل الفردي" بعد عام 1945، وغالباً في تحالف للمصالح مكون من اتحادات العمال والنقابات. أما مجالات الإنتاج والخدمات التي تضع أولوية للاستدامة وكفاءة الطاقة في الإنتاج والاستهلاك، مثل صناعات الطاقة الشمسية، فلها عادة ثقافات تفاوضية وتنظيمية مختلفة لا تجد لها مكاناً وسط دائرة الصناعات القديمة، حيث تريد تلك الدائرة أن تنأى بنفسها عن الأمور غير المرغوبة في الأجندة السياسية وأن تدخل مربع اللاقرار في المواقف الحرجة. ويعتبر النجاح الذي حققته شركات صناعة السيارات من خلال تجويف قرارات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمناخ، وتطبيق أو بالأحرى تمديد منحة استبدال السيارات القديمة بالجديدة أحدث الأمثلة التي تظهر قدرة جماعة الضغط في برلين وبروكسل على التنفيذ والمنع من التنفيذ.

تؤثر الأزمة في عدة قطاعات مختلفة. ويذكر مشهد سيدة الأعمال ماريا إليزابيت شيفر في ملابس العزاء ورئيس اتحادات العمال الألماني بيرتهولد هوبر، ذي الوشاح الأحمر، بأن المصالح الجزئية في صناعة السيارات، التي تشكل سوياً تحالفاً بين رأس المال والعمل، كانت حاضرة وقابلة للتنظيم بشكل يفوق المصالح البيئية. فهنا اتحاد صناعة السيارات المتحدث الدائم لدى الوزراء والمفوضين، وهناك الاتحاد الألماني للمواصلات، اتحاد ذو توجهات بيئية يخاطب بها العامة. وهنا تضافر بين محبي السيارات، وهناك القانعون من سائقي الدراجات. إن المصالح العامة التي اكتسبت صدى متميزاً ولاقت تقديراً كبيراً في دائرة سياسة البيئة وأجندة الاستدامة لا تحظى باهتمام كافٍ في عمليات التفكير والنقاش السياسي في الأزمة نظراً لثقل المصالح والاهتمامات. وتفتقر ديمقراطية التفاوض هنا إلى تمثيل المصلحة العامة.

يكفي اعتراض صناع القرار حتى يُحكَم بالفشل على الابتكارات وتغيير المسار، خاصة إذا كانت موافقتهم لازمة من الناحية السياسية والدستورية. وكلما زاد عدد "أصحاب الفيتو" وتصرفوا بشكل متجانس، ضعف احتمال تغير الوضع القائم. تلك القوى في ألمانيا

هي الشركاء في الائتلاف ممن لهم حاجة في الظهور، ورؤساء الحكومات بمخاوفهم الإقليمية، والمصالح السياسية الموازية دون تفويض رغم تمتعها بمكانة عالية مثل المحكمة الدستورية العليا أو البنك المركزي الأوروبي. وفي خضم الأزمة انقسم الائتلاف الحكومي الكبير، بينما ظل التكاتف قائماً في حكومات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وخاصة في إدارة الرئيس باراك أوباما التي جذبت جميع الأنظار بظهورها القوي.

ولم ترفع أغلبية الائتلاف الكبير في البندستاغ جودة إجراءات مجابهة الأزمة، بل تفتتت الحكومة والكتل البرلمانية وتنازعت على أمور وقضايا ثانوية، على الرغم من عدم وجود خلاف جوهري في السياسة التنظيمية. وكان ينتظر من الائتلاف الكبير أن يتصرف بشكل استباقي، أي يتخذ إجراءات غير شعبوية ويقدم اقتراحات غير مألوفة. ورغم شعار بناء الثقة "إن ألمانيا ستخرج من الأزمة أقوى مما كانت" فلم تُقدَّم وصفات أو خارطة طريق لهذا التحول، بل تصدرت حزم الإنقاذ والإنعاش الاقتصادي في سلسلة الإجراءات الغير محسوبة والحلول الوسط التي يعلم الجميع عدم كفايتها، فأغفلت الهدف الأساسي المتمثل في نزع الكربون من الاقتصاد والمجتمع. كما لم تستطع ألمانيا أن تلعب دوراً قيادياً على المستوى الدولي، لا في إطار التحالف الألماني الفرنسي، ولا كجزء من تحالف المناخ العبر أطلسي الجديد. فقد فقدت ألمانيا إلى حد بعيد دورها كمحرك لسياسة المناخ الأوروبية والعالمية الذي اكتسبته في قمة دول الثمانية المنعقدة في مدينة هايلغيندام عام 2007.

وظهر أصحاب الفيتو رؤساء حكومات الدول الذين ألقوا كلمات عن المصالح المحلية في مجمع الصناعات القديمة (شركة أوبل لديها مصانع في أربعة ولايات ألمانية، وشركة شافلر في بافاريا)، ورفعتها إلى منزلة البنوك في النظام الاقتصادي. وأدى ذلك إلى تشبت بجهود الإنقاذ في نقاط بعينها لدى الولايات ووزراء الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني، بينما أدى في أوساط الحزب المسيحي الألماني إلى رد فعل انعكاسي لسياسة الحوكمة ضد زيادة تدخل الدولة، لكنه لم يؤد إلى إيجاد بدائل مناسبة بيئياً. وهكذا أدى تداخل السياسات بين كل من الحكومة المركزية والولايات في ألمانيا مجدداً إلى

مقاطعات ذاتية رأسية وأفقية في جهاز الدولة. ولم تشهد الحالة المالية على مستوى الدولة أي تقدم عملي أو منهجي، وساد نظاما المحاصصة والتوزيع المتساوي للدعم عند تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي.

وبالإضافة إلى فشل آلية السوق أخفقت أيضاً آلية السياسة كرد فعل. وتعتبر النخبة السياسية هي المسؤولة في مثل تلك الحالات عن الفشل في العقود الماضية بسبب زيادة العلاقات العامة. ورغم تزايد حجم التواصل بشكل مستمر فإن قدرة تلك النخبة على إيضاح ما تفعل وسبب ما تفعل تزداد ضعفاً، وتُختصر سيادة الشعب في صورة ديمقراطية إعلامية، أي إيصال صور إعلامية، وبالأخص مرئية للناس. وتتنافس السياسة في هذا المضمار مع العروض الإعلامية وصور التقديم التي تملك بلا شك قيمة إمتاعية أكبر. حتى الأزمة أنتجت أيضاً الصور النمطية المعتادة، مصافحات ومنصات تنحني لها مستشارة المناخ. يتطابق ذلك مع اقتراح المشاركة الفعالة بالنظرة المجردة. نادراً ما كان عامة الناس يعرفون أكثر مما صاروا يعرفون اليوم، لكنها تجلس الآن على الأريكة أكثر من أي وقت مضى. إن "المشاركة المحسوسة" أكبر على أي حال من المشاركة الحقيقية، ويقوي هذا الوضع المختل وجود انطباع الاختصاص بكل شيء الذي يولده الأداء السياسي. وفي تلك الحالة يستطيع الشعبويون من محبي الظهور على شاشة التلفاز، سواء من اليساريين، أو قبلهم اليمينيين، "تقديم أنفسهم بصفتهم القوى التي تقف خارج عالم النخبة السياسية المغلق، وتتكلم بلسان الناس ولأجلهم، وتنجح في إعطاء هوية للكتلة عديمة الهوية في وسط المجتمع الحديث."

ويلاحظ أيضا فيما يفترض كونها ديمقراطيات راسخة وجود تحول تدريجي نحو مرحلة "ما بعد الديمقراطية"، وفي هذا يصف عالم السياسة "كولين كروتش" نهاية العالم الديمقراطي المعروف كالتالي: "بينما لا تزال المؤسسات الديمقراطية سليمة تماماً (بل ويجري تطويرها اليوم في عديد من الجوانب) تسير العمليات السياسية والحكومات باطراد في اتجاه تميزت به عصور ما قبل الديمقرطية، فيتزايد نفوذ النخبة صاحبة الامتيازات، مما ينتج عنه تهاوي مشروع المساواة." كروتش، الاجتماعي الديمقراطي

المتوجّع، قصد بذلك النخبة الاقتصادية، "الفُجّر" (شبيغل 8/2009) الذين أهدروا قروضاً كثيرة دون أن يكتسب قادة الدولة وقائدات الأحزاب في المقابل من ذلك وجاهة تستحق الذكر.

ماذا سيتلو الديمقراطية؟ "لقد تركنا فكرة حكم الشعب وراءنا إلى حد بعيد، لنضع أفكار الحكم نفسها موضع تساؤل." يستند هذا النوع من الفوضوية على شعبوية لا تقيد قوة التلاعب وفساد النخبة الاقتصادية، وتحتفل بالطعام والقمار – عودة سلفيو برلسكوني المشينة دليل على ذلك – في الوقت الذي يدهس فيه الفارس المتألق الدستور بقدميه ويتعامل مع الدولة الإيطالية كأنها متجر يستحل كل ما فيه. أمام كواليس التلفاز والاستاد تعمل الأحزاب دون أعضاء، ويسفسط خبراء العلاقات العامة، وترد جماعات الضغط على الهواتف، ويستوطن الفساد.

إن الموقف الاناني الغير مكترث الذي تبديه النخبة السياسية في كثير من دول التخوم الأوروبية، بل ودول مركزية داخل الاتحاد الأوروبي، لا يمكن وصفه إلا بعبارات قاتمة. ومن اللافت أن كروتش رأى أن الأزمة المالية صححت تشخيصه التشاؤمي، وكيفية وصفه لوضوح الموقف: "إنها لحظة شديدة الخطورة، لكنها أيضاً لحظة جديرة بالاهتمام، لأن هيمنة النموذج النيولبرالي أصبحت موضع شك وبشكل جذري. وهي أيضاً لحظة انفصامية، حيث ستكون نشأة سياسة أكثر حيوية من جديد لحظة سعيدة مليئة بالأمل." وقد وصف "أنتونيو غرامسكي" – الشيوعي الإيطالي – الأوضاع قبل الثورية بقوله إن العالم القديم لم ينهر تماماً بعد، والعالم الجديد يُرسم الآن. ويفتح الوضع فرصة لإعادة بناء المجتمع بشكل مستدام، لكن تلك الفرصة لن تظل مفتوحة إلا إذا تعاون عقلاء الفاعلين في النظام السياسي الإداري مع المجتمع المدني، وخاصة مع ذوي الوعي والرؤية المسبقة في النخب الاقتصادية والأكاديمية، ليكوّنوا جميعاً جبهة قوة تواجه ممثلي سياسة "يبقى الحال على ما هو عليه" الذين لا يهمهم سوى إغلاق تلك الفرصة بأسرع وقت.

تميزت فترات "التحول الكبير" في التاريخ دائماً بالتكنولوجيا الجديدة والقطاعات الاقتصادية المعيارية، بل وكذلك بالطبقات الاجتماعية الصاعدة التي كانت بمثابة محرك

لعملية تحول المؤسسات وطرق التفكير. وكان للمجموعات الاستراتيجية تأثير في كافة أرجاء المجتمع امتد عبر الحدود الوطنية، وأعطي "هيمنة ثقافية" في البداية لبواعث ومحفزات الإبداع. يعتبر "وكلاء التحول" هؤلاء قدوة تنشر الإبداع من خلال زعزعة صور العالم، ومواجهة التحديات التي تضعها قوالب التصرف والمواقف النمطية.

لا تتطلب الأزمة الشاملة تحديث التكنولوجيا السياسية فحسب، بل من قبلها المؤسسات الديمقراطية بالمجتمع المدني. والاندماج يعني المشاركة، ليس الإمداد، وينبغي تعزيز ذلك "بالمزيد من الديمقراطية"، أي بصور جديدة من صور المشاركة المباشرة. ومن المهم توضيح أن المشاركة السياسية يمكن أن تكون شديدة الفاعلية، تفادياً لإحساس الجماعات الكبرى هيكلياً بالإقصاء أو بكونها "متعلقة" بالطبقات المتوسطة. ولا يعني سلوك الانسحاب من الانتخابات في كثير من الأحوال وجود مشكلة معرفية يمكن مواجهتها بالإعداد السياسي، وإنما هو خيبة الأمل المنطقية لدى المواطنين الذين هم على قدر عال من التأهيل السياسي ويريدون "فعل شيء". ويتلخص الخلل في أغلب الأحيان في "معرفة الكيفية"، أي الافتقار إلى الكفاءات وآليات تطبيق الديمقراطية التي يمكن من خلالها تفعيل الأفكار والمصالح. لقد أصبحت "السياسة" مساحة اجتماعية تتسم بعدم الشفافية.

الاستبدادية الديمقراطية

ألا تزال الديمقراطية الحرة تمتلك تلك القوة؟ ربما تستحق الثقة، فقد استطاعت على الأقل أن تترسّخ بأشكال وظلال شديدة التباين وعلى مراحل عديدة في الفترة من 1945 إلى 1990 كنموذج عالمي للحكم السياسي. لكن هذا النموذج يمكن أن يكون قابل للإحلال طبعاً. تجري مجلة "الإيكونوميست" كل عامين قياساً لتطور الديمقراطية على مستوى العالم. ويشمل مؤشر الديمقراطية طرق الانتخاب والتعددية وتصرفات الحكومة والمشاركة السياسية والثقافة السياسية وحقوق الحرية. وليس من الغريب أن تحتل الدول الإسكندنافية المراتب الأولى في مقياس الديمقراطية، وأن تأتي دول مثل المجر وفنزويلا وكامبودجا في المراكز المتوسطة، وأن تتذيل القائمة مينمار وتشاد أو كوريا الشمالية.

ويستنتج مؤلفو الدراسة الحالية أن عملية تمدد الديمقراطية قد توقفت، ويظهر في ذلك تطور يستحق الاهتمام: فبينما فقدت الديمقراطية الأمريكية قوتها الإقناعية في فترة حكم الرئيس بوش، وخاصة في العالم الإسلامي، تعتبر الرأسمالية الاستبدادية الصينية نموذجاً جذاباً خاصة في الدول النامية، رغم أن الأزمة المالية واصلت تلغيم الثقة في الدول الغربية.

ومن المحزن جداً تراجع الديمقراطية في شرق وسط أوروبا، وأحدث الأمثلة على ذلك جيورجيا وكيرجيستان وأوكرانيا التي يخضع نواب الحكومات المنتخبة ديمقراطياً لضغوط شديدة فيها. فما بدأ عام 1989 واعتبر بارقة أمل، ها هو يظهر حالياً انخفاضاً للقيم في 19 من 28 دولة مقارنة بآخر دراسة أجريت عام 2006، وكانت التشيك وحدها الدولة التي شهدت تحسناً خلال العامين السابقين. ويرصد التقرير انخفاض المشاركة السياسية وتكرار إخفاق الحكومات في الغرب، بالإضافة إلى تقييد الحريات الراجع إلى الجهود المبذولة لرفع مستوى الأمن الداخلي فيها.[169]

ولا يدعو ذلك للتفاؤل: فحتى إن كان حجم المجتمعات الديمقراطية بالمعنى الأشمل يكاد يقارب الخمسين بالمائة في العالم فيمكن الحديث أيضاً عن وجود ركود عالمي في الديمقراطية. ويبدو أن اتجاه التطور لا يسير من النجاح الاقتصادي إلى الديمقراطية، وإنما من النجاح الاقتصادي إلى ارتفاع مستوى المعيشة، وهذا جلي بالقدر الكافي لأغلب الأمم الصاعدة.[170] لقد تحركت التكتونية السياسية العالمية مع الصعود الاقتصادي لكل من الصين والهند وروسيا والبرازيل، والتحديات التي تواجهها قوى القيادة الغربية بسبب إيران وفنزويلا وحكومات يسارية أخرى في أمريكا الجنوبية. وتختفي سيطرة دول شمال الأطلسي الغربية بشكل عام أمام دول حزام المحيط الهادي (الدول الساحلية بالمحيط الهادي)، سواء اقتصادياً أو سياسياً. كذلك تغيّر الحديث عن مجموعة دول السبع أو الثماني الكبرى إلى الحديث عن دول مجموعة العشرين الكبرى (G20) وهي زيادة لم يكن متصورة حتى وقت قريب.

كذلك لم يعد عالم دول الثماني كما كان، فلقد تأسست مجموعة العشرين في القمة الاقتصادية التي عقدت في كولونيا عام 1999 كاجتماع غير رسمي لوزراء المالية ومحافظي

البنوك المركزية في أهم الدول الصناعية والدول الناشئة في العالم يناقش قضايا السياسة الاقتصادية والنقدية الدولية، وكان الدافع آنذاك أزمة الأسواق المالية التي اجتاحت أسيا ، وبعد الأحداث الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 أُلحِق موضوع تنسيق إجراءات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وتشمل مجموعة العشرين (G20 بجانب مجموعة الدول السبع (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان وكندا والولايات المتحدة الأمريكية) الاتحاد الأوروبي، وروسيا التي هي عضو مجموعة الثماني (G8)، بالإضافة إلى مجموعة من الدول الناشئة المتنوعة حسب القوة الاقتصادية ونوع النظام (الأرجنتين وأستراليا والبرازيل والصين والهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية والمكسيك والسعودية وجنوب أفريقيا وتركيا). وتمثل مجموعة دول العشرين حوالي تسعين بالمائة من حجم الناتج العالمي، وثمانين بالمائة من التجارة العالمية، وثلثي سكان العالم.

وتسود منافسة قوية في ذلك الكيان الغير رسمي الذي زاد نفوذه منذ عام 2008 وحلّ محل مجموعة الثمانية أو قلل من وزنها. وليست تلك المنافسة على إصلاح النظام المالي العالمي فحسب، بل على سياسات التحديث الخاصة بالدول الأعضاء التي لا تنتهج بأي حال من الأحوال النموذج الغربي – ومثال ذلك الرأسمالية الاستبدادية في روسيا أو رأسمالية المكتب السياسي في الصين.

أحدثت النجاحات الأولى "لموجة الدمقرطة الرابعة" أملاً في أن يصبح العالم بعد فترة معينة غرباً كبيراً. لكن الرأسمالية يمكن أن تسير دون ديمقراطية، بل وبشكل أسرع، دون العمليات الطويلة والمعقدة لتكوين الرأي والحكم، وفوضى وتداخلية مشروعات القوانين، وجلسات الاستماع، والاستنتاجات والتصويتات، ودون حرية الصحافة أو الشكاوى الدستورية، ودون جميع الإجراءات التي تلتهم وقت دولة القانون. التحديث ممكن مباشرة ودون تفكير كبير. فبينما يصبح إنشاء مزرعة رياح في الغرب عملاً مضنياً يحتاج سنوات طوال تستطيع لجنة مركزية إنشاء محطات الوقود الحفري كل أسبوع في حضن الطبيعة. فهل تصبح ملوثات الهواء في طيات الماضي، والغد للمنشآت المتطورة التي لا تضر البيئة، وبعد غد للطاقات المتجددة على نطاق واسع؟

من الواضح أن التخلي عن الديمقراطية لا يقف عائقاً أمام التطور الاقتصادي، وإنما يعد محركاً للتحديث. ومن يرى كيف أن القيادة الصينية تعمل على الحفاظ على ثبات الثقة في النظام من خلال هدم العثرات وتوزيع المكافآت فلا يمكن أن يظل متيقناً من خسارة هذا النظام لمجرد كونه غير ديمقراطي. ويبدو أن هذا "النموذج الناجح" بعث في الغرب على أحلام تخطيطية تكنوقراطية. توماس فريدمان، الكاتب بمجلة نيويورك تايمز، عبر ذات مرة عن تلك الرغبة ولو على سبيل التجربة، حيث كتب إن أمريكا تتمنى أن تصبح الصين ولو ليوم واحد حتى تفرض باسم الحكومة كل ما يهدف لإعادة بناء المجتمع بناء مستداماً، ثم تعود في اليوم التالي إلى الديمقراطية.

والخلاصة أن خمس المجتمعات الحالية فقط هي ما تحذو النهج التنموي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، التي لا تعتبر هي الأخرى محصنة ضد الانتكاس. أما كون الأربعة أخماس الأخرى لا تسلك الطريق الذي يراه الغرب صحيحاً فلا يضع المجتمعات الديمقراطية تحت ضغط من الناحية العددية فحسب، بل إن النماذج البديلة قد تبدو أكثر جاذبية للمجتمعات الصاعدة الأخرى. وعلى أية حال، فلا تعتبر الدولة الديمقراطية الحرة نهاية حاسمة لتاريخ المنظومة السياسية كما تنبأ "فرانسيس فوكوياما" عام 1992، بل حالة حشد حديثة جداً تاريخياً باستطاعتها أن تكوّن دائماً بدائل أخرى جديدة. العالم مليء بالديمقراطيات المعتلّة، والعولمة تتم عبر الأقلمة، لهذا فإنها – كما يقول عالم اجتماع صيني – "لا تؤدي بالضرورة إلى توحيد العالم، بل ربما إلى تجزأته، لأن تضارب العولمة لا يمنع إمكانيات التجزئة فقط، بل يمكن أن ينشأها ويدعمها كذلك." لقد أظهر "يونغنيان شينغ" أن الحكومة الصينية لا تقتدي في إدارة البلاد بالنموذج الغربي، وإنما تكيف برامجها بشكل براغماتي حسب متطلبات واحتياجات الدولة، وتستعين بالنماذج الأجنبية الناجحة حسب إمكانية الاستخدام مع إضافة الصبغة المؤسسية التي ترفع من شرعية الدولة الصينية.

يُعرف عن الأنظمة الاستبدادية الافتقار التام للقدرة على اكتساب الشرعية. ويعتبر الاستبداد "حالة" تخرج من رحمها الأنظمة الديمقراطية ثم تعود إليها في حالة إخفاقها – قبل أن تجد طريقها نحو الديمقراطية مرة أخرى. ويصور "فولفغانغ ميركل" الأنظمة

الاستبدادية بأنها "معادية للمشاركة، ومنغلقة، وغير مرنة، وخاملة من ناحية التكيف والإبداع".[177] وبما أن المشاركة والتعددية مقيدة في الأنظمة الاستبدادية كما يوضح التعريف فلا بد أن يكون رد فعلها على التحديات المجتمعية والاقتصادية والسياسية متثاقلاً، وأن تكون دائماً مهددة بالانهيار. لكن ما هي الظروف التي ينهار فيها النظام الاستبدادي؟ وما الظروف التي قد تتفوق فيها نجاحاته على الدول الديمقراطية؟

تعتبر جمهورية الصين الشعبية نفسها بديلاً جذّاباً عن عالم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وكان النظام الشمولي قد تحول بعد وفاة ماو عام 1976 إلى حكم فردي استبدادي ربط التحرير الاقتصادي بقيود صارمة على حريات المواطنين. وبعث الاحتجاجات الطلابية التي اندلعت أواخر عقد الثمانينيات وكذلك تطبيق نظام الانتخابات القروية آمالاً في اقتراب الديمقراطية قبل أن تنهار في مذبحة ميدان السلام السماوي. وصار يُنظر إلى تزايد أعداد المظاهرات الشعبية وتصاعد العنف في بداية التسعينيات باعتباره إشارة أولى لقرب انهيار نظام الحزب الواحد ، لكن النظام استطاع إخماد الاحتجاجات الاجتماعية مرة أخرى.

ويلاحظ اليوم أن نجاح نظام الحكم الفردي في الصين يرجع في الأساس إلى شرعنة الحزب الشيوعي نفسه استناداً إلى "إنجازاته" – وفي المقام الأول من خلال النمو الاقتصادي والتحسن الملموس في الظروف المعيشية الذي لمسه قطاع كبير من الشعب. لقد استجاب النظام إلى التحديات الداخلية والخارجية بمرونة مذهلة بتطبيقه سياسات إصلاحية استطاعت تفادي عملية التحرير السياسي، نظراً لسرعة ونجاعة هذه السياسات في أغلب الأحوال. وتُطبق هذه السياسة الإصلاحية المرنة على عدة مستويات: من خلال صياغة أهداف إنمائية مرنة ، وإجراء دعايا قومية، واستخدام دبلوماسية دولة عظمى واثقة من نفسها. وتم الاعتراف بمكانة الصين المتساوية في العلاقات الاقتصادية الدولية بانضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام 1991. وهناك مساحات خلاف تقف حائلاً أمام التعاون مع الديمقراطيات الصناعية، مثل سياسة الصين الثنائية والمتعددة الخاصة بالتحالفات والموارد. ويرى المراقبون المحافظون في الولايات المتحدة الأمريكية في

تحالفات المصالح تلك مع الدول الاستبدادية محاولة ناجحة لوضع نموذج عكسي استبدادي متكافئ مقابل الديمقراطية الحرة.

ويلاحظ وجود عدة مراحل تكيف في العلاقات بين الدولة والمجتمع: فبينما تتسع إمكانيات المشاركة في الأجهزة النيابية (المجالس الشعبية والمؤتمرات التشاورية) اتساعاً بطيئاً ومتثاقلاً جداً على كافة المستويات تعتبر شبكة الإنترنت الحرة جزئياً، ونظام الشكاوى، وكذلك التقييم الداخلي لخطابات القراء وإحالتها إلى الصحف قنوات تكوّن لدى القيادة الصينية صورة عن المشاكل والأجواء في قطاعات المجتمع المختلفة.كما أن هناك حالياً ثلاثمائة ألف منظمة اجتماعية و"غير ربحية" مسجلة، بينما يقدر عدد الاتحادات الاجتماعية الغير مسجلة بأكثر من ثلاثة ملايين. وتعمل غالبية تلك المنظمات في القطاعات الاجتماعية والبيئية البعيدة إلى حد ما عن السياسة، وتتعاون على نطاق واسع مع الحزب، وهو ما يتيح للدولة الانسحاب من حل المشاكل الاجتماعية.

كما يمكن رصد عدة تغيرات مهمة في النظام السياسي، مثلاً انضمام العناصر الشابة والمتخصصة إلى القيادة السياسية. وتحسّن العلاقة بين المركز والأطراف من خلال لامركزية محدودة تدعم الإبداع، لكنها تُبقي على رقابة الحكومة المركزية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية. إن الطاقة الإبداعية بالاقتصاد الصيني مستمرة، وتقوى بالتطوير المكثف العالي والتبادل التكنولوجي.

خلاصة القول إن الصين أبعد ما يكون عن الصورة الكاريكاتيرية للدولة الاستبدادية أو الشمولية، لكنها أيضاً تخيب آمال بدخول الديمقراطية طالما كانت تلك الآمال مرتبطة بالنهضة الاقتصادية. تسلك الصين بكل وضوح منحىً آخر خلافاً للدول الغربية، ويظل السؤال عن معنى ذلك بالنسبة لنجاح الديمقراطية في المستقبل. وسوف يمثل كل من تغير المناخ والأضرار البيئية الخطيرة للصين مشكلة متفاقمة في المستقبل. ولن يستطيع أحد أن يدعي أن القيادة الصينية تغفل سياسة البيئة إذا أدرك أن حجم الإنفاق "البيئي" في برنامج الإنعاش الاقتصادي الصيني يعادل 34 بالمائة، أي بزيادة كبيرة عن برنامج الاتحاد الأوروبي، كما لن يتولد هذا الانطباع لدى من يعرف أن مدينة دونغتان

يجري تصميمها وبناؤها بحيث تكون نسبة الانبعاثات فيها صفر. إن أوروبا ليس بها مشروع مماثل حتى اليوم.

هل تستطيع الديمقراطيات مواجهة تغير المناخ، وكيف؟

إلى أي حد تعتبر الديمقراطية صديقة للبيئة؟ وإلى أي حد يعتبر تغير المناخ صديقاً للديمقراطية؟ لطالما بدت إجابة هذا السؤال بديهية: تستطيع الأنظمة الديمقراطية الليبرالية بالتأكيد حل مشكلات البيئة بشكل أفضل من الأنظمة الاستبدادية. ستقدر الديمقراطيات الغربية بطبيعة الحال على حماية أنفسها بشكل أفضل من الأنظمة الديكتاتورية في مجابهة الكارثة البيئية والتكيف مع التبعات المناخية الوخيمة. وقد خلُصَت أبحاث سياسة المناخ إلى نتيجة مرضية تظهر "أن الديمقراطيات تقدم ظروفاً أفضل لسياسة المناخ مقارنة بالأنظمة الاستبدادية (...). ولا يحتاج ذلك إلى أي توضيح." وهل تسري مقولة وينستون تشيرشل عام 1947 بأن "الديمقراطية أسوأ صور الحكم باستثناء جميع الصور الأخرى (...)" حتى من منظور سياسة المناخ؟

ويمثل شكل ارتباط الأداء الديمقراطي بالأداء البيئي وكيفية تقييم الإنتاجية المترتبة من كليهما فجوة بحثية حقيقية لا تكتسب طابعاً أكاديمياً فقط، لأن الأمر يتعلق هنا بفرص الديمقراطية المعروفة، أو – بالمعنى الإيجابي – بكيفية استخلاص قيمة مضافة من التعامل مع التغير المناخي من أجل دمقرطة الديمقراطية. وأظهرت دراسة حديثة أن الرضى بالديمقراطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأربع والعشرين يزداد زيادة ملحوظة مع ارتفاع جودة البيئة. هذا يعني أن انتهاك سياسة مستدامة تراعي البيئة وتحافظ على المناخ تؤدي إلى اختيار الحكومة مرة أخرى. من ناحية أخرى، يتعارض التتابع القصير المدى في النظام الديمقراطي على طول الخط مع إيجاد حل مستدام وطويل المدى للمشكلة، مما يؤدي إلى تسويف فتّاك لسياسات المناخ في أوقات الأزمات الاقتصادية على غرار ما يشهده العالم الآن.

وتظهر دراسة أخرى اختلاف الدول الديمقراطية عن بعضها البعض. ويطرح تفوق دول الرفاهية في شمال أوروبا في التكيف مع تغير المناخ أسئلة مهمة عن وجود تطابق بين

الخدمات الحكومية المختلفة في الديمقراطيات مع امتيازات المواطنين في تلك الدول، أو ربما أيضاً مع هياكل وفرص المشاركة، وعن كون "ثقافة" الاستدامة في قضية المناخ موجودة بديمقراطيات الإجماع تلك أكثر من غيرها، وعن وجود علاقة بين الفاعلية المناخية للدول من جهة ودرجة العدالة الاجتماعية من جهة أخرى. ولا يزال يتوجب على أغلب الأنظمة الديمقراطية اجتياز اختبار العدالة، وتعتمد قدراتها في الأداء على ظروف لم توجدها هي – يعتبر ذلك بالطبع في الدول الدستورية أحد مستويات الرفاهية بجانب ثقافة القانون. إن المواطن في الغرب لا يعرف سوى القليل عن قدرة الديمقراطيات الليبرالية على إدراك أزمات البيئة والتعامل معها، خاصة عندما تكون عميقة وخطيرة مثل أزمة المناخ.

تتعرض الأنظمة الديمقراطية لعدة ضغوط: فبجانب مشكلات الأداء والتشريع الواضحة في دولة الرفاهية، التي ظهرت – على الأخص – بسبب التحول الديمغرافي (شيخوخة السكان)، وإضافة إلى ردود الأفعال على الأعمال الإرهابية بدافع الخوف، هناك أيضاً خسائر الضمان والأمان الاجتماعي، بسبب "الكوارث الطبيعية" بكل أشكالها. وقد تناولت الصفحات السابقة أزمة تضاؤل ثقة المجتمع المدني، التي قد تكون أكبر تلك المشكلات. وهناك ثلاث مشكلات أخرى كبيرة تمثل تهديداً للديمقراطية، لكنها أيضاً تؤثر من خلال الديمقراطية، وهي:

- التباين المتزايد بين الأحقية والواقع
- قصر فترات الدورات البرلمانية
- معضلة العولمة

أولاً: لم تنجح أية صورة من صور الديمقراطية حتى الآن أو أي نظام انتخابي متطور في الجمع بين واجب الديمقراطيات النيابية في تمثيل إرادة الشعب وترجمتها في شكل أداء الحكومة، وواقع تصرفات حكومة الأغلبية. يبدأ ذلك بطريقة التصويت المحصّنة والغير واضحة وعجز الناخبين عن التفكير بعقلانية في بدائل أخرى، ويتسع بضغوط الائتلاف (أو من خلال الأغلبية الضعيفة في حكومات الأنظمة الديمقراطية التي يسود فيها

التنافس)، وينتهي بالأغلبيات الدائمة الضعف التي لا تفي ببرامج حكوماتها أو تتصرف بشكل بما يخالف تلك البرامج كليةً. ويعني ذلك أن الناخبين أو الحكومات قد تبدأ طريقاً نحو أهداف سياسة مناخية ممتازة، لكن تحقيقها يظل دائماً دون المستوى المطلوب.

ثانيا: الديمقراطيات تغفل المستقبل بانتظام. وتحولت المعسكرات السياسية إلى تكتلات تاريخية تواصل كتابة برامجها بشكل رمزي، فلم يبق من الديمقراطية الاجتماعية ما يوصف بكونه ديمقراطي اجتماعي سوى رفع شعارات قضايا مثل "الحد الأدنى للأجور" و"ضرائب الأغنياء" بل وبشكل رمزي كحزب يهتم بشؤون "بسطاء الناس"، في الوقت الذي ساعد فيه الحزب نفسه في البرنامج الكامل للخصخصة الذي أجرى في تسعينيات القرن الماضي وساهم مساهمة فعلية في تطبيقه. إن الفترة الزمنية للأحزاب والنخب السياسية الموجودة مفصّلة على مدة الدورة البرلمانية، ويعطي هذا الأولوية للاستراتيجيات السريعة التي تهدف للفوز بالسلطة والاحتفاظ بها. وتُصاغ السياسات صياغة مضطربة قصيرة النظر وتتنوع، وزادت النيوليبرالية قصر فترة التخطيط. بعبارة أخرى، تعد صياغة أهداف سياسة مناخ على المدى الطويل، وإصلاح وإعادة هيكلة المجتمع الصناعي رهان على حصان خاسر، خاصة عندما يكون لدى جماعات الضغط والحكام فرصة التأثير المتوسط والطويل المدى من أجل مصالح خاصة تكاد لا تتماشى مع المصلحة العامة.

وثالثاً، يتواجد الحكم الديمقراطي عادة على مستوى الدولة الوطنية، لكن التنفيذ المشرعن شرعنة ضعيفة ديمقراطياً على المستوى الفوق والعبر وطني يكمله أو يحلّ محله بشكل متزايد، ولا يتماشي مع هذا التنفيذ أي تواصل أو توافق ديمقراطي. ويزج هذا التناقض العولميّ اللاعبين السياسيين إلى حالة من التشتت بين سياقهم الوطني (خاصة أثناء الانتخابات وفي خطاب العامة) وعمليات الاتفاق العالمية التي ليس لها تكليف ديمقراطي، أو لها في أفضل الأحوال تكليف غير مباشر. ويعني هذا تعذّر إجراءات سياسة المناخ بين إغماءة الوطنية والقيود الفوق وطنية.

الخروج الأخير في كوبينهاغن: صعوبات الحكم العالمي

من المبتذل ألّا يكون معالجة المشكلات العالمية وحلّها ممكناً إلا بتنسيق عالمي، أو ما يطلق عليه مصطلح "الحوكمة العالمية" ويعني الحكم خارج إطار الدولة الوطنية، ومن ثم دون حكومة رسمية، حتى ولو كان بمشاركة الدول الوطنية. وقد انتقلت جميع قطاعات السياسة الدولية إلى هذه المرحلة التي تلعب المنظمات غير الحكومية فيها دوراً مهماً. ومن الشائك أن تعاني السياسة في أغلب الأحيان من نقصان الديمقراطية ولا تكون عادلة في مواطن حل المشكلات. ويضاف إلى ذلك البعد المعياري، فلا يمكن إلزام أحد على تطبيق "الحوكمة الرشيدة" لا على المستوى الوطني أو الدُولي، نظراً لعدم وجود سلطة مؤثرة لفرض العقوبات. وتتنوع المجالات السياسية المتفرعة من "الحوكمة الرشيدة" بداية من الرقابة على الصناعات العسكرية، مروراً بحماية حقوق الإنسان والتعاون التنموي ووضع المعايير الوظيفية والاجتماعية وتحديد نظام المعلومات العالمي، وحتى تنظيم أسواق المال العالمية.

تعد سياسة البيئة حالة تقليدية لموضوع لا يمكن معالجته إلا في إطار عبر وطني. فالانبعاثات بشتى أنواعها لا تتجنب المساحات الحقوقية وأساليب السياسة الوطنية. وشهدت العقود التي تلت صدور تقرير لجنة برونتلاند ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريود دي جانيرو نشأة حوالي عشرين نظاماً بيئياً أحدثوا تحسّناً في بعض القطاعات الفردية (أفضل مثال لذلك اختفاء انبعاثات الكلوروفلوروكربون)، لكنها لم تستطع في أغلب الأحوال أن تمنع تفاقم الوضع البيئي (المثال المحزن هنا التنوع البيولوجي). وتنجح سياسة البيئة العالمية عندما يمكنها الرجوع إلى إجماع معياري أو جماعات استشارية وداعمة وآليات رقابة فاعلة، حيث إن توافر نقل التكنولوجيا والمال أمر جوهري، بينما يعد الضغط العام الذي تمارسه المنظمات الغير حكومية وسيلة مساعدة. كذلك فإن إيجاد مؤسسات بيئية حاضرة وقانون دولي بيئي ملزم يعتبر أمراً لا غنى عنه، بالإضافة إلى ضرورة تكامل الأنظمة الجزئية – مثل التجارة العالمية وحماية المناخ – وتفادي خلافاتها بسبب أولويات أحادية الجانب.

تعتبر اتفاقية كيوتو مثالاً ممتازاً على التعاون عبر الوطني في مجال حماية البيئة، وهي اتفاق إضافي لاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي (UNFCCC) اعتُمِد في ديسمبر عام 1997 ودخل حيز التنفيذ في فبراير 2005، ووضع قيماً ثابتة لانبعاثات الغازات الدفيئة في الدول الصناعية لتكون ملزمة بحكم القانون الدولي، كما ألزم الدول الصناعية بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة السنوية خلال المرحلة الأولى (2008 إلى 2012) بمتوسط 5.2 بالمائة مقارنة بسنة الأساس 1990. وأصبحت الاتفاقية محل انتقاد بسبب عدم حدوث أي انخفاض مؤثر بالغازات الدفيئة على مستوى العالم إلى الآن، ورغم ذلك فالاتفاق يشير على أية حال إلى "نظرة الشعوب والبلدان" النابعة من الأزمة والملبية لنداء العقل: فقد اعترفت 183 دولة من خلال الانضمام إلى الاتفاقية أو المصادقة عليها أو إبداء موافقة رسمية أخرى بمبدأ "المسؤوليات المشتركة والمختلفة" لجميع الدول أطراف الاتفاقية.

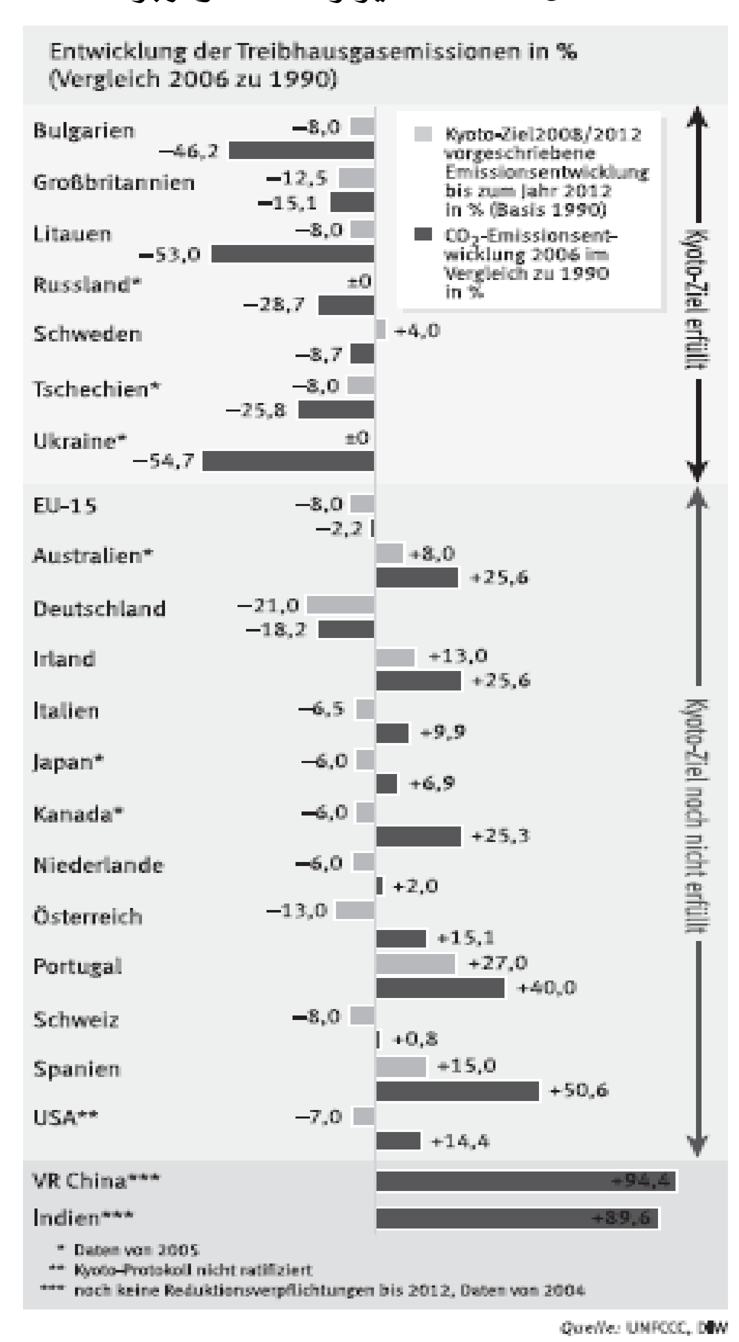
ليست تلك حكومة مناخية عالمية، لكن هذا التعاون على المستويات المختلفة يظهر السمات المميزة للحكم العالمي. إن الحوكمة البيئية العالمية آلية للتنسيق تربط عناصر ضبط الأسواق والتدرج الهيكلي والثقة في الشبكات ربطاً عابراً للحدود، ويعتمد على الإجماع في المفاوضات نظراً لعدم وجود حكومة عالمية. وتستند اتفاقية كيوتو على حقائق علمية، وخاصة التقرير الثاني للجنة الدولية للتغيرات المناخية الذي صدر عام 1995 وحدد الغازات الدفيئة الضارة المطلوب تقليل نسبها. ويتحقق ذلك في شكل سلسلة من لقاءات مجموعات العمل، ويبلغ ذروته في انعقاد مؤتمرات القمة الدورية، ومنها المؤتمر الثالث للدول أطراف الاتفاقية (COP-3) بكيوتو عام 1997. ويراعي الاستعانة بالأوامر والنواهي على المستويات المختلفة تباين الوضع التنموي وعلاقات القوى السياسية في عالم المناخ.

وبجانب تجارة الانبعاثات (Emissions Trading) هناك آلية "التطبيق المشترك" (Joint Implementation) التي تتيح الوفاء بالالتزامات من خلال الاستثمار في الدول ذات المدخرات البسيطة. كذلك هناك آلية التنمية النظيفة (Clean development

Mechanism, CDM) التي تسمح باتخاذ إجراءات لخفض ثاني أكسيد الكربون في الدول النامية واحتساب العوادم المدخرة حسب الميزانية الخاصة بها. وطبقاً لآلية تقاسم الأعباء (Burden Sharing) فإن مجموعة من الدول أطراف الاتفاقية تستطيع مجتمعة أن تحقق أهدافها في خفض العوادم، على غرار الاتحاد الأوروبي على الأخص، حيث تعهدت ألمانيا بخفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة بنسبة 21 بالمائة، وبريطانيا بنسبة 12.5 بالمائة، وأعلنت فرنسا أنها ستثبت الانبعاثات عند مستوى عام 1990، بينما سُمِح لإسبانيا بزيادة عوادمها بمقدار 15 بالمائة.

لم تدعم اتفاقية كيوتو حماية المناخ بالشكل المطلوب والضروري، واستعدت دول كثيرة فعلياً لارتفاع الحرارة بمقدار ثلاث درجات مئوية، وفرّغت مفعول المعاهدة بالعديد من الثغرات على أمل ظهور جيل من "المخَلِّصين" في المستقبل يعملون على تطوير التكنولوجيا الكبيرة. وعلى المستوى العالمي سارت خطوط الخلاف بين الاتحاد الأوروبي كرائد جماعي في حماية المناخ، وبين اليابان وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا كدول أقامت العثرات بإصرارها على وضع قواعد استثنائية (مثل احتساب المنخفضات ومناطق الغابات). وهناك أيضاً فوارق ما يعرف بدول الملحق واحد ودول مجموعة السبعة وسبعين من ناحية التمويل. وبالنظر إلى حقوق الأجيال المقبلة فلن يمكن استثناء الدول النامية من المسؤولية المشتركة.

شكل 4: أهداف كيوتو المتحققة والمرجوة



المصدر:

Eva Berie u. a. (Red.): Der Fischer-Weltalmanach 2009, Frankfurt am Main 2008, P. 715

وبعد أن وقعت الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية كيوتو رمزياً عن طريق نائب الرئيس الأمريكي آل غور، عادت لترفض كيوتو تماماً في عهد الرئيس بوش، لأنها رأت فيها فقداناً للسيادة الوطنية، كما أنها لن تعود في عهد الرئيس باراك أوباما للانضمام إلى تشكيلة متعددة الأطراف على طراز كيوتو على الرغم من التغير الملموس في سياسة الولايات المتحدة الخاصة بالبيئة، لكنها عادت إلى تشكيلة التفاوض الدولي كمدافع مستميت بعد ثماني سنوات ضائعة في عهد جورج بوش الابن، حيث يؤيد الرئيس باراك أوباما بشخصه التحول في سياسة المناخ والطاقة، وأعلن عن نهج الحكومة الأمريكية سياسة مناخ طموحة. وبذلك فإن نشاط الولايات المتحدة لم يعد مقتصراً على المستوى الإقليمي أو المحلي فحسب، ولم تعد الحكومة في واشنطن تعيق الولايات الأكثر طموحاً (مثل كاليفورنيا) عن المضي قدماً. ولا يزال على الولايات المتحدة أن تبرهن على طاولة المفاوضات على تطبيقها بالفعل سياسة تحول سديدة. وتظهر تصريحات تود شتيرن – أحد أعضاء فريق التفاوض في قضية المناخ – أن هناك خطة لخفض نسبة الانبعاثات حتى عام 2020 إلى مستوى عام 1990 فقط، ثم بعد ذلك التحرك بخطوات سريعة حتى عام 2050. قد يكون ذلك ناتجاً عن تقييم واقعي للقدرة الذاتية، لكنه يعبر أيضاً عن المقاومة الواضحة بين كلا الحزبين في الكونغرس التي تدل مرة أخرى على سياسة إرجائية. وإذا ظلت الولايات المتحدة الأمريكية كثاني أكبر مطلق للغازات الدفيئة عامين آخرين دون خفض حقيقي فلن تستطيع واشنطن أن تطالب بأكثر من دور قيادي مجازي.

أصبحت جمهورية الصين الشعبية أكبر مطلق للانبعاثات في العالم بعد مرحلة من النمو الاقتصادي المفرط، الأمر الذي جعل مشكلات الصين البيئية تتفاقم وأدى إلى عديد من الاحتجاجات على المستوى المحلي (مثلما يتضح من مجرى النهر الأصفر). وتناقَش هذه المشكلات في الحزب الشيوعي والإدارة والمنشآت العالمية منذ بضع سنوات بشكل مكثف وتفصيلي، وأُصدرت أوراق سياسات تهدف إلى خفض الانبعاثات وتوفير الطاقة (خاصة في إطار دورة الألعاب الأولمبية عام 2008)، وطُبقت بشكل جزئي ونُقلت إلى المحافظات، لكن تأثيرها ظل دون المستوى المطلوب. تستفيد الصين استفادة كبيرة من

برنامج آلية التنمية النظيفة وتستقي من ميزانيتها ما يقرب من الثلاثة أرباع. فقد بدأت الصين بين عامي 2008-2009 برنامجاً اقتصادياً بيئياً كبيراً يهدف إلى رفع حجم الطاقة المتجددة إلى 15 بالمائة أو ما يزيد وإعطاء دفعة إنمائية للمنتجين المحليين.

تُجرى هذه التنمية الموجهة من قِبَل الحكومة على خلفية الاضطرابات الاجتماعية التي تحولت لاحقاً إلى آلاف من الأعمال الاحتجاجية، والتي كان من الممكن أن تقوي مئات الآلاف من العمال الرحالين الذين أنهيت خدمتهم. وارتفعت الأصوات المنادية بالديمقراطية مرة أخرى عام 2008، وصاغ "الميثاق الثامن" 303 من مثقفي الصين، ووقع عليه عدة آلاف من المواطنين الصينيين، ثم نقله عدد هائل من المدونين. وظهر داخل الحزب جناحاً يسارياً "لمرحلة ما بعد ماو" أراد زيادة الجانب الاجتماعي في مسار التحديث الاقتصادي الجاري آنذاك. وقد قوّى هذا الموقف اليساري النزعة القومية، التي تختلف عن النموذج الغربي الذي يشتد تأثيره في الحيز الاستهلاكي ويُميّز أسلوب حياة الشريحة الأعلى من الطبقة المتوسطة في المدن. وعزز الاحتياج إلى الطاقة والمواد الخام استعداد الصين للتعاون في مجابهة الأزمة الاقتصادية والبيئية، في الوقت الذي يشعر فيه البلد بتكافؤه في الوزن مع أمريكا ويؤمن بتعلق أوروبا واليابان بالفعل عليه.

وإجمالاً، فإن الضغوط على المتفاوضين من أجل التعاون والتنسيق تتزايد، فالعمل على استقرار المناخ منفعة عالمية عامة، والاستفادة من تلك المنافع ليس حصرياً ولا تنافسياً، بمعنى أنها ستستخدم في كل مكان بنفس الطريقة إذا وُزعت توزيعاً ناجحاً. أنشأ "سكوت باريت" تصنيفاً مكوناً من أربع مراحل يصف أشكال ووسائل العمل المشترك، وهي: كون الجميع في مركب واحد تحت قيادة دولة أو منظمة دولية (مثل حالة التهديد باصطدام أحد النيازك بالأرض)، أو تعلق الأمر بالعضو الأضعف في السلسلة (مثل مكافحة وباء ما)، أو الحاجة إلى جهود متعددة الأطراف (مثل حالة تغير المناخ)، أو فرض قيود تشمل جميع الأطراف (حظر الأسلحة النووية). فماذا إذاً يمنع الدول من بذل جهود لتفادي كارثة عالمية مثل التغير المناخي؟

ويقدم سكوت باريت أربعة أسباب تبدو منطقية من الوهلة الأولى، تتمثل في: كون

المناخ لن يؤدي إلى إبادة الجنس البشري بأكمله، وتفاوت حجم الضرر الذي سيلحق بالدول المختلفة (بل يؤمن البعض أنها قد تستفيد من الأزمة)، والارتفاع البالغ لنفقات حماية المناخ واستحواذه على مصادر المنافع الأخرى (مثل الوقاية من الكوارث)، وأخيراً تصرف كثير من الأطراف بشكل طفيلي عندما يتحتم على الجميع المشاركة. إن مشكلة "المنتفعين" المعروفة في الحياة اليومية لا تزال إلى الآن دون حل. ولقد نشأت تلك المشكلة بعد أن اعتُبِرت البيئة (يقصد بها هنا الغلاف الجوي والمحيطات) "مشاعاً" استنزفه الجميع، خاصة الدول الصناعية، دون الاهتمام باستدامة المنفعة العامة. وحتى إن كانت هناك دولة افتراضية تولي اهتماماً كبيراً لخفض ثاني أكسيد الكربون وتحرص على توفير المصلحة العامة، فلن تستطيع أن تستثني أحداً من الاستخدام، وسيستفيد المخالفون من تقليل الانبعاثات دون أن يكونوا قد أنفقوا أي شيء.

لذلك لا (أو لم يعد) يُفضل باريت وآخرون خفض الغازات الدفيئة، ويولون اهتماماً للوقاية من الكوارث، وبرامج التكيف والتكنولوجيا الكبيرة. لكن ذلك سيُعَد استسلاماً شديداً، فعندما ينقلب المناخ لن يكون هناك منتفعين بحيث لن تتبقى للطفيليين أية استراتيجية منطقية. وقد يساعد الاستثمار في مشروعات حماية المناخ أيضاً في تطوير مجالات أخرى في المجتمع. كما يمكن التنبيه إلى أن التغير المناخي يهدد النظام بأكمله تهديداً قوياً وأن تأثيره لا يقل عن تأثير النيزك الذي كان سيتحرك له العالم بأسره. إن الدافع الأساسي لبذل جهود جديدة لتفادي ارتفاع حرارة الأرض بمقدار درجتين هو الحاجة الماسة لتقليل الانبعاثات، وهو ما أبرزته أحدث نتائج أبحاث المناخ مجدداً.

عبر الحاجز

أعلن الاتحاد الأوروبي "حد الدرجتين المؤيتين" عام 2005 خطاً إرشادياً لسياسته المناخية، ويتبنى هذا الخط في الوقت الراهن ما يزيد على مائة دولة في سياساتها المناخية. ويعتبر مستوى درجة الحرارة قبل عصر الصناعة أساساً لهدف الدرجتين المؤيتين، فقد زادت درجة الحرارة بالفعل بمقدار 0,8 درجة. ومن المهم أ ن تنجح مفاوضات المناخ المنعقدة في كوبنهاغن في ديسمبر 2009 في إحداث تحول لتحقيق هدف الدرجتين، وهو ما

وصفه باحثو البيئة بـ"الحاجز" الذي يحول دون تفاقم أزمة التغير المناخي تفاقماً كارثياً. وقد أجمع الباحثون في مؤتمر تحضيري في العاصمة الدنماركية في مارس عام 2009 على ضرورة الوصول لاستقرار عند 450 جزيء لثاني اكسيد الكربون لكل مليون من الجزيئات الأخرى في الغلاف الجوي. هذا هو الحد الأقصى لسياسة المناخ. ويقدر جيمس هانسين مستوى التركيز الحالي عند 385 جزء بالمليون ويجب خفضه بأسرع ما يمكن إلى مستوى 350 جزء بالمليون من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (CO2eq) مع أخذ الغازات الأخرى بعين الاعتبار. ويطالب تحالف الدول الجزيرية الصغرى (AOSIS) المكون من 43 دولة جزرية بزيادة الحد من الاحترار إلى 1.5 درجة مئوية كحد أقصى، حيث أصبح الماء يغمرها بمعنى الكلمة.

وتعبر الدرجتان المائويتان عن الحد الأقصى، هذا يعني أن كوبنهاغن لم يعد بها الأعمال البئية المعتادة، وإنما تركز على وضع استراتيجيات ملزمة لتحديد حجم وزمن ومراحل خفض الانبعاثات العالمية وكذلك الأطراف المشاركة في تلك العملية من أجل تحقيق الهدف.

وسيؤدي عدم الإسراع في البدء في خفض الانبعاثات إلى صعوبة وجسامة أي تغيير سيتوجب التوافق بشأنه مستقبلاً، ولهذا - وفي أفضل الأحوال - ستنعقد القمة عام 2010 وسيتم بعدها الخفض خطياً إلى أن يصل مستوى الانبعاثات في العالم عام 2050 إلى نصف مستوى عام 1990.

أما إذا تأخير التحول عشر سنوات أخرى، ولم يتم الوصول لنقطة الانقلاب إلا في عام 2020 فسيعني ذلك ضرورة ارتفاع مستوى الخفض السنوي إلى ثلاثة أضعاف للبقاء عند نفس مستوى الانبعاثات. وسيكون ذلك بمثابة "اتفاقية كيوتو سنوية" لجميع الدول وفي النهاية انبعاثات سلبية.

إن اتفاقية كيوتو ليست مجهزة لمواجهة كل تلك التحديات، ورأى أغلب المفاوضين البدأ في الخروج أثناء التحضير لمؤتمر كوبنهاغن عام 2009 أمراً معقداً. إن المفاوضات السياسية رقم 14 و15 في كل من بالي وبوزنان وجلسات تفاوض مجموعات العمل التي

انعقدت عدة مرات في بون عام 2009 تثير الشك في احتمال نجاح البدء في نظام مناخي سليم لخفض الدرجتين. فلم ينجح المفاوضون حتى الآن لا في التوافق حول رؤية مشتركة، ولا في إيجاد طريق لخفض انبعاثات دول الشمال الصناعية الكبرى، بل لم يمكن حتى تحديد أسس البيانات بدقة. بمعنى آخر، ليس هناك اتفاق لا على الهدف ولا على الطريق. وقد استُحدِثت كلمة أخرى للتعبير عن ذلك: (to mrv) أي "تحديد أهداف الخفض التي يمكن قياسها وتسجيلها وإثباتها". وقد تبدو هذه الطرق تقليدية وناجعة في الدبلوماسية الدولية، لكنها بكل تأكيد لا تعزز شرعية الحكم العالمي وسمعته.

وبينما لا يزال الاتحاد الأوروبي والنرويج وشيلي وقليل من الدول النامية رافعين شعار خفض الدرجتين، لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول ناشئة مثل الصين والهند اتخاذ قرار في هذا الأمر. وفي المقابل يدافع "تحالف الدول الجزيرية الصغرى" (AOSIS) عن أهداف أكثر طموحاً، كما تعهدت دول أعضاء في مجموعة التكامل البيئي (مثل سويسرا وكوريا الجنوبية والمكسيك) من جانبها بخفض الانبعاثات خفضاً ملموساً حتى عام 2020. ويظل حجم وكيفية نقل التكنولوجيا والأموال من الشمال إلى الجنوب موضوعاً شائكاً، وهو ما تقدره مجموعة الدول السبع وسبعين بما يصل إلى واحد بالمائة من إجمالي الناتج القومي من موارد الدولة (إضافة إلى التعاون التنموي) في الوقت الذي تريد أن تستخدم فيه الدول الصناعية المعنية الأموال الخاصة من سوق الفحم.

تُخلّف مفاوضات المناخ والمؤتمرات الدولية اللاحصرية صورة مهلكة عن انغلاق دبلوماسية القمة. وإجمالاً، فيبدو أن دوامة المفاوضات دارت ضمنياً حول عالم الثلاث درجات. لكن إعادة الحساب تظهر بشكل واضح ومبهر أن استمرار سياسة المماطلة غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية أيضاً، فلو كانت عملية خفض الانبعاثات قد بدأت عام 1992 بالاتفاقية الإطارية للمناخ في ريو دي جانيرو لكان من الممكن حل المشكلة بأقل من واحد بالمائة بكثير سنوياً. ويلخص "شتيفان رامستورف" حساسية الموقف بقوله "إن استمرار التردد سيؤدي إلى تفاقم أزمة المناخ، ولن يستطيع أي سياسي على الأقل بعد تلك الكتب أن يدعي أنه لم يكن يعلم."

لماذا لا يتحد العالم على صد ذلك الخطر المحدق بالجميع؟ يحرز التعاون العالمي نجاحاً سهلاً جداً في ثلاث حالات: إذا شقت إحدى الدول الطريق نحو حل ما وأرغمت الدول الأخرى باستخدام القوة الناعمة أو القوة الخشنة على إتباعها (الهيمنة)، أو إذا تفاوض طرفان متساويان في الحقوق ومتعلقان ببعضهما تعلقاً تبادلياً من أجل إيجاد حل مشترك لمشكلة ما (تعددية الأطراف)، أو إذا اتخذت العناصر الدولية حلولاً وطنية مفردة وكوّنت شبكات إقليمية تطور أساليبها بالاقناع والتآذر لتتحول إلى حل شامل (التقارب). وتقلّص الصورة الأولى والأخيرة من صعوبة التفاوض، لكنهما يتركان مساحات للهاربين والطفيليين. أما الصورة الثانية فتضمن الحد الأقصى من الالتزام للجميع، لكنها تكلفة الاتفاقيات فيها باهظة.

ولا تظهر أية من تلك الصور في الأزمة الشاملة الحالية، فالولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر "القوة العظمى الوحيدة المتبقية" فقدت كثيراً من "قوتها الناعمة" التي تؤهلها لتكون قدوة يحتذى بها، كما أن ليس لديها ما يكفي من "القوة الخشنة" التي تمكّنها من إرغام الآخرين على السير في طريقها. وقد اتضح ذلك في مكافحة الإرهاب العالمي، والحروب في كل من أفغانستان والعراق، والنزاع مع كوريا الشمالية وإيران، كما يتضح أيضاً في اللقاء الحصري لدول مجموعة العشرين، حيث عجزت الولايات المتحدة الأمريكية عن إنفاذ برنامجها الكينزي لضخ سيولة هائلة في الأسواق. يبدو أن العالم أضحى متعدد الأقطاب بعد انتهاء الصراع بين القوتين العظمتين ومرور الفترة المؤقتة للحكم الأمريكي الفردي، وأصبحت الأمركة الاقتصادية والسياسية الثقافية تلقى منافسة شرسة.

أما الاتحاد الأوروبي، بديل دولة الرفاهية ورافع شعار تعددية الأطراف منذ نشأته، فراح يتفتت ويتحول إلى مصالح قومية فردية ويظهر بمظهر واهن. وهو كيان بلا حكومة مركزية، وليس له جهاز مالي ذو ثقل عالمي، ولم يعد عنواناً لسياسة المناخ. إن المشروع التاريخي الخاص بالفحم والصلب ولا مؤسسي الجماعة الأوروبية في خمسينيات القرن الماضي لم يتبنَوا سياسة مشتركة "لفترة ما بعد الكربون" لهذا فإن أوروبا لا تحظى ببريق كبير ولم تعد تثير الشغف.

لقد انتقلت أماكن مراكز الجاذبية إلى الشرق والجنوب. ورغم كون الصين غير مؤهلة للعب دور المهيمن، لكن ظهورها على الساحة مع بقية دول مجموعة (BRIC) المتمثلة في البرازيل والهند وروسيا يزداد قوة بسبب شركاتها العالمية التي لا تندرج تحت النموذج الرأسمالي التقليدي الذي كان يربط الحرية الاقتصادية بالحرية السياسية. تقدم الصين في مجموعة العشرين بديلاً "استبدادياً ديمقراطياً" تحتفظ فيه نخبة الحزب الشيوعي أو عشيرة من الأقلية الحاكمة أو عائلة قوية بزمام السيطرة على المؤسسات الاقتصادية (العالية التركيز غالباً)، والمناضلة دون تردد من أجل المصالح القومية، والضرب بيدٍ من حديد على أية قطعان تثير الاضطرابات. وتكمن التعلقية التي تربط بين دول مجموعة العشرين في كون كل منها شريك لا يمكن تجاهله. ولذلك فإن وضع أساس سياسي لعملية الإصلاح المالي الذي تتبناه مجموعة العشرين وربط هدف خفض الدرجتين المؤيتين بإصلاح الاقتصاد العالمي ذاته للأسف أمر مشكوك في نجاحه.

إن ارتفاع الحرارة بمقدار ثلاث درجات لهو "من كافة النواحي" نهاية العالم بمفهومه المعروف. ولا يعني ارتفاع الحرارة ثلاث أو أربع أو خمس درجات مئوية أن يصبح الجو أبرد أو أدفأ، بل يعني شكلاً آخر للحياة لا يعرفها الإنسان ولا يريد أن يعرفها.

البديل

يمكن القول إن مخاطر الطبيعة تُوجِد وحشاً يقدم المواطنون حريتهم قرباناً له لضمان الأمن والحماية. إذ قد تسفر حالة الطوارئ البيئية عن ديكتاتورية بيئية تعمل على توزيع الموارد الطبيعية توزيعاً استبدادياً. وحتى من سعى لمثل هذا فسيواجه أولاً مشكلة عدم وجود ديكتاتورية بيئية عالمية نظراً للافتقار إلى حكومة عالمية، وسيدرك ثانياً واقعاً تاريخياً يظهر أن أكبر عوامل فشل الديكتاتوريات يكمن في تصلّبها وعجزها عن التعامل مع متطلبات التغيير الحركية.

بهذا يظل "التشجع لممارسة من الديمقراطية" البديل الأوحد الجادّ. وأوضح "برونو س. فيري" أن "فوائد العملية" هي ما يلمسه الناس في الديمقراطية. إن "فوائد النتيجة" تستخلص من صافي المحصلة، أي من القوانين ورفع المعاشات التقاعدية وانخفاضات

معدلات التضخم وكل ما يشعر به المواطن من نتائج سياسية ملموسة. إلى جانب ذلك فهناك فوائد العملية، أي الاهتمام والسعادة بالقدرة على التأثير على النتائج، وهذا التأثير مصدر إنعاش شديد الأهمية بالنسبة للديمقراطية، حيث أنه "يخلق الارتياح الذاتي الذي يستخلصه الناس بأنفسهم من عملية اتخاذ القرار، بغض النظر عن النتيجة." يعيش الإنسان شعوراً مماثلاً إذا كان سعيداً في العمل، ويلقى معاملة كريمة من رؤسائه تراعي علاقة الزمالة، أو لدى لعب مباراة كرة قدم، أو إذا اتقدت فكرة في ذهنه.

إذاً فلِمَ لا ترفع المشاركة السياسية الإحساس الذاتي بالارتياح؟ توضح دراسة أجراها معهد "إنفراتست" للبحث الاجتماعي أن مؤشر الديمقراطية المحلي يرتفع مع التقييم الإيجابي لخدمات إدارة المدينة وبشاشة المواطنين في المدينة. أبرزت هذه الدراسة الارتباط بين مؤشر الديمقراطية وإحساس المواطنين بقدرتهم على التأثير في السياسة المحلية والتطوير. لهذا يجدر التأكد مرة أخرى من الأبعاد المعيارية والباطنية لحكم الشعب، أي أبعاد الحرية المتحققة التي يجب أن تضمنها الدولة الحديثة بغض النظر عن أعمالها المنظمة لتوفير الرفاهية والأمن. تتيح الديمقراطيات للمواطنين قسطاً للحرية وفرصاً أكبر من صور الحكم الأخرى، كما تيسر عملية التخلص من الحكام البغيضين دون سفك للدماء أو قصص طويلة لانتقال السلطة. وتعتمد الديمقراطيات في ذلك على "حكمة الجماهير" وتحد في الوقت نفسه من "وحشية الأغلبية"، أي أن الأقلية الخانعة توافق الأغلبية وتحصل على دعم سخي لتحقيق فرص نجاحها في الانتخابات التالية. وإجمالاً فإن الديمقراطيات تعتبر "سريعة الاستجابة" ويمكن توقع سير العمليات السياسية فيها مقارنة بالأنظمة الأخرى، كما يفرض وجود الرأي العام نوعاً من الرقابة والمحاسبة الدائمة دون أن يتحول كل ذلك إلى شغل شاغل للمواطن الذي يؤْثِر بطبيعة الحال أن يباشر أعماله وحياته اليومية. كما يساعد استقرار المؤسسات الكبير على أن يؤدي كل إنسان أعماله الخاصة في أمان، وهنا تلعب دولة القانون والدستور التي تشكلت قبل الديمقراطيات الحديثة دوراً حاسماً.

ومن المهم تفسير حاجة سياسة المناخ الناجحة مزيد من الديمقراطية، أو بمعنى أدق،

احتياجها ثقافة جديدة للمشاركة. فلماذا تراهن الديمقراطية على تفعيل مشاركة المواطنين في ظل وجود الكثير من المخاطر؟ ربما يكون هذا هو السبب.

الفصل الخامس

التحول الكبير

يسفر أي انهيار عن فوضى فكرية وأخلاقية. وعلى الإنسان
أن يقترب من أولي الصبر، الذين لا تصيبهم أسوأ الويلات بالقنوط
ولا يتحمّسون لأي حماقة. تشاؤم العقل، وتفاؤل الإرادة.
أنتونيو غرامسكي، مذكرات السجن

إن إيجاد حل دائم للمشكلات التي جلبها العالم على هيئته المعهودة يقتضي – على الأقل – اندلاع ثورة ثقافية، وهنا يتوجب على المجتمع المدني أن يمارس دوراً أكثر أهمية وثقلاً مما ظل أعضاؤه على استعداد لتوليه حتى الآن. وتتطلب هذه الثورة الثقافية مزيداً من الديمقراطية وليس العكس، لكن الثقة في هذا النمط من العيش والحكم لم تعد كبيرة، فتبعات الأزمة الشاملة والشعور المتزايد بالظلم يضعان مصداقية الديمقراطية المنادية بالحرية على المحك. ولكن من الممكن اكتشاف طاقات وخبرات كثيرة للمشروع الثقافي الهادف لإقامة حياة أفضل ينتسب فيها المواطنون انتساباً وجدانياً. وإذا فُهِم التحول على

أنه "فرصة للتغيير" وليس "إرهاقاً من أجل التغيير" فسيمكن عندئذ فهم التحول على أنه مشروع ذاتي يؤدي إلى تحسين المجتمع من جوانب عديدة.

الناس من يرفض التنازل: من قاموس المصطلحات اللاسياسية

من المهم بداية أن تُزال بعض العوائق الدلالية. ففي كل نقاش عام يسلط الضوء على إمكانيات التغيير في المجتمع، بعد فيض من الشكاية من أزمة المناخ، يقف شخص ويقول بثقة إن التغيير ضروري حتماً، لكن "الناس" هم من لا يريد التنازل عن أي شيء، وهو ما يجعل التغيير أمراً غير واقعي، ثم يسأل آخر إن كانت هناك إرادة لحث الناس فعلاً على التنازل، وكيف يُفرض على الناس ما يفعلون وما يتركون. إن لردود الأفعال على هذه الشاكلة مغزىً أعمق يتمثل في المساواة ببساطة بين التغيير والتنازل، ففي لحظة الحديث عن "التنازل" يبدو الوضع القائم حالة مثالية لا يجب العبث بها. وهذا الفعل المنعكس يرفع قيمة الوضع القائم، على الرغم من كون هذا الوضع القائم مثار انتقاد شديد في سياقات أخرى.

أما الشخص التالي الذي يأخذ الكلمة فيتحدث بصوت العقل وسياسة الواقع: إن من يريد التنازل عن "النمو" من أجل أهداف مناخية فهو بأقل وصف واهم، بل وقاتل لاقتصادنا، "فالأمور لا تسير أبداً دون نمو اقتصادي". ويؤيد ذلك معارضو تقديم التنازلات، لأن مجموع التنازلات التي تثقل كاهلهم ستؤدي إلى "توقف النمو أو تراجعه."

تعبر وجهة النظر الثالثة عن عنصر استحالة التفكير، إذ يقول خبراء البرامج الحوارية إن" الإنسان" لا يريد أن يتنازل إذا تعلق الموضوع بجودة المعيشة. وتقول المستشارة إذا ورد ذكر احتمال نشأة اضطرابات اجتماعية نتيجة للأزمة المالية "ينبغي ألا نخيف الناس". والناس ليسوا ناضجين بما يكفي للمشاركة الديمقراطية التي يتوجب عليهم فيها أكثر من وضع علامة "صح" في ورقة الانتخابات. لقد تحول المواطنون، الذين هم العناصر السياسية للجماعة، إلى "ناس"، أي إلى فئة بيولوجية من الأحياء ينبغي شرح السياسة لها لأنها لا تفهم البلبلة التي تسببها "السياسة" و"الاقتصاد".

مكسب التنازل

تعد بلاغة الخطاب الداعي للتنازل سلاح دفاعي في مواجهة مطالب تغيير الذات، ومن ثم من السهل إضعافها. تكفي مجرد الإشارة إلى أن الوضع الراهن يشترى بفيض من التنازلات. مثل التنازل عن "عدم" إحداث ضجيج في المناطق السكنية بجانب الطرق ذات الحركة المرورية الكثيفة أو الواقعة في حيز طرق الطائرات بالمطارات، وكذلك التخلي عن الإحساس بالراحة عند ضرورة إنجاز عمل يشكل خطورة على الصحة، والتخلي عن الأطفال إذا كان السلك الوظيفي والمرونة يمنعان التوفيق بين العمل والحياة الأسرية. إن الناس يقدمون تنازلات مختلفة القوة ومتباينة الوعي لأنهم لا يملكون وضعاً تفاوضياً أفضل، ويخضعون لضغوط يضفون عليها صبغة المنطقية طبقاً لنماذج الاختيار المنطقي، لأن الوظيفة الوضيعة في النهاية أفضل من لاشيء، ولأن المنازل الواقعة في مناطق الضجيج أفضل من منازل أخرى هادئة لا يمكن دفع ثمنها.

ويزداد تعقيد الأمر مع التنازلات التي يبديها الناس دون حساب، فكثير من الناس يشاهدون التلفاز ساعات طوال (في الولايات المتحدة الأمريكية بمتوسط 151 شهرياً، وفي ألمانيا 103 ساعة شهرياً) لكنهم لا يخفون ضيقهم من ذلك ويودّون أن يقصر الوقت الذي يقضونه أمام شاشة التلفاز. مثال آخر: أثبتت دراسة حديثة أن الذين يقطنون بعيداً عن أماكن العمل أقل سعادة من الذين يقطعون مسافات قصيرة عند الذهاب للعمل. قد يبدو هذا المثال بسيطاً، لكنه مدهش جداً حسب نظرية الكائن الاقتصادي التقليدية (homo oeconomicus) التي توازن بين التكاليف والفائدة، لأنها النظرية ترى أن هؤلاء المرتحلين يختارون أماكن عملهم بحيث تعود عليهم بفوائد، مثل الدخل الأعلى، ومناخ عمل أكثر جاذبية، وفرص أفضل للترقي الوظيفي، وضمان أكبر للبقاء في الوظيفة، إلخ. ولا يخلو اتخاذ قرار قبول هذه الوظائف من حساب التنازلات التي سيقدمها الشخص، تماماً كما يقرر شخص قبول عمل بأجر منخفض لكنه قريب من محل سكنه. لذلك فمن المفترض حسب النظرية أن يكون المرتحلون على القدر نفسه من السعادة مثلهم مثل الذين يسكنون على مقربة من مكان العمل، لكن الواقع غير ذلك، لهذا يمكن وصف ذلك

بـ"تناقض المرتحلين"، فلماذا يفعل الناس أشياءً لا تسعدهم (ويصرون عليها)؟

لا يُفسَّر هذا التناقض في إطار رؤية عقلاء العاملين على زيادة الاستفادة: فهذا اتهام بأن الناس يتخذون القرارات التي تعود عليهم بالفائدة، والدليل على هذا الاتهام أنهم يقررون بشكل أو بآخر. لا يعمل هذا النموذج الفكري التكراري إذا لم تكن هناك قرارات أو تصرفات متضاربة، وهذا يجعله غير منطقي في إيضاح السلوك البشري. إن دراسة "الاقتصاد السلوكي" أدق من الناحية الميدانية من حيث كونها تعالج حالات عديدة يفعل فيها الناس أموراً لم يكونوا ليفعلونها طبقاً لحسابات التكلفة والفائدة. يراعي الناس عدة عوامل أثناء اتخاذهم القرارات التي تهدف إلى المحافظة على العلاقات الاجتماعية، أو إلى التأكد من صورة الذات الخاصة، أو إظهار التقدير، ويعتبر إعطاء البقشيش – التافه من الناحية الاقتصادية – خير مثال على ذلك.

يعالج الاقتصاد السلوكي ظواهر مثل الثقة والسعادة والإيمان، وفعل الناس ما يضرهم أو ما يسعدهم. ويزداد تعقيداً بوجود احتياجات تتوق إلى الإشباع، مسببة كمّاً كبيراً من الألم والمعاناة، مثل جميع صور الإدمان التي قد تحدد شكل حياة الفرد كلها وتصبح بمثابة إطار مرجعي تخضع لها جميع أوجه الحياة وإمكانياتها الأخرى. يُنظر للمدمنين، مثل مدمني الهيروين أو القمار، على أنهم أناس يتنازلون عن جوانب كثيرة في جودة الحياة تعتبر في الحالة الطبيعية أموراً مرغوبة، فهم يتنازلون عن أمن البقاء، والتقدير الاجتماعي، وبلوغ الغاية، والصحة. لكن الإدمان أمر مهم للمدمنين لدرجة تجعلهم يتنازلون عن أمور كثيرة من أجل إشباع احتياجهم.

مجمل القول، إن التنازل عن تقديم التنازلات التي تقدمها الحالات المذكورة، سواء مشاهدو التلفاز أو المرتحلين أو المدمنين، يسهل الحياة تسهيلاً كبيراً، لكن أي مطالبة بتغييرهم أنفسهم وتصرفاتهم ستصيبهم بالجزع، وسيأتون بلائحة من المبررات التي تثبت استحالة التغير. وسيصفون أوضاعهم بأنها حالة واقعة غير قابلة للتغيير إلا بالتنازل عن ما هو أفضل (مثل السلبية في تشكيل أوقات الفراغ وفرص التقدم الوظيفي والإشباع السريع). ويتأصل السلوك الذي يبدو غير قويم أكثر من حبهم لمدمني الحصار الفكري الذين لا يرضيهم هذا السلوك.

لا يزال الأمر إلى الآن في نطاق الممارسات الفردية، لكن نموذج التنازلات يسري أيضاً على المجتمعات: إذ ترسخ المجتمعات خلال تطورها قواعد سلوكية وعادات وتقاليد تضع على الفرد فروض وتلزمه بتنازلات قوية لا يشعر الفرد أبداً بكونها إكراه أو تنازل. بحث عالم الاجتماع نوربرت إلياس في نظريته عن التحضّر كيفية انعكاس عمليات التغير المجتمعية في التعديل السلوكي على المستوى الفردي، أي شكل ارتباط التغيرات بمفهومها الأكبر، وفي المنظمات السيادية وكذلك في الاقتصاد بتغيرات السلوك والذاتية. ويرى إلياس أن سلسلة الأفعال تطول باستمرار تطور المجتمعات من خلال تقاسم العمل والتفرقة الوظيفية (مثل التفرقة بين الدين والسياسة، وبين السياسة والاقتصاد، وبين الاقتصاد وعلاقة المودة)، وهذا يعني تزايد الترابط المتبادل بين الناس كمّياً وكيفياً.

يُمكن الاستشهاد بالتصنيع الذي حرر العمال من ظروف الإكراه والتعلق الإقطاعية، ومن ثم تفريدهم، إلا أنه أدمجهم مرة أخرى في نظام تزامن الوقت والعمل، إذ يقنن يوم العمل المجرد في الصناعة أفعال الفرد وإمكانيات تصرفاته بشكل أكبر مما كان منطقياً وضرورياً في ظروف الإنتاج الزراعي. ويتضح مضمون قاعدة إلياس في "أهمية زيادة التناسق بين سلوك عدد أكبر من الناس، وأن يُضبط نسيج الأفعال بدقة وإحكام حتى تحقق تصرفات الفرد وظيفتها في المجتمع. ويصبح الفرد مضطراً إلى ضبط سلوكه ضبطاً أكثر تميّزاً وتناسقاً وثباتاً. وبشكل مستمر."

يعني ذلك في سياق الفصل أن الفرد الذي يشارك في هذه العملية لا يكون على وعي بحدوثها، إذ تمثل هذه القواعد أوجه من الممارسة الاجتماعية التي لا تُقصد بشكل مباشر، لكنها تتضح في التغيرات السلوكية التي تنم عن إعادة تشكّل النظام الداخلي للإنسان خلال عملية التحضّر. وتختفي الضغوط الخارجية، في حين تتزايد الضغوط الذاتية، أي القواعد التي يتبعها الإنسان دون ان يكون واقعاً تحت قوة مباشرة. ويمكن توضيح ذلك أيضاً بتطبيق نظام يوم العمل في الصناعة: بينما أُجبر العمال في أوائل عصر الصناعة بالقوة على قضاء اثنتي عشرة ساعة في المصنع، وتغيبوا أيام الاثنين عن العمل، وكثيراً ما كانوا يضرَبون من أجل الذهاب، وتحول يوم العمل الصناعي – الذي يستمر ثماني ساعات ثقيلة

– فيما بعد إلى قاعدة طبيعية وبديهية يتعلق بإيقاعها المتزامن الاستيقاظ والنوم والراحة لجميع أفراد المجتمع، من الطفل إلى المتقاعدين في سن المعاش. لقد تحول الإكراه الخارجي إلى إكراه ذاتي، ولم يقل هذا الإكراه منذ تفكك إيقاع العمل تماشيا مع مرحلة ما بعد الصناعة وبعد أن صارت أوصاف العمل تتسم "بالمرونة".

تنتج التغيرات الحاصلة في تركيبة المجتمع عن أناس "مختلفين" نفسياً. فبتزايد الضغوط الذاتية يرتفع أيضاً مستوى التنازلات، مثل التنازل عن التعبير عن العدوانية، والتنازل عن الشهوة الجنسية والاحتياج للنوم وغيرها. وبذلك تعطي عملية التمدن الناس تدريجياً قدراً أكبر من الحرية الفردية والأمن، لكن مقابل تنازلات هائلة لم تعد تبلغ حدود الوعي لأنها أصبحت من البديهيات، أي ضمن أمور كثيرة لا مجال لإمعان النظر فيها.

ويقدم أي علاج نفسي على المستوى الفردي تفسيراً على هذه الخلفية، حيث ترسخ التطورات الاجتماعية صعوبة التنازل عن الأمور التي لا يراها الناس تنازلاً، بل على العكس، مسلمات لا يمكن التخلي عنها مطلقاً، مثل حب أب عدواني وقاس، أو التعلّق بمدير سيء. إن تركيبة المجتمع الذي أبرز قدرته الفائقة بشكل خاص من أشكال التفريد، مثل الغرب الشمال أطلسي، ويَعتبر الفرد صانعاً لسعادته واعتبارها نتاج عمله، تنم عن قدر كبير من التعلقيات والإكراهات "المحبّبَة" ابتداءً من الانضباط بشكل مَرَضي، وحتى إدمان العمل. ومن الأمثلة كذلك التنازل عن الحرية مقابل الأمن، والتنازل عن الاستدامة مقابل منافع قصيرة المدى، وكما هو واضح، فقد يرغب الإنسان في ذلك أو يشعر بكونه نقيضاً لأي تنازل، والأمر هنا يتعلق بالتنازلات المعتادة، أي التي لا يتصور الإنسان قدرته على الحياة دونها (يدفع ذلك إلى التفكير في الجهود التي بذلها شعب الفايكنغ في غرينلاند من أجل كنيستهم وما أدى إليه تنازلهم عن استراتيجية ناجحة للبقاء على قيد الحياة).

العكس بالعكس، فهم السيدة كاترين للميزانية

إن من يتحدث عن "التنازل" فعليه أن يتساءل أولاً عن أي شيء ينتازل في إطار ظروف معينة. فعند الحديث عن فرض قيود على السيارات الخاصة فيمكن الإشارة إلى استخدام شبكات الطرق العامة السيئة سيعني تنازلاً إجبارياً، أي تنازلاً عن الراحة في

التنقل، والحفاظ على البيئة، وجودة الأسعار، كما يعني للأطفال وكبار السن تنازلهم عن حرية الحركة وراء سور الحديقة، أما بالنسبة لألمانيا فيعني تنازلها عما يزيد على أربعة آلاف قتيل سنوياً. ويعتمد قدر كبير من حركة الإنسان بالسيارة على الانتقال الغير مرغوب فيه والناتج عن مركزية أماكن العمل والتسوق. ولن تنشأ مساحات أخرى للبحث والتفكير في فرص للتغيير إلا بتجريد مفهوم التنازل من الإيديولوجية التي تلازمه، وتزويده بنقاط مرجعية مقابل الحالة القائمة التي يرتبط بها، بحيث يمكن – مثلاً في سياق وسائل المواصلات العامة – إبراز إمكانيات أخرى للتنقل بالجودة نفسها، مثل الدراجات، تشارك السيارات (Car-Sharing)، والعمل من المنزل، وغيرها.

السيدة كاترين التي تأبى التقليل من شأن نفسها بأن تعمل سائقة لأطفالها لديها بعض الأمثلة الأخرى. تحديث نظام المواصلات، مثل إصلاح شركة السكك الحديد الألمانية، التي ساءت خدمات النقل فيها بسبب توجهها للمساهمين الافتراضيين وليس للعملاء، وعملت لسنوات على اختصار شبكات المسافات الطويلة وأصبح القطار منافساً للطائرة وليس للسيارة. ويعمل منتقدو القطارات منذ سنوات وبشكل مُقْنِع على حساب الطاقة الكامنة في هذا النظام المروري الذي يسير في الاتجاه الخطأ، والدَّفعة التي كان لبرنامج مساعدة مالية أن يقدمها لقطاع المواصلات العامة الإقليمي.

إن الحركية المتمثلة في الذهاب إلى العمل أو السوبرماركت الواقع وسط مساحة خضراء أو إلى روضة أطفال تقع بجانب الطريق السريع تعد أحد أكبر مسببات الغازات الدفيئة. ولهذا فإن هناك ضرورة، بل وإمكانية، للتخلي عن السيارات في العالم بأسره. بدأت السيدة كاترين بنفسها، وفكرت في الرحلة التي تعتبرها هي وأسرتها حقاً أساسياً، وزاد الطيران الرخيص الإحساس بذلك الحق، لكن الطيران صار يضايقها بظروفه الحالية، طقوس الإذلال من الدرجة الأولى التي يعاني منها راكب الطائرة، من الكيس البلاستيكي الشفاف الذي يضع فيه مستحضرات التجميل لكي يريه لموظفي التفتيش، الذين يقف أمامهم خالعاً حذاءه وممسكاً به وبحزامه بيده الأخرى. ويعتبر ذلك أمراً عادياً لأنه صار من وقت طويل إجباراً ذاتياً. ولا ينظر للسيدة كاترين هنا باعتبارها "مسافرة"

أو عميلة تحصل على خدمة معينة، بل كعنصر مشتبه فيه من الأساس. وتندرج هذه الأفعال تحت بند "الأمن" وليس "التنازل". وفي مقابل المثول أمام موظف التفتيش حافياً فإن السفر بالدراجة أو القطار يبدو فوزاً بالحرية وجودة المعيشة.

تدرك السيدة كاترين بطبيعة الحال أن السفر جواً عام 2009 لم يعد يحظى بالوجاهة التي حظي بها قديماً، في خمسينيات القرن العشرين، عندما كانت مضيفة شركة لوفتهانزا تنادي على المسافرين من مبنى التجهيز إعلاناً عن استعداد الطائرة "سوبر كونستليشن" للإقلاع، مع دخول الطيارين الذين كانوا بمثابة دعاية لرحيق العالم الواسع الكبير. آنذاك كان الطيران رمزاً لجودة المعيشة وأحد مظاهر الوجاهة، لكنه أصبح اليوم من زوايا عديدة تخلياً عن جودة المعيشة نظراً لما يحدثه بالبيئة من أضرار. أما ما يجعل السفر جميلاً، سواء معايشة اختلاف المكان، او دغدغة المغامرات، أو الخروج من إيقاع الحياة اليومي، أو جمع الذكريات، أو والهدايا والتذكارات، فكلها لا تزال موجودة ومتاحة وبأسعار أفضل. ويدل على ذلك انخفاض القيمة العشوائية المطلقة في شراء برامج الرحلات الكاملة المخفّضة (last Minute) التي يكون انخفاض السعر فيها أهم من الرحلة نفسها.

قد تحدث تنازلات عن الرحلات البعيدة والطيران الرخيص لأسباب اقتصادية، فقطاع السياحة يعيش منذ عام 2009 مرة أخرى هبوطاً قوياً. وقد يشهد "قضاء الأوقات في البلكونة" أو المصايف نهضة أو السياحة الاقتصادية انتعاشاً يحرك الفردية الاقتصادية في الدول التي يعتمد جزء كبير من اقتصادها على السياحة. إن الطيران الذي يعتبره كثيرون أناقة سيخرج عن طور الموضة، فبإعادة التفكير والتركيز على الأمور الجوهرية سيمكن إلغاء قدر كبير من الرحلات الخاصة ورحلات العمل، واكتشاف أن حال الفرد قد تحسن فجأة، وبهذا يصبح بطلاً للمناخ لخمس عشرة دقيقة.

هناك أنشطة أخرى كبيرة ذات أثر ضار على البيئة مثل الغذاء والسكن، ما الذي يؤيد أن يأكل الإنسان الثمار الأجنبية والخضروات التي تباع في كل مكان طوال العام بغض النظر عن موسم زراعتها منذ استيراد الفاصوليا الخضراء من إثيوبيا؟ إن التميز الذي أصبغته تلك السلع عندما كانت رمزاً للترف تحول الآن وبعد كثرة الاستخدام اليومي

مجرد إلى متعة فقدت رونقها. هناك بالطبع حسابات بيئية تثبت أن التفاح الوارد من نيوزلندا يترك بصمة كربونية أصغر من تفاح مدينة "ألتلاند" بشمال ألمانيا، لكن إذا كان سيؤكل طازجاً، بغض النظر عن الموسم. ترى ما الذي يجعل نبات الاسباراجس محبباً إذا كان متوافراً طوال العام؟

ويمكن لمن يحسب ذلك أمراً يخص النخبة، أو يرى في حركة "سلو فود" رقيّاً زائداً أن يتعرف على توزان المناخ في تناوله الطعام. إن الدورة الكاملة لتصنيع المنتجات الغذائية وتجهيزها وتخزينها وتحضيرها وبيعها تسبب أيضاً قدراً كبيراً من الانبعاثات مثل حركة النقل، وخاصة تناول لحم البقر الذي يؤدي الإفراط في أكله إلى البدانة. فمن لم يرد أن يتخلى عن تناوله من أجل المناخ فليفعل ذلك من أجل راحته الشخصية، ويساهم من خلال الطعام والشراب الصحي في تصغير بصمته البيئية، وكذلك في أن تصبح التجارة العالمية أكثر نزاهة وإنصافاً، وأن تتحسن ظروف العمل للعاملين في مجال تجارة التجزئة.

أما المركز الثالث في قائمة مسببات الغازات الدفيئة فيحتله السكن والتدفئة، رغم وجود إمكانيات كبيرة لتفادي الانبعاثات، ويتم دعم تلك الإمكانيات بقدر كبير على مستوى السياستين البيئية والاقتصادية. لقد غادرت أسرة كاترين المدينة حتى تعيش في بيتها الخاص وفي قلب الطبيعة. لكن سعادتهم تكدرت بسبب شح البنية التحتية في الريف، مما أدى إلى اعتماد أفراد الأسرة اعتماداً كبيراً على السيارة، في الوقت الذي تساوت فيه "الطبيعة" مع المدينة بسبب كثرة البنايات. وإذا جُهزت البيوت الخاصة تجهيزاً يحافظ على المناخ فستُستحق على كافة سكان الشارع نفقات فردية كان من الممكن تقاسمها في المناطق الأكثر ازدحاماً. حتى الأطفال صاروا يلحّون للعودة إلى المدينة.

إن تمرين المجتمع بقوة للسير في اتجاه إنتاج واستخدام الطاقة الصفرية، التي يدعمها المفوضون الأوروبيون وعمد البلديات ومنقذو الانتعاش الاقتصادي لأسباب وجيهة، لا يربك "المالك وبيته الخاص" فحسب (بيير بورديو) فتظهر أيضاً تناقضات الاستغلال الشره للأراضي، ويعد "للناس" بمكتسبات من الحرية، لكنه يؤدي دون قصد إلى فقدان الطبيعة عذريتها وإخلاء المدن. ولا تساعد الشبكات الإلكترونية بالمناطق المجاورة

مساعدة فعالة، لأنها تدعم المجهود اللوجستي للإمداد بالسلع والخدمات التي كانت من قبل في المتناول (أو لم تكن، مثل الفراولة في الشتاء). وتسفر كل من أعمال التطوير في المدن المتضائلة في الشمال، والمدن العملاقة المكتظة بالسكان في الجنوب، والتخطيط لاستغلال الأراضي والإمداد بالطاقة بشكل يحافظ على البيئة، عن تكاليف باهظة وأعباء هائلة. ولكنها من النوع الذي سيتيح مستقبلاً أفضل ويوقظ إبداع المحترفين والهواة.

يتطلب تفادي استخدام الحركة بالسيارة تنظيم العمل تنظيماً جديداً يتسم باللامركزية، ونظاماً غذائياً أكثر تماشياً مع ظروف المناخ، وإحداث تغير جذري في الاقتصاد الزراعي والتجارة العالمية، والسكن بأسلوب موفر للطاقة، ونموذج عمراني مختلف، وفهم جديد للعمران. ومن المهم أن تمتد الحوافز البيئية، الغائبة عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، لتشمل المساحات "الهشة" الخاصة باستشارات المستهلكين والتثقيف السياسي، ورسم إجراءات تحول جادّة في المجالات الثلاث المذكورة، مثل تطوير استخدام وسائل التنقل التي تعمل بالكهرباء المعتمدة في توليدها على الطاقات المتجددة، مع المبادئ التكاملية لتخطيط الأراضي والمدن، ودعم الاقتصاد التداولي المحلي المستدام. وهذا بلا شك أمر معقد ومحير، لكنه يوضح سريعاً أن ذلك ممكن على مستوى أسلوب المعيشة والثقافة اليومية وأنه يرفع جودة المعيشة بقوة، كما يعني اختصار الوقت الذي يقضيه الإنسان في السيارة دون سبب، ومزيد من الطبيعة الخلابة، وزيادة الشبكات الاجتماعية، وقلة الضوضاء والأسطح الغير نفاذة وغيرها. وهنا يصبح البعد المعنوي للعمل المعقد على استقرار النظام الأرضي بأكمله ملموساً إلى أقصى درجة، وتصبح الأمور أبسط، والبعض يصبح أكثر استقلالية، في اختياره وسيلة التنقل أو في سلوكه الاستهلاكي. وينبت ذلك قدوة جديدة يصبح معها نموذج التنازلات البيئي القديم في طيات الماضي.

متعة المقاومة، أم هل يمكن أيضا شراء العالم الجديد؟

يتذكر البعض أن من كان يفتح موضوع حدود النمو الاقتصادي في إحدى الجلسات التي تسود فيها أجواء مرحة، ومن يفسد تلك الأجواء بدعوته إلى التعاون من أجل إنقاذ العالم، كان يطلق عليه اسم "موزّع القمامة" أو "الموسلي" استهزاءً. وكبار السن يعرفون

شعور الوصف بـ"نبلاء الشيوعيين" سخرية إذا لم يروا أن كل شيء في الرأسمالية صحيح. لقد اجتاز العالم حتى الآن موجتين من ثورة سياسية أخلاقية، الانتفاضة السوسيوثقافية لحركة 1968، والتحول البيئي في 1986. ورغم أن المخاوف آنذاك لم تكن خطيرة مقارنة بالأزمة التي تسببت فيها طريقة الإنتاج ونمط الحياة للكوكب الذي لم يعد ينظر له منذ عام 1989 باعتباره محتاجاً للإصلاح، إلا أن المقاومة وتصور أن هناك حياة أخرى أفضل جلبا أملاً بسيطاً، في حين تراجع كل من على شاكلة "تسومفينكل" في هذا العالم إلى قلاعهم، وخرج إليه مرة أخرى أناس من طراز "أكارمان".

لكن هذا قد ينتهي قريباً: هناك سيناريو في أقصى الشمال، إذ يطرد الأيسلنديون واللاتفيون الشجعان حكومتهم، أو في ضواحي باريس ولوس أنجليس وأثينا، حيث تضرم الحرائق بين الحين والآخر "بلا سبب" تحت شعار خربوا ما يتعبكم. أما السيناريو الآخر فيتضح في ثورة سلمية، وإن كانت احتمال حدوثها ضئيلاً، تُحوّل المستهلكين مرة أخرى إلى مواطنين ينتفضون انتفاضة رمزية. وقد يتساءل البعض: هل سيكون شاربو القهوة بالحليب رواد الاحتجاجات؟ ترتسم ابتسامة خافتة على أوجه الثوار، لقد أرادوا إحراق معابد الاستهلاك، وليس تحويلها إلى منشآت أخلاقية. فبعد أن فشل ذلك مع طبقة البروليتاريا والهيبز وحركة أمهات ضد الطاقة الذرية وجميع من سلك الطريق الثالث ها هو المشروع الثوري يفشل في أن يكون المستهلكة التي تمثل الأمل الاخير لبرامج تحفيز الاقتصاد الرأسمالية، اشتروا حتى لو كان لديكم من كل سلعة ثلاث قطع.

ربما يكون هذا أمر صعب التصور، ولكن ليُفترض ما يلي: تعرف الأمم المتحدة "الاستهلاك المستدام" تعريفاً أشبه بتربيع الدائرة، وتحديداً بأنه "الانتفاع بالسلع والخدمات التي تشبع الاحتياجات الأساسية للإنسان وترفع جودة المعيشة، وتقلل في الوقت نفسه استخدام الموارد الطبيعية والمواد السامة والانبعاثات الناتجة عن نفايات المواد الضارة طوال فترة الحياة حتى لا يتعرض إشباع حاجة الأجيال المستقبلية للخطر." فلم الثورة إذاً إن كان العالم على هذا الشكل. ويعترض الإصلاحيون: قد يُتصور ذلك في بلد فاحش الثراء مثل النرويج، أما العالم ليس هكذا. لكن يجب أن يصير العالم هكذا إن أراد

الإنسانية البقاء. فما يلزم إذا هو تنصيل قيادة سياسية على نموذج الاستدامة، وبحث فرص "الاستهلاك المُسيس" الذي لا مفر منه من أجل تقليل تبعات تغير المناخ.

وكما هو معتاد في الحركات "التقدمية"، فإن عدداً قليلاً من الناس هو من يتقدم المسيرة ليكون قدوة يحذوا الآخرون حذوها في الاستهلاك المسيس. وعلى عكس شريحة زبائن متاجر السلع المخفّضة الذين يتعرضون للانتقاد بشكل منتظم، لا يعتبر هؤلاء شريحة سلبية تستهدفها إعلانات العروض الرخيصة، بل إنهم يريدون التأثير على قرارات الإنتاج من خلال سلوكهم الشرائي، ودفع زبائن متاجر السلع المخفضة إلى تصحيح الوضع. ويحدث ذلك لحسن الحظ دون حماسة زائدة. هولاء المستهلكين لا يأكلون أطعمة بديلة إرضاء لضمائرهم، ولكن مساعدة لأنفسهم، وهدفاً لإنقاذ العالم.

ليس هذا سهلاً بالطبع: تترك السيدة كاترين "معلومات الإنتاج" المحيّرة وتحسب "بصمة" المنتجات والخدمات التي تريد شرائها بتركيبة تتكون من ظروف التصنيع والتجارة (مثل الأجور المناسبة)، وتوازن الطاقة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتحصل على المعلومات من الجهات المختصة المحايدة، وتيسر الدراية بالعالم والوسائط الرقمية إيضاح الرؤية. إن الزبائن على هذه الدرجة من الذكاء لا يتنازلون عن الجودة والمستوى، بل بالعكس تماماً، كما إن مظهرهم لا يدل أبداً على زهد بيئي. لقد اختفى سلوك التنازل أيضاً مع الخطاب البلاغي للتنازل. ويمكن زيارة موقع (utopia.de) الذي يقدم تغير السلوك الاستهلاكي كمشروع ثقافي. وتتضح فيه معالم ما يمكن أن يكون أسلوب الحياة المستقبلي وكيفية نشأة بوادر إحساس جماعي جديد. وسوف تخرج هذه الشريحة الذكية من المستهلكين إلى دائرة الضوء إذا أبرزتهم الصحافة الجيدة، وستزداد قدرتهم على الإقناع إذا أثبتت قراراتهم الشرائية جدوتها وفعاليتها. عندئذ سيصبح الوعي بأمور المناخ والبيئة ضرباً من الأناقة.

يُنظر للشراء السريع للمنتجات الرخيصة، الذي كان يحدث في الماضي دون تفكير، في كثير من الأحيان على أنه عمل مجهد ومكلف. وإذا أرادت السيدة ك. شراء ملابس فإنها لا تذهب لسلاسل المحلات المعتادة ولا تشتري من متاجر البضائع المخفضة (التي أصبح

فيها الآن أيضاً منتجات مصنعة من مواد عضوية) لكنها تفضل الماركات الصغيرة التي يتحقق فيها ثلاثة شروط: أن تكون السلعة مصنعة من القطن المزروع بشكل حيوي ومراقب من أجل حماية البيئة، وأن تكون الملابس مناسبة للاحتكاك بالبشرة من أجل حماية الصحة، وأن تكون منتجاً يضمن العدالة السعرية من أجل التنمية. ويتطلب معرفة ذلك وعدم الانزلاق إلى التناقضات مجهوداً قوياً، ويرفع سعر المنتج مقابل المنتجات الاخرى الرخيصة، لكن ذلك يعوَّض بإحساس الإنسان أنه تصرف تصرفاً صحيحاً، وأنه – على الأخص – يواكب الاتجاه العصري، بل والأفضل من ذلك، أنه يشارك في رسم هذا الاتجاه. ويوصف ذلك بأنه تثقيف للاستهلاك. ومن التطورات الرائدة المثيرة حركة الطبخ، أناس من طراز جيمي أوليفر أو ساره فينر ممن عملوا على رفع الاهتمام بجودة التغذية وإنشاء مشروعات دراسية مثلاً تختص بهذا الموضوع.

إن هذا بالضبط هو عمليات التشجيع المتبادلة لاستهلاك يتميز بالوعي والحذر ويدعم الفرد في سلوكه الاستهلاكي المنعكس، ويؤثر هذا في المقابل على قرارات المنتِجين، لأن هذه الشريحة من المستهلكين تكون عادة مجموعات ذات قوة شرائية عالية. وقد تكون ملصقات المعلومات البيئية للمنتج أو العلامات التي توضح البصمة البيئية للسلع والخدمات مفيدة، وكذلك أيضاً المعلومات الموجهة للمستهلكين التي تصدرها المؤسسات المستقلة. ولا تزال تلك الجهود توصف حتى الآن بأنها أفعال غير مؤثرة يتبناها شريحة من المترفين. لكن المهم هنا استعراض الوسائل اللازمة لدعم الاستقلالية في الاستهلاك ورفع مسؤولية المستهلكين التي لا تعكس مجرد عمليات شراء فردية، بل تُطوّر أساليب الاستهلاك الفردية والجماعية وتخضعها للاختبار.

هناك مخاوف مشروعة تجاه هذه الثورة الناعمة لاقتصاد السوق، كما أنها لن تستطيع أن تنجز شيئاً وحدها وليس عليها ذلك، أولاً، لأن حجم الاستهلاك الاستراتيجي ضئيل. وكثيرا ما يجري إخفاء الآثار الجانبية لسلامة البيئة، ودخل الاستهلاك المستدام في تناقض سافر مع مربّع الرأسمالية الاستهلاكية، فليس المستهلك قادراً على إحداث تغير حقيقي، وإنما "السياسة" وحدها، أي المشرّع. لكن الاحتجاجات تؤيد بشكل أكبر

تسييس الاستهلاك. فمن الصحيح أن الاستهلاك البيئي أو الحيوي لا يزال يشغل جزءاً من السوق، لأن القطاع الأكبر من المستهلكين يفتقر إلى القوة الشرائية العالية. لكن سوق المنتجات الحيوية في ألمانيا قادر على استيعاب ما يصل إلى 30 مليون إنسان، كما يمكن إدماج ما يعرف "بمستهلكي قاعدة الهرم"، الذين يقدر عددهم في العالم بنحو أربعة مليارات إنسان ممن يقل دخلهم السنوي عن 1500 يورو، في عملية الاستهلاك المستدام من خلال نماذج تجارية وأنماط استهلاكية مبتكرة. وإن كان تسوق الأغنياء في متاجر السلع المخفضة قد أصبح ضرباً من الأناقة، فمن الممكن أيضاً تحفيز الفقراء على شراء منتجات جيدة. وتقدم الشريحة العليا من المستهلكين في الدول الناشئة مثالاً لهذا التغير النمطي، حيث تقلد النموذج الاستهلاكي في البلدان الثرية، وأصبحت أكثر وعياً بالبيئة والمناخ مع تزايد الميزانية وارتفاع مستوى التعليم كما يلاحظ في المدن الأسيوية الكبرى. فالفيصل إذاً هو الوجه الذي تقع عليه "طبقة المستهلكين العالمية"، الثقافة المعيارية للإهدار أم الإبداع الذكي.

ثمة اعتراض ثان يخص التأثيرات الجانبية لقرارات الشراء، فإذا تخلى المستهلك عن المنتجات المستوردة من دول العالم الثالث أو الرحلات إلى هناك فستسوء فيها فرص التنمية التي تعتمد على موارد الدولة من تصدير السلع الزراعية والسياحة، أو أنه يستفيد من التوفير لزيادة الاستهلاك. وينطبق وهذا المثال على استخدام السيارات الصغيرة الموفرة للوقود التي تشملها "منحة استبدال السيارات القديمة" في الذهاب إلى العمل، وهو الأمر الذي كانت تتكفل به وسائل المواصلات العامة إلى الآن.

وثالثاً، فإن أي مستهلك حسن النية يخضع لتأثير إيديولوجية الشراء ("أنا أستهلك، إذاً أنا موجود.") سيرى أنه يتصرف بشكل صحيح، ولكن ماذا عن الآخرين؟ تماماً مثل شعار "الخبز بدلاً من المفرقعات". فكميات الألعاب النارية تتزايد سنوياً رغم كل الحجج والجرحى. والمؤسف أكثر هو التوجيه الخاطئ من خلال دعم السلع: "فماذا تستطيع نقود حفنة من المستهلكين الاستراتيجيين أن تفعله مقابل 50 مليار يورو هي الدعم الزراعي للاتحاد الأوروبي، أموال الضرائب التي تستخدم أساساً في دعم الزراعة الأخرى (الغير

مستدامة)؟ بيئة زراعية "تقليدية" لا تضر المياة الجوفية والتنوع الحيوي فحسب، بل تتسبب في كمية من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تبلغ ضعف ما تسببه وسائل الزراعة البيئية. إن ما يقرب من 200 مليون يورو من أموال دافعي الضرائب تستخدم سنوياً في دعم استخراج الفحم البني الضار بالمناخ، كما ينفق المواطنون 500 مليون يورو من أجل إنتاج محركات مستهلكة للوقود لتكون سيارات للعمل، وفي حين يتلقى قطاع الطاقة الذرية دعماً قدره 2.4 مليار يورو، يجري إنفاق حوالي 8.7 مليار يورو على قطاع الطيران الذي يلوث الغلاف الجوي بكيروسين معفٍ من الضرائب."

أما شكوى إحدى المنتقدات في مقال كتبته لمجلة (GEO) عن "الاستهلاك الجيد" فيمكن تبريرها طالما فُهم السلوك الاستهلاكي بكونه فردياً ولا سياسياً، فلا يستطيع المشترِي أن يغير شيئاً بمفرده، لكنه كمستهلك استراتيجي سيصبح فجأة ذا تأثير سياسي. كما سيمكن الأخذ بوعود الرأسمالية. وهذا بالضبط عكس ما اقترحه أحد المستشارين السياسيين حين قال "إن تغيير تدفق المواد تغييراً جذرياً بأدوات السياسة المناخية لن يحدث على يد طليعة محدودة من المتطوعين من حماة البيئة يتناقص عددها باضطراد، وإنما سيتحقق فقط بتصرف طبقات الشعب العريضة بعدم قصد من وجهة النظر البيئية." ويعلق "أوليفر غيدين" آمالاً على عبقرية قوانين استيعاب كهرباء الموارد المتجددة في شبكات الكهرباء العامة وتجارة الانبعاثات، وقفزات الإبداع التقني ويدعو إلى حظر استخدام لمبات التنجستن، حتى يتبقى للمستهلك كمواطن دور الناخب في "الجزء التشريعي من الممارسة السياسية الاحترافية". إن من يعتبر الطبقات العريضة من الشعب "عديمة القصد" يظهر فهمه المحدود للديمقراطية.

تحول الناس إلى مواطنين

تتميز الديمقراطيات بتوفير المساواة في الحقوق بين أفرادها الذين تتألف منهم الجماعة، بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو الدخل. وطبقاً للمبدأ فإن الديمقراطيات أنظمة نشطة تقوم بمصلحة أعضاء الجماعة ورعايتهم وجهودهم، لكن الظلم الاجتماعي بصوره المتعددة، التمييز الثقافي يعملان على إحباط هذا النموذج المثالي،

ويساهم في هذا أيضاً تقسيم العمل الخطير الذي أحدثته عملية احتراف السياسة. فالسياسة يرسمها الساسة، بينما يقتصر دور المواطنين في المشاركة على الإدلاء بأصواتهم. بهذا النزع المستتر للديمقراطية من السياسة تكون الشخوص السياسية بالجماعة قد تحولت إلى "الناس"، وبذلك توضع أسوأ عثرات أمام الحل الديمقراطي للأزمة.

يرجع اللقب إلى المستشار الألماني الأسبق هيلموت كول، تماشياً مع تصور واسع الانتشار لدى الأجهزة الحزبية السياسية عن "المجال قبل السياسي". ويجدر الأخذ في الاعتبار أن النظرية السياسية قد وضعت الإنسان المستقل شرطاً أساسياً لدولة المؤسسات الحديثة. فقد أصر "إيمانويل كانت" صراحة على استقلالية المواطن كشرط ملزم للمشاركة الفاعلة، في الانتخابات على سبيل المثال. وتعتبر عملية التفاوض بين أطراف العقد المستقلين النموذج لتكوين الرأي السياسي والتساوي في المصالح ومجابهة النزاعات في الديمقراطيات الغربية. وبهذا يتحمل يتولى هذا النوع من المواطنين – الذين سبق أن حددته نظريات الدولة في العصر الحديث – قدراً هائلاً من الممارسة المجتمعية، مقابل قاعدة السياسة الحزبية الآخذة في التآكل، وهؤلاء غير "الناس" الذين يعتبرون من منظور السياسة الاحترافية مجرد دافعو ضرائب، ومستهلكين ومستحقون للرعاية وربما مُعكّرين للسلام الاجتماعي.

ولكن من الذي جعل لمشكلات المجتمع على غرار إهدار الموارد والتكنولوجيا الضارة بالبيئة والاستهلاك الغير محسوب ثقلاً في معادلة الحذر؟ إنهم أعضاء مبادرات المجتمع المدني واتحادات البيئة، أو المجموعات التي اختارت للآخرين أساليب استهلاكية أخرى أكثر وعياً. وطبقاً لنتائج "استقصاء العمل التطوعي" الذي أجرته الحكومة الألمانية عام 2004 – وكانت قد أجرته للمرة الأولى عام 2009 – فإن 36 بالمائة من المواطنين ابتداءً من سن الرابعة عشرة يشاركون بأعمال تطوعية في الاتحادات والمبادرات أو المشروعات (بزيادة قدرها اثنان بالمائة مقارنة بعام 1999)، هذا بالإضافة إلى 34 بالمائة أعضاء باتحاد أو جمعية (32 بالمائة عام 1999)، أي أن ثلثي الشعب في ألمانيا يقوم بأنشطة تطوعية إلى جانب التزاماتهم الوظيفية والخاصة، وهو عدد مذهل يوضح – بعد استبعاد الأعضاء غير الفاعلين – أن مجتمعاً حديثاً مثل ألمانيا لا يقوى على المسيرة دون هذه الجهود واسعة

النطاق، سواء في منظمات الإغاثة مثل الصليب الأحمر، أو من خلال التطوع في المطافئ، أو في المنظمات الخيرية والشبابية المختلفة.

الجهود في ألمانيا

هناك قرابة 600 ألف اتحاد وجمعية في ألمانيا تحمل نصفها صفة المؤسسة الخيرية، وتخدم هذه الجمعيات المجالات التالية:

- الرياضة (38 ٪)
- أوقات الفراغ، الحفاظ على الثقافة الوطنية، العادات والتقاليد (18 ٪)
- الشؤون الاجتماعية، الأعمال الخيرية، الدين، المساعدات التنموية (13 ٪)
- الاتحادات الوظيفية والاقتصادية والسياسة (10 ٪)
- الاتحادات النقابية والمبادرات الأهلية (8 ٪)
- البيئة وحماية الطبيعة (1 ٪)

يضاف إلى ذلك الجهود المبذولة في الجمعيات غير المسجلة والنوادي والنقابات والمؤسسات وشركات الأعمال الخيرية والروابط المختلفة.

تعبر "نسبة الجهود" عن حجم قطاع المتطوعين في الشعب ابتداءً من سن 14 عاماً، وكانت نسبة الجهود عام 1999 قد بلغت 34 بالمائة وزادت حتى عام 2004 لتصل إلى 36 بالمائة. في الوقت نفسه زاد تركيز المجهودات التطوعية: فقد ارتفع حجم الشريحة التي كانت تؤدي أكثر من عمل أو وظيفة من 37 إلى 42 بالمائة.

تعتبر الفئة العمرية من سن 14 إلى 24 عاماً الأنشط في الشعب، فجهودها التطوعية متميزة جداً وتنمّ عن طاقة كبيرة في العمل مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. وأظهرت دراسة عام 2004 أن 43 بالمائة من الشباب أعربوا عن استعدادهم للعمل التطوعي، إضافة إلى نسبة 36 بالمائة النشطة بالفعل.

المصدر: استقصاء العمل التطوعي (وزارة شؤون الأسرة وكبار السن والمرأة والشباب (الجمعية الألمانية لجمع التبرعات) www.dfrv.de (ت.ن.س. إنفراتيست)

ولكن كيف لمجتمع يشعر بخضوعه لأنانية لا محدودة تدل عليها إعلانات البنوك ("المهم في النهاية هو أنا") أن يفرز هذه الشريحة الكبيرة من الناشطين في العمل التطوعي؟ ليست كل دوافع الانضمام إلى جمعية أو اتحاد بالطبع نابعة عن نكران الذات، فغالباً ما يهدف الانضمام أو النشاط إلى تحقيق مصالح شخصية لا تكون بالضرورة ذات طبيعة مادية أو أنانية خالصة، بل قد يكون الهدف الحصول على تقدير الآخرين، والتعاون معهم في تحقيق إنجاز كبير مهم قد يغير وجه العالم، أو قد يتمثل الدافع في رغبة الشخص أن يصبح جزءاً من فكرة أكبر. إن المنصب الشرفي والعمل التطوعي هما نهج الشخص لطرق معينة واتخاذه قرارات تختلف عن الطرق والقرارات المعتادة في العمل المؤسساتي، فعضو المطافئ المتطوع لا يثق في النظام الحكومي للوقاية من الكوارث. ومن ينضم إلى اتحاد للفنون فلا يحصر نفسه فيما تقدمه الدولة من متاحف، ومن يقدم إعانة نفسية في الهاتف يعلم استحالة مقاومة الوحدة واليأس بالإدارة الاجتماعية، وفي هذا السياق، فإن عدداً من الناس يسعى حسب حاجته لزيادة مساحة تعاملاته الفردية واكتساب استقلالية في إطار مساحة صغيرة من التضامن.

التمكين والمرونة

يجدر في هذا السياق استعراض مبدأين محوريين في عملية مجابهة أزمة المناخ بطريقة فعّالة. الأول يسمى "التمكين" ويقصد به تفويض الناس أنفسهم لتبني مصالحهم باستقلالية وبناء على مبادرة ومسؤولية خاصة. ومن ينضم إلى المبادرات الأهلية أو مجموعات المساعدة الذاتية أو النوادي الرياضية وما يشابهها فإنه لا يقيّم العروض المتاحة فيها، بل يساهم في وضع أو تشكيل عروض جديدة، ويغير بذلك الواقع السياسي والاجتماعي. ويتخطى الفرد نوعاً ما حدود قدراته ويتعدى بذلك أطر المنظمة التي تتحدد من قِبل العمل أو سياسة الدولة. ربما كان هناك من لا يلفت النظر في مكان عمله، لكن هذا الشخص قد يصلح أن يكون مدرباً ممتازاً لفريق كرة قدم من الشباب. أما أن حقيقة جهل شخص ببرامج الأحزاب فليس لها علاقة بجهوده التطوعية في ورشة عمل للمعاقين. إن الطاقات التي لا تتماشى مع المتطلبات التي تحددها الوظيفة أو المجتمع تظل مختفية سياسياً،

ولا يتصور المجتمع حجم بنيته "التحت السياسي"، أي قدرة التنظيم الذاتي الموجودة تحت عتبة ممارسة السياسة والإعلام. أما ما يتعلق بالمناخ من مؤشرات سعرية وحوافز السوق والضرائب وخفض الضرائب والقواعد التنظيمية فلا تحرك سوى الناس الذين تحركوا من قبل من تلقاء أنفسهم، أولئك الذين يضع كل واحد منهم نفسه موضع الآخر، يُشجعون ويضربون الأمثلة ويبذلون جهوداً من أجل التغيير.

وإن كان التمكين هو معرفة النشاط وتفويض المواطن "العادي" ذاته" فإن مفهوم "المرونة" يهدف لفهم كيفية تعامل الإنسان مع المشكلات وتخطي عوائقها. وتدور الأحداث في كثير من القصص الحياتية والروايات والأفلام عن كيفية إحداث الأبطال نتائج إيجابية من ظروف سلبية، إذا أبصروا أموراً إيجابية في التغييرات المفروضة، أو فهموا الأزمات على أنها فرص وغيروا ما كان يعتبر من قبل غير مجدٍ أو منطقي. ويلاحظ في ذلك أن بعض الناس لا يفقدون إحساس السيطرة حتى في أحلك الظروف (مثل سجون النازية) ويظلون على ثقة بقدرتهم على التعامل مع الموقف، أو الاستفادة من الفرص القائمة أو اكتشافها. لا يحتاج هؤلاء "الخارقون" (ميشائيلا أولريش) مواجهة تبعات المهالك، ويستخلصون من تجاربهم الجسورة قوىً جديدة لتحدياتهم المقبلة. ويحصل هنا أيضاً تغير للمنظور: فعلماء الصحة النفسية الذين أجروا دراساتهم على موضوع "الخارقين" لا يهتمون كثيراً بأسباب مرض الإنسان، وإنما بما يبقيه سليماً معافى في أسوأ الظروف.

ثقافة الانتباه

يؤدي التعلق بالمسار والتفكير الجماعي الهادف لتحقيق أمنية معينة إلى إقصاء وقوع الأحداث الغير مرتقبة بشكل منهجي، ويمكن تعلّم حساب هذه الأحداث في الأماكن التي لا يؤدي وقوعها غير المرتقب إلى مجرد تبعات غير مرجوّة، وإنما إلى عواقب كارثية، مثل المفاعلات الذرية والغواصات، ورجال الإطفاء وفرق الأزمات التي تُستخدم في حالات احتجاز الرهائن، التي يهدف إعدادها "لإقصاء" وقوع الأحداث الكارثية. لهذا فإن العديد من السمات التي تراها مؤسسات أخرى قيّمة، تتحول هنا لإشكاليات: فكل شكل من أشكال الروتين يعد مشكلة إذا أزال الحساسية تجاه المشكلات الغير متوقعة. أما

التجربة فتتمثل مشكلتها في كونها تؤدي بالإنسان إلى رؤية حدث معين قد وقع من قبل في وقت مبكر، وتولد لديه شعور بأنه سيتعامل مع هذا الحدث بشكل أو بآخر. وقد كتب باحثا علم النفس التنظيمي "كارل فايك" و"كاثلين ساتكليف" في دراساتهما عن المنظمات عالية الموثوقية أن "التجربة في حد ذاتها ليست سبباً في المعرفة المتخصصة، لأن الناس كثيراً ما يعيشون التجربة نفسها، لكنهم لا يفعلون سوى القليل لتحويل هذا التكرار إلى شيء جديد." فلقد وقع أسوأ حادثي عطل في المفاعلات الذرية، شبه الانصهار النووي في هاريسبورغ، وكارثة تشيرنوبيل، لأن الموظفين أساؤوا تفسير الخطأ نتيجة لخبراتهم السابقة.

استعرض هذا الكتاب كيف أن الفايكينغ حاولوا التغلب على مشاكلهم باستراتيجيات أثبتت نجاحها في أماكن أخرى، وهذه سمة تشترك فيها المجتمعات والجماعات الفاشلة. فكان تقدير خطأ قاتل بسيطر على يهود أوروبا بأن النازيين هم نفس الفئة الكارهة لليهود التي يعرفونها منذ قرون. كما كانت أقسام مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية على علم بجميع أنواع الهجمات بالقنابل، لكن ليس بإمكانية اختطاف الإرهابيين الطائرة وتحويلها إلى سلاح تفوق قوته أي نوع من القنابل. تتضح فائدة التجارب عندما يتعرض الإنسان للأحداث، لكن الخبرات قد تضلل عن العثور على الحل السليم عندما يتعامل الإنسان مع حالة مماثلة.

يسري ذلك أيضاً على الآمال الجديدة الملقاة على دولة التخطيط، "فالسعي الغير مقيد للتنبّؤ باستخدام أدوات التخطيط والبحث قد يؤدي إلى عواقب خطيرة، إذ يَفترض وجود قدرٍ من الفهم يستحيل على الإنسان أن يبْلغه إذا كان في ظروف متغيرة وغير آمنة، كما يوهم المشاركين في الموقف باستطاعتهم السيطرة على الموقف، ويعميهم عن احتمال وارد جداً لسوء التقدير." وعلى التوازي، فيعني بالنسبة لمشكلةٍ بأبعاد تغير المناخ أن هذه الأزمة لن تعالج بالطبع بالأدوات التقليدية، الإجراءات السياسية التنظيمية، ومحفزات الاستهلاك، والإصلاحات التكنولوجية، فالأمر هنا يتعلق بمشكلة "جديدة" لا يمكن حلها استناداً إلى مدارس التفكير القديمة. حتى الأزمة المالية فلا تمثل اضطراباً دورياً في النظام، وإنما مؤشر يدل على الحدود الوظيفية للنظام نفسه.

إن وصف المشكلة وصفاً كافياً يتطلب ثقافة الانتباه التي لا تعيد كل ما هو جديد إلى أرفف المعرفة المؤكدّة. الانتباه يؤدي إلى التأكد المتواصل، وإعادة بحث التوقعات القائمة، ورفع مستوى الحذر من الأخطاء والانحرافات المحتملة. باختصار، تعلّم دائم في بيئة مستمرة التغير. وكما تشكل التجارب عائقاً والتخطيط إشكالية ها هي الأخطاء لا تعتبر سيئة في حد ذاتها، وإنما مصدر مهم للحصول على المعلومات عن السيناريوهات المحتملة للأحداث. وبينما يحاول الإنسان تفادي الأخطاء وإخفائها أينما حدثت ها هو الخطأ يعتبر شيئاً قيّماً. لهذا تُكرّم المنظمات العالية الموثوقية موظفيها الذين يرشدون إلى وجود أخطاء، ولا تهاجمهم.

تعلم المرونة

إن ثمن التطور التكنولوجي الهائل وتقسيم العمل وتشابك المؤسسات في العالم في يتضح في هشاشته الشديدة، فلم يكن من السهل أبداً من قبل دفع العالم إلى شفا الانهيار بفيروسات الكمبيوتر، وإسقاط طائرة، ونشر الأوبئة بشكل متعمد. ويوضح انهيار النظام الاجتماعي في نيو أورلين بعد إعصار كاترينا مدى هشاشة ثقافات التكنولوجيا المتطورة. وتعرض الأبحاث التي يجريها المؤرخ غريغ بانكوف على "ثقافات الكوارث" كيف طور سكان الفلبين أساليب العمارة وأسسوا مبادئ ومعايير لمساعدة الجيران تتيح للفقراء على الأخص العيش بعد ضياع ممتلكاتهم في الكوارث الطبيعية. وتعتبر الزلازل والانفجارات البركانية والأعاصير والفيضانات والجفاف والانزلاقات الأرضية والأمواج العاتية من أحداث الحياة اليومية العادية هناك، ولم تؤد هذه الحقيقة أبداً إلى اعتبار المكان منطقة مستحيلة الإعمار.

ويوضح بانكوف – مستشهداً بتطور مدينة مانيلا – كيف أن نوبات الدمار المتكررة أدت إلى ظهور أشكال وأساليب أخرى للبناء جعلت المدينة تدريجياً أكثر قوة وصلابة في مواجهة الكوارث. فبينما كانت الأخشاب وحدها العنصر الأوحد المستخدم في الإنشاء في القرن السادس عشر - الأمر الذي أدى سريعاً إلى اختفاء الغابات ومشكلات التعرية نظراً للنمو السكاني السريع - شهد القرن السابع عشر تغيراً في أسلوب البناء، حيث

استخدمت الحجارة في إنشاء البنايات بعد أن منيَت مانيلا بعدة حرائق مهلكة. لكن العيب في الهياكل المصنوعة من الحجارة ، اتضح بعد ذلك في عدم مرونة البنايات مع حدوث الهزات الأرضية على غرار المباني الخشبية. وبعد عدة زلازل في القرن السابع عشر ظهر نوع من ـ"باروك الزلازل"، حيث اشتملت الكنائس على عناصر الباروك، لكنها أقصر من نظيراتها الأوروبية، كما أن جدرانها وأبراجها أكثر سمكاً منها. أما تصميم المنازل الخاصة فشمل إعادة دمج العناصر التقليدية، حيث استخدمت شيئاً فشيئاً تقنيات لبناء أسقف أكثر مرونة وخفة بدلاً من الأسقف الثقيلة. لقد أثبتت مانيلا كونها مثالاً لمدينة تعلمت من أحداثها الكارثية المتعددة.

في الوقت نفسه يعتبر التمكين عن طريق المساعدة الذاتية أو الجوار، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، أمراً مهماً. ولقد ظهرت "جمعيات المرونة"، وهي تشكيلات للمساعدة المتبادلة تقوم عليها عدة جهات منها المنظمات الكنسية، ولا يقتصر حيز عمل تلك الجمعيات على حالات الكوارث فحسب، بل يمتد ليشمل المشروعات العادية لبناء البيوت. وتُقدم المساعدة مع الوضع في الحسبان أنها "متبادلة"، أي أنها سوف تسترد لاحقاً بصورة أو بأخرى. هذا المبدأ الذي لا يزال موجوداً في بعض المناطق الريفية في الغرب انتقل في القرن العشرين إلى المنظمات الرسمية الكبرى في الفلبين وأثبت فاعليته أيضاً في المظاهرات. ولا تعمل أغلب الجمعيات المدنية في المناطق التي تكثر فيها الزلازل والأعاصير والأحداث القاسية الأخرى من قبيل المصادفة، بينما تقل نسبة التنظيم الذاتي في المجتمعات التي ترجئ المخاطر بدرجة كبيرة، وتضع الإجراءات الاحترازية والوقائية في يد المنظمات الرسمية وشركات التأمين. وتتميز جمعيات المرونة – التي قامت في ظل الأزمات – بقدر عالٍ من المشاركة والتنظيم الذاتي. وتعتبر المشاركة المدنية بذلك شرطاً مهماً لفاعلية الإجراءات الوقائية التي تنظمها الدولة.

إن التفويض الذاتي وقوة المقاومة صفتان يجب أن يتحلى بهما مجتمع يتحتم عليه التعايش مع التغيرات المناخية القاسية والكارثية والتحول الاجتماعي السريع، ومن ثم فهما يشكلان قدرات جوهرية "مقابل دور الدولة والسوق والتكنولوجيا". لذلك

توصف هذه النظم الاجتماعية في أبحاث الكوارث بأنها مرنة إذا كانت تحافظ على وظائفها الأساسية عند وجود ضغوط قوية عليها من الخارج قد تؤدي إلى تغيرها. ويعني ذلك في إطار علاقة الشمال والجنوب إمكانية التعلّم من المجتمعات التي استحدثت أشكالاً ناجحة في البناء والتعمير، ونوع من الطمأنينة. ويستطيع الجنوب دراسة شكل التعامل مع التغيرات البيئية بوسائل ومناهج تتماشى مع الديمقراطية.

المساعد الذاتي

استعرض الكتاب فيما سبق ظاهرة "تغير المعايير"، أي تكيف الإدراك على متغيرات الواقع التدريجية. وتسهل الظاهرة نفسها عمليات التعلّم أيضاً، ويذكّر ذلك بالبديهية التي تبنّي بها مواطنو ألمانيا الشرقية معايير الاستهلاك وقواعد السلوك في الغرب، أو تغير المرافق العامة منذ حظر التدخين في أغلب الأماكن المغلقة. فخلال فترة قصيرة جداً لم يعد يُتصور أن يُقدّم الطعام في أحد المطاعم بينما يدخن زبون آخر يجلس على الطاولة المجاورة كما كان يحدث في "الماضي". لكن هذا "الماضي" ليس في الحقيقة سوى عدة أشهر مضت.

يتغير عالم البشر بتصحيح في مواقفهم أو طرق تصرفاتهم، حتى ولو كان تصحيحاً طفيفاً.. وقد يؤدي قرار التصرف بشكل "آخر" على خلاف العادة إلى تغيّر مسار الحياة تغيراً جذرياً. ففي سياق "الكوارث الطبيعية" مثلاً، أجري مشروع بحثي يركز على سلوك أفراد المساعدة والإنقاذ في الأنظمة الاستبدادية مثل "الرايخ الثالث"، أسفر عن ظاهرة أن بعض الأشخاص الذين يعملون بانتظام في مجال المساعدات لا يمكن وصفهم أبداً بكونهم من معارضي النظام أو المقاومين. تُرى كيف لأناس أن يخبؤوا أشخاص لسنوات في ظل خطر متزايد، ويزودونهم بالطعام، ويقدمون لهم الرعاية إذا مرضوا، وغير ذلك الكثير، رغم كونهم ليسوا مساعدين أو منقذين موهوبين، لا حسب قناعتهم ولا مراكزهم الاجتماعية.

هناك أمثلة كثيرة لمواقف وُضع فيها الإنسان مصادفة بحيث ينتظر منه تقديم المساعدة، لأن الضحية طلبت ذلك طلباً صريحاً أو – كما توضح الحالة موضوع البحث – أن رئيسه في العمل أمره بأن يخبّئ طفلة يهودية لفترة قصيرة. هذا القرار – بغض النظر عن

كونه صادر من إنسان آخر كما جرت العادة – غيّر الموقف الاجتماعي للمنقذ في لمح البصر، ولا يعني هذا القرار مجرد البحث عن مكان في البيت لتسكين فردٍ أو أكثر بحيث لا يمكن العثور عليهم، بل أيضاً شراء الطعام، وهو أمر جد صعب خاصة بسبب التنظيم الصارم بالحصول على السلع عن طريق الكوبونات. ويزداد الوضع خطورة إذا كان المطلوب إخفاؤه طفلاً، نظراً لصعوبة إرشاد الأطفال إلى ضرورة التزام الصمت التام في حالات تفتيش المنزل.

يتغير الموقف الاجتماعي تغيراً جذرياً ابتداء من لحظة شروع الفرد في تقديم المساعدة، حيث يتبدل منظوره من موضع آمن داخل مجتمع الأغلبية إلى موضع شديد الخطورة بين الأقلية المهددة، لأن الواقع المتغير ليس ذلّة فارسٍ، بل جريمة بمقاييس هذا العصر، أي أنها قد تحول مقدم المساعدة إلى ضحية. ويبرز هذا تحديداً الظلم الذي يلمّ بالضحايا إبرازاً أوضح داخل الوعي ويلهب من حماس الفرد – بعد أن يكون قد غير منظوره – لفعل المزيد. هذا بالضبط ما حدث مع أوسكار شيندلر، أشهر العاملين في مجال المساعدة، الذي لم يكن أبداً معارضاً للنظام ولا مساعداً ممتازاً، وإنما كان في البداية مجرد مقامر يريد يسعى لتحقيق مكاسب كبيرة.

يدفع التغير المتدرج للواقع الحياتي الفرد لنهج مسارات كانت تبدو له من قبل خارج نطاق وعيه وبعيدة عن قابلية التطبيق. وفي مقابل تلك "القوة المعيارية للواقع" تعتبر التوعية حافزاً شديد الوهن للتصرفات، فهناك أولاً أسباب كثيرة لعدم استخدام معلومة بعينها لدى اتخاذ القرار، حتى ولو كانت معلومة مهمة (راجع الفصل الثاني). ثانياً، المعلومة دائماً لا تصبح مهمة إلا داخل سياق اجتماعي معين، ولا تكون أبداً مجردة، وهو ما يجعل لمعرفة ذوي التعليم العالي من أبناء الفئة الأعلى من الطبقة المتوسطة بفاعلية السلوك الواعية بالمناخ وقعٌ أقوى مقابل معرفة عامل على مركب للصيد ينظر للطبيعة نظرة مغايرة تماماً، باعتبارها مثلاً مصدر رزقه المتواضع. إن استخدام المعرفة أمر يختلف كليّة عن المعرفة نفسها.

وبنزع صبغة البطولة من أشكال التصرف المنحرفة في ظل سطوة الديكتاتورية

ستتحول هذه التصرفات إلى تجارب للتأثير الذاتي التي يعيشها المستهلكون المتشككون أو الناشطون في مجالات العمل الخيري عندما يرون إمكانية تغيير وتشكيل واقع كان يبدو من قبل متحجّراً. هذا هو التعلم بالممارسة، صورة من صور التعلم تغيّر قوالب التصرف المعتادة. وهذه الصورة من التعلم أكثر تأثيراً وفاعلية من كل ما يمكن تصوره تحت التعريف التقليدي للتوعية أو اكتساب المعرفة الإداركي. إن المعرفة وحدها لا تغير الواقع ولا توجهات التصرف، وإنما استخدام المعرفة هو ما يحدد قيمة المعرفة بالنسبة للمُتَصرّف. ولا يحتاج هذا التعلّم إلى برامج أو مقررات أو قواعد، يكفي أن يفسر الإنسان حيز التصرف تفسيراً مختلفاً ويستغله بشكل مغاير للعادة، خاصة إن كان ذلك في مجتمع ثري وعالي التنظيم.

كيف تحرك المبادرات الأساسية سياسة المناخ

عندما يواجَه السياسيون باقتراحات واضحة لتغيير الممارسات السيئة يقولون: "نعم، هذا كله صحيح، لكنه غير قابل للتطبيق العملي. وإذا اقترحته أنا فلن أُنْتخَب." والحق أن من ينطق هذه العبارة يجب ألا ينتخب بأي حال من الأحوال، فلقد فاته على ما يبدو أن الرئيس في أمريكا ينتخب منذ زمن طويل لكون "التغيير" تحديداً محور برنامجه. حتى في ألمانيا، فلم تكن أغلب التغيرات الثقافية التي شهدتها الجمهورية الاتحادية على مدار تاريخها نابعة من السياسة الاحترافية، بل طُبِّقت بفعل مبادرات الأفراد أو الجماعات الصغيرة، وفي كثير من الأحيان بمقاومة عنيفة ضد المؤسسات السياسية، ثم تحولت فيما بعد إلى توجهٍ مجتمعي تشعر السياسة تجاهه بقدر من الالتزام والواجب في عدد من القضايا مثل سياستي البيئة والمناخ.

ويتضح ذلك بشكل جلي في ثقافة التذكّر، فالنصب التذكارية، ومشروعات تلاميذ المدارس واتحادات شاهدي العصر، وأيام الذكرى والبرامج التأهيلية لم تظهر بناء على مبادرة حكومية، إذ بذل الضحايا ومنظماتهم أولاً جهوداً من أجل التعامل مع التاريخ الألماني بشكل مناسب، ثم خَلَفهم كُتّاب وورش للعمل التاريخي، وعلماء وطلاب ومدرسون، أي أنها حركة مدنية تبنتها ودعمتها وسائل الإعلام. وقد ترك ذلك أثراً قوياً في الثقافة (التاريخية) في ألمانيا لدرجة تُوقف من يتعدى الخطوط الحمراء عند حده إذا قالوا

رأيهم بسذاجة ظاهرية أو فعلية في التاريخ، كما فعل مارتين فالزر أو غونتر أوتينغر – رئيس وزراء ولاية بادن فورتمبرغ. ولقد ساهم هذا الحذر في تنصل ألمانيا من "ائتلاف المريدين" في حرب العراق، وهو ما يعتبره البعض أهم قرارات الهوية المشتركة للمجتمع الألماني منذ سقوط جدار برلين.

وعلى القدر نفسه من التأثير كانت حركة البيئة التي صبغت المظاهرات العارمة ومبادرات المجتمع المدني فيها وجه ألمانيا وأوروبا، وكذلك حركة المرأة التي غيرت شكل العلاقة بين الجنسين قبل أن تتبناها الدولة في شكل قوانين المساواة، والسماح للمرأة بالانضمام للجيش، وتطبيق نظام أجازات رعاية الطفل. يساهم المجتمع المدني أيضاً في العملية السياسة، التي تتساوى منذ وقت طويل في ألمانيا بالدولة والإدارة، ونشأت بجانب مبادرات المجتمع المدني قاعدة من الأجهزة الناشطة، ابتداء من المنظمات غير الحكومية (NGO) المؤثرة في سياسة المناخ، سواء الذائعة الصيت مثل منظمة السلام الأخضر والاتحاد الألماني للبيئة وحماية الطبيعة (BUND) والصندوق العالمي للطبيعة (WWF) وجمعية أطاك لمناهضة العولمة الرأسمالية وحتى الجماعات الغير معروفة، حيث تشكل جميعها ثقلاً موازٍ، لكنها تشارك في سلوك الدولة، وتلعب دوراً متنامياً مع الشركات في سياق حماية المستهلك. لقد مرت شركات مثل "نايكي" و"غاب" بتجارب مريرة، عندما كشف النقاب عن استخدامها الأطفال في تصنيع منتجاتها. الأمر نفسه حدث عن طريق الحملة الشهيرة التي دعت إلى تنظيم التخلص من منصة النفط والشحن "برنت سبار" التي قادتها منظمة السلام الأخضر ضد شركة "شل" وأدت إلى تشويه صورتها تشويهاً كبيراً دام فترة. ويرجع وجود أقسام كاملة للمسؤولية الاجتماعية في الشركات اليوم إلى الضغوط التي تستطيع المنظمات الغير حكومية ممارستها.

أعداد دنبار. الوضوح الجديد

استطاع عالِم الأحياء التطورية "روبين دنبار" أن يظهر أن حجم المجموعات البشرية ظل ثابتاً بشكل مثير للدهشة على مدى تطورها. ويعتبر دنبار أن أصغر وحدة اجتماعية للمنظمة مجموعة تتألف من ثلاثة إلى خمسة أشخاص، تتلوها مجموعة قوية قوامها حوالي

خمسة عشر شخصاً يتطور فيها الارتباط المتبادل على الوجه الأمثل. أما الوحدة الاجتماعية التالية فتضم خمسين شخصاً، وتوزاي هذه حجم متوسط عدد الأقارب. أما الحجم الأكبر تأثيراً في اتّباع الأهداف الجماعية فيتألف من حوالي 150 فرداً، حيث تضم تلك المجموعة عدداً كبيراً من الطاقات، كما أنها في الوقت نفسه واضحة للفرد. ولا تحتاج الجماعات بهذا الحجم إلى قواعد أو تدرج هرمي رسمي. ويستطيع كل عضو في الجماعة التواصل مع الآخر في أي وقت عند الحاجة. وتعتبر القدرة على التعاون التي تبرز ارتقاء الجنس البشري الأسهل والأكثر إمكانية في هذه المرحلة، حيث يصعب التواصل في المراحل الأعلى دون الطابع الرسمي والتخصص، ويصبح من الضروري وضع قواعد من خلال مرجعيات خارجية.

قد يصح أن تعبّر الجماعات بهذا الحجم عن التركيبة المثلى لمجتمع يتعلّم ويتجه نحو التغيير، وأن تساهم في تحديث الديمقراطيات، وهو الأمر الذي لا يُنتظر سوى من الاستفتاءات الشعبية وتغيير قوانين الانتخابات والإصلاحات البرلمانية. إن المشاكل الكبرى على غرار تغير المناخ لا تُحل على مستويات الدولة أو الاقتصاد أو المجتمع الدولي وحدها ، فإمكانيات التصرف السياسية تبدأ من الشبكات الاجتماعية الصغيرة، وتمتد من هناك حتى ساحات التفاوض الفوق وطنية التي يتحتم عليها في المقابل أن تبرز حيزاً معقولاً. وسيتم تجاوزه بلا شك في مفاوضات المناخ في كوبنهاغن والمؤتمرات الكبرى التي تقيمها الأمم المتحدة ويشارك فيها عشرات الآلاف، ويقلل إدراك العامة وكذلك النخبة السياسية دائماً من شأن السياسة المتناهية الصغر التي تمارسها الجماعات الصغيرة، لكن هذه المعرفة المحلية هي سيشارك في المبادرة بالمشروع الحضاري لإعادة بناء المجتمع وفي تنفيذه في شكل ممارسات محلية، لأنه كما يقال: على "المستخدم" تطبيق وسائل التكنولوجيا ومحفزات السوق والقوانين واستيعابها.

قدم "متمردو الكهرباء" في بلدية شوناو الصغيرة الواقعة في الغابة السوداء مثالاً لطيفاً للتنظيم الذاتي في قطاع الطاقة، وهي مبادرة خاصة ظهرت بعد تحرير أسواق الكهرباء عام 1998 وبدأت في إنتاج الكهرباء بطاقتي الشمس والرياح، ثم بالتوليد

المشترك والكتلة الحيوية. وقد نشأت من المبادرة شركة محطات كهرباء شوناو (EWS) التي تزود بالكهرباء حوالي 75 ألف زبون، بالإضافة إلى المصانع والشركات الصناعية في كافة أنحاء ألمانيا، وتصب الأرباح في توسعة الإمداد المستدام بالطاقة. المهم في سياق الفصل هو أن الشركة تدعم من خلال "سنت الطاقة الشمسية" محطات توليد الكهرباء الصغيرة، مثل محطات توليد الطاقة المشتركة ومحطات إنتاج الغاز الطبيعي وغيرها. وقد انتهى بالفعل إنشاء ما يزيد على 3000 محطة طاقة بيئية لتغطية الاحتياج من الكهرباء بطاقة 12 ميغاواط، ويؤدي ذلك إلى التخلي عن 10 آلاف طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً وبمؤشر تصاعدي.

هكذا يتضح مجدداً التشارك بين التمكين والمرونة. وقد أظهرت مدرسة "شتاودينغر" بمدينة فرايبورغ الألمانية، التي بدأت عام 1999 في تحديث مبنى المدرسة بشكل منهجي منظم، أن تجربة التأثير الذاتي يمكن أن تولد طاقات قادرة على إحداث خطوات "أكبر" نحو التغيير. فقد غير الفعل الجماعي مناخ المدرسة، لأن شعور القيام بعمل ناجح يحتذى به – أي كون الإنسان جزءاً مما هو جديد ونافع – أدى إلى تميّز الهوية الجماعية لدى التلاميذ، مما أسفر عن ظهور أنشطة جديدة، فأقيمت بانتظام مسابقات للادخار، وعمل تلاميذ الصفوف المتقدمة على تدريب تلاميذ الصف الخامس الابتدائي، وعلى الناحية الأخرى، سرعان ما اكتشف التلاميذ الجدد مساحات في المنزل يمكن التوفير فيها، فحثّوا آباءهم على عدم ترك الأجهزة في وضع الاستعداد. وأصبح هناك أطفال يرفضون أن توصلهم أمهاتهم إلى المدرسة بالسيارة الفارهة، لأن هذا أمر "محرج جداً".

أصبح مثال مدرسة فرايبورغ نموذجاً لمدارس أخرى في ألمانيا، ولمبادرات مثل "يونيسولار برلين"، وهي منشأة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية في جامعة برلين الحرة يمولها الطلاب أنفسهم. كما يجري تمويل عشرات المبادرات تحت شعار "أرشيف المستقبل" تهدف إلى زيادة قدرة المدارس على الوفاء بمتطلبات المستقبل ودعم الهوية. وقد أخذ "منتدى المسؤولية" على عاتقه مهمة تحسين التواصل والحوار في موضوع الاستدامة، ونشر في هذا السياق مجموعة من الكتب، أصبحت تصدر حالياً باللغة الإنجليزية أيضاً،

بالإضافة إلى مناهج دراسية للمعلمين في المدارس النظامية والمدارس الليلية وجمعيات حماية المناخ.

تثبت هذه المشروعات المدنية كذب الحديث المعمّم عن مقاومة المواطنين للتغيير، وتبقى الممارسة الدافع الأقوى للتغيير، فالتجربة توقظ وتزيد الرغبة في الاستمرار في تغيير الحياة وإقامة شبكات مع المتشابهين في المواقف وإقناع من لهم مواقف مخالفة. يدل على ذلك وجود قرابة مائة جمعية تعاونية للطاقة الشمسية وشراء الطاقة وكذلك قرى الطاقة الحيوية، استطاعت أن تصبح منتجاً للطاقة النظيفة واللامركزية واستقلّت عن شركات الكهرباء الكبرى. كما تتزايد عدد المنشآت التي تستخدم أنظمة الطاقة الشمسية وتوربينات الرياح ومحطات التوليد الكهربائي الحراري المشترك وتتخلى بذلك عن شبكات الكهرباء المركزية. إن النهضة المتأخرة للاقتصاد التعاوني يحوّل المستخدمين إلى نشطاء، وتجعل من أبطال المناخ الفرادى "رفقاء في قضية المناخ"، وتقدم – بمبعد عن اقتصاد الميزانية – سبلاً للتخلص من التعلق بالعروض التي تبدو مريحة ورخيصة التي تقدمها شركات الخدمات الكبرى.

وإذا صارت القاعدة العملية لجهود المجتمع المدني أكبر وأكثر إبداعاً من المعتاد، وإن صح أن المعرفة الفكرية قد تؤثر في السياقات التي يستطيع فيها الإنسان التصرف، وكذلك في ثقافة المشاركة الموضحة هنا في بعض الأمثلة، فستبدو عندئذ قدرات المجتمع السياسية في قضية تغير المناخ بشكل آخر: تعمل الأجهزة المدنية الصغيرة، بجانب نواب الشعب وجماعات الضغط سواء بتوكيل انتخابي أو بدونه، وكذلك أعضاء المنظمات غير الحكومية، كنوع من "القطاع الثالث"، وهذا قطاع ذو أهمية محورية بالنسبة لسياسة البيئة والمناخ رغم انخفاض درجة المؤسساتية، أو ربما لهذا السبب على وجه الخصوص. ولا يبدو عمل هذا القطاع سياسياً، كما إن قدراته التفاوضية هامشية، لكن تغير أساليب الحياة والسلوك الاستهلاكي هما أساس الدستور البيئي والإدارة، إذ يجسدان النقاش العام والتقارير الإعلامية، ويلهمان رجال الأعمال، ويبنيان الخبراء في عالم الحياة.

شركاء مثيرون للعجب في حلف حرب المناخ

من بين المشاركين في حلف المناخ في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ذراع قوية يعتبرها العلمانيون من حماة الطبيعة حتى الآن جهازاً كنسياً دينياً مضللاً، وروحانياً باطنياً. وتكمن فكرته الأساسية في "حماية الخلق"، أي حصر بعض الأمور على البيئة الطبيعية، وتفسير أمور أخرى تفسيراً كونياً، والإسهاب في أمور ثالثة لتتسع وتشمل حماية الحياة بما فيها من الأرواح التي لم تولد وينبغي حمايتها من الإجهاض. ويعمل أنصار الكنيستين منذ وقت طويل في الحركات الاجتماعية ومبادرات المجتمع المدني، وكثيراً ما تكون لهم الكلمة العليا ويستطيعون جلب الموارد المالية والتنظيمية للكنيسة.

ومن النماذج الواضحة مبادرة "الانتفاضة – الحياة بشكل أفضل" التي تأسست عام 2001 بهدف تشجيع الناس – بمفهوم التمكين – على تغيير أسلوب حياتهم الشخصي والتشكل في قالب "الحركة الأساسية" والدفاع عن السياسة المستدامة. وبخلاف جمعيات البيئة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية القريبة من الحكومة تريد الانتفاضة "التحرك من أسفل، والتأثير في قاعدة المستهلكين، إلى أن ينعكس هذا التأثير على الحياة اليومية الشخصية."

تلعب الجماعات الروحانية والدينية في الولايات المتحدة دوراً كبيراً بالنسبة لحماة المناخ، ويمكنها أن تتصرف كجماعة ضغط سياسية مثل جزء من الإنجيليين – وهم تيار عالمي من البروتستانتية المخلصة للإنجيل – الذين يشكلون الجماعة المتجانسة الأكبر في كتلة الناخبين في الولايات المتحدة، حيث تزيد نسبتهم على عشرين بالمائة من المتدينين الأمريكيين. ولا يستطيع أن يغفلهم أي عضو بالكونغرس أو متقدم لعضوية لمجلس الشيوخ مرشح رئاسي، حتى باراك أوباما وهيلاري كلينتون أعربا عن إجلالهما واحترامهما "الإنجيليين المعتدلين" الذين يمكنهم حسم نتائج الانتخابات، مثلما حدث عام 2004.

أقبل الإنجيليون آنذاك على علاقة وثيقة بالاتجاهات اليمينية السياسية، وظهروا كأقلية مانعة قوية في الحزب الجمهوري، رغم أنهم لم يكونوا في الحقيقة راضين أبداً عنه،

فلم "يقدم" السادة في البيت الأبيض – من ريغان حتى بوش الابن – ما كانت القاعدة المؤمنة وجماعة الضغط الحيوية تأمله، خاصة إلغاء قوانين الإجهاض الليبرالية. لقد خرجوا لتوهم من هذا الأسر، وكان الإغفال الفادح لمشكلات البيئة والمناخ فترة الرئيس بوش سبباً مهماً لذلك.

وعندما يدعو أعضاء جماعات الضغط المسيحية مثل ريتشارد سيزيك، نائب رئيس الجمعية الوطنية للإنجيليين، في الكونغرس إلى الحد من الاحترار الأرضي، فهم يطالبون بذلك بوضع أجندة شاملة وخالية من المتناقضات "من أجل الحياة" (pro life)، ولا يتطلب ذلك مجرد حماية الأرواح التي لم تولد فحسب، بل يستلزم الحفاظ على الخليقة أينما تعرضت فيها الأحياء والطبيعة للضرر، نظراً لوقوعها ضحية للممارسات المدمّرة للشركات الأمريكية الكبرى. لم يعد للحروب الصليبية التي تُشنّ على المثلية الجنسية، والحملات المنادية بالزهد الجنسي كوسيلة لمحاربة الإيدز أي دور مهم، فالرسالة السماوية تدعو على ما يبدو للحفاظ على البيئة. وسيتمثل الاختبار الحقيقي في مساندة جزء من اليمين المتدين لسياسة المناخ التي ستنهجها الإدارة الأمريكية بقيادة باراك أوباما الذي أُعلنت الحرب عليه بالفعل من قِبَل المعارضين الجمهوريين في الكونغرس الذين تزحزحوا أكثر تجاه اليمين.

تظهر الأمثلة المأخوذة من المجتمعين الألماني والأمريكي بوضوح إمكانية العثور في الأماكن غير المعتاد البحث فيها على حلفاء للمشروع الثقافي الهادف لإعادة بناء المجتمع. وبينما تصبح طاقات تتغذى على دوافع محافظة متأصلة قابلة للترابط، تتضح ملامح طاقات أخرى في بيئة مخالفة تماماً، ألا وهي بيئة الاحتجاج.

المظاهرات من أجل المناخ

إذا سأل البعض عن سبب حالة السكون في البلد أو حديث الناس في الخفاء عن اضطرابات اجتماعية مقبلة فلن يدعو ذلك إلى التفكير في الهجاء السياسي لليمين الشعبوي أو مسيرات اليسار الشعبوي بقدر ما سيدعو إلى التفكير في المتمردين على سياسات الكهرباء والمحتجين على أوضاع المناخ. وهناك حكم مسبق مفاده بشكل عام أن "الناس"

ليسوا على استعداد لمثل هذه الأنشطة. وتوضح "أطنان من مراجع علم الاجتماع" ما تقصده عالمة الاجتماع يوتا ألِمنديغر التي قالت "إن الناس لا يفكرون مسبقاً من عشرة أعوام إلى خمسين عاماً. ويتضح ذلك من أزمة الطاقة المرتقبة أو الاحترار العالمي. (...) ويستهلك الناس تفاسيراً مثيرة للقلق كأنهم يشترون الحلوى. لكنهم لا يشاركون في الإصلاحات التي يطالبون بها." وينطبق ذلك حتى على الظلم المجتمعي الذي يعيشونه: "فالناس يدركون وجود ظلم مجتمعي، لكنهم لا يزالون يجدون أناساً كثيرين أقل منهم داخل الهرم التراتبي. وهذا يهدئهم."

ويبدو أن هذا التحصين الذاتي يضعف، فقد خرج الناس إلى الشوارع من أجل حماية المناخ، واختاروا أشكالاً أخرى من أشكال "المشاركة الغير تقليدية"، وهذا ما يطلق على المشاركة خارج الانتخابات والاستهلاك الإعلامي، مثل العمل في الحركات والمنظمات الغير برلمانية. وشهدت سبعينيات القرن العشرين مبادرات مدنية لفتت الأنظار إليها من خلال المظاهرات والعمل الذاتي، وها هي المنظمات الغير حكومية المحترفة تلعب اليوم دوراً أقوى بتوجهها نحو الحكومات وتعتمد نفسها لدى المنظمات الدولية عند وصولها لحجم معين وأهمية معينة. فضلاً عن ذلك تتنوع أشكال العصيان المدني من المشاركة في المظاهرات التي تقام دون إخطار والحصارات حتى الأفعال التخريبية الفردية. وقد أُدرج المستهلكون من المنتقدين وحماة المستهلك فيما سبق في هذه الجبهة المغلقة.

إن هذا الطيف الواسع من أشكال المشاركة الغير تقليدية، بدءاً من الاحتجاجات السلمية في الشوارع وحملات جمع التوقيعات، وحتى الاستفتاءات الشعبية والدعاوى والاحتجاجات القضائية، يشمل في الوقت الحالي مبادرات تتعلق بسياسة المناخ. وقد خرج المتظاهرون للمرة الأولى في ديسمبر عام 2007 في أعداد قدرت بعدة آلاف منادين صراحة برفع مستوى حماية المناخ، وأصبح الثامن من ديسمبر يوماً سنوياً لهذه الحركات الاحتجاجية. وفي ديسمبر عام 2008 خرج آلاف المتظاهرون إلى الشارع تلبية لدعوة تحالف المناخ، وهو اتحاد مكون من مائة منظمة بيئية، الذي نادى بالتظاهر ضد شركات الطاقة الكبرى. وكان من بينها شركة الطاقة الألمانية "فاتينفال" التي تعرضت لانتقادات

بالغة بعد خلل في مفاعل ذري سويدي بسبب سياسة معلومات كارثية ، وأرادت على أثر ذلك تلميع صورتها بالظهور كمنقذ للبيئة في حملة دعائية كبيرة. وفي برلين، أقيم أمام مقر الشركة – الراعي الرئيسي لمهرجان "أيام الأساطير" – في المدينة عرض أسطوري تهكمي. ولم يكترث أغلب المارة بهذا العرض، لكن الاستحسان انصب على المتظاهرين الذين خرجوا في سبتمبر عام 2008 وقدر عددهم بأربعة آلاف شخص للتنديد بمحطات الطاقة التي تعمل بالفحم، لا سيما في مدينتي "هاناو" و"ينشفالده" بألمانيا. وكان نصف المشاركين من ساكني البلديات الصغيرة المتضررة تضرراً مباشراً لوجود تلك المحطات فيها، أما النصف الآخر فشمل الحركة الاحتجاجية التي حشدت ألوف مؤلفة من المتظاهرين الذين نددوا بالمفاعلات الذرية في ثمانينيات القرن العشرين.

لا تزال الاحتجاجات الحالية على سياسة المناخ بعيدة كل البعد عن حجم تلك الحركات، وعلى أية حال، فقد دفعت مظاهرة نُظّمت بمناسبة انعقاد قمة مجموعة العشرين في 28 مارس 2009 عشرات الآلاف للخروج إلى شوارع برلين ولندن رافعين شعار "لن ندفع من أجل أزمتكم"، أما المظاهرات التي عارضت قمة الناتو في أول أبريل فكانت أصغر من ناحية الأعداد، لكنها تعاملت بشكل أكبر راديكالية. كما نشطت شريحة اليسار الراديكالي عندما ناصبت الخضر الممثلين في حكومة ولاية هامبورغ العداء، فأقاموا معسكراً للمناخ في الموقع المخصص لإنشاء محطة الطاقة التي تعمل بالفحم في حي "هامبورغ موربورغ"، كما أوقفوا في مناطق أخرى قطارات نقل الفحم واحتلوا مناطق بناء. وأقامت المنظمة الألمانية لحماية البيئة (DUH) في شهر يوليو عام 2008 حملة تستعين بالوسائل القضائية للاحتجاج على بناء محطات الفحم الجديدة التي أضحت تشهد مرحلة من الانتعاش اعتماداً على "فجوة الكهرباء" الوهمية، مثلها مثل خطط مدّ خدمة المفاعلات الذرية أو إنشاء مفاعلات جديدة بعد "التخلي عن إنتاج الكهرباء بالطاقة الذرية" (مثلما أُقِر بالفعل في بريطانيا والدول الاسكندنافية). فقد قُدّم بالفعل خمسة وعشرون طلباً للحصول على ترخيص عمل أو إنشاء محطة فحم ، وطبقاً لمعلومات الرابطة الاتحادية لاقتصاد الطاقة والمياه كان هناك ستة محطات قيد الإنشاء عام 2008، منها محطتان تعملان

بالفحم البني في كل من مدينتي "نويرات" و"لاوزيتس". ووصل عدد الاعتراضات على إنشاء محطات الفحم في مدينة "ماينتس" إلى ما يزيد على ستين ألف وفي "غرايفسفالد" إلى قرابة ثلاثين ألف احتجاج. وفي ولاية "براندنبورغ" جمعت المبادرة الشعبية المسماة "لا لمواقع تعدين سطحي جديدة" ستة وعشرين ألف توقيع حتى تمرر في برلمان الولاية قانوناً لإنهاء توليد الطاقة الكهربائية بالفحم البني على المدى المتوسط. وقد أصدر ماتياس بلاتسيك، رئيس حكومة الولاية، أحد مؤسسي اتحاد البيئة "الجامعة الخضراء" بشرق ألمانيا، تعليقاً ينم عن جهل لا يضاهى، قال فيه: "إن تأثير إغلاق المحطات في براندنبورغ على المناخ العالمي يمكن أن يقارن بانفراط جوال من الأرز في الصين." وتعتبر المحطات "النظيفة" أو الخالية من ثاني أكسيد الكربون التي تعتمد على تكنولوجيا احتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون أيضاً مثار جدل، حيث يتم فيها فرز الغاز الدفيء وتخزينه في باطن الأرض في صورة سائلة. أما النجاح الأكبر فحققه معارضو إنشاء محطات جديدة في ولاية زارلاند، حيث استطاعوا وقف مشروع لشركة الطاقة العملاقة RWE من خلال استفتاء شعبي. لفتة رمزية أخيرة: حرّك حماة البيئة من أنصار اتحاد "المستقبل بدلاً من الفحم" في الثاني من أكتوبر عام 2008 "نموذجاً لديناصور" ملوّناً بلون الفحم أمام مكتب المستشارية متوجهين به من هناك إلى الأماكن المرتقب إنشاء المحطات فيها.

ويولي المستعدون للاحتجاج تحت عباءة الانهيار الاقتصادي حالياً أهمية أكبر لمسائل السياسة الاجتماعية وقضايا الصراعات الطبقي ، ولا تخلو المجتمعات لا في دول الشمال الثرية ولا في الدول الناشئة ولا الفقيرة من الاحتجاجات التي ترجع أسبابها في أحيان كثيرة إلى قضايا البيئة. وبالنظر إلى عام 2008 وحده فسيتضح أن أجزاء متفرقة من العالم شهدت ثورات للجياع بسبب انفجار أسعار الغذاء الراجع إلى زيادة أسعار الطاقة والإنتاج المعتمد على الوقود الحيوي. كما شهدت المدن الكبرى في دول الشمال احتجاجات من قِبَل المهاجرين الغير شرعيين وُصفوا – بحق – "بنازحي تغير المناخ". كما احتجت الطبقة المتوسطة في "فلاديفوستوك" وعدد من المدن الروسية الأخرى على حظر استيراد السيارات الأجنبية، ونشأت في الصين حركة تطالب بالديمقراطية فاقت سابقتها

التي قامت عام 1990، وأخيراً، فقد اندلعت في اليونان "احتجاجات شبابية" مسلحة، وشهدت فرنسا صعوداً قوياً للجماعات اليسارية الراديكالية. لقد اشتهر الحديث في وسائل الإعلام عن تعبير "مايو الجديد"، لكن المحتجين يُتهَمون بأن رغبتهم في الإبقاء على الوضع الحالي تفوق إرادتهم في صنع تحول اجتماعي حقيقي.

إذن فإن "اضطرابات اجتماعية" تظهر فعلاً عندما تصر وسائل الإعلام على تجاهل ردود الأفعال على أزمة النظام. فلتكثر الاضطرابات، وليزداد الأبطال والرفقاء المدافعين عن المناخ نشاطاً سياسياً وتطرفاً. عليهم أن يقولوا صراحة أنهم لا يعملون من أجل أنفسهم، بل لكي يصبح المجتمع أفضل. وعلى المبادرات المحلية أن تظهر كيف للمواطنين الذين قلت مشاركتهم الحزبية منذ ثمانينيات القرن العشرين، وانخفض نشاطهم الملموس عبر وسائل الإعلام الإلكترونية أن يستردوا الأهلية الديمقراطية.

اليوتوبيا الإلكترونية

تعد حماية البيئة والمناخ أرضية خصبة لإحداث نهضة في الحياة السياسية. فالإنترنت والويب 2.0 يشكلان قاعدتين ممتازتين للانتشار. ومن الأمثلة موقع (utopia.de) والبوابة الإلكترونية (compact.de) التي تنظم تحت شعار "الديمقراطية تعمل" حملات إلكترونية لحماية المناخ وحقوق الإنسان وحماية المستهلك والعدالة الضريبية والسلام والعولمة. كما يحقق مشروع "فال أو مات" (Wahl-O-Mat) نجاحاً منقطع النظير منذ عام 2002، وهو نموذج بسيط يرعاه المركز الاتحادي للتكوين السياسي، يجري فيه تقييم البرامج السياسية للأحزاب قبل انتخابات البرلمان الاتحادي (البوندستاغ) وانتخابات مجالس الولايات الألمانية استناداً إلى ثلاثين نموذجاً مقترحاً. ويعبر زائرو الموقع عن مواقفهم تجاه تلك المقترحات بالتوالي إما بالموافقة او الرفض أو عدم الاكتراث بالموضوع. وفي النهاية يعرض النظام لمستخدم الموقع توجهه الانتخابي أو يعطيه بالأحرى "نصيحة انتخابية".

تستطيع المواقع الإلكترونية إحداث تأثير ملموس بشكل أسهل وأقوى وأسرع من صور المشاركة "العادية" وتشكيل الثقة السياسية في النفس بما يلزم لتنشيط المواطن. وبهذا

تتضاءل الفكرة المترسخة في عقول الشباب – على الأخص – بأن الفرد "غير مؤثر". وكما تتميز التدخلات الناجحة بقابليتها للاستكمال، فكذلك الهزائم أيضاً عندما يتولد لدى العناصر الخاسرة انطباع بأنها كانت جزءاً من صراعٍ خطير.

توصف ويب 2.0 بأنها أحدث أشكال التواصل الفردية التي يستخدمها قطاع كبير من الناس من خلال الانتشار الواسع لجمهورها، كما تعتبر نهضة قوية في بناء الجماعة. والمهم فيها رسالة الفرد التي تتفادى مصفاة وسائل الإعلام التقليدية. وقد يظهر الإبداع السياسي – المتناقض طبعاً – في التحول عن الهيئات السياسية، أي الأحزاب والبرلمانات، وكذلك حرّاس وسائل الإعلام من خلال شبكة الإنترنت. ومن البدائل التي لا تظهر إلا في المناخ الرئاسي في الولايات المتحدة الخطاب المباشر الذي وجهه باراك أوباما عبر (www.recovery.gov) والرسائل القصيرة على موقع يوتيوب الموجهة إلى ناشطي القاعدة الشعبية، وهي إضافة جديدة في حملته الانتخابية في شكل "تنظيم من أجل أمريكا". ولقي هذا النداء الافتراضي دعماً من خلال 3500 لقاء تبادل فيها الجيران والأصدقاء والزملاء في فبراير عام 2009 أطراف الحديث عن برنامج الإنعاش الاقتصادي للرئيس. وعد أوباما "بالإبقاء على الحلم الأمريكي، لكن فقط إذا طالب الناس بذلك بشكل حقيقي". لقد كان الخطاب الموجه للعامة بمثابة أداة قوة الرئيس الذي كان قد دفع ثمن عدم خبرته غالياً في الكونغرس، حيث خُفّض برنامجه البيئي وأعيق. وها هو الرئيس الوافد إلى البيت الأبيض يحشد ضد الدائرة السياسية التي تمارس سياسة اعتزالية في العاصمة واشنطن، والتي طالما خضعت لسيطرة جماعات الضغط ومراكز الأبحاث والاستقصاءات المتتابعة. وحلت التجمعات السياسية محل ديمقراطية المشاهد، حيث استعان بها البيت الأبيض لإرسال كم هائل من الرسائل إلى النواب المحافظين وكتابة المداخلات في المدونات الإلكترونية على مدار الساعة وتحويل الإنترنت مرة أخرى إلى قاعة اجتماعات على مستوى الدولة.

فهل ستنشأ هنا قوة خامسة تتحلى بالمسؤولية وتتبنى قضايا الاستدامة ولا تعتبر البيئة مجرد ثرثرة وتقدم مساعدة فاعلة للمناخ؟ كان الإنترنت في هذا الصدد أكثر من مجرد

وسيلة إعلامية تقليدية يوصل بها الرئيس الذي يتمتع بالكاريزما رسالته إلى الناس. لقد قال أوباما عبارة جديرة بالملاحظة: "سوف ترون إلى أين ستذهب أموالكم، فأنتم أعيننا وآذاننا." إذ طالب أوباما بذلك قاعدته من الناس بمتابعة تطور البرنامج البيئي، أي المشاركة والتدخل باستمرار، فاتحاً بذلك باباً لا ينسد على المشاكل، فقد نشأت قاعدة لا تكتفي "بوضع المعلومات في الإنترنت" وإنما أتاحتها لمستخدمين آخرين، وسمحت لهم بوضع خطط للتحرك. شبكات مثل (moveon.org) ظهرت على هذا النحو، وقد كانت في النهاية مصدراً لتمويل حملة أوباما الانتخابية. ولو استطاع المواطنون فعلاً التحكم في مدفوعاتهم الفعلية ومقاصدهم في البناء في البلدة التي يعيشون فيها حسبما ورد في برنامج التعافي البيئي فقد يكون ذلك الوسيلة المعتادة "لجلب الرضى"، لكنه قد يتحول أيضاً إلى أداة "لإدارة المعرفة التشاركية"، أي إلى ورشة كتابة كبيرة على غرار ويكيبيديا التي تصبح حكمة الكمّ فيها نداً للحنكة السياسية والإدارية. ويرى دان فرومكين – الصحفي والمدون الأمريكي (مؤسسة نيمان/ هارفارد) إمكانية الخروج من الأزمة في "أن يُلم أوباما بثقافة ويكيبيديا، حيث يمكن تنظيم الإجراءات التشريعية الهامة في مكان عام يعمل فيه الناس مع بعضهم البعض."

رغم ذلك يظل التخوف مبرراً، فمنذ تسعينيات القرن العشرين، حينما تبنى كل من بيل كلينتون، وخاصة آل غور رؤىً مشابهة، لم يفِ الإنترنت بوعود إعادة إحياء الديمقراطية في الأوقات الطبيعية، كما أنه لم يستطع أن يقدم إضافة كبيرة "للمشاركة الملموسة" في ديمقراطيات التلفاز التي يعلم المواطن فيها كل شيء عن كل مكان وهو في مقعده، تاركاً الفعل لبرلسكوني وأتباعه. إن "وسائل الإعلام الجديد" تواصل التحفيز والتوجيه الذي عملت عليه "الوسائل القديمة"، بل وتعدّتها بسبب الافتقار إلى مصدر يؤمّن مصداقية الكم الهائل من المعلومات، فمن يضمن صحة المعلومات المنتشرة في الإنترنت؟ لقد كانت وستظل وسائل الإعلام على الإنترنت قوية في الأوقات غير العادية، لها القدرة على الحشد السياسي في الحملات الانتخابية مثلاً أو في المواقف الطارئة التي تشهدها الأنظمة الاستبدادية كإيران والصين وفنزويلا، وهي دول استطاعت تلك

الوسائط فيها تفادي الرقابة وتحقيق حرية الرأي وحرية الصحافة. وفي المقابل، نجحت في الديمقراطيات الإعلامية عملية إعادة تفاعلية المواطن النشط إلى التخاملية المسبقة الكائنة بين أقسام العلاقات العامة ولامبالاة العامّة. الخامل، التي ابتدعها برتولت بريشت في نظرية الراديو الشهيرة. وستهزم الشعبوية الإلكترونية على ساحة الديمقراطية، ومن بين مؤشرات ما بعد الديمقراطية قد يصب ذلك في صالح الديماغوغيين الشعبويين.

لا يعني ذلك بالضرورة كون الإنترنت رسالة سلبية. إذ يتضح مقصد باراك أوباما في نقل الشد المضيء في الحملة آنذاك إلى العمل السياسي في الحياة اليومية السياسية. ولا تتعلق تفاعلية مواقع الإنترنت أو أهميتها بالنسبة لسياسة المناخ بكونها وسيطاً إعلاميا، بقوى المواطن، الذي قلل فترات مشاهدة التلفاز واتجه للعمل في العالم الحقيقي، فالصفحة الإلكترونية لا تمثل إلى الآن وسيلة للتصدي للتغير المناخي، فالإنشاءات والمصانع لا تصدر سوى المزيد من الغازات الدفيئة.

وتقدم تكنولوجيا الاتصالات الحديثة إمكانيات جيدة للحشد والربط بين حملات دعم المناخ التي يتعدى مداها محيط الدول المجاورة والجماعات الصغيرة. ويمكن الاستشهاد في هذا السياق باتحادين عبر وطنيين. الأول اتحاد المناخ الذي يشارك فيه حوالي مائة جماعة تتبنى قضايا البيئة والتنمية، أغلبها من الجماعات المسيحية، والثاني حلف المناخ الذي تقوم عليه المدن الأوروبية ذات الشعوب التي تعيش في الغابات الممطرة، وتشارك فيه 1400 مدينة وبلدة. يضع كلا الاتحادين قضية حماية المناخ في بؤرة نشاطهما، ويسعيان بمثابرة لخفض درجة الحرارة بمقدار درجتين، ويركزان على البلديات. كما يتميزان عن حركة التنديد بالطاقة الذرية من خلال إعطاء الأولوية "للأفعال الإيجابية"، أي يقدمان لأعضائهما إرشادات على أمثلة من الواقع، وإلى وسائل الدعم المحلية والأوروبية وتحفيزات أخرى ملموسة. ويشارك اتحاد المناخ – الذي يعتمد في التمويل على التبرعات والمشروعات – في حملات مناهضة إنشاء محطات الفحم، أما حلف المناخ، الذي يجمع 0.006 سنت عن كل مواطن بالبلدية كرسوم للعضوية، فيربط المشروعات في الشمال والجنوب حسب عُرف "أجندة 21".

ليس لدى السيدة كاترين خيار آخر

تُرى أي حزب تختار السيدة كاترين في انتخابات البرلمان الاتحادي أو الأوروبي؟ ليس هناك ما يشجعها على المشاركة رغم كونها مواطنة فاعلة. يبدو أن هناك هوّة واسعة بين هذه المناضلة الرائدة من أجل قضية المناخ والنظام السياسي على أرض الواقع في ألمانيا، فعدم المشاركة الانتخابية ليست مؤشراً على الرضا أو الكسل، وإنما تعكس حالة مفهومة من الإحباط المترتب على الممارسة السياسية التي تولي اهتماماً لإنقاذ البنوك المحلية وشركة أوبل، لكنها لا تهتم بالمناخ.

لقد كان بزوغ الائتلاف المكون من حزبي الاتحاد المسيحي والحزب الليبرالي في استطلاعات الرأي أمراً جلل، خاصةً لتزامن ذلك مع صيف عام 2009 الذي اندلعت فيه الأزمة، حيث لم يكن التصويت لصالح هذا الائتلاف في عام 2005 راجعاً إلى خطورة المستقبل في أعين الناخبين وخشيتهم من العنف النيوليبرالي، وهو ما حدث عام 2008. فهل سيواصل الثنائي المكون من ميركل رئيسة الحزب المسيحي وغيدو فيسترفيله رئيس الحزب الليبرالي الحكم بأسلوب نيوليبرالي ابتداءً من عام 2010؟ إن ائتلاف الحزبين يحكم الولايات الألمانية من ساحل البحر شمالاً إلى جبال الألب جنوباً، على الرغم من ضرورة وجود أغلبية يسارية في الحزب المسيحي في ظل أزمة بهذا الحجم حسب القاعدة، لكن شيئاً لا يسري حسب القاعدة، ويعكس ذلك تطوراً يستدعي الاهتمام والتأمل ويمكن وصفه بغياب التمثيل في نظام الأحزاب. فسبب الإحباط الذي ينتاب السيدة كاترين يكمن في انعدام إمكانية تكوّن ائتلاف مناسب إذا يراعي أزمة المناخ. تضم جميع الأحزاب والمعسكرات ساسة عقلاء ممن يتبنون قضايا المناخ، لكنهم يختفون في أي تشكيل حكومي ممكن.

استطاع الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني تلميع صورته في الانتخابات البرلمانية الخارقة التي أجريت عام 2009 كمدافع عن عمال الشركات المهددة بالإفلاس، الكل يتحول في الأزمات إلى اجتماعي ديمقراطي، ولم يعد الحزب الاجتماعي الديمقراطي اليوم ذاك الحزب الذي رأسه فيلي برانت في سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم، لم يعد

ضامناً للعدالة الاجتماعية، ولا مدافعاً عن صغار الناس، ولا نصير الطبقات السفلى من حملة الثانوية العامة. إن التفكك الذاتي الذي شهده الحزب على مدار سنوات يرجع إلى استمرار لعبه هذه الأدوار، لكن هذه المسرحية لم تعد تلقى من يصدقها. لقد انصرف المستشار الأسبق غيرهارد شرودر عن رغبته في التوفيق بين الرأسمالية والتنازلات الإصلاحية في برنامج الإصلاح الاقتصادي "أجندة 2010"، الأمر الذي اعتبر رسالة تاريخية يؤديها الحزب الاجتماعي الديمقراطي. وقد شهدت فترة رئاسة شرودر للحكومة أكبر تنازلات مالية وثقافية قُدّمت للشركات الكبيرة التي تخلّت في المقابل عن كراهيتها للاجتماعيين الديمقراطيين فقط على سبيل الاستثناء. ولم يتبق سوى نموذج "الثورة الصناعية الثالثة" الذي أتى به زيغمار غابرييل، السياسي البارز في الحزب، الذي قصد به إحداث نوع من التصالح بين الرأسمالية الصناعية والدولة الموجّهة التي يسود فيها وعي بيئي، وإنقاذ هذه الرأسمالية بشكل فردي.

يعتبر تفكك الحزب الاجتماعي الديمقراطي مثالاً لمصير الأحزاب الكبيرة في جميع أنحاء أوروبا، حيث فقدت منظماتها التحضيرية مثل النقابات والاتحادات العمالية وحتى قادة الرأي بأعضائها ومسؤوليها المتحمسين. ولم يمر ذلك على أحزاب الطبقة المتوسطة الكبرى (الحزبين المسيحيين الديمقراطي والاجتماعي) دون تأثير، فقد خلعت المستشارة أنغيلا ميركل رداء قدسيتها، بعد أن كانت تستطيع تحقيق اتفاق تاريخي مع حزب الخضر كمستشارة آتية من شرق ألمانيا تهتم بشؤون المناخ، بل وتراجعت لتصبح "مستشارة السيارات" تقيس أداءها بنجاح برامج الإنعاش الاقتصادي أو فشلها. أما الحزب المسيحي الاجتماعي الخائر فلم يعد أمره يستحق الذكر، يصارع من أجل أن تحصل بافاريا على أفضلية في الموقع حتى لو انهار العالم، وأضحى الحزب يطبق برنامجاً تقشفياً صارماً لحماية المصالح، يعمل على الربط بطريقة عبقرية بين إعادة العمل بقانون دفع نفقات المواصلات للمرتحلين وخفض الضرائب ومنع الذُرة المعدلة جينياً، بجانب هدم دستور بيئي يطبق في جميع أنحاء الدولة.

الرابح في هذه المعادلة هو الأحزاب الصغيرة التي لا تربطها أية علاقة بالمناخ. لقد

كان الخضر في وقت من الأوقات رواد التوجهات الحديثة، كان بوسعهم الحفاظ على ذلك حتى اللحظة الراهنة لو كانوا قد عادوا إلى قضية البيئة التي تمثل محور عملهم ومن ثم انتهاج سياسة راديكالية (ليست متطرفة) تراعي النمو الاقتصادي وتعطي لمسة سياسية لائتلاف المطيعين المفكك الغامض الذي يريد تغيير الحياة والحفاظ على البيئة وإنقاذ المناخ. يخاف الخضر من التراجع إلى "حملة النقطة الواحدة"، أي ألا يمثلوا كتلة حرجة كمدافعين عن البيئة. والحق فإن "النقطة الواحدة" – المتمثلة في قضية تغير المناخ – صارت اليوم نقطة المركز والمحور، إلا أنهم -مراعاة لمقدرة الحكومة - حبسوا أنفسهم في قفص "مشروع الخضر مع الاجتماعيين الديمقراطيين" الذي يفترض أن يحقق المعادلة الرخوة في إحداث التآلف بين البيئة والاقتصاد.

أما الفائز من الأزمة فهو الحزب الليبرالي (FDP) الذي فصّل أزمة الرأسمالية بنقاطه الثلاث: فالحزب القادر على إنتاج الأغلبية سيتحول إلى أقلية مانعة في مواجهة التحول في الطاقة وتغير المناخ في بلد تؤيد فيها الأغلبية تأميم البنوك والصناعة. وبعد أن فشل الليبراليون لسنوات طوال في الاستفادة من "تحولهم إلى الليبرالية" راحوا يحشدون كتائباً من الطبقة الوسطى تحمل العداء والضغينة للدولة والقوانين. وأهم ما يعرفه الحزب عن المناخ هو أن إنقاذه سيكون عن طريق الأبحاث الكبرى والمفاعلات الذرية.

إن الأزمة الشاملة في النظام الرأسمالي هي موعد اليسار، ولكن، منذ أن أصبحت الرأسمالية وحشاً، وانتقدها اليسار دائماً أشد الانتقاد، صار الحزب يترنّح بقوة، ويقتصر على كونه مجرد حزب محلي في شرق ألمانيا، وحزب احتجاجي على مستوى الدولة يعيش من الحنين والنفور، ويستسلم لشعبوية لا تخجل من معاداة الأجانب. ومن هنا يستفيد اليمين المتطرف، الذي يفشل تارة أخرى بسبب حماقة القائمين عليه، بينما يلقى نجاحاً في النمسا وأجزاء من شرق ألمانيا بفضل الناخبين الذكور من الشباب.

ويمثل التشكيل السياسي الأكبر بين هؤلاء حزب "اللاحزب" وكتلة "اللاناخبين"، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى أن ترجمة إرادة الشعب في النيابة الشعبية، أي في شكل التمثيل النيابي السياسي، لم تعد تصلح. وبلغة العلوم السياسية فإن الفجوة بين "القاعدة"

(الشعب) و"النائب" (الحكومة البرلمانية) تزداد اتساعاً. ومن ثم تنشأ مشكلة أخرى للديمقراطية ارتباطاً بتغير المناخ، فبكونه مشكلة أجيال من الدرجة الأولى يتوجب الحصول على إنابة ديمقراطية للذين لا يستطيعون التصويت نظراً لحداثة عمرهم، أو حتى أولئك الذين لم يولدوا بعد، ولم يخرجوا إلى عالم يُستنزف فيه مستقبلهم.

إن ما ينقص فعلاً هو نموذج نيابي، تصفه الفيلسوفة الأمريكية جين مانسبريدج "بالتمثيل البديل"، ويعني ذلك سياسياً في سياق قضية المناخ التوجه إلى الناس خارج حدود الدائرة الانتخابية، أي في العالم بأسره، وكذلك الأجيال المستقبلية، بدلاً من الاقتصار على الوفاء بالوعود الانتخابية والسعي إلى الفوز بالمقعد في الانتخابات التالية. قرار يُتخذ اليوم بناء على معادلة عاجلة سيقيد الأجيال القادمة التي لم تُسأل عن موقفها، لكنها سيكون عليها تحمل تبعات هذا القرار ومن ثم ضرورة التصرف. إن أي ضرورة اتخاذ قرار ما تستند إلى عدم إمكانية معرفة ما يخبأه المستقبل، ومع ذلك فإن الديمقراطية اليوم تحتاج إلى قدر أكبر من الحساسية تجاه أوضاع المصلحة وإمكانيات التصرف في المستقبل. ويطرح اقتراح حق الأطفال في الانتخاب هذا الترابط، لكنه يبقى صعب التنفيذ (خاصة في بلد يقل فيه عدد النشأ) نظراً لصعوبة الثقة في رعاية ووصاية الأبوين. ويبقى السؤال عن كيفية تحديث الديمقراطية خارج إطار البرلمان.

موجة جديدة من المعارضة اللابرلمانية، أم انتفاضة المواطنين؟

هل هناك أية فرصة لنشأة موجة جديدة من المعارضة خارج البرلمان؟ من غير الواضح كيف ستبدو موجة كهذه في ظل ركود الاقتصاد العالمي، هل ستكون مناهضة للديمقراطية مثلما حدث في ثلاثينيات القرن العشرين في كافة أرجاء القارة الأوروبية، أم ستكون داعمة لمجتمع مدني مفتوح يريد التخلص من سطوة الأحزاب ويعيدها في الوقت نفسه إلى واجبها الدستوري، ودَفعة للمشاركة في بناء الإرادة السياسية وتشكيل المستقبل من جديد.

تضم دول مثل أيسلندا واليونان ولاتفيا معارضة لابرلمانية لا يمكن تصور ازدواجيتها، حيث تخرج الحشود في هذه البلاد إلى الشوارع تطرد حكوماتها. أما في أمريكا

اللاتينية فالشعبويون اليمينيون هم الممسك بزمام السلطة، بينما يحاول الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة من سخط الشعب على المقامرين والمدراء، ويدخل في تناحر مع أناس من أمثال "غلين بيك"، الإعلامي الحواري المخضرم بمحطة فوكس نيوز التلفزيونية المعروفة باتجاهاتها اليمينية، الذي يعمل من خلال برنامجه اليومي على إثارة ملايين الأمريكيين، أغلبهم من الخاسرين البيض في الأزمات، بكلمات نارية ضد الأجانب والمدراء والكفّار، ويدعو إلى موجة جديد من الصخب والشغب. وإذا أعاد المستهلكون النظر في سلوكهم الاستهلاكي وجدوى النزعة الاستهلاكية بشكل عام فستنحرف هذه الشكوك الموجودة في بوادر معاداة الأجانب بسهولة إلى معادلة "شراء المنتجات الأمريكية".

تتنوع الشعبوية دائماً بين تغيرات طارئة في الصراعات الطبقية، والكراهية المتأصلة، وتقوّض النموذج السياسي السائد لليمين واليسار منذ القرن التاسع عشر، الذي لم يعد مجدياً في حل أزمة تغير المناخ. وعندما قرر الخضر – الذين كانوا في البداية تحالف شعبوياً يتألف من المتمسكين بالقيم واليساريين الراديكاليين – التحول فجأة من حركة اجتماعية إلى حزب سياسي لم يكن اتجاههم يميناً ولا يساراً، بل نحو الأمام. تقول إحدى رائدات الخضر متذكرة تلك الأيام "كنّا محافظين فيما يتعلق بحماية البيئة، وليراليين في حقوق المواطن، واجتماعيين في قضايا المشاركة المجتمعية". ويمكن بالطبع القول بأن من تقدم وسيتقدم "للأمام" هو من سيجعل خطوط الصراع والانقسام المتوارثة في المجتمع الصناعي وراء ظهره، فماذا تبقى من شغفه ووهمه "اليساري"؟

"أيها الناس، اخرجوا إلى الشوارع احتجاجاً، فينبغي ألا يستمر تدهور الأوضاع وتخريب الدولة على يد السياسيين العاجزين. على جميع الألمان أن يقتدوا بأهالي مدينة لايبتسيغ، وتبني شعارهم الذي رددوه قبل ثلاث عشرة سنة: نحن الشعب". لم يكن الشعبوي الذي أطلق هذا النداء عام 2002 في جريدة فرانكفورتر ألغماينه الألمانية أحد أنصار حركات 68 أو موجة 1989، بل بالعكس، فقد كان أحد المتقاعدين المتمردين على الضرائب من المنحازين للحزب الليبرالي الألماني. لكن جمال هذا العنوان يغري لاقتباسه.

ونظراً لمشكلة الحاضر والمستقبل المناخية، فلن يمكن إحداث التغيرات الضرورية بالسرعة الكافية دون النهوض بثقافة الاحتجاج.

لقد انتشرت حالة خطيرة من تقسيم العمل في الوعيين العام والخاص، وتحديداً منذ تلاشي التنافس القديم بين الأنظمة مع سقوط جدار برلين واختفاء الأسئلة الكبرى من النقاش السياسي عن الطريقة التي يريد الناس العيش عليها – أو الطريقة التي لا يريدون العيش عليها مهما حدث. إن السياسة ما يفعله أهل السياسة، وما عداها يفعله الآخرون. ويدل على ذلك الجمود الغريب الذي تحاول به السياسة إدارة الأزمة المالية، ثم البلادة المستمرة منذ القدم، فرغم انتقاد جميع إجراءات الحكومة الخاطئة (بكونها مختلة وظيفياً مثل إصلاح النظام الصحي أو خفض فترات الدوام في المدارس الثانوية)، إلا أن أحداً لا يحرك ساكناً، لا شيء سوى مشاهدة برنامج "أنا ڤيل" لتنفيث الغضب. وبعبارة أخرى، فإن على المجتمع المدني التخلي عن إحساس المشاركة بمجرد مشاهدة التلفاز وتبني دوراً واعياً وفاعلاً، وليأخذ متمرّدوا الكهرباء من تلاميذ مدرسة فرايبورغ قدوة له.

يقدم واقع العمل على التغيير اليوم نبضات قوية لتغيير السياسة وتحديث الديمقراطية، ولهذا السبب تحديداً ينبغي توضيح أن النشاطات المتنوعة ما هي إلا احتجاج على الأخطاء والظروف القائمة. إن الثورة في عصرنا الحالي لا يمكن أن تكون سوى ثورة ثقافية تتعلق بالحياة اليومية، فالأمور الخاصة سياسية. لن تنادي مرة أخرى بموضوعات مثل التربية والحريات الجنسية للرهبان، مثلما ستنادي للانتباه لظروف الحياة اليومية. كما يجب أن يصبح التواصل بين جهود المجتمع المدني أكثر "سياسية"، فينغي القول بوضوح وقوة إن هذه الأعمال تهدف إلى تحسين حال المجتمع مقارنة بما هي عليه الآن، ويتطلب ذلك غضباً وحماساً، واستياءً من المسؤولين الذين يتملصون من المسؤولية ببساطة.

إن الخطاب البلاغي السياسي مقسّم بمفاهيم تَحُول دون رؤية واضحة، مثل "القروض السامة" التي يتم التخلص منها في "بنوك التحصيل". وكان نيلز مينكمار محقاً في إشارته إلى ضرورة أن يتحمل المتسببون في الأزمة عواقب أخلاقية ومالية، لأن ذلك مهم لتلاحم الجماعة وترابطها. وتضم هذه الدائرة المدراء الذين يحصدون مكافئات

وعلاوات بالملايين على الرغم من سوء الإدارة السافر، ومما يدعو للدهشة أنهم لا يُنتَقدون علانية حتى يومنا هذا. ويمكن للمدراء الذين لا يثنيهم شيء عن المطالبة "بمستحقاتهم المشروعة"، أن يودعوها في بنوك تموّل مشروعات حماية المناخ.

"المستندات التالف" المودعة في بنوك التحصيل	البرنامج الاستشاري "التعليم والرعاية" (دور الحضانة وغيرها) 2003 - 2009
258 مليار يورو	4 مليار يورو

قد تصح كلمات "أرنولف بارينغ" عن ثورة المواطنين، فالنخبة على الأخص ستتحمل مسؤولية أكبر في الموجة الجديدة من الاحتجاجات الغير اللابرلمانية مقارنة بمسؤوليتها التي تقبلها حالياً، إذ للنخبة قدرات ممتازة للتصرف في هيئات التحرير والوكالات والمكاتب القانونية والجامعات ومجالس الإدارات، كما إن لديها إمكانيات متنوعة لطرح أفكارها وتجاربها على الساحة السياسية. ويستغل الأشخاص الذين ذكروا في بعض الأمثلة هنا مساحات التصرف لديهم، فهم لا يُجمّلون الأفكار، وإنما ينفذونها على أرض الواقع. ويمكن تطبيق ذلك في المجمل على المجتمع الألماني. وعلى نقيض ما تبثه حجج التثبيط وقلة الحيلة في النفس من أن الإنسان لن يستطيع أن يغير شيء مهما فعل، إلا أن الإنسان قادر على التصرف بحرية واستغلال المساحات والفرص التي تتيحها ديمقراطية دولة القانون، ولأن التأمين الاجتماعي والشخصي يضمن لكل فرد إشباع احتياجاته الأساسية بشكل جيد.

تختلف الموجة الجديدة من المعارضة اللابرلمانية اختلافاً جذرياً عن الانتفاضات والتحولات التي تميزت بها فترات أحداث 1968 و1989، فهي ليست مستقاة من نماذج مجتمعية تتنبأ بالسعادة للجميع، تلك التي قضى عليها مندوبو وكوادر الأنظمة الشمولية الوهمية في القرن العشرين للأبد. الموجة الجديدة لن تراهن على تفتق الطاقات الإنتاجية

التي كانت تُنتظر من الدولة في 1968 ومن السوق في 1989، ولن تكون أيضاً حركة تقليدية "من القاعدة" ضد "المؤسسة" (لم يكن تمرد أبناء المواطنين في إطار ضيق) لكنها تستغل جميع الإمكانيات والموارد التي يوفرها مجتمع عالمي مختلف. إن "الامتناع الكبير" في يومنا هذا لا يعتبر تمرّداً على السادة أو زعزعة للهياكل التقليدية ولا حتى لفتة جمالية خالصة، بل إن الموجة الجديدية من المعارضة الغير برلمانية تملك قوة الضغط على نواب الشعب للتحقيق والإبداع، وتستطيع من خلال خبرات التعلم الجماعية أن تولد "من القاعدة" شعوراً بالهوية يحدد شكل المجتمع الذي يرغب الإنسان في الانتماء له في المستقبل.

لقد استُئصل هذا السؤال من أفق الرأسمالية العالمية الواقعية منذ عام 1989، فكثر الحالمون الذين يدعون إلى نموٍ اقتصادي خالٍ من الأزمات يحقق الإنسان فيه ببلوغ الخامسة والثلاثين من العمر كل ما يريد ويصبح مليارديراً عند وصوله لسن التقاعد. لقد أخفقت النيوليبرالية في وعودها بالإغداق على العالم كله بالسعادة ، بل وأعيق الخيال السياسي بسبب الفكر المقتصر على العامل الاقتصادي. ستسكن تسعينيات القرن العشرين في الذاكرة كفترة شهدت انتصارين كبيرين، قنوات الإعلانات المستمرة والاتصالات الفورية بالهواتف النقالة.

لا يمكن لمجتمع يسعى للتوصل لحلول مناسبة للتعامل مع أزماته المصيرية في المستقبل أن يتجاهل السؤال عن شكل العالم بعد عشر سنوات أو خمس وعشرين سنة، فبدون تصور خيالي ومحدد لظروف حياة جيدة في عالم المستقبل لن يتأتّى وضع معايير للأولويات الأخرى التي يمكن وضعها اليوم مع غياب الرغبة في إصلاح الرأسمالية المالية البائسة بل والاستمرار فيها. ويعتبر تشكيل الحاضر وظيفة تعني كيف يجب أن يصبح المستقبل، ولم تعد إقرار الحاضر الخالي من أي تصور "مثل الآن، بل أفضل" يعطي أي انطباع حقيقي. ويظهر زمن الأزمة خطورة ما قد يترتب على عدم انتهاج الجماعة السياسية فكرة عمّا تريد أن تكون وعن الشكل الذي يريد مواطنوها العيش به.

إن الموجة الجديدة من المعارضة اللابرلمانية مشاركة سياسية لكل من يساهم في تحقيق

نقلة حضارية ضرورية بهدف تشكيل مجتمع مستدام يتحلى بالمسؤولية. ومن أولئك المساهمين مبادرات المجتمع المدني التي تتميز بالثبات والصمود، وكذلك الاحتجاجات العامة الكبيرة والمظاهرات المعبرة عن الإرادة السياسية، وحشد أصحاب الفكر المتقارب. كل ذلك يكوّن إطاراً مرجعياً للأمنيات والآمال والمطالب والأنشطة، وينتشل مجموعة المستعدين للتغيير من الدائرة المظلمة التي لعنتهم فيها ديمقراطية الإعلام، التي لا ترى سوى سياسة الساسة. لقد نشأ منذ ستينيات القرن العشرين بديل سياسي للسياسة الاحترافية والنماذج القديمة لسياسة الأحزاب. تدعو الموجة الجديدة من المعارضة الغير برلمانية إلى النهضة بالجماعة، وهي ليست منظمة، وإنما موقف. إن هذه الحركة ليست مستلهمة من كارل ماركس مثلما هي مستوحاة من يوزيف بويس وعبارته الرائدة "الثورة هي نحن" وإن رأى الإنسان أن ثقافة الإهدار المعيارية قد أكل عليها الدهر وشرب، وأراد المساهمة في محوها، فعليه المشاركة.

This page intentionally left blank

من نحن؟ حكاية عن الذات

لا شيء يصلح دون حكاية.
ربما لم نجد حتى الآن قصة عن "شدّ الحزام"
لا بد أن تكون قصة عن التعامل البيئي مع الطاقة،
توقظ روح التغيير، ولا تنادي بتقديم التنازل.
ديتر إمبودين

نفحة من الواقع شهدها اجتماع الجمعية العمومية لشركة دايملر في أبريل عام 2009. كانت الفرقة المسرحية "ريميني بروتوكول" قد أعلنت الجمعية العمومية مسرحية مباشرة بأن اشترت أسهماً للشركة واستطاعت بهذه الطريقة السماح لحوالي مائتي شخص بالمشاهدة. ومنذ اللحظة التي قال فيها مانفريد بيشوف، رئيس المجلس الرقابي بالشركة، أثناء تحية الجمهور "هذا ليس مسرحاً وهذه ليست مسرحية" فقدت دايملر قوة التعريف. فبدا كل شيء تمثيلاً، كما لو كان بالفعل إخراجاً مسرحياً، ولكن في جمعية عمومية للمساهمين. وهنا أعاد الأثر التغريبي المعكوس المسرحية إلى نصابها، فلم يكن الحدث حقيقة ممثلة، وإنما تمثيل الحقيقة.

وبالفعل، غالباً ما يتطلب تغيير الواقع تغييراً بسيطاً في المنظور أو السياق المرجعي – كما في هذه الحالة. ويمكن اعتبار ذلك مبدءاً أساسياً لأي محاولة ناجحة لفهم الواقع، فإذا اتبع الإنسان النهج التقليدي فستتحدد النظرة الشخصية من خلال الظروف التي يعتبر الإنسان جزء منها. وإذا بحث الإنسان عن منظور شامل يستطيع من خلاله استيعاب المشهد بأكمله فسيرى صورة أخرى، وستُفتح مساحة أوسع للتفكير الحر. لقد غيّر ريميني بروتوكول قواعد اللعبة من خلال التزامه بها.

بدأ هذا الكتاب بحقيقة صادمة "علينا أن نتصرف قبل فوات الأوان." لكن صيغة الجمع هنا ضبابية وغير محددة، ولذلك تؤدي كثيراً وبسرعة إلى الاستسلام والجمود، قولاً بأن الإنسان لا يستطيع فعل شيء، وليست هناك جدوى لأي شيء. أما عبارة "يجب عليكم التصرف" من أجل التغيير فالمقصود فيها الخبراء والمهندسون والساسة ورجال الأعمال وقادة الدولة، وإن لم يفلح هؤلاء، فالربَ وديكتاتورية البيئة.

وهكذا يبقى الإنسان في مصيدة القيود الزائفة التي إما توحي "بالتنازل" إذا كان المقصود هو "التغيير"، أو تروض المجتمع لإعادة التفكير في الفحم أو المفاعلات الذرية "كبديل" للآخر، على الرغم من أن كليهما خطأ. إن إزاحة الإطار المرجعي هو السبيل للوصول من الحديث عن تغيير المناخ إلى تغيير الثقافة. فلا يمكن تقييم الفكر والفعل المطلوبين لتغيير الواقع وتطوير المجتمعات ذات الديمقراطية الحرة إلا في إطار مرجعي يستهدف توفير الحياة الحرة في المستقبل. هذا يعني أن هناك حاجة لمعايير لا تحدد الأهمية حسب الظروف الموجودة داخل النظام، وإنما تلك التي تُخضع النظام نفسه لاختبار متطلباته ومعاييره القياسية (مثل الاستدامة والعدالة بين الأجيال وغيرها). الإجابة على مثل هذه الأسئلة لا تنبثق من الحاضر المجرد، فكل شيء أو تصرف يستمد قيمته من ظروف العالم في المستقبل.

وفي هذا السياق فإن كل حاضر لا يمثل سوى وظيفة المستقبل الذي يتشارك الناس في صنعه بصفتهم مخلوقات حضارية ومجتمعية. والنقطة المفصلية تتضح في السؤال عن الأساس المشترك لإيجاد إطار مرجعي للمشاركة الناجحة من أجل مجابهة المشاكل

المصيرية. لقد استعرض الفصل الأول من هذا الكتاب ضرورة إحكام التفكير في الأزمة الشاملة والتعامل مع نفادية الأنظمة الوظيفية. أما الفصل الثاني فأظهر أن الطريق من المعرفة إلى التصرف ليس طويلاً فحسب، بل قد يكون غير موجود. وأوضح الفصل الثالث ضعف الأدوات التقليدية لمواجهة الأزمة – السوق والدولة والتكنولوجيا – وأن الديمقراطيات الغربية تخضع لضغوط من الداخل والخارج. وأخيراً فقد أشار الكتاب إلى أن التحول الكبير، الضروري، يتطلب تعاوناً عالمياً للسماح لوحدات التعاون الصحيحة بالمقياس البشري البقاء في التشكيل الأصغر داخل المجتمع، وتقديم التضامن انطلاقاً منه عبر الحدود، الأمر الذي يولّد الشعور بالجماعة.

وفي المجتمعات العالية الفردية التي تظهر صورتها الذاتية أن كل فرد فيها مسؤول عن تحقيق سعادته وتطوره، كثيراً ما يستهان بالقدر الكبير من تساوي الهوية الفردية والهوية الجماعية، ومن أهمية معايير التصرف وأنماط التأويل وقواعد الجماعات الجمعية التي يعتبر الإنسان جزء منها بالنسبة لأشكال الإدراك الذاتي والتأويلات والقرارات. ومن سوء فهم الذات الإيمان بفردية الإنسان في تفضيلاته واختياراته، فالإنسان لا يستحدث بنفسه معايير الجيد والسيء والتصرف والخجل والنجاح والفخر وما شابهها، بل إن الجماعات الجماعية – التي يعتبر الفرد جزء منها – هي ما تطورها وتحافظ عليها.

كما ينشأ في خبرات التعلّم الجماعية شعور بالهوية يُمَكِّن من تحديد شكل المجتمع الذي يريد أن يعيش فيه الإنسان في المستقبل. يلاقي هذا الشعور بالهوية صعوبة كبيرة في ألمانيا، لأن السمعة التي لطّختها النازية والهولوكوست تقف حائلاً أمام الفخر بنجاح إرساء الديمقراطية والليبرالية في هذا المجتمع الذي كان مخيفاً في يوم من الأيام. لكن قصة النجاح المفاجئة التي عاشتها جمهورية ألمانيا الاتحادية في تلك الناحية تحديداً تمثل أساساً للشعور بالجماعة المفيد في تطوير الإمكانيات المستقبلية. وتوضح كلا السمعتين، السلبية والإيجابية، أن الجماعات التي يسود فيها إحساس الجماعة عبارة عن وحدات اجتماعية تزود الإدراك والتصرفات بمعنى ما، أو بعبارة أخرى، تضع المعايير التي تحدد أي التفسيرات والقرارات منطقية وأيها لا.

أظهرت أمثلة عديدة في هذا الكتاب أن تصرف الإنسان لا يرتبط باعتبارات مادية أو عقلانية فحسب، بل يجري داخل مساحة اجتماعية ورمزية – مساحة من النماذج التفسيرية والقيم وغيرها. إن ما قد يبدو منطقياً في إطار مرجعي ثقافي قد ينظر إليه في إطار مرجعي آخر بكونه جنون تام. يتطلب الإطار المرجعي في مجتمعات معينة محو الأطر الأخرى، وقد يقتضي في مجتمعات أخرى المساواة، وقد يضع في مجتمعات ثالثة علاقة ترابط بين المنافسة والنمو، ونحن نعيش في مجتمع من هذا الطراز. وإذا كان النجاح والوجاهة والامتلاك هي المصادر الأساسية للهوية فستكون الهوية في خطر إذا توقفت النجاحات المعتادة وزالت الوجاهة والأملاك. لا يزال كل شيء متعلق بالموجود، لذلك يحوم كل شيء حول محور الحاضر الذي يعيشه الإنسان إلى نهايته دون حضور للذهن أو معاصرين من ذوي الوعي. وبدون نقطة تلاشي الهوية الجماعية الكامنة في المستقبل لن يكون بالإمكان إنشاء نموذج ثقافي جديد يتناول المشكلات والأزمات التي تراكمت بمرور الزمن، ناهيك عن حلّها.

لهذا فلن يمكن تفعيل التحول الثقافي الضروري إلا إذا أُرجع هذا التحول إلى هوية الجماعة الجماعية، أي عندما يستطيع الإنسان أن يقول: ليس هناك "لدينا" مجنونٌ يقود سيارة جبلية في شوارع المدينة، "نحن" لا نسافر أربع مرات في السنة بالطائرة دون معنى، إننا "نملك" نظاماً مرورياً رائعاً، "لدينا" مدرسة خالية من الانبعاثات. منابع هذه الهوية لا تكمن في الامتلاك، وإنما في السلوك، كما إنها متاحة لكل شخص، أي أنها ديمقراطية.

ليس هناك سبب واحد يمنع المجتمع المدني الحديث من تطوير هذه الهوية الجماعية. ربما لا يكون هذا معتاداً في العالم الحالي المعهود. إذاً فينبغي أن يبحث الناس بكل السبل عن حكاية جديدة يستطيعون أن يحكوها عن أنفسهم. وليبدأ القارئ – بعد أن يغلق الكتاب – بحكاية تلك القصة، وليدندن معها ألحان أغنية ر. إ. م. الذي افتتحت بها صفحات هذا الكتاب، وهي كاملة: إنها نهاية العالم كما نعرفها (وأنا بخير).

الملاحظات (*)

1- استخدم الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون عبارة "... كما عهدناه" عندما دعا إلى نهاية دولة الرفاهية والانتقال من المطالبة بالرفاهية إلى دعم الرفاهية الاجتماعية المشروطة. وكانت هذه العبارة قد انتشرت من خلال أغنية لفرقة R.E.M. صدرت عام 1987 بعنوان "إنها نهاية العالم كما نعهدها" (It's the End of the World as We Know It) من ألبوم (Document). وبعد هجمات سبتمبر 2001 أصبحت ضمن 166 أغنية تم التحذير من بثها.

2- Jared Diamond: *Kollaps*, Frankfurt am Main 2005.

3- http://www.footprintnetwork.org/en/index.php/GFN/page/earth_overshoot_day/

يدعو إلى هذا النوع من الحساب العالمي عدة مراكز بحثية، من بينها معهد أبحاث البيئة (Global Footprint Network) الذي يعمل أيضاً على حساب البصمة البيئية. قارن تقرير معهد فوبرتال للمناخ والبيئة والطاقة:

(*) تمت ترجمة "طريقة" ذكر المراجع في فصل الملاحظات وحده إلى اللغة الإنجليزية تسهيلاً على القارئ. (المترجم)

Wuppertal Institut fur Klima, Umwelt und Energie (ed.) *Fair Future – Ein Report des Wuppertal Instituts. Begrenzte Ressourcen und globale Gerechtigkeit.* 2. Aufl., Munchen 2005, p. 36.

4- يركز مؤلفا الكتاب على محور البحث "ثقافة المناخ" بمعهد إيسن للعلوم الثقافية (KWI). المصدر: (www.kulturwissenschaften.de/Klimakultur).

نشكر زميلنا لودغر هايدبرينك وفريق المناخ بأكمله على الإطراء والتشجيع. وكانت محفزات ومواد المجلس العلمي للحكومة الاتحادية لشؤون تغير المناخ العالمي (WBGU) ذات قيمة كبيرة، بالإضافة إلى الحوارات التي قام بها أحد مؤلفي الكتاب هناك. ويتحمل المؤلفان بالطبع المسؤلية عن أية أخطاء قد تكون موجودة.

5- Goran Therborn**,** Culture as a world system, *ProtoSociology* 20/2004, p. 46–69.

6- Cf. Günter Dux: *Die Zeit in der Geschichte. Ihre Entwicklungslogik vom Mythos zur Weltzeit*, Frankfurt am Main 1989;

Norbert Elias: *Über die Zeit*, Frankfurt am Main 1984 and Hartmut Rosa: *Beschleunigung. Die Veränderung der Zeitstrukturen in der Moderne*, Frankfurt am Main 2005.

7- أتيس سلاكتيريس في حوار مع تلفزيون بلومبرغ في 9/ 12/ 2008. المصدر: Tageszeitung, 09.12.2008

8- أحد موظفي البنوك أفلت من من الاحتراق النفسي يقيم نشاطه السابق كالتالي: "لست مجنوناً، العالم هو المجنون." مقتبس من فلوريان بلومر: مقال بعنوان "بِيع خرباً" في صحيفة تاغستسايتونغ 4/ 5/ 2009. آنذاك كان يوزيف أكرمان رئيساً لبنك "دويتشه بنك" ودعم ذلك هدف الوصول إلى ربح 25 بالمائة.

9- *Bundesministerium für Umwelt, Naturschutz und Reaktorsicherheit* (BMU)

(ed.): *Die dritte industrielle Revolution – Aufbruch in ein ökologisches Jahrhundert. Dimensionen und Herausforderungen des industriellen und gesellschaftlichen Wandels*, Berlin 2008.

10- Albrecht Koschorke: Spiel mit Zukunft, *Süddeutsche Zeitung* v. 30.10.2008; Christian Schwägerl: Faule Kredite, *Der SPIEGEL* v. 20. 10. 2008, p. 176.

11- Zwischenstaatlicher Ausschuss für Klimaänderungen (ed.): *Klimaänderung 2007,* Synthesebericht, Berlin 2008.

يمكن الوصول للبيانات الحديثة عن تغير المناخ في تقرير معهد مراقبة العالم:

Worldwatch Institute: *Zur Lage der Welt 2009. Ein Planet vor der Überhitzung*, Münster 2009.

12- خريطة العالم موضح عليها عمليات الانقلاب المناخي المحتملة:

http:// www.pik-potsdam.de/infothek/kipp-prozesse

انظر أيضاً نشرات المكتب الاتحادي للبيئة:

Umweltbundesamt: "Kipp-Punkte im Klimasystem" by Harald Rossa, Berlin 2008

13- "Sieben Kernaussagen zum Klimawandel" (Patrick Eickemeier), sentence 4; see: http://www.pik-potsdam.de/infothek/siebenkernaussagen-zum-klimawandel.

14- توصل معهد سيسرو (اسبندال) إلى أن أستراليا تتعرض لجفاف متزايد منذ مائة عام.

وقد شهد عام 2008 وجود 32 يوماً زادت فيها درجات الحرارة على 35 درجة مئوية.

قارن:

Kevin J. Hennessy: Climate Change, in: Peter W. Newton (Hg.), Transitions. Pathways Towards Sustainable Urban Development in Australia, Collingwood, Victoria 2008, p. 23–33.

15- Yadvinder Malhi and Oliver Phillips (ed.): *Tropical Forests and Global Atmospheric Change*, Oxford 2005, quot. *Frankfurter Allgemeine Zeitung,* 11.3.2009.

16- See: Bjorn Lomborg: *Cool it! Warum wir trotz Klimawandels einen kühlen Kopf bewahren sollten*, Munich 2008.

Out of question is: Dirk Maxeiner: *Hurra, wir retten die Welt! Wie Politik und Medien mit der Klimaforschung umspringen*, Berlin 2007.

17- Cf. LeMonde Diplomatique (ed.): *Atlas der Globalisierung spezial: Klima*, Berlin 2008, p. 13.

18- Brent Bannon et al.: Americans' Evaluations of Policies to Reduce Greenhouse Gas Emissions, *New Scientist Magazine*, 6/2007, see: http://woods.stanford.edu/docs/surveys/gw_New_Scientist_Poll_Techni cal_ Report.pdf.

19- Andrew C. Revkin: No Skepticism on the Energy Gap, *International Herald Tribune*. 11.3.2009. Dot Earth Weblog.

انظر العمل التوعوي لشتيفان رامستورف في مدونة المناخ: http:// www.klima-lounge.de

20- Jürgen Friedrichs: Gesellschaftliche Krisen. Eine soziologische Analyse, in: Helga Scholten (ed.), *Die Wahrnehmung von Krisenphänomenen. Fallbeispiele von der Antike bis zur Neuzeit*, Cologne etc. 2007, p. 13–26, here: 14.

21- كان سبب انعدام الحكمة هذا الفصل الشديد والحديث بين الطبيعة والمجتمع والتباعد المتزايد بين العلوم المرتبطة بهما بفعل التخصص. ولم يكن بالإمكان تقليل هذا التباعد بسبب تعارض النظريات والتخصصات مثل علم البيئة وبحث الأنظمة وتقدير تبعات التكنولوجيا. يمكن الاطلاع على محاولات التغلب على ذلك في عمل برونو لاتور، حيث تربط نظرية العناصر والشبكات فيه بين العناصر الفيزيائية المادية، والاجتماعية، والتكنولوجية لسياقات الخطر. انظر:

Bruno Latour: *Das Parlament der Dinge*, Frankfurt am Main 2001

22- قارن في هذا الصدد دراسة جمعية جيرمان ووتش:

Germanwatch (ed.): *Meeresspiegelanstieg in Bangladesh und den Niederlanden*, Berlin/Bonn 2004.

23- Cf. genauer die Tabelle spm 2 in: Zwischenstaatlicher Ausschuss, *Klimaänderung*, (note 11), p. 12 f.

قارن الجدول (SPM 2) في:

Zwischenstaatlicher Ausschuss, *Klimaänderung*, (note 11), p. 12 f.

24- توقع معهد NASA للمناخ عام 2001 زيادة قوية في درجة خطورة فيضانات العواصف في نيويورك سيتي، لهذا يجب بناء سدود لمنع الفيضانات لتأمين منطقة نيويورك الكبرى.

المصدر: Frankfurter Allgemeine Zeitung, 31.07.2007, p. 35

25- Wissenschaftlicher Beirat der Bundesregierung Globale Umweltveranderungen (WBGU) (ed.): *Welt im Wandel - Sicherheitsrisiko Klimawandel*, Berlin/Heidelberg 2007;

Harald Welzer: *Klimakriege. Wofür im 21. Jahrhundert getötet wird*, Frankfurt am Main 2008.

26- Eva Berie et al. (Red.): *Der Fischer-Weltalmanach 2008*, Frankfurt am Main 2007, p. 22.

27- Wolfgang Sachs: Öl ins Feuer – Ressourcenkonflikte als Treibstoff für globalen Unfrieden, in: Österreichisches Studienzentrum für Frieden und Konfliktlosung (ed.), *Von kalten Energiestrategien zu heißen Rohstoffkriegen? Schachspiel der Weltmächte zwischen Präventivkrieg und zukunftsfähiger Rohstoffpolitik im Zeitalter des globalen Treibhauses,* Münster 2008, p. 31-43, here: 37.

28- Cf. Wuppertal-Institut (ed.) *Zukunftsfähiges Deutschland*, Berlin 2009.

29- Energieagentur warnt vor Engpass: Die nächste Ölkrise kommt, *Süddeutsche Zeitung,* 27.02.2009.

30- Sachs, *Öl ins Feuer*, (note 27), p. 39.

31- Karin Kneissl: China, die USA und Europa im Kampf um die Rohstoffe Afrikas, in: Österreichisches Studienzentrum für Frieden und Konfliktlosung*, Energiestrategien*, (note 27), p. 171–191, here: 185.

32- Marcus Theurer: Interview with Dambisa Moyo: "Wir Afrikaner sind keine Kinder", *Frankfurter Allgemeine Sonntagszeitung,* 12.04.2009, p. 34.

33- Das Sondergutachten des Wissenschaftlichen Beirats der Bundesregierung Globale Umweltveränderungen (WBGU) (ed.): *Die Zukunft der Meere – zu warm, zu hoch, zu sauer*, Berlin 2006

34- http://www.greenpeace-magazin.de/index.php?id=3927.

35- Published in: *Science*, 323/2009, p. 521, here quot."Klimawandel soll Waldsterben ausgelost haben", *Spiegel Online,* 23.01.2009.

36- Berie et al., *Fischer-Weltalmanach 2009*, Frankfurt am Main 2008, p. 722.

37- Ibid. p. 731.

38- Harald Schumann and Christiane Grefe: *Der globale Countdown. Gerechtigkeit oder Selbstzerstörung – Die Zukunft der Globalisierung*, Cologne 2008, p. 213.

39- Berie et al., *Fischer-Weltalmanach 2009*, (note 36), p. 728.

40- David B. Lobell and Marshall B. Burke: Why are Agricultural Impacts of Climate Change so Uncertain? The Importance of Temperature Relative to Precipitation, *Environ.* Res. Lett. 3/2008, 034007 (8pp)

doi:10.1088/1748 9326/3/3/034007, their study is reported in *Spiegel-Online*, 01.02.2008.

41- Silvia Liebrich: Das Milliarden-Trauerspiel, *Süddeutsche Zeitung:* 26.03.2009, p. 17.

42- Wissenschaftlicher Beirat der Bundesregierung Globale Umweltveranderungen (WBGU) (ed.): *Welt im Wandel. Zukunftsfähige Bioenergie und nachhaltige Landnutzung*, Berlin 2008.

43- Ibid.; Welzer, *Klimakriege,* (note 25).

44- Marianne Wellershoff: 58 neue Einwohner pro Stunde, *Kultur Spiegel,* 31. 03. 2008, Quot.: Ricky Burdett and Deyan Sudijc: *The Endless City*, Berlin 2007.

45- Rainer Munz and Albert Reiterer: *Wie schnell wächst die Zahl der Menschen?: Weltbevölkerung und weltweite Migration*, Frankfurt am Main 2007; Rainer Munz: *Migration, Labor Markets and Integration of Migrants: An Overview for Europe*, HW W Policy Paper, 3–6, Hamburg 2007, p. 102.

46- يصف عالم الطفرات ألفريد شوتس بهذا المصطلح أن الناس يعيشون في عالم اجتماعي يتسم بفرضيات وقناعات وبديهيات معينة غير شعورية، لكنها تحدد بشكل كبير المدارك والإيحاءات والسلوكيات. انظر:

Alfred Schutz: *Der sinnhafte Aufbau der sozialen Welt. Eine Einleitung in die verstehende Soziologie*, Frankfurt am Main 1993

47- في اللغة الصينية الحديثة هناك تركيبة واحدة لكل من مصطلحي "الفرصة" و"الأزمة"، بتقاطع العلامة الرئيسية. (1) فرصة: jīhui 机 会 (2) أزمة: weījī 危 机. تعني علامة jī 机 "النقطة الحرجة". وينشأ ارتباطاً مع (1) معنى "الفرصة" (hui 会) أي الالتقاء. أي أن الفرصة هي الالتقاء عند نقطة حرجة. أما ارتباطاً مع (2) weī 危 أي كلمة "خطر" فينشأ معنى "أزمة"، أي "نقطة حرجة خطرة". (مع خالص الشكر لكارمن ماينرت)

48- Thomas Homer-Dixon: *The Upside of Down. Catastrophe, Creativity and the Renewal of Civilization*, Washington 2006, p. 22 f., and Ulrich Beck: *Weltrisikogesellschaft. Auf der Suche nach der verlorenen Sicherheit*, Frankfurt am Main 2008, p. 362.

49- Georg Diez: Die neue Trümmergeneration, *Süddeutsche Zeitung Magazin*, 15/2009.

50- See: Jeden Tag 29 000 tote Kinder, *Spiegel Online*,18.09.2006.

51- Lukas H. Meyer and Dominic Roser: *Intergenerationelle Gerechtigkeit – Die Bedeutung von zukünftigen Klimaschäden für die heutige Klimapolitik*, Bundesamt für Umwelt (BAFU), Bern 2007.

النسب الدقيقة لمتطلبات الخفض حسب مجموعات البلدات:

Wissenschaftlicher Beirat der Bundesregierung Globale Umweltveran-derungen (WBGU) (ed.), *Politikpapier Kopenhagen 2009*, Berlin, September 2009.

52- Ibid. p. 13.

53- Ibid. p. 4.

54- Norbert Elias: *Studien über die Deutschen. Machtkämpfe und Habitus-entwicklung im 19. und 20. Jahrhundert*, Frankfurt am Main 1989, p. 269.

55- أظهرت دراسة معاصرة أن متوسط عمل القيادات في الحزب 34 عاماً وفي الدولة 44 عاماً. قارن: Gotz Aly: *Hitlers Volksstaat. Raub, Rassenkrieg und nationaler Sozialismus*, Frankfurt am Main 2005, p. 12 ff.

56- تصف عبارة "shifting baselines " ظاهرة أن المدارك تتغير توازياً مع البيئة الاجتماعية والفيزيائية المحيطة المتغيرة بحيث يعتقد الشخص المستقبِل استمرار ثبات حالة الشيء. انظر: Welzer, *Klimakriege*, (note 25), p. 211 ff.

57- تم الإعلان عن المنافسة في الأفكار من أجل تحفيز الطلبة. انظر:

Süddeutsche Zeitung v. 16.4.2009, p. 18
http://www.gemeinsamanpacken.de;
Das Programm der Global Young Faculty zur Kulturhauptstadt Ruhr 2010: *www.stiftungmercator.org/cms/front_content.php?idcat=131.*

58- Tilman Santarius: Klimawandel und globale Gerechtigkeit, *Aus Politik und Zeitgeschichte*, 24/2007, p. 18–24, here: 18.

59- Mike Davis: Wer baut die Arche? Das Gebot utopischen Denkens im Zeitalter der Katastrophen, *Blätter f. deutsche und internationale Politik*, /2009, p. 41–59, here: 51.

60- Ibid. p. 52.

61- Santarius, *Klimawandel*, (note 58), p. 19.

62- طبقاً للكاتب مارك ساغمان (Understanding Terror Networks, Philadelphia 2004) فإن 84 بالمائة من الذين يتحولون في وقت متأخر للجهاد لا ينحدرون من دول إسلامية، إنما هم طلاب يدرسون في دول غربية، أو أبناء الجيل الثاني من المهاجرين، كما أنهم ليسوا منعزلين اجتماعياً، بل أناس متعلمون ومندمجون في المجتمع بشكل جيد وينتمون لأسر غير متذمتة دينياً. كذلك لا يتسمون بصفات نفسية غير عادية، أو يعانون من تمييز أو حطّ ملفت من أوضاعهم. على الرغم من ذلك كان "انعدام العدالة" المحسوس – حسب لأقوال الجهاديين واعترافاتهم المكتوبة الباعث – الأقوى على ارتكاب أعمال العنف، وهو رد فعل غير مباشر على القهر والحط من شأن أخرين يشعر المرء بانتمائه إليهم. بعبارة أخرى: إن تجربة أحاسيس ومقاييس الحياة الغربية هي ما حفز مرتكبي أعمال العنف لاحقاً على تدمير الغرب. وبينما أبدى جيل المهاجرين الأول غالباً ولاءه للمجتمع المضيف لأنه أتاح له الارتقاء الاجتماعي والمستوى المعيشي الذي كان يأمله، أصبح أبناء الجيل الثاني يفترض كون هذه المقاييس معطيات بديهية، ويعيش حالة متزايدة من الإقصاء الدقيق والأقل دقة من جانب مجتمع الأغلبية.

63- Fred Pearce: *Das Wetter von morgen. Wenn das Klima zur Bedrohung wird*, Munich 2007, p. 309 ff.

64- Santarius, *Klimawandel*, (note 58).

65- Nicholas Stern: *Stern Review on the Economics of Climate Change*, Cambridge etc. 2007.

66- Berie et al. *Fischer-Weltalmanach 2009*, (note 36), p. 24.

67- استعرنا عنوان "لأنهم يفعلون ما لا يعلمون" مع الشكر لأندرياس إرنست، الذي استخدم هذه العبارة عنواناً لندوة في جامعة كاسيل عن السلوك وحماية المناخ.

68- Umweltbundesamt (ed.): *Klimaschutz in Deutschland: 40%-Senkung der CO2-Emissionen bis 2020 gegenüber 1990*, Dessau 2007.

69- Regional-Apfel als Klimakiller, *Der Spiegel*, 26.01.2009, p. 103, Elmar

Schlich (ed.): *Äpfel aus deutschen Landen. Endenergieumsätze bei Produktion und Distribution*, Göttingen 2008.

70- Theodor W. Adorno: *Minima Moralia. Reflexionen aus dem beschädigten Leben*, Gesammelte Schriften, Bd. 4, Frankfurt am Main 1980, p. 19. Cf. Hilal Sezgin: Nervige Einsichten, *die Tageszeitung*,16.01.2008.

71- Erving Goffman: Rollendistanz, in: Heinz Steinert (ed.), *Symbolische Interaktion*, Stuttgart 1973, p. 260–279.

72- Christopher Browning: *Ganz normale Männer*, Reinbek 1995; Harald Welzer: *Täter. Wie aus ganz normalen Menschen Massenmörder werden*, Frankfurt am Main 2005;

James Waller: *Becoming Evil. How Ordinary People Commit Genocide*, Oxford 2002.

73- Leon Festinger, Henry W. Riecken and Stanley Schachter: *When Prophecy Fails*, Minneapolis 1956.

74- Elliot Aronson: *Sozialpsychologie. Menschliches Verhalten und gesellschaftlicher Einfluß*, Munich 1994, p. 39.

75- كان من الممكن أن تؤدي الأزمة الاقتصادية عام 2009 إلى تباطؤ زيادة كمية الانبعاثات أو تراجعها لفترة وجيزة. فولكر مراسيك: عوادم ثاني أكسيد الكربون تتزايد رغم الأزمة. قارن:

Volker Mrasek: cO2-Ausstos wachst trotz Krise, *Spiegel Online*, 20.3.2009. See also: Carbon Trends von The Global Carbon Project: http://www.globalcarbonproject.org/carbontrends/index.htm.

76- Diamond, *Kollaps*, (note 2), p. 536.

77- Ibid.

78- Ibid.

79- John M. Darley and C. Daniel Batson: From Jerusalem to Jericho: A Study of Situational and Dispositional Variables in Helping Behavior, in: *Journal of Personality and Social Psychology*, 27/1973, p. 100–108.

80- Barbara Tuchman: *Die Torheit der Regierenden. Von Troja bis Vietnam*, Frankfurt am Main 2001, p. 16.

81- Diamond, *Kollaps*, (note 2), p. 288 ff.

82- Ibid. p. 308.

83- Ibid. p. 310.

84- Ibid.

85- Carsten Germis and Georg Meck: Gespräch mit Peer Steinbrück: "Ich kann die Eliten nur warnen", *Frankfurter Allgemeine Sonntagszeitung,* 12.4.2009, p. 31.

86- Andrea Saenz-Aronjo et al.: Rapidly Shifting Environmental Baselines Among Fishers of the Gulf of California, in: *Proceedings of the Royal Society,* 272/2005, p. 1957–1962.

87- Thomas L. Friedman: *Was zu tun ist*, Frankfurt am Main 2009.

88- Karl E. Weick and Kathleen M. Sutcliffe: *Das Unerwartete managen. Wie Unternehmen aus Extremsituationen lernen,* Stuttgart 2003, p. 53.

89- مع خالص الشكر لفريدمان شرينك

90- أشار فيليب ريمتسما إلى عدد من الأسئلة المحيّرة في علم الاجتماع التي عمل عليها أجيال من الباحثين دون الوصول لأي خيط للإجابة عليها – لأنه ليس هناك شيء محير. وذلك مثل لماذا يقتل الإنسان؟ فلا يخطر ببال أحد أن يسأل لماذا يأكل الإنسان أو يتنفس، قارن: Jan Philipp Reemtsma: *Vertrauen und Gewalt*, Hamburg 2008).

91- Edgar Allan Poe: *Die schwarze Katze / Der entwendete Brief,* Ditzinge 1986.

92- Gunther Anders: *Die Antiquiertheit des Menschen*, Munich 2002, p. 278.

93- Talcott Parsons: *Sociological Theory and Modern Society*, New York 1967, p. 3–34.

94- Dirk Baecker: Die große Moderation des Klimawandels, *die Tageszeitung,* 17.2.2007, p. 21.

95- Ibid.

96- Friedrich Engels: Die Lage der arbeitenden Klasse in England, Vorwort zur deutschen Ausgabe von 1892, in: Karl Marx and Friedrich Engels, *Werke (MEW)*, Bd. 2, Berlin 1990, p. 647.

97- Schwagerl, *Kredite*, (note 10).

98- كانت ضريبة بيجو (Pigou-Steuer) التي أدخلت عام 1912 إلى تصحيح إخفاق الأسواق من خلال توظيف الآثار البالغة. قارن:

Arthur Cecil Pigou: *Weath and Welfare*, London 1912.

99- McKinsey & Company: *Pathways to a Low Carbon Economy*, Version 2 of the Global Greenhouse Gas Abatement Cost Curve, o. O. 2009.

تقدم الوكالة الدولية للطاقة والمنتدى الاقتصادي العالمي أعداداً مشابهة.

100- United Nations Environment Programme (UNEP): *A Global Green New Deal. Report prepared for the Economics and Trade Branch, Division of Technology, Industry and Economics*, Geneva 2009.

101- تتراوح ضريبة البيئة في دول مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية بين 3.5 بالمائة (الولايات المتحدة الأمريكية) و9.7 بالمائة (الدنمارك) ويجري خفضها منذ عام 1996. (الإيكونوميست: 29/ 10/ 2008)

http://www.economist.com/markets/rankings/displayStory.cfm?source=hptextfeature&story_id=12499352.

102- نشكر ريناته دوكات وموريتس هارتمان وفرنسيسكوس فون بوزيلاغر على الإرشادات.

103- Validität der Szenarien von Ottmar Edenhofer and Lord Nicolas Stern: *Towards a Global Green Recovery*, April 2009, p. 32; http://www.lse.ac.uk/collections/granthamInstitute/publications/GlobalGreenRecovery_April09.pdf.

104- تغطي شركات إعادة التأمين المخاطر التي تتولاها التأمينات، حيث يتم تقسيم عبء المخاطر الكبرى والكوارث على عدة جهات. وكانت فخاخ التأمينات الأكبر عام 2008 هو إعصارا إيكه وغوستاف، والعواصف التي اجتاحت شمال أمريكا وأوروبا في شهري فبراير ومايو، والأعاصير الثلجية في الصين، والفياضانات في الولايات المتحدة الأمريكية في فبراير وأبريل. قارن: *The Economist*, 21. 3. 2009.

105- See: Münchner Rück, 29.12.2009.

106- Ibid.

107- قارن دراسة الانعكاس الذاتي للكاتب راينر هانك:

Rainer Hank: *Der amerikanische Virus, Wie verhindern wir den nächsten Crash?*, Munich 2009

راجع أيضا الأعداد المشابهة في صحيفة فاينينشيال تايمز، والجزء الاقتصادي والثقافي بصحيفة فرانكفورتر ألغمانيه، والمجلات الاقتصادية الدولية، حيث يُنتقد وجوم وعدم واقعية علم الاقتصاد ودراسة الإدارة، وقد طرح بيرغر بريدات 28 سؤالاً عن الأزمة المالية في مجلة براند أينس الاقتصادية في عدد 1/ 2009 ص. 96.

108- راجع في هذا الصدد نظرية السوسيولوجية الجديدة للاقتصاد:

Joseph Rogers Hollingsworth and Robert Boyer: *Contemporary Capitalism: The Embeddedness of Institutions*, Cambridge 1997; Mark Granovetter: *The Sociology of Economic Life*, Boulder 2001; Neil Fligstein: *The Architecture of Markets: An Economic Sociology of Twenty-First-Century Capitalist Societies*, Oxford 2001; Harrison White: *Markets from Networks*, Princeton 2002, Andrea Maurer: *Handbuch der Wirtschaftssoziologie*, Wiesbaden 2008.

109- ينطبق هذا على تاريخ الاقتصاد والأنثروبولوجيا من فيرنر سومبارت وحتى مارك غرانوفيتر، وخاصة على نظرية القانون السلوكي والاقتصاد التي تم تطويرها في علمي القانون والاقتصاد

Cass R. Sunstein (ed.): *Behavioral Law and Economics*, Cambridge 2000), cf. *The Black Swan* by Nassim Nicholas Taleb, New York 2007, and *Nudge* by Cass R. Sunstein and Richard H. Thaler, New Haven 2008.

دوافع التصحيح الأخرى جاءت من نظرية اللعبة ومن المؤسسية الجديدة.

110- يوضح هذا انخفاض جودة البحث العلمي المستقل الذي تسبب في تراجع "مدارس الأعمال" في تنافس الجامعات الألمانية

111- Carl Christian von Weizsacker: Rationale Klimapolitik, *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, 02.01.2009.

112- Hans-Werner Sinn: *Das grüne Paradoxon: Warum man das Angebot bei der Klimapolitik nicht vergessen darf*, Ifo Working Paper No. 54, January 2008, p. 44.

113- Reinhard Jellen: Der Emissionshandel ist eine sehr gute Methode, mit der man demokratische Regelungen unterlaufen kann, Interview mit Elmar Altvater, *Telepolis* v. 21.01.2008.

114- تمثل دولة بوتان البوذية الواقعة في جبال الهيمالايا استثناءً، حيث تقاس قدرة المواطنين فيها بقرار الملك المتنحي بمعيار السعادة القومية الإجمالية (Gross National Happiness = GNH) يمكن الاطلاع على تقرير داشو كارما أورا بمعهد بوتان للدراسات من خلال الرابط التالي:

http://www.bhutanstudies.org.bt/admin/pubFiles/12.gnh 4.pdf

قارن أيضا: بدائل إجمالي الناتج القومي قرائن على الرفاهية الاقتصادية المستدامة، لجيمس توبين، وكذلك مؤشر الرفاهية القومية (NWI)

انظر أيضاً: *Die Zeit,* 19.03.2008, p. 27

Hans Diefenbacher, et al.: *Indikatoren nachhaltiger Entwicklung in Deutschland. Ein alternatives Indikatorensystem zur nationalen Nachhaltigkeitsstrategie –Fortschreibung* 2008.

Joseph Stiglitz erarbeitet einen globalen Index für den franzosischen Prasidenten Sarkozy, cf. *Die Zeit,* 26.03.2009, p. 26 f.

115- Angus Maddison: The World Economy. A Millennial Perspective, Cheltenham 2002.

116- Abhijit Vinayak Banerjee: *Big Answers to Big Questions: The Presumption of Growth Policy*, paper for the Brookings conference on "What Works in Development", 2008.

117- اعتبر تقرير نادي روما "حدود اليقظة" عام 1972 حجر بناء لعلم البيئة السياسي الذي أدخله الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي أندريه غورس وعالم الدين الكاثوليكي إفان إليتش في سبعينيات القرن العشرين، ليكون بمثابة محركاً للحراك البيئي.

118- حسب تقديرات مؤتمر عنف الطقس في مدينة بريمرهافن. المصدر:

Süddeutsche Zeitung , 20.02.2009, p. 16

قارن أيضاً: http://www.extremwetterkongress.de/de/

119- Karl Marx: *Krise in Europa*, in: Karl Marx and Friedrich Engels, *Werke (MEW)*, vol. 12, Berlin 1984, p. 80.

120- International Energy Agency: *Energy to 2050. Scenarios for a sustainable Future*, Paris 2003

قارن أيضاً دراسات المعهد الدولي للتحليل التطبيقي (IIASA) لاكسنبورغ/ فيينا عن الأفاق طويلة المدى للإمداد بالطاقة.

121- الخبر الصادر عن معهد كيل الاقتصادي بتاريخ 1/ 4/ 2009، انظر:

http://www.ifw.kiel.de/presse/pressemitteilungen/2009/pm1-04-09

122- *Korea* Economic *Daily*,26.02.02009.

123- UNEP, *Global Green New Deal*, (note 100).

124- Ibid.

125- HSBC Bank plc: *A Climate for Recovery – The Colour of Stimulus Goes Green*, o. O., 25.02.2009, See also "Allocating the stimulus”, p. 41. Download: http://globaldashboard.org/wp-content/uploads/2009/hsbc _Green_New_Deal.pdf.

126- Ibid.

127- قارن: رد فعل الغاضب لزيغمار غابرييل، وزير البيئة الألماني آنذاك، في حوار لصحيفة (TAZ) الصادرة بتاريخ 13/ 3/ 2009 ص 5.

128- Trevor Houser et al.: *A Green Global Recovery? Assessing US Economic Stimulus and the Prospects for International Coordination*, World Resources Institute (wri)/Peterson Institute for International Economics (PIIE), Policy Brief Number PBo 9-3, February 2009.

129- RWE Power: *Aktuelle Fragestellungen und Materialien CO2-Speicherung*, Essen 2007.

130- John Gray: "Grüne auf die Hightech-Autobahn", *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, 08.02.2008.

131- Cf. Bundesministerium für Umwelt, Naturschutz und Reaktorsicherheit (BMU) (ed.): *RECCS – Strukturell-ökonomisch-ökologischer Vergleich regenerativer Energietechnologien (RE) mit Carbon Capture and Storage (CCS)*, Wuppertal 2007; cf. also Christiane Ploetz: *Sequestrierung von CO2 Technologien, Potenziale, Kosten und*

Umweltauswirkungen, Externe Expertise für das WBGU - Hauptgutachten 2003 "Welt im Wandel: Energiewende zur Nachhaltigkeit", Berlin/Heidelberg 2003.

Cf.: http://www.economist.com/displaystory.cfm?story_ id=13226661.

132- Nach dem Stand von März 2009, cf. Christian Tenbrock: Moratorium mit Mehrwert, *Die Zeit*, 12/2009.

133- "(…) a better understanding of the dangers of geoengineering would help nations craft the norms that should govern the testing and possible deployment of newly developed technologies. Scientists could be influential in creating these norms, just as nuclear scientists framed the options on nuclear testing and influenced pivotal governments during the Cold War." Quot. David G. Victor et al.: The Geoengineering Option. A Last Resort Against Global Warming?, *Foreign Affairs*, March/ April 2009.

134- http://www.heise.de/newsticker/Geo-Engineering-im-Auf-wind/ meldung/120735.

135- مثال على ذلك مجموعة ETC في أوتاوا. قارن موقفها بشأن لقاء كوبنهاغن بتاريخ 10/ 3/ 2009:

http://www.etcgroup.org/en/materials/publications.html?pub_id=728

136- Stefan Cramer and Barbara Unmusig: Afrika im Klimawandel, *GIGA Focus* 2/2008, also *Africa – Up in Smoke 2. The Second Report on Africa and Global Warming from the Working Group on Climate Change and Development*, London 2008.

137- Anthony Giddens: *The Politics of Climate Change: National responses to the challenge of global warming*, in: www.policy-network.net/uploadedFiles/Publications/Publications/The_politics_of_cl imate_change_Anthony_Giddens(2).pdf.

138- Anthony Giddens: *The Politics of Climate Change*, Oxford 2009.

139- Ludger Heidbrink: "Dritte Industrielle Revolution"? Umsteuern durch Umdenken, in: BMU, *Die dritte industrielle Revolution,* (note 9), p. 38.

140- Michael Renner et al.: *Green Jobs. Working for People and the Environment*, World-Watch-Report 177, Washington 2008.

141- Edenhofer/Stern, *Towards,* (note 103), p. 32.

142- Faktor X – Die dritte industrielle Revolution, see: http://www.faktor-x.info.

143- توحي بذلك أيضاً الدراسات العلمية عن الاستخدام الفعال للمواد والطاقة. قارن: بيتر هينيكه والبرنامج البحثي عن سياسة حماية الموارد بمعهد فوبرتال لأبحاث المناخ والبيئة والطاقة. قارن: بيتر هينيكه وبرنانج البحث الخاص بسياسة الحفاظ على الموارد بمعهد فوبرتال للمناخ والبيئة والطاقة.

144- Martin Janicke and Klaus Jacob: Eine Dritte Industrielle Revolution? Wege aus der Krise ressourcenintensiven Wachstums, in: BMU , *Die dritte industrielle Revolution,* (note 9), p. 10–31, here: 28.

145- Ibid. p. 29.

146- Ibid.

147- Uwe Schimank: *Kapitalistische Gesellschaft – differenzierungstheoretisch konzipiert*, Ms. 2008.

148- Friedrich-Ebert-Stiftung (ed.): *Persönliche Lebensumstände, Einstellungen zu Reformen, Potenziale der Demokratieentfremdung und Wahlverhalten*, o. O. 2008.

راجع أيضاً قيم الاستطلاع الذي أجراه أوسكار نيدرماير بمعهد فورسا للدراسات الاستقصائية في صيف 2008. ومقال كاتينا شولتر بعنوان "الكل تقريباً من الديمقراطيين" بصحيفة دي تسايت الصادرة في 25/ 9/ 2008. قارن أيضاً:

Katharina Schuler: Fast alles nur Demokraten, Die Zeit, 25.09.2008.

Bertelsmann Stiftung (ed.): Demokratie und Integration in Deutschland, Gutersloh 2009.

149- Wilhelm Heitmeyer (ed.): *Deutsche Zustände*, part 6, Frankfurt am Main 2007.

150- Heinz Bude: *Die Ausgeschlossenen. Das Ende vom Traum einer gerechten Gesellschaft*, Munich 2008.

151- See: Eurobarometer Special Surveys: http://ec.europa.eu/public_opinion/ archives/eb_special_en.htm.

152- Cf. Gallup International: *Voice of the People. Trends in Democracy*, download: http://extranet.gallup-international.com/uploads/vop/vop 2007%20democracy

153- note 148.

154- Patrick Rossler: *Agenda-Setting. Theoretische Annahmen und empirische Evidenzen einer Medienwirkungshypothese*, Opladen 1997.

155- Paul Pierson: *Politics in Time – History, Institutions and Social Analysis*, Princeton 2004.

156- Helmut Willke: *Systemisches Wissensmanagement*, Stuttgart 1998, p. 48.

157- Helmuth Wiesenthal: Konventionelles und unkonventionelles Organisationslernen, *Zeitschrift für Soziologie*, 2/1995, p. 137–155.

158- George Tsebelis: *Veto Players. How Political Institutions Work,* Princeton 2002.

159- Cf. Helmut Weidner: *Klimaschutzpolitik: Warum ist Deutschland ein Vorreiter im internationalen Vergleich? Zur Rolle von Handlungskapazitäten und Pfadabhängigkeit*, Berlin 2008 (WZB SP IV 2008-303), and Hermann E. Ott: *Internationale Klimapolitik 2020. Herausforderung für die deutsche (Umwelt-) Außenpolitik*, Bonn 2008.

160- Fritz W. Scharpf et al.: *Politikverflechtung: Theorie und Empirie des kooperativen Föderalismus der Bundesrepublik*, Berlin/Dusseldorf/ Mannheim 1976.

161- Colin Crouch, *Postdemokratie*, Frankfurt am Main 2008.

162- Ibid. p. 31.

163- يصف الكاتبان المجريان بيتر إيسترهادج وبيتر ناداس البيع السياسي والإفلاس الأخلاقي بديمقراطيات شرق أوروبا بمثال من بلدهما في مقال بعنوان "دولة تختفي" نشر في صحيفة فرانكفورتر ألغمانيه بتاريخ 16/ 4/ 2009 ص. 29.

ويشير الريبورتاج الصحفي الذي أجراه ريشارد سوارتس بصحيفة زوددويتشه بتاريخ 4/ 5/ 2009 إلى نهاية ديمقراطية وستمنستر البريطانية إلى عنوان الأزمة السياسية في الديمقراطيات الكلاسيكية.

164- Cf. *die tageszeitung*, 14.02.2009.

165- هنا يتم توضيح المصطلح بشكل مفصل أكثر من إدارة الشركات ومجال الاستشارات:

Everett M. Rogers: *Diffusion of Innovations,* New York 2003

166- Democracy Index, *The Economist,* 29.10.2008 (note 101).

167- *Süddeutsche Zeitung,* 09/10.04.2009, p. 4.

168- Note 168.

169- Ibid, p. 1.

170- Ibid, p. 3.

171- Friedman, *Was zu tun ist*, (note 87), p. 483

172- تستند الفقرة التالية إلى مقاطع لتوبياس ديبيل وهارالد فيلتسر:

Harald Welzer: *Failing Societies/Failing Theories. Ein* Tobias Debiel & *internationales Kolleg zu Theorien unerwarteter Gesellschaftsentwicklungen*, Projektantrag Duisburg/Essen 2009.

مع فائق الشكر لكريستيان غوبيل على المعلومات والإرشادات في هذا الصدد.

173- Francis Fukuyama: *Das Ende der Geschichte: Wo stehen wir?*, Munch 1992.

174- Yi-Tung Chang: *Die Weltgesellschaft in der Perspektive der Zivilisationstheorie*, Berlin 2005, p. 40.

175- Yongnian Zheng: *Globalization and State Transformation in China*, Cambridge 2004.

176- Juan Linz and Alfred Stepan (ed.): *The Breakdown of Democratic Regimes*, Baltimore/London 1978.

177- Wolfgang Merkel: *Systemtransformation*, Opladen 2008.

178- Juan Linz: *Totalitäre und autoritäre Regime*, Berlin 2000.

179- Gunter Schubert: *Village Elections in the PRC. A Trojan Horse of Democracy?*, Project Discussion Paper No. 19, Institute of East Asian Studies, Gerhard-Mercator-University Duisburg 2002.

180- Gordon Chang: *The Coming Collapse of China*, New York 2001.

181- Heike Holbig: *Ideological Reform and Political Legitimacy in China: Challenges in the Post-Jiang Era*, GIGA Working Paper 18, Hamburg 2006.

182- Daniel Lynch: *After the Propaganda State. Media, Politics, and "Thought Work" in Reformed China*, Stanford 1999.

183- Evan S. Medeiros and Taylor M. Fravel: China’s New Diplomacy, *Foreign Affairs*, 6/82, p. 22–35.

184- David Zweig and Jianhai Bi: China's Global Hunt for Energy, *Foreign Affairs*, 5/84, 2005, p. 25–38.

185- Robert Kagan: The End of the End of History: Why the Twenty-first Century Will Look Like the Nineteenth, *The New Republic,* 23.04.2008.

186- Jae Ho Chung: Reappraising Central-Local Relations in Deng’s China. Decentralization, Dilemmas of Control, and Diluted Efforts of Reform, in: Chien-min Chao and Bruce Dickson (ed.), *Remaking the Chinese State: Strategies, Society, and Security*, London 2001, p. 47–75.

187- Howell, Jude: New Directions in Civil Society: Organising around Marginalised Interests, in: Jude Howell (ed.), *Governance in China*, Lanham 2003, p. 143–171.

188- Christian Göbel and Thomas Heberer (ed.): *TaskForce: Zivilgesellschaftliche Entwicklungen in China*, Duisburg Working Paper on East Asian Studies No. 64, Duisburg 2004.

189- Dali L. Yang: *Remaking the Chinese Leviathan. Market Transition and the Politics of Governance in China*, Stanford 2004; Joseph Fewsmith: Elite Politics, in: Merle Goldman and Roderick MacFarquhar (ed.), *The Paradox of China’s Post-Mao Reforms*, Cambridge 1999, p. 47–75.

190- Christian Gobel: *Central-local Relations and the Rural Tax and Fee Reform in China: A Policy Analysis,* unpublished dissertation, Duisburg 2008.

191- Christian Schmidkonz, Markus Taube, Caterina Wasmer et al.: *Industrienahe Forschungs- und Technologiepolitik der chinesischen Regierung*, Studie im Auftrag des Bundesministeriums für Wirtschaft und Technologie, ifo Forschungsberichte 37, ifo Institut fur Wirtschaftsforschung, Munich 2007.

192- Debiel/Welzer, *Failing Theories*, (note 172).

193- Martin Janicke: Democracy as a Condition for Environmental Policy Success, in: William M. Lafferty and James Meadowcroft (ed.), *Democracy and the Environment,* Cheltenham 1996, p. 71–85; here: 71 (translated by the writers)

194- Martin Halla et al.: *Satisfaction with Democracy and Collective Action Problems: The Case of the Environment*, IZA Discussion Paper 3613, December 2008.

195- Daniel C. Esty et al.: *Environmental Performance Index*, New Haven 2008.

196- United Nations World Commission on Environment and Development (WCED): *Our Common Future*, o. O. 1987; see: http://www.un-documents. net/wced-ocf.htm.

197- دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: جميع الدول الصناعية والولايات المتحدة الأمريكية: أستراليا، بلجيكا، بلغاريا، الدنمارك، ألمانيا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، بريطانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، اليابان، كندا، كرواتيا، لاتفيا، ليشتنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، موناكو، نيوزلاندا، النرويج، النمسا، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، السويد، سويسرا، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، التشيك، تركيا، أوكرانيا، المجر، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا البيضاء.

198- Scott Barrett: *Why Cooperate. The* Incentive *to Supply Global Public Goods*, Oxford 2007, p. 20.

199- Cf. Harald Winkler: Measurable, Reportable and Verifiable: the Keys Tomitigation in the Copenhagen Deal, *Climate Policy*, 8/2008, p. 534–547.

200- Stefan Rahmstorf: Wie viel Co2 ist zu viel?, in: *Blog Klima-Lounge,* 29.4.2009.

201- Bruno S. Frey and Alois Stutzer: Prozessnutzen in der Demokratie, in: Manfred Rehbinder and Martin Usteri (ed.), *Glück als Ziel der Rechtspolitik*, Schriften zur Rechtspsychologie, vol. 6, Bern 2002, p. 193–209.

كان بليز باسكال قد أعاد صياغة الاستخدام الباطني في عام 1670 في كتاب "بنسي" من خلال مثال المقامرة.

202- نموذج مشروع "موازنة الديمقراطية المحلية"، معهد إنفراتيست للبحث الاجتماعي بميونيخ. انظر:

http://www.tns-infratest-sozialforschung.com/downloads/modellprojekt.pdf

203- Antonio Gramsci: *Gefängnishefte*, Bd. 1, H. 1, § 63, Hamburg 1991, p. 136.

204- Andrian Kreye: Glotzende Weltmacht, *Süddeutsche Zeitung,* 26.2.2009, p. 1; Bruno S. Frey, Christine Benesch and Alois Stutzer: Does watching TV make us happy?, *Journal of Economic Psychology*, 28/2007, p. 283-313.

205- Bruno Frey: Commuting and Life Satisfaction in Germany, *Informationen zur Raumentwicklung*, 2/3, 2007, p. 1–11.

206- Norbert Elias: *Über den Prozess der Zivilisation*, 2 Bde., Basel 1939.

"السلوك الاجتماعي" عادات سلوكية للجماعات الكبرى.

207- Norbert Elias: *Die höfische Gesellschaft: Untersuchungen zur Soziologie des Königtums und der höfischen Aristokratie*, Neuwied/Berlin 1969, p. 317.

208- John Holloway and Edward Palmer: *Blauer Montag: Über Zeit und Arbeitsdisziplin*, Hamburg 2007.

209- "أبطال المناخ" حملة من شركات النقل في مدينة إيسن الألمانية قدّمت المعادلة التالية: "إذا تحولت خمسة بالمائة من نسبة التنقل بالسيارة إلى الباصات والقطارات، واستعاض 30 بالمائة من سائقي السيارات بالدراجة عن السيارة في المسافات التي تقل عن خمسة كيلومترات، فسيتم توفير ثلاثة ملايين طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً."

210- Uwe R. Fritsche and Ulrike Eberle: *Treibhausgasemissionen durch Erzeugung und Verarbeitung von Lebensmitteln*, Darmstadt/Hamburg 2007.

211- Phil Edwards and Ian Roberts: Population Adiposity and Climate Change, *International Journal of Epidemiology*, doi:10.1093/ije/dyp172.

212- Augustin Berque: Am Busen der Natur, *Le Monde Diplomatique*, 2/2008, p. 17 and *www.klima-manifest.de*

انظر أيضا: نداء المعماريين والمهندسين بعنوان "الحكمة من أجل العالم" لإرساء ثقافة بناء جديدة، مارس 2009. قارن: archplus, Architektur im Klimawandel, Nr. 148/2007.

213- UN -CSD 1995 nach Nadine Pratt: Ich kaufe, also bin ich gut? Nachhaltiger Konsum – eine Kontextbestimmung, *Transit* 36/2008, p. 116 ff., here: 116.

214- Jorn Lamla and Sighard Neckel (ed.): *Politisierter Konsum – Konsumierte Politik*, Wiesbaden 2006.

215- Example in *http://www.ecoshopper.de.*

216- Nadine Pratt, *Ich kaufe*, (note 213)

217- Johanna Romberg and Thomas Ramge: Kluger Konsum. Was wirklich zahlt, *GEO* 12/2008, p. 160

218- Oliver Geden: Strategischer Konsum statt nachhaltiger Politik? Ohnmacht und Selbstüberschätzung des "klimabewussten" Verbrauchers, *Transit* 26/2008, p. 132, here: 139.

219- إن القدرة على إعطاء الصوت هي وحدها ما يخلق أهلية المواطن، أنها تشترط استقلاليته في الشعب، من لا يريد أن يكون جزءاً من المجتمع فحسب، بل أيضاً عضو فيه، أي بشكل تلقائي في مجتمع مع الجزء المتصرف الآخر. إيمانويل كانت: ميتافيزيقا العادات. في: الكتابات المجموعة. الصادرة عن ألأكاديمية البروسية الملكية للعلوم:

Gesammelte Schriften, hg. v. d. Königlich Preußischen Akademie der Wissenschaften (Akademie Ausgabe), vol. VI, Berlin 1900 ff., §46.

220- Klaus Günther: Der strafrechtliche Schuldbegriff als Gegenstand einer Politik der Erinnerung in der Demokratie, in: Gary Smith and Avishai Margalit (ed.), *Amnestie oder Die Politik der Erinnerung in der Demokratie*, Frankfurt am Main 1997, p. 48–89.

221- Albert Lenz and Wolfgang Stark (ed.): *Empowerment. Neue Perspektiven für psychosoziale Praxis und Organisation*, Tübingen 2002.

222- Robert D. Putnam: *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*, New York 2000.

223- The marine biologist and direktor of the *European Environment Agency*, Jacqueline McGlade, speaks about four "e"s: enable, encourage, exemplify and engage, and calls for a change of the paradigm "from the cradle to grave" in the welfare state to a sustainability-oriented and precaution paradigm, "from cradle to cradle".

224- Aaron Antonovsky: *Health, Stress, and Coping. New Perspectives on Mental and Physical Well-Being*, San Francisco 1979.

تصف أبحاث الكوارث مفهومي "التغلب" و"المنع" بشكل مختلف. قارن:

Carsten Felgentreff and Thomas Glade (ed.): *Naturrisiken und Sozialkatastrophen*, Heidelberg 2007, p. 440.

225- Weick/Sutcliffe, *Unerwartete*, (note 88), p. 29.

226- Ibid. p. 86.

227- Greg Bankoff: Fire and Quake in the Construction of Old Manila, *The Medieval History Journal* 10, 1/2, 2007, p. 424.

228- Greg Bankoff: Dangers to Going it Alone: Social Capital and the

Origins of Community Resilience in the Philippines, *Continuity and Change*, 22/2, 2007, p. 327–355.

229- Christina Bollin: Staatliche Verantwortung und Burgerbeteiligung – Voraussetzungen für effektive Katastrophenvorsorge, in: Felgentreff/ Glade, (note 224), p. 253 ff., sowie Ria Hidajat: Community Based Disaster Risk Management – Erfahrungen lokaler Katastrophenvorsorge in Indonesien, in: ibid. p. 367–380.

230- Brad Allenby and Jonathan Fink: Toward Inherently Secure and Resilient Societies, *Science*, 309/2005, p. 1034–1036.

231- Greg Bankoff: *Mapping Vulnerability: Disasters, Development and People,* London 2004.

232- Harald Welzer (ed.): *Der Krieg der Erinnerung. Holocaust, Kollaboration und Widerstand im europäischen Gedächtnis*, Frankfurt am Main 2007.

233- Robin Dunbar: The Social Brain Hypothesis, *Evolutionary Anthropology*, 6/1998, p. 178–190.

234- يتجه الفيلسوف بيتر سلوترديجيك نحو إدارة بيئية عالمية يطبق فيها مفهومي "الحياة المدرَّبة" و"التحسين الذاتي المحدِد للذات". انظر:

Peter Sloterdijk: *Du mußt dein Leben ändern*, Frankfurt am Main 2009.

235- www.adz-netzwerk.de

236- www.forum-fuer-verantwortung.de

237- Examples given by Annett Jensen: Genossen, zur Sonne, *die tageszeitung*, 6.8.2008.

238- Eckhardt Priller and Annette Zimmer: *Gemeinnützige Organisationen im gesellschaftlichen Wandel. Ergebnisse der Dritte-Sektor-Forschung*, Wiesbaden 2004.

239- Cf. *die tageszeitung*, 14.02.2009.

240- امتدحت صحيفة تاغنستسايتونغ في عددها الصادر في 11 نوفمبر 2008 "جيل الاحتجاج الجديد" بمناسبة مقاطعات نقل أوعية المخلفات النووية في نوفمبر 2008. ووصف مركز الحزب المسيحي الديمقراطي الخلافات بشأن التخزين النهائي للمخلفات النووي بأنه "آخر انتفاضة لحركة الاحتجاج على المفاعلات النووية".

241- طبقاً لإحصاء أجراه مكتب هايده للمحاماة بهامبورغ فيجري استصدار تصاريح لإنشاء 19 محطة كهرباء تعمل بالفحم في ألمانيا، بالإضافة إلى خمس محطات تم التخطيط لها بالفعل. وستقام أغلب هذه المحطات على المجاري المائية أو السواحل حتى يمكن استيراد الفحم من جنوب أفريقيا والهند وأستراليا وإندونيسيا بعد نفادها في ألمانيا.

242- يؤدي توليد كيلوواط ساعي واحد من الكهرباء المولدة بالفحم البني إلى إطلاق 1153 غرام من ثاني أكسيد الكربون حسب دراسات معهد البيئة، بينما يتسبب توليد الكمية نفسها من الكهرباء بمحطات دورة الغاز والضغط المركبة في إطلاق 148 غرام فقط.

243- كان ذلك هو جوهر الاحتجاجات التي سبقت قمة العشرين التي أقيمت في لندن في 2 أبريل 2009. وقدم "إصدار القراصنة" الصادر عن مؤسسة "دي تسايت" الصحفية تركيبة ناجحة من الموضوعات الاجتماعية والبيئية التي أعدتها ونشرتها حركة أطاك.

244- حذر ميشائيل زومر، رئيس اتحاد النقابات الألماني، في ربيع عام 2009 من هؤلاء، مرشحة منصب رئاسة الجمهورية الاتحادية طلبت منهم إعادة النظر والتأني، حمّسهم حزب اليسار، لم يثنِ على حصافة "الناس" سوى المستشارة أنغيلا ميركل.

245- Quot.: Ich bin es, dein Anführer, *Süddeutsche Zeitung*,18.02.2009.

246- Interview Marieluise Beck, *Süddeutsche Zeitung*, 06.03.2008.

247- Arnulf Baring, *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, 19.11.2002.

248- Cf. not Carl Schmitt, but Michael Walzer: Deliberation, and What Else?, in: Stephen Macedo (ed.), *Deliberative Politics*, New York/ Oxford 1999, p. 58–69, and Christian Semler: Den Zorn kultivieren, *die tageszeitung*, 9./10.05.2009.

249- Warum ist es noch so still?, *Frankfurter Allgemeine Sonntagszeitung*, 29.03.2009, p. 21.

250- Cf. Ralf Dahrendorf et al.: *Klimawandel und Grundeinkommen. Die nicht zufällige Gleichzeitigkeit beider Themen und ein sozialökologisches Experiment*, Munich 2008.

251- مصطلح اقتبسه هربرت ماركوس من موريس بلانشو. قارن:

Der eindimensionale Mensch, Frankfurt am Main 1967, p. 83.

252- Cf. Paul Collier: *Die unterste Milliarde. Warum die ärmsten Länder scheitern und was man dagegen tun kann*, Munich 2008.

253- المقصود بويس السياسي في الفترة من 1966 إلى 1972. انظر:

Johannes Stüttgen: Der ganze Riemen, Cologne 2008, and Blume and Catherine Nichols (ed.): Beuys. Die Revolution *sind wir*, Göttingen 2008

254- ديتر إمبودن أستاذ الفيزياء البيئية بجامعة زيورخ للعلوم التقنية، ورئيس مجلس الأبحاث القومي بالصندوق القومي السويسري. والعبارة مقتبسة من حوار مطبوع بتقرير شركة تسومبل 2005/ 2006.

255- Süddeutsche *Zeitung*, 8./9.4.2009, p. 13.

256- Cormack McCarthy: *Die Straße*, Reinbek 2008.

This page intentionally left blank

المصادر

Adorno, Theodor W.: *Minima Moralia. Reflexionen aus dem beschädigten Leben*, Gesammelte Schriften, Bd. 4, Frankfurt am Main 1980.

Allenby, Brad/Fink, Jonathan: Toward Inherently Secure and Resilient Societies, *Science*, 309/2005, S. 1034–1036.

Altvater, Elmar: *Das Ende des Kapitalismus, wie wir ihn kennen. Eine radikale Kapitalismuskritik*, Munster 2009.

Aly, Götz: *Hitlers Volksstaat. Raub, Rassenkrieg und nationaler Sozialismus*, Frankfurt am Main 2005.

Anders, Gunther: *Die Antiquiertheit des Menschen*, München 2002.

Antonovsky, Aaron: *Health, Stress, and Coping. New Perspectives on Mental and Physical Well-Being*, San Francisco 1979.

Aronson, Elliot: *Sozialpsychologie. Menschliches Verhalten und gesellschaftlicher Einfluß*, München 1994.

Banerjee, Abhijit V.: *Big Answers to Big Questions: The Presumption of Growth Policy*, Paper for the Brookings conference on ≫What Works in Development≪, 2008.

Bankoff, Greg: *Mapping Vulnerability: Disasters, Development and People,* London 2004.

Bankoff, Greg: Fire and Quake in the Construction of Old Manila, *The Medieval History Journal* 10, 1/2, 2007, S. 411–427.

Bankoff, Greg: Dangers of Going it Alone: Social Capital and the Origins of Community Resilience in the Philippines, *Continuity and Change*, 22/2, 2007, S. 327–355.

Bannon, Brent u. a.: Americans' Evaluations of Policies to Reduce Greenhouse Gas Emissions, *New Scientist Magazine*, 6/2007.

Barrett, Scott: *Why Cooperate. The Incentive to Supply Global Public Goods*, Oxford 2007.

Beck, Ulrich: *Weltrisikogesellschaft. Auf der Suche nach der verlorenen Sicherheit*, Frankfurt am Main 2008.

Berié, Eva u. a. (Red.): *Der Fischer-Weltalmanach 2008*, Frankfurt am Main 2007.

Berié, Eva u. a. (Red.): *Der Fischer-Weltalmanach 2009*, Frankfurt am Main 2008.

Bertelsmann Stiftung (Hg.): *Demokratie und Integration in Deutschland*, Gütersloh 2009.

Blume, Eugen/Nichols, Catherine (Hg.): *Beuys. Die Revolution sind wir*, Göttingen 2008.

Bollin, Christina: Staatliche Verantwortung und Burgerbeteiligung – Voraussetzungen für effektive Katastrophenvorsorge, in: Felgentreff, Carsten/Glade, Thomas (Hg.), *Naturrisiken und Sozialkatastrophen*, Heidelberg 2007, S. 253 ff.

Browning, Christopher: *Ganz normale Männer*, Reinbek 1995.

Bude, Heinz: *Die Ausgeschlossenen. Das Ende vom Traum einer gerechten Gesellschaft*, München 2008.

Bundesministerium für Umwelt, Naturschutz und Reaktorsicherheit (BMU) (Hg.): *RECCS – Strukturell-ökonomisch-ökologischer Vergleich regenerativer Energietechnologien (RE) mit Carbon Capture and Storage (CCS)*, Wuppertal 2007.

Bundesministerium für Umwelt, Naturschutz und Reaktorsicherheit (BMU) (Hg.): *Die dritte industrielle Revolution – Aufbruch in ein ökologisches Jahrhundert. Dimensionen und Herausforderungen des industriellen und gesellschaftlichen Wandels*, Berlin 2008.

Burdett, Ricky/Sudijc, Deyan: *The Endless City*, Berlin 2007.

Chang, Gordon: *The Coming Collapse of China*, New York 2001.

Chang, Yi-Tung: *Die Weltgesellschaft in der Perspektive der Zivilisationstheorie*, Berlin 2005.

Chung, Jae Ho: Reappraising Central-Local Relations in Deng's China. Decentralization, Dilemmas of Control, and Diluted Efforts of Reform, in: Chao, Chien-min/Dickson, Bruce (Hg.), *Remaking the Chinese State: Strategies, Society, and Security*, London 2001, S. 47 75.

Collier, Paul: *Die unterste Milliarde. Warum die ärmsten Länder scheitern und was man dagegen tun kann*, München 2008.

Cramer, Stefan/Unmusig, Barbara: *Africa – Up in Smoke 2. The Second Report on Africa and Global Warming from the Working Group on Climate Change and Development*, London 2008.

Crouch, Colin: *Postdemokratie*, Frankfurt am Main 2008.

Dahrendorf, Ralf u. a.: *Klimawandel und Grundeinkommen. Die nicht zufällige Gleichzeitigkeit beider Themen und ein sozialökologisches Experiment*, München 2008.

Darley, John M./Batson, C. Daniel: From Jerusalem to Jericho: A Study of Situational and Dispositional Variables in Helping Behavior, *Journal of Personality and Social Psychology*, 27/1973, S. 100–108.

Davis, Mike: Wer baut die Arche? Das Gebot utopischen Denkens im Zeitalter der Katastrophen, *Blätter für deutsche und internationale Politik*, 2,/2009, S. 41–59.

Diamond, Jared: *Kollaps*, Frankfurt am Main 2005.

Diefenbacher, Hans: *Indikatoren nachhaltiger Entwicklung in Deutschland. Ein alternatives Indikatorensystem zur nationalen Nachhaltig keitsstrategie*, Heidelberg 2008.

Dunbar, Robin: The Social Brain Hypothesis, *Evolutionary Anthropology*, 6/1998, S. 178–190.

Dux, Günter: *Die Zeit in der Geschichte. Ihre Entwicklungslogik vom Mythos zur Weltzeit*, Frankfurt am Main 1989.

Edenhofer, Ottmar/Stern, Nicholas: *Towards a Global Green Recovery*, April 2009.

Edwards, Phil/Roberts, Ian: Population Adiposity and Climate Change, *International Journal of Epidemiology, doi:10.1093/ije/dyp172.*

Elias, Norbert: *Über den Prozess der Zivilisation*, 2 Bde., Basel 1939.

Elias, Norbert: *Die höfische Gesellschaft: Untersuchungen zur Soziologie des Königtums und der höfischen Aristokratie*, Neuwied/Berlin 1969.

Elias, Norbert: *Über die Zeit*, Frankfurt am Main 1984.

Elias, Norbert: *Studien über die Deutschen. Machtkämpfe und Habitusentwicklung im 19. und 20. Jahrhundert*, Frankfurt am Main 1989.

Engels, Friedrich: Die Lage der arbeitenden Klasse in England, Vorwort zur deutschen Ausgabe von 1892, in: Karl Marx und Friedrich Engels, *Werke (MEW)*, Bd. 2, Berlin 1990.

Esty, Daniel C. u. a.: *Environmental Performance Index*, New Haven 2008.

Felgentreff, Carsten/Glade, Thomas (Hg.): *Naturrisiken und Sozialkatastrophen*, Heidelberg 2007.

Festinger, Leon/Riecken, Henry W./Schachter, Stanley: *When Prophecy Fails*, Minneapolis 1956.

Fewsmith, Joseph: Elite Politics, in: Goldman, Merle/MacFarquhar, Roderick (Hg.), *The Paradox of China's Post-Mao Reforms*, Cambridge 1999, S. 47–75.

Fligstein, Neil: *The Architecture of Markets: An Economic Sociology of Twenty- First-Century Capitalist Societies*, Oxford 2001.

Frey, Bruno S./Stutzer, Alois: Prozessnutzen in der Demokratie, in: Rehbinder, Manfred/Usteri, Martin (Hg.), *Glück als Ziel der Rechtspolitik*, Schriften zur Rechtspsychologie, Bd. 6, Bern 2002, S. 193–209.

Frey, Bruno: Commuting and Life Satisfaction in Germany, *Informationen zur Raumentwicklung*, 2/3, 2007, S. 1–11.

Frey, Bruno S./Benesch, Christine/Stutzer, Alois: Does watching TV make us happy?, *Journal of Economic Psychology*, 28/2007, S. 283–313.

Friedman, Thomas L.: *Was zu tun ist: Eine Agenda für das 21. Jahrhundert*, Frankfurt am Main 2009.

Friedrich-Ebert-Stiftung (Hg.): *Persönliche Lebensumstände, Einstellungen zu Reformen, Potenziale der Demokratieentfremdung und Wahlverhalten*, o. O. 2008.

Friedrichs, Jurgen: Gesellschaftliche Krisen. Eine soziologische Analyse, in: Scholten, Helga (Hg.), *Die Wahrnehmung von Krisenphänomenen. Fallbeispiele von der Antike bis zur Neuzeit*, Koln u. a. 2007, S. 13–26.

Fritsche, Uwe R./Eberle, Ulrike: *Treibhausgasemissionen durch Erzeugung und Verarbeitung von Lebensmitteln*, Darmstadt/Hamburg 2007.

Fukuyama, Francis: *Das Ende der Geschichte: wo stehen wir?*, München 1992.

Germanwatch (Hg.): *Meeresspiegelanstieg in Bangladesh und den Niederlanden*, Berlin/Bonn 2004.

Giddens, Anthony: *The Politics of Climate Change*, Oxford 2009.

Göbel, Christian/Heberer, Thomas (Hg.): *TaskForce: Zivilgesellschaftliche Entwicklungen in China*, Duisburg Working Paper on East Asian Studies No. 64, Duisburg 2004.

Göbel, Christian: *Central-local Relations and the Rural Tax and Fee Reform in China: A Policy Analysis*, unpublished dissertation, Duisburg 2008.

Göbel, Christian/Lembach, Daniel: *Regime Responsiveness and Authoritarian Consolidation*, Duisburg 2009.

Goffman, Erving: Rollendistanz, in: Steinert, Heinz (Hg.), *Symbolische Interaktion*, Stuttgart 1973, S. 260–279.

Gramsci, Antonio: *Gefängnishefte*, Bd. 1, H. 1, § 63, Hamburg 1991.

Granovetter, Mark: *The Sociology of Economic Life*, Boulder 2001.

Günther, Klaus: Der strafrechtliche Schuldbegriff als Gegenstand einer Politik der Erinnerung in der Demokratie, in: Smith, Gary/Margalit, Avishai (Hg.), *Amnestie oder Die Politik der Erinnerung in der Demokratie*, Frankfurt am Main 1997, S. 48–89.

Halla, Martin u. a.: *Satisfaction with Democracy and Collective Action Problems: The Case of the Environment*, IZA Discussion Paper 3613, Dezember 2008.

Hank, Rainer: *Der amerikanische Virus, Wie verhindern wir den nächsten Crash?,* München 2009.

Heidbrink, Ludger: "Dritte industrielle Revolution?" Umsteuern durch Umdenken, in: Bundesministerium für Umwelt, Naturschutz und Reaktorsicherheit (BMU) (Hg.): *Die dritte industrielle Revolution – Aufbruch in ein ökologisches Jahrhundert,* Berlin 2008, S. 35–38.

Heitmeyer, Wilhelm (Hg.): *Deutsche Zustände*, Folge 6, Frankfurt am Main 2007.

Hennessy, Kevin J.: Climate Change, in: Newton, Peter W. (Hg.), *Transitions. Pathways Towards Sustainable Urban Development in Australia,* Collingwood, Victoria 2008, S. 23–33.

Hidajat, Ria: Community Based Disaster Risk Management – Erfahrungen lokaler Katastrophenvorsorge in Indonesien, in: Felgentreff, Carsten/Glade, **Thomas** (Hg.), *Naturrisiken und Sozialkatastrophen*, Heidelberg 2007, S. 367–380.

Holbig, Heike: *Ideological Reform and Political Legitimacy in China: Challenges in the Post-Jiang Era*, GIGA Working Paper 18, Hamburg 2006.

Hollingsworth, Joseph Rogers/Boyer, Robert: *Contemporary Capitalism: The Embeddedness of Institutions*, Cambridge 1997.

Holloway, John/Palmer, Edward: *Blauer Montag: Über Zeit und Arbeitsdisziplin*, Hamburg 2007.

Homer-Dixon, Thomas: *The Upside of Down. Catastrophe, Creativity, and the Renewal of Civilization*, Washington 2006.

Houser, Trevor u. a.: *A Green Global Recovery? Assessing US Economic Stimulus and the Prospects for International Coordination*, World Resources Institute (WRI)/Peterson Institute for International Economics (PIIE), Policy Brief Number PB09-3, Februar 2009.

Howell, Jude: New Directions in Civil Society: Organising around Marginalised Interests, in: Ders. (Hg.), *Governance in China*, Lanham 2003, S. 143–171.

HSBC Bank plc: *A Climate for Recovery – The Colour of Stimulus Goes Green*, o. O., 25. 2. 2009.

International Energy Agency: *Energy to 2050. Scenarios for a Sustainable Future*, Paris 2003.

Jänicke, Martin: Democracy as a Condition for Environmental Policy Success, in: Lafferty, William M./Meadowcroft, James (Hg.), *Democracy and the Environment,* Cheltenham 1996, S. 71–85.

Jänicke, Martin/Jacob, Klaus: Eine Dritte Industrielle Revolution? Wege aus der Krise ressourcenintensiven Wachstums, in: Bundesministerium für Umwelt, Naturschutz und Reaktorsicherheit (BMU) (Hg.), *Die dritte industrielle Revolution – Aufbruch in ein ökologisches Jahrhundert. Dimensionen und Herausforderungen des industriellen und gesellschaftlichen Wandels*, Berlin 2008, S. 10–31.

Kant, Immanuel: Metaphysik der Sitten, in: *Gesammelte Schriften*, hg. v. d. Königlich Preusischen Akademie der Wissenschaften (Akademie Ausgabe), Bd. VI, Berlin 1900ff.

Kneissl, Karin: China, die USA und Europa im Kampf um die Rohstoffe Afrikas, in: Österreichisches Studienzentrum für Frieden und Konfliktlösung (Hg.), *Von kalten Energiestrategien zu heißen Rohstoffkriegen? Schachspiel der Weltmächte zwischen Präventivkrieg und zukunftsfähiger Rohstoffpolitik im Zeitalter des globalen Treibhauses,* Munster 2008, S. 177–191.

Lamla, Jorn/Neckel, Sighard (Hg.): *Politisierter Konsum – Konsumierte Politik*, Wiesbaden 2006.

Latour, Bruno: *Das Parlament der Dinge*, Frankfurt am Main 2001. LeMonde Diplomatique (Hg.): *Atlas der Globalisierung spezial: Klima*, Berlin 2008.

Lenz, Albert/Stark, Wolfgang (Hg.): *Empowerment. Neue Perspektiven für psychosoziale Praxis und Organisation*, Tubingen 2002. Linz, Juan/Stepan, Alfred (Hg.): *The Breakdown of Democratic Regimes*, Baltimore/London 1978.

Linz, Juan: *Totalitäre und autoritäre Regime*, Berlin 2000.

Lobell, David B. u. a.: Why are Agricultural Impacts of Climate Change so Uncertain? The Importance of Temperature Relative to Precipitation, *Environ*, Res. Lett. 3/2008.

Lomborg, Bjorn: *Cool it! Warum wir trotz Klimawandels einen kühlen Kopf bewahren sollten*, München 2008.

Lynch, Daniel: *After the Propaganda State. Media, Politics, and »Thought Work« in Reformed China*, Stanford 1999.

Maddison, Angus: *The World Economy. A Millennial Perspective*, Cheltenham 2002.

Malhi, Yadvinder / Phillips, Oliver (Hg.): *Tropical Forests and Global Atmospheric Change*, Oxford 2005.

Marcuse, Herbert: *Der eindimensionale Mensch*, Frankfurt am Main 1967.

Maurer, Andrea: *Handbuch der Wirtschaftssoziologie*, Wiesbaden 2008.

Marx, Karl: *Krise in Europa*, in: Ders./Engels, Friedrich, *Werke (MEW)*, Bd. 12, Berlin 1984.

Maxeiner, Dirk: *Hurra, wir retten die Welt! Wie Politik und Medien mit der Klimaforschung umspringen*, Berlin 2007.

McCarthy, Cormack: *Die Straße*, Reinbek 2008.

McKinsey & Company: *Pathways to a Low Carbon Economy*, Version 2 of the Global Greenhouse Gas Abatement Cost Curve, o. O. 2009.

Meadows, Dennis u. a.: *Die Grenzen des Wachtums. Bericht des Club of Rome zur Lage der Menschheit,* Stuttgart 1972.

Medeiros, Evan S./Fravel, Taylor M.: China's New Diplomacy, *Foreign Affairs*, 6/82, S. 22–35.

Merkel, Wolfgang: *Systemtransformation*, Opladen 2008.

Meyer, Lukas H./Roser, Dominic: *Intergenerationelle Gerechtigkeit – Die Bedeutung von zukünftigen Klimaschäden für die heutige Klimapolitik*, Bundesamt für Umwelt BAFU, Bern 2007.

Munz, Rainer: *Migration, Labor Markets and Integration of Migrants: An Overview for Europe*, HWWi Policy Paper, 3–6, Hamburg 2007.

Munz, Rainer/Reiterer, Albert: *Wie schnell wächst die Zahl der Menschen?: Weltbevölkerung und weltweite Migration*, Frankfurt am Main 2007.

Ott, Hermann E.: *Internationale Klimapolitik 2020. Herausforderung für die deutsche (Umwelt-) Außenpolitik*, Bonn 2008.

Parsons, Talcott: *Sociological Theory and Modern Society*, New York 1967.

Pearce, Fred: *Das Wetter von morgen. Wenn das Klima zur Bedrohung wird*, München 2007.

Pierson, Paul: *Politics in Time – History, Institutions and Social Analysis*, Princeton 2004.

Pigou, Arthur Cecil: *Wealth and Welfare*, London 1912.

Ploetz, Christiane: *Sequestrierung von CO2-Technologien, Potenziale, Kosten und Umweltauswirkungen*, Externe Expertise für das WBGU-Hauptgutachten 2003" Welt im Wandel: Energiewende zur Nachhaltigkeit", Berlin/ Heidelberg 2003.

Poe, Edgar Allan: *Die schwarze Katze / Der entwendete Brief*, Ditzingen 1986.

Putnam, Robert D.: *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*, New York 2000.

Reemtsma, Jan Philipp: *Vertrauen und Gewalt*, Hamburg 2008.

Renner, Michael u. a.: *Green Jobs. Working for People and the Environment*, World-Watch-Report 177, Washington 2008.

Rogers, Everett M.: *Diffusion of Innovations*, New York 2003.

Rosa, Hartmut: *Beschleunigung. Die Veränderung der Zeitstrukturen in der Moderne*, Frankfurt am Main 2005.

Rossler, Patrick: *Agenda-Setting. Theoretische Annahmen und empirische Evidenzen einer Medienwirkungshypothese*, Opladen 1997.

RWE Power: *Aktuelle Fragestellungen und Materialien CO2-Speicherung,* Essen 2007.

Sachs, Wolfgang: Öl ins Feuer – Ressourcenkonflikte als Treibstoff für globalen

Unfrieden, in: Österreichisches Studienzentrum für Frieden und Konfliktlosung (Hg.), *Von kalten Energiestrategien zu heißen Rohstoffkriegen? Schachspiel der Weltmächte zwischen Präventivkrieg und zukunftsfähiger Rohstoffpolitik im Zeitalter des globalen Treibhauses,* Munster 2008, S. 31–43.

Saenz-Aronjo, Andrea u. a.: Rapidly Shifting Environmental Baselines Among Fishers of the Gulf of California, *Proceedings of the Royal Society,* 272/2005, S. 1957–1962.

Sageman, Marc: *Understanding Terror Networks*, Philadelphia 2004.

Santarius, Tilman: Klimawandel und globale Gerechtigkeit, *Aus Politik und Zeitgeschichte*, 24/2007, S. 18–24.

Scharpf, Fritz W. u. a.: *Politikverflechtung: Theorie und Empirie des kooperativen Föderalismus der Bundesrepublik*, Berlin / Dusseldorf / Mannheim 1976.

Schlich, Elmar (Hg.): *Äpfel aus deutschen Landen. Endenergieumsätze bei Produktion und Distribution*, Gottingen 2008.

Schmidkonz, Christian/Taube, Markus/Wasmer, Caterina u. a.: *Industrienahe Forschungs- und Technologiepolitik der chinesischen Regierung*, Studie im Auftrag des Bundesministeriums für Wirtschaft und Technologie, ifo Forschungsberichte 37, ifo Institut für Wirtschaftsforschung, München 2007.

Schubert, Gunter: *Village Elections in the PRC. A Trojan Horse of Democracy?*, Project Discussion Paper No. 19, Institute of East Asian Studies, Gerhard- Mercator-University Duisburg 2002.

Schumann, Harald/Grefe, Christiane: *Der globale Countdown. Gerechtigkeit oder Selbstzerstörung – Die Zukunft der Globalisierung*, Köln 2008.

Schutz, Alfred: *Der sinnhafte Aufbau der sozialen Welt. Eine Einleitung in die verstehende Soziologie*, Frankfurt am Main 1993.

Sinn, Hans-Werner: *Das grüne Paradoxon: Warum man das Angebot bei der Klimapolitik nicht vergessen darf*, ifo Forschungsberichte 54, ifo Institut für Wirtschaftsforschung, München, Januar 2008.

Sloterdijk, Peter: *Du mußt dein Leben ändern*, Frankfurt am Main 2009.

Stern, Nicholas: *Stern Review on the Economics of Climate Change*, Cambridge u. a. 2007.

Stuttgen, Johannes: *Der ganze Riemen*, Köln 2008.

Sunstein, Cass R. (Hg.): *Behavioral Law and Economics*, Cambridge 2000.

Tsebelis, George: *Veto Players. How Political Institutions Work*, Princeton 2002.

Therborn, Goran**:** Culture as a World System, *ProtoSociology*, 20/2004, S. 46–69. **Tuchman**, Barbara: *Die Torheit der Regierenden. Von Troja bis Vietnam*, Frankfurt am Main 2001.

Umweltbundesamt (Hg.): *Klimaschutz in Deutschland: 40%-Senkung der CO2-Emissionen bis 2020 gegenüber 1990*, Dessau 2007.

Umweltbundesamt (Hg.): *Kipp-Punkte im Klimasystem. Welche Gefahren drohen?,* Dessau 2008.

United Nations Environment Programme (UNEP): *A Global Green New Deal.Report prepared for the Economics and Trade Branch, Division of Technology, Industry and Economics*, Genf 2009.

United Nations World Commission on Environment and Development (WCED): *Our Common Future*, o. O. 1987.

Waller, James: *Becoming Evil. How Ordinary People Commit Genocide*, Oxford 2002.

Walzer, Michael: Deliberation, and What Else?, in: Stephen Macedo (Hg.), *Deliberative Politics*, New York/Oxford 1999, S. 58–69.

Welzer, Harald: *Täter. Wie aus ganz normalen Menschen Massenmörder werden*, Frankfurt am Main 2005.

Welzer, Harald (Hg.): *Der Krieg der Erinnerung. Holocaust, Kollaboration und Widerstand im europäischen Gedächtnis*, Frankfurt am Main 2007.

Welzer, Harald: *Klimakriege. Wofür im 21. Jahrhundert getötet wird*, Frankfurt am Main 2008.

Weick, Karl E./Sutcliffe, Kathleen M.: *Das Unerwartete managen. Wie Unternehmen aus Extremsituationen lernen,* Stuttgart 2003.

Weidner, Helmut: *Klimaschutzpolitik: Warum ist Deutschland ein Vorreiter im internationalen Vergleich?*, Berlin 2008.

White, Harrison: *Markets from Networks*, Princeton 2002.

Wiesenthal, Helmuth: Konventionelles und unkonventionelles Organisationslernen, *Zeitschrift für Soziologie*, 2/1995, S. 137–155.

Willke, Helmut: *Systemisches Wissensmanagement*, Stuttgart 1998.

Winkler, Harald: Measurable, Reportable and Verifiable: the Keys Tomitigation in the Copenhagen Deal, *Climate Policy*, 8/2008, S. 534–547.

Wissenschaftlicher Beirat der Bundesregierung Globale Umweltveränderungen (WBGU) (Hg.): *Die Zukunft der Meere – zu warm, zu hoch, zu sauer*, Berlin 2006.

Wissenschaftlicher Beirat der Bundesregierung Globale Umweltveränderungen (WBGU) (Hg.): *Welt im Wandel – Sicherheitsrisiko Klimawandel*, Berlin/Heidelberg 2007.

Wissenschaftlicher Beirat der Bundesregierung Globale Umweltveränderungen (WBGU) (Hg.): *Welt im Wandel. Zukunftsfähige Bioenergie und nachhaltige Landnutzung*, Berlin 2008.

Worldwatch Institute (Hg.): *Zur Lage der Welt 2009. Ein Planet vor der Überhitzung*, Munster 2009.

Wuppertal Institut für Klima, Umwelt, Energie (Hg.): *Fair Future – Ein Report des Wuppertal Instituts. Begrenzte Ressourcen und globale Gerechtigkeit*, München 2005.

Wuppertal-Institut für Klima, Umwelt, Energie (Hg.): *Zukunftsfähiges Deutschland in einer globalisierten Welt*, Frankfurt am Main 2008.

Yang, Dali L.: *Remaking the Chinese Leviathan. Market Transition and the Politics of Governance in China*, Stanford 2004.

Zheng, Yongnian: *Globalization and State Transformation in China*, Cambridge 2004.

Zweig, David/Bi, Jianhai: China‹s Global Hunt for Energy, *Foreign Affairs*, 5/84, 2005, S. 25–38.

Zwischenstaatlicher Ausschuss für Klimaänderungen (Hg.): *Klimaänderung 2007,* Synthesebericht, Berlin 2008

This page intentionally left blank

شكر وتقدير

صدر هذا الكتاب في إطار عملي وفكري شديد الحيوية بمعهد إيسن للعلوم الثقافية وفي سياق التعاون التعددي والنقاشات المتنوعة مع الزميلات والزملاء بجامعات منطقة الرور ـ بوخوم، وجامعة دورتموند وجامعة إيسن دويسبروغ. ولا يسعنا هنا إلا أن نشكر كل من دانا غيزكه، وفانيسا شتال، وأرنو بارت، وفرانسيسكوس فون بوزيلاغر، وموريتس هارتمان وبيرند زومر على ما أمدونا به من إرشادات وبحث وتصحيح وأفكار واستعداد متواصل للمساعدة. كما نتوجه بالشكر للسيد ديرك ميسنر من المعهد الألماني لسياسة التنمية، وتوبياس ديبيل وكريستيان غوبيل من معهد التنمية والسلام، الذين تعلمنا منهم الكثير. كما نشكر جميع المواطنين الذين يظهرون بشكل معبر كيف يمكن للإنسان أن يغير الثقافة إذا ترك المسارات الخطأ.

ونهدي هذا الكتاب إلى طفلينا فرانكا ونيكولاس.

كلاوس ليغيفي وهارالد فيلتسر

يونيو 2009

خاتمة الكتاب

كان هذا ما أوردته أخبار صيف عام 2010: صناعة السيارات تزدهر، خاصة السيارات الفارهة. ويحقق التصدير أرقاماً قياسية بفضل ضعف اليورو. وأصبح الخبراء – خاصة المهندسون – سلعة نادرة. ووزير الاقتصاد يعلن بحماس نمو الاقتصاد بنسب كبيرة. كان هذا العام الأعلى حرارة منذ تسجيل درجات الحرارة، آلاف غرقوا في باكستان وتشرد الملايين، بينما تجمد آخرون في شيلي، واشتعلت الحرائق في روسيا على وجه هدد المفاعلات النووية والمقرات العسكرية، وانطلقت نشاطات إشعاعية في محيط تشيرنوبل.

تعتبر هذه الأحداث وجهين لنفس العملية، يصف الجزء الأول من الأخبار نشأة المشكلات في الجزء الثاني. وبغض النظر عن كون السبب راجعاً إلى الشمس أو المناخ "وحدهما"، إلا أننا كنا نعتقد أن "ظروف الطقس القاسية" لن تظهر قبل عام 2050. لكنها صارت الآن واقعاً ملموساً. كما أصبحنا نعلم الآن بعد عديد من لقاءات متفاوضي المناخ أن قمة المناخ القادمة في كانكون بعد كوبنهاغن قد تبوء بالفشل (وكذلك القمة التالية في جنوب أفريقيا على أغلب الظن).

إن هذه التركيبة المتكاملة المتراكمة من التطور الزائد والكوارث البيئية والإخفاق السياسي المتعمد - كما حاولنا عرضها في كتابنا - تصور نهاية نموذج معيشي واقتصادي ناجح استمر 250 عاماً. وقد زادت الآثار في هذا الوقت القصير منذ صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب في صيف عام 2009: فصارت تبعات تغير المناخ أوضح، وأظهرت كارثة

النفط في خليج المكسيك وتمدد الأزمة للمنطقة القطبية الشمالية، والاستخراج الكثيف للصخور النفطية، فداحة المخاطر التي نتحملها من أجل إشباع نهم النظام الاقتصادي للطاقة وكذلك حاجتنا للاستهلاك والشعور بالرفاهية.

إن التخلي عن الفكرة المريحة التي تصور أن الكوارث ستحدث في "المستقبل البعيد"، وأن الأحوال القاسية للطقس ستكون مشكلات "الآخرين الخارج" في شيلي أو باكستان أو روسيا أو الصيادين في خليج المكسيك، يحدث أسرع مما كان متوقعاً. ليس لأن الأعاصير بدأت تظهر في ألمانيا مؤخراً، لكن لأن "بيوند بيتروليوم" – متجاهلة كافة المخاوف الأمنية – تستخرج من قاع المحيط ما نملأ به سياراتنا في هذا البلد. إن الوقود الذي يملأ به الناس سياراتهم يستخرج ويُعد ويُنقل في نفس الظروف المدمرة للبيئة، حتى لو لم تبِعْه "بيوند بيتروليوم"، وإنما "شيل" أو "أرال"، وتدمر انبعاثاته إمكانيات السلامة والراحة في ظروف حياة أطفال وشباب اليوم، تماماً مثلما تفعل سيارات "بي إم دبليو" الفارهة من الفئة السابعة أو "أودي" من الفئة الثامنة التي يصفها أغنياء الصينيين أمام منازلهم. نحن مدمني النفط، صارت تبدو علينا جميع أعراض المدمنين الذين ستنفد مواد إدمانهم عما قريب، فنُبدي من الخارج حالة من الطبيعية والارتياح، لكن الفزع يسيطر علينا من الداخل. وتواصل النخب السياسية نهجها ببساطة، بنموذج الطاقة السافر الذي لم تتفاوض الحكومة الألمانية كثيراً بشأنه قبل أن تعلنه للمواطنين باسم شركات الطاقة الأربع الكبرى.

هذا هو الجانب المحزن والمُغضِب، لكن في الوقت نفسه هناك أمور كثيرة تبعث على السعادة والأمل حدثت في مجالات على هامش السياسة منذ ظهور الكتاب: فقد بدأت شركات ذكية تلعب دور محرك التغيير ووكيل التحول، وتعهدت دون أية ضغوط تشريعية بنهج سياسة عملية مستدامة[1]. أما الشركات الأخرى التي تتبنى هذا الدور منذ سنوات، فصارت ترى نفسها جزءاً من حركة باتت واضحة المعالم. نحن سعيدان بتبني كل من

(1) وقع على بيان صناع التغيير الذي أعده موقع يوتوبيا عشرة شركات حتى الآن، منها شركة داكس. ومن المقرر أن يصدر تقرير المجلس العلمي للحكومة الاتحادية عن التغيرات المناخية العالمية الذي يقدم تحليلاً للعناصر المسؤولة وديناميكيات التحول الكبير.

معهد غوته، والاتحادات الصناعية، والمؤسسات النقابية، والشركات الكبيرة والصغيرة، وجهات دعم البحث العلمي الخاصة والحكومية، وحتى الرئيس الألماني الأسبق تصورنا عن "ثقافة المناخ". إن عقيدة النمو الاقتصادي تلقى انتقاداً من القاعدة العريضة في المجتمع، من التيار المحافظ حتى أكثر من اليسار، وزادت اللقاءات الخاصة بعمليات التحول في المدارس والجامعات والمصالح والبلدات، وبدأ كثيرون يطبقون بالفعل: فتعهدت ولاية فورارلبرغ النمساوية على سبيل المثال – على غرار كاليفورنيا من قبل – بالوصول إلى نقطة صفر الانبعاثات بحلول عام 2050. ووضعت مدن كبرى مثل برلين وباريس ونيويورك وميونيخ خططاً لإعادة بناء المنطقة الحضرية، بعد أن كانت تلك الخطط قد ألغيت قبل سنوات بصفتها ضرباً من الخيال. وحتى إقليم الرور بدأ بتنفيذ مشروع "مدينة الرور الابتكارية".

هكذا تنتهي عصور سياسة الحكم المتواصل على أيدي الساسة، ويبدأ المجتمع المدني في إعادة تسييس نفسه. ثمة شيئاً ما يتغير على الأخص في المجالات التي تكون فيها مساحات اللعب أصغر واللاعبون فيها أكثر شراسة مقارنة بالسياسة العبر دولية أو حتى الأوروبية. وحتى إن استعرض بطل العالم في التصدير قوته بمعدلات النمو الشاهقة، فها هم المواطنون قد فهموا ما يُطلق عليه "الأزمة" تضليلاً، بل أفضل من المختصين من أنصار العلوم الاقتصادية الذين يمتدحون معدلات النمو، وخبراء التوقعات المستمرين في ممارساتهم القحلة كأن شيئاً لم يحدث.

لن يقف الناس مرة أخرى مكتوفي الأيدي أمام بيع مستقبل أبنائهم وأحفادهم نظير مشروعات مريبة للبنية التحتية والمخلفات الذرية الغير قابلة للتخزين، وتظهر الخلافات بشأن محطة قطارات شتوتغارت أن جهود المجتمع المدني تتغلغل في جميع الطوائف العمرية والطبقات الاجتماعية والانتماءات السياسية. لم يعد الناس يقبلون أن يخضعوا لحكم يتنافى مع مصالحهم. كما تظهر احتجاجات أخرى حدثت في الأشهر الماضية، أو تدل استطلاعات

الرأي بين الشباب1 أن هناك استعداد لبذل مجهود مرة أخرى، وهو ما أساءت مجلة "دير شبيغل" تقديره ووصفته بـ"جمهورية الاعتراض"، ولكننا نفضل أن نصفه بأنه مجهود في مجتمع مدني نشيط. ومن ذلك ألا يُعتبر كل ما تقوم به المبادرات المجتمع المدني جيداً، بل إن الأكثر ديمقراطية من "انعدام البديل" الذي طالما رددته سياسة الساسة لعدة سنوات يتضح بالطبع في أن دراسة البدائل التي تجد الأغلبية لاحقاً هو جوهر الديمقراطية. لهذا يعتبر الحديث عن "انعدام البديل" أمر غير ديمقراطي.

وبجانب الجهود المتزايدة والاحتجاج يلعب وضوح الممارسات والحلول دوراً مهماً، فلا يجب انتظار إشارات البدء والاتفاقيات العبر وطنية قبل الشروع في التعاون مع الآخر من أجل تغيير الحياة. هناك ما يكفي من المعلومات، والمجالس الاستشارية ومجموعات الاستبيانات وتقارير الخبراء والمؤتمرات وكذلك النداءات. ليست هناك أية حاجة للانتظار، لا انتظار الأمريكيين أو الصينيين أو الحكومة الألمانية حتى يتولوا المسؤولية عن تغيير مساحات التصرف الخاصة. فالساسة قد يكونوا جيدين أو سيئين مثل المجتمع المدني الذي أعطاهم التفويض. وكما أن اللاعبين السياسيين يعلنون اليوم قرارات كارثية في قطاع الطاقة دون ضغط من المجتمع المدني، فكذلك يقف الذين يتبنون نماذج تتماشى مع المستقبل على الناحية الأخرى دون مساندة مدنية وتعرقلهم أحزابهم بلا اكتراث. إن إعادة تسييس العامة، أي ثقافة النشاط السياسي، لن تتأتى دون إيضاح الفوارق وتحديد العناصر التي ستتعامل مع الفرص المستقبلية للأجيال الشابة سواء بمسؤولية أو دون مسؤولية، إذ يجب النظر إلى أغلب الرجال فوق الستين من الذين يقرّون إعلانات الجرائد في كافة أنحاء ألمانيا من أجل شركات الطاقة بأنهم أعداء للتغير، والذين يدعون إلى الانتقال إلى مجتمع ما بعد الكربون على أنهم وكلاء التغيير. ولا تسري التصنيفات السياسية هنا أيضاً على طراز اليسار واليمين، بل طبقاً لمعايير تقليدية خالصة مثل المسؤولية، واهتمام الشخص بظروف الحياة والبقاء في المستقبل من عدمه.

(1) Mathias Albert/Klaus Hurrelmann/Gurdun Quenzel, (ed.) Jugend 2010 – 16. Shell Jugendindustrie, Frankfurt am Main 2010

ولا تفتقر سياسة البيئة وقضية حماية المناخ اللتان زاد الإجماع على أهميتهما وضرورة التعامل معهما، إلى الأهداف الإيجابية. وتعتبر التراث الجماعي الذي يجب حمايته، إلى جانب الطبيعة والخلق، بمثابة الحرية المهددة للفرد والدولة. ويتيح التحول في إنتاج الطاقة للمجتمع المدني فرصاً للظهور والإفصاح عن نفسه لم تعد متاحة منذ بدايات عصر الحداثة والثلث الأخير من القرن التاسع عشر خلال الثورة الصناعية.